سياسات عربية

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

العدد ١٥ - تموز / يوليو ٢٠١٥

سياسات عربية

العدد ١٥ - تموز / يوليو ٢٠١٥

دراسات وأوراق تحليليّة ٣

محمد مطاوع
إستراتيجية الأمن القومي الأميركي (٢٠١٥) ٥

أفياري عِلمي
نظام موحد لامركزي:
نموذج ممكن لأرضية وسطية في الصومال ٢٠

عماد قدورة
روسيا وتركيا: علاقات متطورة
وطموحات متنافسة في المنطقة العربية ٣٧

نيروز ساتيك
هل يمكن تقسيم دول المشرق العربي؟ ٤٧

مرسي مشري
أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية:
الدوافع والانعكاسات ٦١

فاطمة غلمان
الدبلوماسية الجماعية بين احترام سيادة الدول والتدخل
لأغراض إنسانية ٧٤

رويد أبو عمشة
التوافق والتباين في مواقف الدول الخمس الدائمة
العضوية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن
(١٩٧٩ - ٢٠١٣) ٨١

أديب زيادة
حماس واعتماد قانون "الأدلة السرية"
في المحاكم الأوروبية ٩٨

محمود محارب
حكومة نتنياهو الرابعة:
الأضيق والأكثر تطرفًا ١٠٧

أوكتاي يلماز
قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية ١١٤

المؤشر العربي ١٢٣

عاص أطرش | عميد صعابنة
آراء فلسطينيي الداخل
في أداء الحكومة الإسرائيلية ١٢٥

التوثيق ١٣٥

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي ١٣٧

الوقائع الفلسطينيّة ١٤٣

مراجعات وعروض كتب ١٥١

عبد الرحمن السراج
خيارات صعبة ١٥٣

عزام أمين
كيف يكون الخلاص من الاستلاب الجهادي؟ ١٥٩

مصطفى أيت خرواش
روح الديمقراطية،
الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة ١٦٥

نيروز ساتيك
سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية ١٧٢

دراسات وأوراق تحليليّة

محمد مطاوع*

إستراتيجية الأمن القومي الأميركي (٢٠١٥)

المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغير

ترتكز هذه الدراسة على فرضيتين رئيستين: تتمثّل الفرضية الأولى بأنّ الوثائق الإستراتيجية الأميركية تقوم بدورٍ لا يُستهان به في فهم الرؤية الشاملة والكلية للإدارات الأميركية المتعاقبة لتعاملها مع العالم الخارجي فقط. ولكنّها لا يمكن أن تُقدّم رؤية تفصيلية يومية لما ستقوم به الإدارة الأميركية في الأزمات المختلفة التي تتطوّر بصورة متسارعة، ولحظة بلحظة. بمعنى آخر، بإمكان تلك الوثائق الإستراتيجية أن تتوقّع الاتجاه العام لتحرّك السياسة الخارجية الأميركية تجاه القضايا الدولية المعاصرة فقط، إلا أنّها تظل قاصرة عن إدراك السياسات اليومية والآنيّة التي ستتّبعها الإدارة الأميركية تجاه كلّ قضية. أمّا الفرضية الثانية، فتنطلق من أنّ هناك ثوابت إستراتيجية ومتغيرات إستراتيجية ومبادئ حاكمة لكلّ وثيقة إستراتيجية أميركية يمكن من خلالها فهم الاتجاه العام للسياسة الخارجية والأمنية الأميركية، منذ نشأة تلك الوثائق وحتى الآن. وانطلاقًا مما تقدم، تحاول الدراسة قراءة نص إستراتيجية الأمن القومي الأميركي ٢٠١٥؛ استنادًا على فهم السياق الدولي، والأهداف والأولويات، والمبادئ الحاكمة لها. ثم تقدّم الدراسة رؤية تحليلية للإستراتيجية الأميركية الجديدة؛ وذلك من خلال رصدها ستّة مؤشرات إستراتيجية كبرى في الوثيقة، وتسعة ملامح للتغير في تلك الوثيقة مقارنةً بوثيقة ٢٠١٠ التي كانت إدارة باراك أوباما قد أصدرتها منذ خمس سنوات. وتنتهي الدراسة بخاتمة تحاول قدر الإمكان التوصّل إلى الرؤية الكبرى والكلية التي ستحكم إدارة باراك أوباما بها البيت الأبيض والسياستين الخارجية والأمنية الأميركيتين خلال العامين المقبلين.

* باحث وأكاديمي مصري حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة هايدلبرج - المانيا.

مقدمة

"أتشكك في إذا ما كان تنظيم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام)، وملالي إيران، أو فلاديمير بوتين سيشعرون بالرهبة أو الخوف بعد نشر إستراتيجية الصبر الإستراتيجي التي جاء بها الرئيس باراك أوباما". بهذه الكلمات، انتقد السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام إستراتيجية إدارة باراك أوباما الثانية التي صدرت في ٦ شباط / فبراير ٢٠١٥[١]. ورأى غراهام أنّ مبدأ إستراتيجية الصبر الإستراتيجي الذي جاءت به الوثيقة الإستراتيجية الجديدة لا يؤدي إلا إلى زيادة الفشل الأميركي في السياسة الخارجية والأمنية في العالم، بينما امتدحت سوزان رايس، مستشارة الأمن القومي الأميركي في إدارة أوباما الثانية، الوثيقة ورأت أنّها تُرسي قواعدَ جديدة كليًا في قيادة السياسة الخارجية والأمنية الأميركية للعالم من موقع القوة[٢].

ويُبرز ذلك تزايد حالة الجدل في الداخل الأميركي واحتدامها بشأن طبيعة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الأميركية، والتي تتطلب بدورها تخطيطًا إستراتيجيًا لمواجهتها. وتشهد الولايات المتحدة الأميركية حالة من الاستقطاب السياسي بين معسكرين: يرى المعسكر الأول أنّ النظام الدولي الذي تبلور بالقيادة المطلقة للولايات المتحدة الأميركية للعالم بعد نهاية الحرب الباردة في طريقه إلى الزوال. أمّا المعسكر الثاني، فيرى أنّ النظام الدولي مستقر، وأنّ أسس الاقتصاد الأميركي قوية، وأنّ هناك تحديات كبيرة بإمكان الولايات المتحدة الأميركية قيادة العالم لمواجهتها من منطق القوة[٣].

ويرصد الكتاب الذي أصدره جوزيف ناي، في كانون الثاني / يناير ٢٠١٥، بعنوان "هل انتهى القرن الأمـيركي؟" حالة الجدل تلك في الداخل الأميركي بشأن مستقبل القوة الأميركية، وقيادتها نظام ما بعد الحرب الباردة. فقد تناول ناي بالتحليل ثلاثة تيارات رئيسة عن وضع الولايات المتحدة الأميركية في مستقبل النظام الدولي: يرى التيار الأول أنّ الصين تسير بخطى ثابتة لكي تحلّ محلّ الولايات المتحدة الأميركية في قيادة النظام الدولي، بينما يرى التيار الثاني أنّ القرن الحادي والعشرين هو قرن أميركي، وأنّ الولايات المتحدة الأميركية ستبقى مهيمنة على النظام الدولي، وذلك على الرغم من صعود قوى دولية أخرى وعلى رأسها الصين. في حين يرى التيار الثالث أنّ النظام الدولي قد يتحول إلى حالة من اللاقطبية تغيب فيها سيطرة قوة دولية كبرى منفردة على النظام الدولي. وانحاز جوزيف ناي إلى التيار الثاني الذي تُبشر به منطلقات إستراتيجية الأمن القومي الأميركي الجديدة، من خلال تأكيده أنّ قوة الولايات المتحدة الأميركية في تراجع نسبي وليس تراجعًا مطلقًا، وأنّ مقومات القوة الأميركية الشاملة وعناصرها (القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والقوة الناعمة) ستمكّنها من الاستمرار في قيادة النظام الدولي[٤].

> "قوة الولايات المتحدة الأميركية في تراجع نسبي وليس تراجعًا مطلقًا، وأنّ مقومات القوة الأميركية الشاملة وعناصرها (القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والقوة الناعمة) ستمكّنها من الاستمرار في قيادة النظام الدولي"

نص إستراتيجية الأمن القومي الأميركي ٢٠١٥: السياق الدولي والأهداف والأولويات والمبادئ الحاكمة

جاءت إستراتيجية ٢٠١٥ في سياق تحديات عالمية تمثّلت بتغيّر النظام السياسي في مصر وسقوط حكم جماعة الإخوان المسلمين، وانهيار الدولة السورية وتحوّل الصراع فيها إلى حرب أهلية بين الحكومة البعثية والقوى الثورية التي يسيطر عليها المتطرفون الإسلاميون، وصعود نجم تنظيم داعش في كلٍ من العراق وسورية، وضمّ روسيا شبه جزيرة القرم، واستمرار الانتهاكات الروسية شرق أوكرانيا، ومحاولات نقل السلطة في أفغانستان، واستمرار التوتر بين الصين وجيرانها في آسيا، بخاصة بشأن النزاعات البحرية الإقليمية، في ظل عملية تحسين قدراتها العسكرية وتحديثها، وانتشار مرض الأيبولا في

1 Jack Detsch, "An 'Obama Doctrine' Might Be Here At Last," *The Diploamat*, 10/2/2015, viewed 15/4/2015, at: http://thediplomat.com/2015/02/an-obama-doctrine-might-be-here-at-last.

٢ باسم حسين الزيدي، "قراءة في سياسة 'الصبر الاستراتيجي' للولايات المتحدة الأمريكية"، **شبكة النبأ المعلوماتية**، ٢٠١٥/٢/١٠، شوهد في ٢٠١٥/٤/١٠، على الرابط: http://mail.annabaa.org/news911.

٣ بنيامين حداد، "باراك أوباما و'الصبر الاستراتيجي'"، **لوموند**(تقرير)، ٢٠١٥/٣/١، شوهد في ٢٠١٥/٤/١، على الرابط: http://altagreer.com.

4 Joseph Nye, "Is The American Century Over?," Special Lecture, 10/12/2014, *East Asia Institute*, Korea Foundation for Advanced Studies Conference Room, Seoul South Korea, pp. 1 - 7.

ليبيريا وسيراليون وغينيا واحتمال انتشاره على نطاقٍ واسع في العالم. وكانت إستراتيجية ٢٠١٠ متفائلة بأنّ النظام الدولي الليبرالي يستطيع استيعاب القوى الدولية الصاعدة ودمجها سلميًا في عضويته المسؤولة. وهو ما تطلّب مراجعة هذه الفكرة في إستراتيجية ٢٠١٥ بعد تصاعد التحدي الروسي في أوروبا وتزايد الهيمنة الإقليمية الصينية في آسيا[٥].

انقسمت الوثيقة التي تألّفت من ٢٩ صفحة، إلى مقدمة كتبها الرئيس باراك أوباما بنفسه، ثم مقدمة الوثيقة وأربعة أجزاء كبرى؛ وهي الأمن، والرفاهية، والقيم، والنظام الدولي، ثم الخلاصة. استهلّت الوثيقة بمقدمة أوباما مؤكدةً أنّ الولايات المتحدة الأميركية في وضعٍ أقوى وأفضل يتيح لها استغلال الفرص في القرن الجديد ويضمن مصالحها في عالم حافل بالمخاطر، وأنّ تزايد القوة الاقتصادية الأميركية هو ركيزة الأمن القومي الأميركي ومصدر حيوي للنفوذ الأميركي في الخارج. وعـدّدت الوثيقة مـؤشرات إيجابية عن مقومات القوة الأميركية تمثّلت بانخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ ست سنوات مضت، استطاعت الولايات المتحدة الأميركية خلق ١١ مليون وظيفة منذ الكساد الكبير وحتى الآن، وأنّ الولايات المتحدة الأميركية تتمتع باقتصاد متنوع ومستقر وقوة بشرية عاملة متزايدة، كما أنّ الولايات المتحدة الأميركية لا تزال تتحكم في تحديد نمط العلم وسرعته، والتكنولوجيا، والاختراع في الاقتصاد العالمي، ولا تزال تتمتع بأفضل نظام تعليمي في العالم، وتستقطب كلّ عام أفضل العقول سواء من الطلاب أو من المهاجرين من جميع أنحاء العالم الذين يجددون شباب الولايات المتحدة الأميركية بطاقاتهم ومواهبهم باستمرار. ولم تنس الوثيقة الإنجاز الأكبر الذي حققته الولايات المتحدة الأميركية، من وجهة نظر إدارة أوباما في أعوامها الستة، وهو أنّها ابتعدت عن خوض الحروب الكبرى في أفغانستان والعراق التي حددت بصورة كبيرة السياسة الخارجية الأميركية في العقد الماضي؛ وذلك من خلال المقارنة بين ١٨٠ ألف جندي أميركي كانوا في العراق وأفغانستان في ٢٠٠٩، و١٥ ألف جندي أميركي فقط يخدمون الآن هناك[٦].

وجاء مبدأ أوباما الحاكم في مستهل هذه الوثيقة بأنّ اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية وقوتها يعملان كحجر الزاوية في إيجاد مؤسسات قوية عالمية وتشاركية بحكم القانون، وأنّ التعددية الفاعلة الذكية - العمل مع الحلفاء والشركاء في النظام الدولي مع الاستعداد لتحمّل عبء الدفاع عنه دون أن يعني ذلك بالضرورة استخدام الأداة العسكرية لتحقيق ذلك - هي الحاكمة لسياسات الإدارة الأميركية في ما تبقّى لها من فترتها الرئاسية التي تمتدّ لعامين مقبلين. وقد أكّد أوباما ذلك المبدأ في مستهل الوثيقة بقوله إنّ الولايات المتحدة الأميركية يجب أن تقود العالم وإنّ الجيش الأميركي هو الدعامة الرئيسة لتلك القيادة الأميركية لكن العمل العسكري لا يمكن أن يكون الأداة الوحيدة، أو حتى الأولى في القيادة الأميركية للعالم[٧].

وفي مقدمة الوثيقة نفسها، حددت الإدارة الأميركية ستّ طرق لقيادة الولايات المتحدة العالم؛ تمثّلت الطريقة الأولى بالقيادة بهدف وهو حماية الولايات المتحدة الأميركية من ثمانية أخطار إستراتيجية على الأمن القومي الأميركي، وهي: هجوم كارثي على الداخل الأميركي أو على البنية التحتية الأميركية، وتهديدات أو هجمات ضد مواطني الولايات المتحدة الأميركية في الخارج أو ضدّ حلفائها، وأزمة اقتصادية عالمية أو تباطؤ اقتصادي عالمي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها، وانتشار الأمراض المعدية على نطاقٍ عالمي، وتغيّر المناخ، واختلالات في أسواق الطاقة العالمية، وأخيرًا الآثار الأمنية المرتبطة بالدول الضعيفة والفاشلة (التي تشمل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والأثر الانتشاري الإقليمي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود). بينما تمثّلت الطريقة الثانية بالقيادة من منطق القوة الأميركية؛ وذلك من خلال تأكيد حقيقة أنّ القوة العسكرية الأميركية لا يمكن تحدّيها، وأنّ الاستثناء الأميركي لا يرتكز فقط على قوة الجيش والاقتصاد الأميركيَيْن ولكن على القيم الأميركية أيضًا وعلى قوة الشعب الأميركي وموهبته وتنوّعه. في حين تجسدت الطريقة الثالثة في القيادة بالمثال، من خلال تأكيد أنّه عندما تحترم الولايات المتحدة الأميركية قيمها في الداخل، فإنّها تصبح في وضعٍ أفضل لنشرها في الخارج. أمّا الطريقة الرابعة، فتمثّلت بالقيادة مع شركاء قادرين، من خلال تأكيدها أنّه في وجود عالم مترابط ومتّصل، فإنّه لا توجد مشكلات دولية يمكن حلّها من دون الولايات المتحدة الأميركية، وأنّ هناك أزمات قليلة بإمكان الولايات المتحدة الأميركية حلّها بمفردها[٨].

في حين تمثّلت الطريقة الخامسة بالقيادة بأدوات القوة الأميركية كافة. وهنا أكّدت الوثيقة أنّ استخدام القوة العسكرية ليس هو الأداة الوحيدة التي لدى الولايات المتحدة الأميركية، بل وليست الأداة الرئيسة في تعامل الولايات المتحدة مع الخارج، ولا حتى الوسيلة

5 Ibid., p.19.

6 The National Security strategy of the United States of America, February 2015, p.1.

7 Janine Davidson, "Obama's Last National Security Strategy: The President and the Philosopher," *Foreign Affairs*, 2/3/2015, viewed 17/4/2015, at: https://goo.gl/s5J8iS.

8 "The National Security strategy …," pp. 1 - 3.

الأكثر فعالية للتعامل مع التحديات والأزمات. وفي مقابل ذلك، ترى الوثيقة أنّ أوّل أداة للفعل الخارجي الأميركي هي الدبلوماسية، إضافةً إلى الدور الأساسي للتنمية في تحقيق المصالح الأميركية وأنّ العقوبات الأميركية الموجّهة ستظلّ هي الأداة الأكثر فعالية لدى الإدارة الأميركية في زيادة التكاليف على الفاعلين الدوليين غير المسؤولين، وفي تفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية، فضلًا عن دور أجهزة الاستخبارات الأميركية والعلاقات بين الشعوب في تعظيم الجهود الإستراتيجية الأميركية لتحقيق مزيد من القوة الأميركية في العالم. أمّا الطريقة السادسة والأهمّ، فتمثّلت بالقيادة بمنظور طويل المدى، لأنّ هناك خمسة تحولات إستراتيجية كبرى غيّرت البنية الأمنية للعالم في خمس سنوات منذ إصدار إستراتيجية ٢٠١٠. وهي: صعود قوى دولية كبرى في العالم، وتراجع قوة الدولة القومية في مقابل تزايد دور الفاعلين من غير الدول في العالم، والصراع حول السلطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتزايد درجة الاعتماد المتبادل وفي وتيرة التكنولوجيا التي تربط بين الأفـراد والجماعات والـدول بصورة غير مسبوقة، وحدوث تحولات هائلة في سوق الطاقة العالمية[٩].

وفي الجزء الخاص بالأمن، حـددت الإستراتيجية ثمانية أهداف إستراتيجية كبرى. تمثّل الهدف الأول بتقوية الدفاع الوطني الأميركي، وذلك من خلال الارتكاز على المبادئ والانتقائية في استخدام القوة الأميركية. وفي هذا الصدد، أكّدت الوثيقة أنّ استخدام القوة يجب أن لا يكون خيار الولايات المتحدة الأميركية الأول، ولكنّه في بعض الأحيان سيكون خيارًا ضروريًا. بل أكّدت الوثيقة أنّ الإدارة الأميركية قد تستخدم القوة العسكرية بصورة أحادية عند الضرورة، عندما تكون مصالحها الحيوية على المحكّ، وعندما يجري تهديد الشعب الأميركي، وعندما تكون طريقة الحياة الأميركية على المحكّ، وعندما يكون أمن حلفائها في خطر. بمعنى آخر، تقول الوثيقة إنّ احتمال التدخّل العسكري الأميركي في الأزمات الدولية سيكون في حدّه الأدنى عندما لا تكون مصالح الولايات المتحدة الأميركية الحيوية مهددة بصورة مباشرة. وأنّه في هذه الحالة ستسعى الإدارة الأميركية لتعبئة حلفائها وشركائها لتحمّل مزيد من العبء وتحقيق نتائج فعالة ومتفقة مع القانون الدولي. بينما تمثّل الهدف الثاني بتقوية الأمن الداخلي الأميركي والثالث بمكافحة التهديد المستمر للإرهاب. وأكّدت الوثيقة في هذا الصدد أنّ تنظيمات مثل القاعدة وداعش قد تمثّل خطرًا على الأمن الداخلي الأميركي ورفضت في الوقت نفسه أكذوبة أنّ الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءَها في حالة حرب مع الإسلام وفضّلت استخدام أنّها في حالة حرب مع التطرف العنيف في العالم[١٠].

أمّا الهدف الرابع، فتجسّد في بناء القدرات بهدف منع الصراعات؛ وذلك عبر تأكيد الوثيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية ستدعم قدراتها على منع الصراعات بين الدول وفي داخل الدول. وأكّدت الوثيقة أنّ اعتداء روسيا على أوكرانيا واستفزازات كوريا الشمالية وانتهاكاتها تعرّض القواعد الدولية المستقرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية للخطر، وأنّ الدبلوماسية الأميركية مدعومة بأدواتها العسكرية ستظلّ قادرة على ردع الأفعال الصادرة عن تلك الدول غير المسؤولة. في حين تمثّل الهدف الخامس بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها بوصفها التهديد الأكبر للسلام والاستقرار الدوليين. وفي هذا الصدد، أكّدت الوثيقة أنّ الاتفاق النووي مع إيران هو الحل الأمثل، ولكن تظلّ كلّ الخيارات لتحقيق هدف منع إيران من امتلاك سلاح نووي مطروحة على الطاولة[١١]. في حين يتمثّل الهدف السادس بمواجهة التغير المناخي، والسابع ضمان النفاذ إلى الفضاءات المشتركة (الأمن السيبراني، وأمن الفضاء، والأمن البحري والجوي)، والثامن زيادة أمن الصحة العالمية[١٢].

> أكّدت الوثيقة أنّ الاتفاق النـــووي مع إيران هو الحل الأمثل، ولكن تظـــلّ كلّ الخيارات لتحقيق هدف منع إيران من امتلاك سلاح نووي مطروحة على الطاولة

وفي الجزء الخاص بالرفاهية، أكّدت الوثيقة أنّ الاقتصاد الأميركي كفيل بضمان القوة العسكرية الأميركية والنفوذ الدبلوماسي الأميركي، وضرورة تنويع مصادر الطاقة في العالم، ووضعت هدفًا إستراتيجيًا بإزالة الحواجز أمام الصادرات الأميركية ووضعها في مركز منطقة تجارة عالمي من خلال إبرام اتفاقيات مع آسيا وأوروبا، ووضع حدّ للفقر في العالم[١٣]. أمّا في الجزء الخاص بالرفاهية، فأكّدت الوثيقة

9 Ibid., pp. 4 - 5.

١٠ استراتيجية الأمن القومي الأميركي ٢٠١٥، **معهد ليفانت للدراسات**، ٢٠١٥/٤/٨، ص ٧، على الرابط:
http://goo.gl/PbhY4K.

11 The National Security strategy... ," pp. 10 - 11.

12 Ibid., pp. 10 - 14.

١٣ استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٥، **معهد ليفانت للدراسات**، ص ١٠ - ١١.

أنّ الولايات المتحدة الأميركية يجب أن تلتزم تطبيق قيمها في الداخل وتشجيع تطبيقها على المستوى العالمي، وأكّدت دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والشباب والمجتمع المدني والصحفيين ورجال الأعمال بوصفهم روّادًا في عملية التغير في المجتمعات؛ وذلك بالتوازي مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية السياسية. واعترفت الوثيقة بأنّ ثورات الربيع العربي فشلت، إلا أنّها أقرّت في الوقت نفسه بأنّ التغيير في دول الشرق الأوسط آتٍ لا محالة[١٤].

أمّا الجزء الرابع والأخير والخاص بالنظام الـدولي، فتناول تأكيد الإدارة الأميركية سياسة إعادة التوازن مع آسيا والباسفيكي، وتقوية تحالفها مع أوروبا، والسعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتعميق التعاون الاقتصادي والأمني مع القارة الأميركية. فقد أكّدت الوثيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية ستظلّ قوة باسفيكية، وأنّها ترحّب بصعود الصين المستقرة المسالمة والمزدهرة، وأنّها تسعى إلى علاقات بنّاءة مع الصين تحقق منافع الشعبين الأميركي والصيني. ومع تأكيد الوثيقة أنّ هناك منافسة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، فهي ترفض المواجهة الحتمية بينهما. وأكّدت الوثيقة أيضًا أنّ الولايات المتحدة الأميركية ستدير المنافسة مع الصين من موقع القوة، مع تأكيدها ضرورة احترام الصين القواعد والقوانين الدولية التي تراوح بين الأمن البحري والتجارة وحقوق الإنسان، وأنّ الولايات المتحدة الأميركية ستراقب عن كثب التحديث العسكري الصيني وتوسّع وجودها في آسيا[١٥].

وفي ما يتعلق بأوروبا، أكّدت الوثيقة الحفاظ على التزام الولايات المتحدة الأميركية الدائم والعميق نحو أوروبا حرة وكبيرة ومسالمة، وأنّ حلف الناتو يمثّل مركز الشبكات الأمنية العالمية. وأكّدت الوثيقة فرض عقوبات مكبّلة على روسيا مع فتح الباب للتعاون معها في مجالات أخرى، إذا اختارت مسار التعاون. وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط، أكّدت الوثيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية ترى أنّ حلّ الصراعات في الشرق الأوسط يتطلب ما هو أكبر من وجود القوة الأميركية هناك واستخدامها، وأنّ ذلك يتطلب أولًا وجود شركاء قادرين يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، ورفع الظلم الذي يتعرض له السنّة في العراق، والعمل مع الحلفاء والشركاء للتوصل إلى اتفاق شامل مع إيران، والتزام حلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حلّ الدولتين بما يضمن أمن إسرائيل وحياة فلسطين، ودعم جهود حلّ الصراع بين الشيعة والسنّة في المنطقة، وأخيرًا مساعدة الدول التي في مرحلة التحوّل الديمقراطي نحو الديمقراطية (تونس نموذجًا). وفي ما يتعلق بمصر، أكّدت الوثيقة حفاظ الولايات المتحدة الأميركية على التعاون الإستراتيجي معها لتمكينها من الاستجابة للتهديدات الأمنية المشتركة بينهما. أمّا في ما يتعلق بأفريقيا، فأكّدت الوثيقة توجّهًا إستراتيجيًا كبيرًا وعميقًا نحو الاستثمار في القارة الأفريقية بصورة مفصّلة وحافلة بالمبادرات المختلفة. أمّا خاتمة الوثيقة، فأكّدت الترحيب مرةً أخرى بالصعود السلمي للدول الأخرى بوصفها شريكة بهدف تحمّل عبء الحفاظ على النظام الدولي المستقر والمزدهر، ولا يمنع ذلك من إدارة التنافس مع تلك الدول من موقع القوة الأميركية. ثم أكّدت الوثيقة قدرة الولايات المتحدة الأميركية على التكيّف وعلى التعافي من الانتكاسات بدرجة أكبر من أيّ دولة أخرى في العالم واختتمتها بتأكيد أنّ القيادة الأميركية للعالم في القرن الحادي والعشرين لا غنى عنها على الإطلاق[١٦].

رؤية تحليلية للإستراتيجية الأميركية الجديدة: مؤشرات إستراتيجية جديدة وملامح التغير عن وثيقة ٢٠١٠

تُعرّف الوثيقة الجديدة التي جرى الإعلان عنها بعد أكبر فجوة بين الوثائق الإستراتيجية الأميركية منذ الإعلان عن أول وثيقة أميركية في ١٩٨٧، السياسة الخارجية لإدارة أوباما الثانية بأنّها ستكون سياسة مقيّدة؛ فقد تبنّت الوثيقة الاقتراب الحذر والمقيّد في استخدام القوة العسكرية الأميركية في العالم والطموح إلى تسهيل اندماج القوى الصاعدة في العالم في النظام العالمي الليبرالي. بمعنى آخر، يتمثّل الموضوع الرئيس في الوثيقة بتقييد استخدام القوة العسكرية الأميركية؛ وذلك بالتزامن مع تدعيم القيادة الأميركية للعالم والحفاظ عليها وعلى نظام دولي يرتكز على حكم القانون وذي خصائص وسمات ليبرالية. ويمثّل ذلك استمرارًا للنهج الذي تبنّته الإدارة في وثيقة ٢٠١٠. وكانت الإدارة الأميركية قد واجهت انتقادات حادة بسبب سلبيتها في مواجهة تهديدات متصاعدة، مثل تهديد الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام والاعتداءات الروسية على أوكرانيا. وفي محاولة الاستجابة لتلك الانتقادات، حدّدت الوثيقة فلسفة

14 The National Security strategy… ," pp. 19 - 22.

15 Ibid., pp. 23 - 24.

16 Ibid., pp. 25 - 29.

الإدارة الأميركية على أنّها سياسة الصبر الإستراتيجي، وأنّها الحذر من التمدد في القوة الأميركية في العالم. وأكّدت في الوقت نفسه أهمية الأدوات غير العسكرية في تحقيق الأهداف الأميركية، وقوة الولايات المتحدة الأميركية من خلال إعطاء المثل والقدوة، وأهمية القيادة الأميركية للعالم بمنظور طويل المدى[١٧].

ومن خلال القراءة التحليلية للوثيقة، بإمكاننا استخلاص ستّة مؤشرات كبرى لسياسة الصبر الإستراتيجي التي ستنتهجها الإدارة الأميركية في العامين المقبلين، وهي: القيادة من الخلف ومن موقع القوة، وإعادة التوازن الإستراتيجي مع آسيا والباسفيكي، وإدارة الفوضى في منطقة الشرق الأوسط، والتوازن بين السياسة الخارجية الأميركية والسياسة الداخلية، وحرص الإدارة الأميركية على عدم تشتّتها عن أهداف طويلة المدى بأزمات متلاحقة وقصيرة المدى، وأحادية الدولار الأميركي في التعامل مع الدول المنتهكة القانون الدولي وفقًا لوجهة النظر الأميركية. وفي ما يلي تفصيل لتلك المؤشرات المحورية التي يمكن من خلالها تتبّع الاتجاه العام للسياسة الخارجية الأميركية تجاه العالم بصفة عامة، وتجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

يتمثّل المؤشر الأول بالقيادة من موقع القوة، والتي لا تتعارض مع القيادة من الخلف؛ وذلك من خلال تكوين تحالفات دولية لمواجهة التهديدات العالمية الكبرى بدلًا من الذهاب بعيدًا إلى صراعات فردية ومباشرة قد تستنزف قدرات الولايات المتحدة الأميركية، وذلك على النقيض ممّا فعلته إدارة جورج دبليو بوش في ثماني سنوات، ومن ثمّة يمكن المحافظة على موارد الولايات المتحدة الأميركية المحدودة. وعليه، تقع مسألة تشكيل تحالفات أو تكوينها، بدلًا من القيام بعمل منفرد، في صلب سياسة الصبر الإستراتيجي. وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأميركية بالفعل في ليبيا (القيادة من الخلف)، وسورية والعراق (القيادة من الأمام، وقيادة تحالف يضمّ ٦٠ دولة شريكة في حملةٍ للقضاء على داعش، أو إضعافه في سورية والعراق، ودعم المعارضة المعتدلة في سورية). وستعتمد الولايات المتحدة الأميركية في تشكيلها تلك التحالفات على الشركاء التقليديين وشركاء جدد (إيران في حالة إتمام الاتفاق النووي)[١٨]. بمعنى آخر، هناك إدراك أميركي لحدود القوة الأميركية وضرورة تحميل العبء للشركاء والحلفاء في تحمّل مسؤولياتهم على المستوى الإقليمي والدولي وإنهاء مشكلة "الراكب المجاني" عندما يتعلق الأمر بالأمن الدولي. ويعني ذلك أنّه يجب أن لا تقوم الولايات المتحدة الأميركية بكلّ شيء عندما يتعلق الأمر بالأمن. ولكنّها في الوقت نفسه يجب أن تقود كلّ شيء، حتى ولو كان ذلك من الخلف[١٩]. وتكشف الوثيقة أنّ التحوّل الأكبر في عهد إدارة أوباما هو التحوّل من خوض الحروب المكلفة إلى العمليات الموجّهة وإعادة بناء أولوياتها بناءً على إدراكها حدود قدراتها ومحدودية تأثير القوة العسكرية الأميركية مقارنةً بالأدوات الأخرى التي تسعى لتفعيلها[٢٠].

> هناك إدراك أميركي لحدود القوة الأميركية وضرورة تحميل العبء للشركاء والحلفاء في تحمّل مسؤولياتهم على المستوى الإقليمي والدولي وإنهاء مشكلة "الراكب المجاني" عندما يتعلق الأمر بالأمن الدولي

وهكذا، تدفع الوثيقة الجديدة نحو مزيدٍ من التركيز على تطوير اقتراب القيادة الأميركية من خلال مزيد من التعاون ومزيد من تحمّل حلفائها العبء. فقد نصّت وثيقة ٢٠١٠ على أنّ القيادة الأميركية للعالم لا يمكن استبدالها، وأنّه لا توجد دولة في العالم يجب أن تكون في وضع القيادة العالمية سوى الولايات المتحدة الأميركية. إلا أنّ الوثيقة الجديدة ٢٠١٥ تؤكّد أنّ القيادة الأميركية واجهت تحديات غير مسبوقة، وهو ما لا يفرض التساؤل بخصوص إذا ما كان على الولايات المتحدة الأميركية أن تقود أو لا، ولكن التساؤل المطروح هو كيف يمكنها أن تقود العالم. وتؤمن الوثيقة أنّ أفضل الوسائل لتقوية وضع القيادة الأميركية في العالم يتمثّل بالتزامها أهدافها الإستراتيجية، وتقوية اقتصادها القومي، وأن تصبح مثالًا يُحتذى به في الديمقراطية وحكم القانون، وبناء تحالف دولي قويّ، واستخدام القدرات المختلفة للولايات المتحدة الأميركية، واتّباع إستراتيجية ومنظور طويل المدى في التعامل مع الأزمات الدولية. ويتّسق ذلك مع الإستراتيجية العسكرية الأميركية التي صدرت في ٢٠١١ والتي رأت أنّ من واجب الولايات المتحدة الأميركية دفْع حلفائها إلى خط المواجهة، إذا أرادت الحفاظ

---

17 Jacob Parakilas, "Obama's 'Strategic Patience' Remained Ill-Defined," *Chatham House, The Royal Institute of International Affairs*, 9/2/2015, viewed 20/4/2015, at:
http://www.chathamhouse.org/expert/comment/16861.

١٨ الزيدي.

١٩ حسام مطر، "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٥: استمرار 'الأوبامية'"، **موقع العهد الإخباري**، ٢٠١٥/٢/٧، شوهد في ٢٠١٥/٣/١، على الرابط:
http://www.alahednews.com.lb/106990/4.

٢٠ منار الشوربجي، "قراءة في استراتيجية الأمن القومي الأميريكية"، **البيان**، ٢٠١٥/٢/٢٦، شوهد في ٢٠١٥/٣/٢، على الرابط:
http://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-02-26-1.2320109.

على قيادتها العالمية وإفساح المجال لقيادتها غير المباشرة للأزمات الدولية سواء بوصفها مسهّلًا لحلّها أو حاميةً القوى الإقليمية حليفتها. وقد أكّدت المراجعة الإستراتيجية الأميركية للدفاع في ٢٠١٤ المنطق نفسه، وهو ضرورة حصول الولايات المتحدة الأميركية على مساعدة، بل استخدام حلفائها. وللتدليل على ذلك، تذكر الوثيقة الجديدة اليابان عشر مرات بالمقارنة مع وثيقة ٢٠١٠ التي ذكرتها خمس مرات فقط، بخاصة عندما يتعلق الأمر بالدفاع الصاروخي وأزمة كوريا الشمالية وإعادة التوازن مع آسيا[٢١].

ويكمن أحد مصادر الخطر الرئيسة لهذه الإستراتيجية في احتمال فقدان الثقة بقوة الولايات المتحدة الأميركية بين حلفائها وشركائها؛ فاليابان والاتحاد الأوروبي أصبحت لديهما مخاوف شديدة تتعلق بتلك الإستراتيجية، بخاصة عند احتمال مواجهة ضغوط أمنية وأزمات دولية حادة في المستقبل[٢٢]. فيشير مفهوم الصبر الإستراتيجي إلى أنّ أفضل طريقة للاستجابة أو للتعامل مع عدوٍ محتمل أن تدع الخصم يستنفد طاقته وموارده. فإذا فعل الخصم ذلك، فإنّ قوّته ستبدّد وتتمزق وتضعف، بينما تحتفظ الولايات المتحدة الأميركية بمواردها واحتياطياتها. وعندما يكون متحدّو الولايات المتحدة الأميركية في وضعٍ أضعف، تصبح الإدارة الأميركية في وضع أفضل للسيطرة على الوضع وفرض أيّ تسوية بشروطها. ويمثّل ذلك مصدر قلق وتوتّر شديدين في العلاقات الأميركية - اليابانية، على الرغم من تأكيد إدارة أوباما التزامها مساعدة اليابان والدفاع عنها، بما فيها الجزر المتنازع عليها بين اليابان والصين. لكن يظلّ القلق سواء لدى اليابان أو بعض الدول في آسيا التي تنظر بتشكّك إلى علاقاتها الأمنية مع واشنطن، في ضوء تنامي روابطها الاقتصادية وتزايدها مع الصين، وفي ضوء امتناعها عن التورط في صراعات عسكرية كبيرة وترك خط الدول الإقليمية الحليفة لها على خط المواجهة ودعمها من الخلف فقط. وهناك تخوفات مشابهة في أوروبا؛ فمنذ عامٍ مضى، جرى تسريب تسجيل سرّي لوزير خارجية بولندا قال فيه: "إنّ التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية يخلق إحساسًا خاطئًا بالأمن قد تكون عواقبه خطيرة إذا أرادت بولندا أن تبحر في الأزمة الأوكرانية"، في إشارة منه أنّ بولندا قد تُترك على خط المواجهة العسكرية مع روسيا من دون تدخّلٍ حاسم من الإدارة الأميركية[٢٣].

ويتمثّل أفضل تطبيق لمفهوم الصبر الإستراتيجي بسورية وأوكرانيا؛ ففي الأزمة الأوكرانية قد تؤدي العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا وأسعار الطاقة المنخفضة إلى تقويض صدقية الرئيس فلاديمير بوتين وشعبيته، ولكنّها قد تؤدي أيضًا إلى انهيار الاقتصاد الأوكراني وزيادة حمّام الدماء. وفي سورية، قد يدخل القاعدة وتنظيم داعش وحزب الله والحرس الثوري الإيراني في صراع دموي مع بعضهم البعض، ولكن بتكلفة مرتفعة جدًا، وهي زيادة أعداد المدنيين السوريين، ودول أخرى في العالم لا ترغب في أن تصبح جاذبة للمشكلات من باقي أنحاء العالم. ويعني ذلك أنّ إدارة أوباما لديها توازن صعب ودقيق بين أمرين: فمن ناحية ستصبح الولايات المتحدة الأميركية أكثر انتقائية بخصوص أين تختار أن تبادر بالفعل الخارجي، ومتى، بسبب الاقتطاعات في الميزانية في الداخل الأميركي وتزايد أعداد الدول الصاعدة في النظام الدولي. ومن ناحية أخرى، تسعى واشنطن إلى الحفاظ على هيمنتها على النظام الدولي الحالي الذي اعتمد على استعداد الولايات المتحدة الأميركية لتتحمّل نصيب الأسد في الأعباء الدولية. وتطلب الإستراتيجية الجديدة من حلفاء الولايات المتحدة الأميركية أن يتحمّلوا درجاتٍ أكبر من الاستعداد للتدخّل الدولي في الصراعات والأزمات. ولكنّها قد تؤدي في المقابل إلى زيادة تشكّك حلفاء واشنطن في صدقيتها، وقدرتهم على الاعتماد عليها، عندما تكون مصالحها الاقتصادية والأمنية على المحكّ[٢٤]. نخلص من ذلك إلى حقيقة أنّ الوثيقة أوضحت أنّ الولايات المتحدة الأميركية ابتعدت أو تحوّلت كليًا بعيدًا عن خوض حروبٍ مكلفة وذات نطاق واسع، وذلك بالتزامن مع التزامها العمل بصورة حاسمة لهزيمة التهديدات المباشرة من تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وبناء قدرات الآخرين من الدول الحليفة والشريكة، بهدف مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة والخطيرة. ويعني ذلك عمليًا اتّباع الإدارة الأميركية توليفة أو تركيبة، بحسب الطلب، من الضربات العسكرية المباشرة وتدريب وكلاء لها وتسليحهم في الحروب الأهلية التي ترى الولايات المتحدة الأميركية أنّها تحافظ فيها على مصالحها الأمنية، إلا أنّ معيار التدخّل في أيّ

21 Xiao Tiefeng, "Comment: Obama's 2015 National Security Strategy Still Takes Precautions Against China", 28/2/2015, *China Military Online*, viewed 13/3/2015, at: http://goo.gl/8SQkvj.

22 Ibid.

23 Nikolas Gvosedev, "Obama's 'Strategic Patience' Strategy Could Backfire Among U.S. Allies," *World Politics Review*, 11/2/2015, viewed 14/4/2015, at: http://goo.gl/f4MMqb.

24 Ibid.

أزمة يظلّ غير واضح تمامًا، وسيتمّ إقراره وحسمه في خضمّ أيّ أزمة في المستقبل[٢٥].

أمّا المؤشر الثاني في سياسة الصبر الإستراتيجي، فيتمثّل بسياسة التوسّع الاقتصادي في آسيا والباسفيكي وإقامة شراكات اقتصادية مهمة تتّجه نحو قارتَي أفريقيا وآسيا والدول الكبرى، وهو الأمر الذي أزعج عددًا من الدول التي عدّت هذا التوجّه الأميركي الجديد تدخّلًا في مجالاتها الاقتصادية الحيوية. ويُعدّ ذلك المؤشر استمرارًا لإستراتيجية إعادة التوازن مع آسيا واستكمالًا لها بوصفها أولوية أميركية كبرى في ما أصبح معروفًا بإستراتيجية محاصرة الصين[٢٦]. فقد أعلنت الوثيقة أنّ نصف معدلات النموّ في السنوات الخمس المقبلة سيأتي من آسيا. ويُساق هذا الرقم لتأكيد الأهمية الإستراتيجية للصين والمنطقة المحيطة بها. ويتواكب ذلك مع دخول الولايات المتحدة الأميركية في علاقاتٍ أمنية مع العديد من دول شرق آسيا والباسفيكي من الفلبين إلى أستراليا بهدف محاصرة الصين بعلاقات مع جميع هذه الدول، لا سيّما الصغيرة منها كفيتنام وإندونيسيا وماليزيا (الحذِرة من هيمنة الصين)، أو الكبيرة كاليابان والهند (اللتين لديهما حساسية حيال دور سلوك صيني توسّعي في المستقبل)[٢٧].

بمعنى آخر، وضعت الإستراتيجية الجديدة (آسيا - الباسفيكي) ساحة اختبار حقيقية لها؛ فهي وصفت الولايات المتحدة الأميركية دولة باسفيكية وتدعو إلى تقوية المؤسسات الإقليمية الناشئة مثل الآسيان، وقمة شرق آسيا، والأبيك؛ بهدف دعم القواعد والقوانين وبناء توافق حول التحديات الدولية وحلّ النزاعات الإقليمية سلميًا. ويشمل ذلك جهود ضمان تدفّق التبادلات والتجارة في الفضاءات المتنازع عليها، بما فيها ميثاق جديد للسلوك في منطقة بحر الصين الجنوبي المتنازع عليها بين الصين وخمس دول آسيوية، وأنّ ترْك الصين لكي تكتب هذه القواعد منفردة سيمثّل كارثة لمصالح الولايات المتحدة الأميركية[٢٨]. وكان توم دينلون، مستشار الأمن القومي الأميركي الحالي، قد أوضح أنّ إستراتيجية إعادة التوازن الإستراتيجي مع آسيا في منتصف شهر آذار / مارس ٢٠١٥ ترتكز على خمس دعامات أساسية: تتمثّل الدعامة الأولى في تدشين تعاون أعمق وأكثر كثافةً مع خمس دول حليفة لواشنطن في آسيا، وهي اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وتايلاند والفلبين. بينما تتمثّل الدعامة الثانية بتعميق بناء القدرات مع القوى الصاعدة في آسيا، كالهند وإندونيسيا وفيتنام وميانمار. في حين تتمثل الدعامة الثالثة ببناء علاقات بناءة مع الصين، والدعامة الرابعة زيادة درجة التفاعل والتعاون مع المؤسسات عبر القومية، مثل رابطة الآسيان وقمة دول شرق آسيا. أمّا الدعامة الخامسة فتنحصر في تفاوض واشنطن بخصوص مبادرات تجارة واستثمار جديدة، بخاصة اتفاقية الشراكة عبر الباسفيكي. ومن المتوقع أن تستمر تلك الإستراتيجية في الإدارات الأميركية المقبلة بغضّ النظر عمّن سيكون في البيت الأبيض، في ٢٠١٦ أو في ٢٠٢٠؛ لأنّ هناك إجماعًا في الداخل الأميركي على أنّها الإستراتيجية الأقل تكلفة والأكثر تحقيقًا للمصالح الأميركية في العالم[٢٩].

> نلاحظ في الوثيقة حرص الإدارة الأميركية على الاندفاع نحو الهند وعلى تقوية رابطة الآسيان وتدعيمها في مواجهة الصين؛ فأحد الأهداف الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأميركية يتمثل بتقوية الشراكة الاقتصادية والسياسية مع الهند

ومن هنا، بإمكاننا القول إنّ الولايات المتحدة الأميركية في الوثيقة الجديدة لا تزال تأخذ احتياطاتها تجاه الصين؛ فبينما ذكرت وثيقة ٢٠١٠ الصين عشر مرات، فإنّ وثيقة ٢٠١٥ ذكرتها ١٥ مرة. وهو ما يؤكد أنّ الولايات المتحدة قد زادت تدابيرها الاحتياطية تجاه الصين. ففي وثيقة ٢٠١٠، عبّرت الولايات المتحدة الأميركية عن نيتها بناء أو إقامة علاقات إيجابية بنّاءة مع الصين وترحّب الصين بالعمل مع الولايات المتحدة الأميركية والمجتمع الدولي، بخاصة في دفع النمو الاقتصادي والتعافي الاقتصادي، والتعامل مع التغير المناخي ومنع الانتشار النووي. وبينما ترفض وثيقة ٢٠١٥ حتمية المواجهة

25 Jacob Parakilas, "Obama's 'Strategic Patience' Remained Ill-Defined", *Chatham House, The Royal Institute of International Affairs*, 9/2/2015, viewed 20/4/2015, at:
http://www.chathamhouse.org/expert/comment/16861.

٢٦ محمد أبو حامد، "قراءة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠١٥،" **الوطن** (المصرية)، ٢٠١٥/٣/١٠، شوهد في ٢٠١٥/٤/١٥، على الرابط:
http://www.elwatannews.com/news/details/681813.

٢٧ جهاد الزين، "قراءة في نص استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام ٢٠١٥: إدارة الفوضى في الشرق الأوسط وإدارة الازدهار في شرق آسيا"، **النهار** (اللبنانية)، ٢٠١٥/٢/١٧، شوهد في ٢٠١٥/٤/٢٣، على الرابط:
http://newspaper.annahar.com/article/214639-

28 Detsch.

29 Scott W. Harold, "Is The Pivot Doomed? The Resilience of America's Strategic 'Rebalance'," *The Washington Quarterly* 37, no.4, Winter 2015, pp 85 - 86.

بين الدولتين وترحّب بالصعود المستقر السلمي المزدهر للصين، وتعد بتطوير التعاون مع الصين بهدف مواجهة التحديات العالمية المشتركة؛ مثل التغير المناخي، والصحة العامة، والنمو الاقتصادي، وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، لكنّها استخدمت لفظ (بنّاءة) فقط في وصف العلاقات الأميركية - الصينية. وفي الوقت نفسه، تشير الوثيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية سوف تتحكّم في التنافس الأميركي - الصيني من موقع القوة وستطلب من الصين التقيّد بالقواعد والمعايير الدولية في مجالات الأمن البحري والتجارة وحقوق الإنسان. وهو ما يُبرز بوضوح حذرًا أميركيًا وإجراءات احترازية ضد الصين في تلك القضايا الخلافية[٣٠].

وفي سياق الإستراتيجية نفسها، نلاحظ في الوثيقة حرص الإدارة الأميركية على الاندفاع نحو الهند وعلى تقوية رابطة الآسيان وتدعيمها في مواجهة الصين؛ فأحد الأهداف الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأميركية يتمثل بتقوية الشراكة الاقتصادية والسياسية مع الهند. وهو ما يمثّل تهديدًا مباشرًا للصين في سياق الإستراتيجية الأميركية لإعادة التوازن مع آسيا والباسفيكي. ولذلك ستشهد العلاقات الأميركية - الهندية مزيدًا من التحسّن بصورة لافتة للنظر في السنوات المقبلة، لأنّ مزيدًا من التحوّل الهندي لفائدة العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية سيمثّل خطرًا على صداقتها التاريخية مع روسيا، وسيزيد من عدائها وتنافسها مع الصين. وبالمنطق نفسه، ومن خلال تقديم الوثيقة الدعم الكامل للاتفاق على قواعد فعّالة للسلوك في ما يتعلق ببحر الصين الجنوبي بين الصين ومنظمة الآسيان، يمكن أن نفهم أنّ الولايات المتحدة الأميركية تقول إنّها تريد لدول الآسيان أن تتجمّع في مواجهة الصين. فإذا أخذنا في الحسبان أنّ الصين تفضّل التعامل بصورة ثنائية مع كلّ دول جنوب شرق آسيا في حلّ قضية بحر الصين الجنوبي، فإنّه يمكن فهم رغبة الولايات المتحدة الأميركية في تحويل هذا التجمّع الإقليمي عضوًا في تحالفاتها ضد الصين. والدليل على ذلك تأييد الوثيقة أنّ الآسيان يجب أن تتفاوض بصورة جماعية مع الصين في ما يتعلق بقضية بحر الصين الجنوبي. وهو ما لن يتمّ النظر إليه إيجابيًا في الصين[٣١].

نخلص من ذلك إلى أنّ الوثيقة رسمت خطًا دقيقًا بين الترحيب بصعود الصين المستقر والسلمي والمزدهر، وتأكيدها أنّها ستدير المنافسة معها من منطق القوة وتأكيد التزام الصين قواعد القانون الدولي وقيمه، وأنّها ستراقب توسّع الوجود والهيمنة الصينيين في آسيا. بمعنى آخر، تريد الولايات المتحدة الأميركية إظهار قدرة كافية على ردع الصين عن اتباع سلوك توسعي عدائي ضد جيرانها، ولكن من دون السماح للجهود الأميركية في احتواء الصين بأن تصبح مبررًا للمواجهة بين الدولتين في المستقبل. وعليه، يتمثّل المنطق الأميركي بإدماج الصين في قواعد النظام العالمي وقوانينه. ولكن يظلّ السؤال: ماذا ستفعل الولايات المتحدة الأميركية إذا أصبح السلوك الصيني عدائيًا في المستقبل؟ وتظلّ الإجابة عن ذلك السؤال مجهولة[٣٢]. ويتمثّل المؤشر الثالث بسياسة الصبر الإستراتيجي في ما يتعلق بالشرق الأوسط؛ فقد كشفت الوثيقة الجديدة حقيقة تراجع الاهتمام الأميركي بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة دون أن يعني ذلك انسحابها منها. ولم تكن الوثيقة الجديدة مُنشئة ذلك التراجع في الاهتمام الأميركي بالمنطقة، في سلّم أولويات الأمن القومي الأميركي، بقدر ما كانت كاشفة له. إلا أنّ هذا التراجع في الاهتمام الأميركي بالمنطقة، لم يمنع الوثيقة من الحديث عن توجهاتها المستقبلية تجاهها[٣٣]. فقد أكّدت الوثيقة أنّ "حلّ الصراعات المتصلة في منطقة الشرق الأوسط وتمكين الاستقرار فيها يتطلبان وجود شركاء قادرين على الدفاع عن أنفسهم وعلى تقليل أسباب الصراع." وتتمثّل أسباب الصراع في المنطقة، بحسب الوثيقة، بـ"حلّ المشكلة النووية الإيرانية، وحلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتهدئة الصراعات الطائفية، ومساعدة الدول التي تمر بمراحل التحوّل الديمقراطي على الإصلاحات السياسية وعلى بناء قدرات الدولة". أمّا في ما يتعلق بالتغيرات السياسية الحادثة في المنطقة، فقد أكّدت الوثيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية ستدعم الدول التي تتحرك في الاتجاه الصحيح. وهو ما يعني مساعدة تونس أولًا. أمّا في ما يتعلق بالأنظمة المستبدة، فلم تذكرها الوثيقة بالاسم، ولم تقل إنّ الولايات المتحدة الأميركية ستقطع علاقاتها بها[٣٤].

بناء على ما تقدم، نلاحظ أنّ هناك استعدادًا أميركيًا لإدارة الفوضى لزمن طويل في منطقة الشرق الأوسط من العالم، مع تأكيد أنّ التفاوض مع إيران وحلّ القضية الفلسطينية هما الموضوعان الرئيسان للتعامل

30 Xiao Tiefeng, "Comment: Obama's 2015 National Security Strategy Still Takes Precautions Against China, 28/2/2015, *China Military Online*, viewed 13/3/2015, at: http://english.chinamil.com.cn/news-channels/pla-daily-commentary/2015-02/28/content_6372796.htm.

31 Andrew Korybko, "What Is Really Inside the US 2015 National Security Strategy," *Sputnik*, 11/2/2015, viewed 1/5/2015, at: http://sputniknews.com/columnists/20150211/1018094052.html.

32 Parakilas.

٣٣ الشوربجي.

34 Jacob Stokes, "Obama's National Security Strategy: A Policy of 'Sustainment'," *The National Interest*, 6/2/2015,viewed 18/4/2015, at: http://goo.gl/uEJ0b4.

مع هذه المنطقة. ويعني تأكيد الوثيقة تمسّك الولايات المتحدة الأميركية بحلفائها التقليديين وبحثها عن حلفاء جدد وقادرين، أنّ إيران قد تصبح هي الحليف الجديد، والتي قد تساهم في احتواء الفوضى في المنطقة وإدارتها، أو على الأقل تنظيمها بما لا يجعلها تخرج عن السيطرة الإقليمية والدولية[٣٥]. ويتفق ذلك مع تصريحات أوباما خلال لقائه الأخير مع توماس فريدمان، كاتب نيويورك تايمز، عقب توقيع اتفاق إيران، والذي أكّد فيه "أنّه سيُجري حوارًا [صريحًا] مع حلفاء الولايات المتحدة العرب في الخليج، سيعد خلاله بتقديم دعم أميركي قويّ ضد الأعداء الخارجيين. لكنّه سيقول لهم إنّ عليهم معالجة التحديات السياسية الداخلية،... أنّه سيبلغ دول الخليج أنّ عليها أيضًا أن تكون أكثر فعالية في معالجة الأزمات الإقليمية"[٣٦]. ويمكن فهم تصريحاته التي تقول إنّ التحدي الذي يواجه دول الخليج العربي والدول العربية ليس من إيران، ولكن من داخل مجتمعاتها مثل التطرف الديني وعدم تعبير الشعوب العربية عن مطالبها سلميًا، في سياق استعداد الولايات المتحدة الأميركية لإدارة الفوضى التي قد تعمّ المنطقة في المستقبل المنظور من وجهة النظر الأميركية[٣٧].

وفي ما يتعلق بالنفط، بعد تأكيد الوثيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية أصبحت أقلّ اعتمادًا على النفط الأجنبي منذ عشرين عامًا، وأنّها أصبحت المنتجة الأولى في العالم للنفط والغاز وحرصها على استمرار تدفّق نفط الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية، نستطيع القول إنّه يجري ترتيب الساحة الدولية لكي يتمّ الاستغناء عن النفط العربي عندما يحين الوقت لذلك في المدى البعيد. ففي سياق إستراتيجية الصبر الإستراتيجي، تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى تنويع مصادر الطاقة تمهيدًا للاستغناء عن النفط العربي ونفط روسيا[٣٨]. ومن ناحيةٍ ثانية تؤكد الوثيقة إيمان الولايات المتحدة الأميركية بحيوية القيم الليبرالية العالمية والتزامها العميق دعم الديمقراطية، بخاصة دعم الديمقراطيات الصاعدة أو الناشئة. إلا أنّ الوثيقة تؤكد في الوقت نفسه وجود حالات تتطلب فيها مصالح الولايات المتحدة الأميركية الإستراتيجية أن تتعامل مع حكومات لا تشترك معها في قيمها، وستعمل على دعمها. ولكن ذلك الدعم سيكون بالتوازي مع وعيها وإدراكها تكاليف السياسات القمعية التي تتبعها تلك الحكومات على الأمن القومي الأميركي والقيم الأميركية. وهنا يطرح السؤال: هل ستدعم الولايات المتحدة الأميركية الحكومات التسلطية؟ أم ستدعم المعارضة الداخلية في تلك الدول؟ والإجابة وفقًا للوثيقة أنّ الحكم الأميركي سيكون من خلال دراسة كلّ حالة بحالة على حدة[٣٩]. وبهذا تقرّ الوثيقة الإستراتيجية الأميركية بأنّ هناك أولويات متنافسة بل وأحيانًا متعارضة. ولكن الواقع العملي يشير إلى حقيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية تتعامل مع الدول التسلطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما يدعم حقيقة أنّ العوامل الأمنية تفوّقت على عوامل القيم الأميركية بصورة دائمة ومستمرة[٤٠].

أمّا المؤشر الرابع، فيتعلق بالموازنة الدقيقة بين السياسة الخارجية الأميركية والسياسة الداخلية؛ تؤكّد الوثيقة أنّ أوباما حذر في استخدام القوة العسكرية الأميركية. ولكن ذلك ليس انعكاسًا فقط لإساءة استخدام إدارتَي جورج دبليو بوش أداة القوة العسكرية على مدار ثماني سنوات، وإنّما هو متطلب لتطبيق إستراتيجية توزيع تحمّل العبء وإستراتيجية التحوّل العسكري الأميركي؛ ففي شباط / فبراير ٢٠١٢، أصدرت الإدارة الأميركية مبادئ إستراتيجية عسكرية أميركية نصّت على ضرورة تحويل الإستراتيجية العسكرية الأميركية لكي تصبح القوات الأميركية أكثر مرونة وأكثر قدرة على الحركة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة. ومن الجدير بالذكر أنّ إستراتيجية القيادة من الخلف التي اتّبعتها الإدارة الأميركية في ليبيا، كانت قد حققت الأهداف الأميركية من خلال تقوية شراكتها وتعاونها مع الحلفاء والشركاء بدلًا من استخدام القوة العسكرية الأميركية على نطاقٍ واسع وممتد ومكلف، فهي تقوم على المشاركة في تكاليف العمل العسكري وحماية المصالح الأميركية. وتعتنق الإستراتيجية الجديدة الفكرة نفسها: فقد وعد أوباما باستخدام العمل الجماعي وليس العمل الأحادي في حماية المصالح الحيوية الأميركية. وهو ما يعني أنّ إدارة أوباما قد حققت إنجازًا كبيرًا في الموازنة بين "إستراتيجيتها تجاه العالم" و"سياساتها الداخلية". بمعنى آخر، تقليل تكاليف تدخّل الولايات المتحدة الأميركية في الأزمات العالمية في مقابل ضخّ مزيد من الموارد في تقوية التعافي الاقتصادي الأميركي وتدعيمه، لأنّ الإدارة الأميركية تدرك أنّ نفوذها العالمي

٣٥ الزين.

٣٦ محمد المنشاوي، "ماذا تريد دول الخليج من أوباما؟"، **الشروق**(المصرية)، ٢٠١٥/٥/١، شوهد في ٢٠١٥/٥/٢، على الرابط:
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/01/opinion-shorouk-what-gulf-wants-obama.

٣٧ معتز بالله عبد الفتاح، "هل أوباما غبى أم متآمر أم مثالى؟،" **الوطن** (المصرية)، ٢٠١٥/٤/١٤، شوهد في ٢٠١٥/٥/٢، على الرابط:
http://www.elwatannews.com/news/details/709604.

٣٨ الزين.

39 Parakilas.

40 Giovanni Grevi, "Patient, Prudent, Strategic? The 2015 United States National Security Strategy," *FRIDE*, Policy Brief, N.194, February 2015, p.4.

يستمد بالأساس من رفاهيتها وقوتها الاقتصادية الداخلية. وقد أشار إلى ذلك أوباما في مقدمة الإستراتيجية بقوله: "لا بد أن نأخذ خيارات صعبة بين أولويات عديدة ومتنافسة ومتعارضة، وعلينا مقاومة تمدّد قواتنا الذي يحدث فقط عندما تتخذ قرارات بناءً على الخوف، فقراراتنا يجب أن ترتكز على الصبر والمثابرة الإستراتيجية"[٤١].

في حين تمثَّل المؤشر الخامس بسعي الوثيقة إلى ضمان عدم حدوث تشتت للإدارة الأميركية عن الأهداف الطويلة المدى بالأزمات القصيرة المدى: ففي سياق تعليقها على الوثيقة، أكدت سوزان رايس "أنّ الفزع الظاهر في التعامل الأميركي مع مشكلة أو أخرى من المشكلات الطارئة والعابرة يمكن أن يؤدي إلى تجاهل المشكلات الأطول أمدًا مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتدهور البيئة وبناء نظام دولي جديد"[٤٢]. وفي مقابلة تليفزيونية، اعترف أوباما أنّه قد جرى تشتيت انتباه إدارته عن الأهداف الطويلة الأمد من خلال الأزمات القصيرة الأمد، مثل ثورات الربيع العربي، على مدار السنوات الستّ الماضية، وأنّ الأزمات الجديدة التي تمتد من ظهور تنظيم داعش في الشرق الأوسط إلى الصراع في أوكرانيا لن يتمّ حلّها في المستقبل المنظور[٤٣]. وعليه، يمكن القول إنّ منطق الوثيقة هو رفض توجيه كلّ موارد السياسة الخارجية الأميركية نحو منطقة واحدة أو تهديد واحد، والتركيز بدلًا من ذلك على الدفاع الوطني، والأمن الداخلي، ومحاربة الإرهاب، والردع، وأسلحة الدمار الشامل، والتغير المناخي، وضمان الوصول إلى السلع العالمية (الطاقة، والفضاء، والهواء، والمحيطات)، والأمن الصحي بوصفها قضايا كبرى[٤٤].

بمعنى آخر، تدعو الوثيقة إلى أن تقود الولايات المتحدة الأميركية العالم بمنظور طويل المدى؛ وذلك لكي تتمكّن من التأثير في خمسة تحولات رئيسة في العالم: تحوّل القوة، وانحسار القوة عن الدول، وزيادة درجة الاعتماد المتبادل، وصراع السلطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتغيّر الجذري في سوق الطاقة العالمية[٤٥]. ومن هذا المنطلق، فضّل بعض المفكرين الأميركيين استخدام مفهوم الصمود بدلًا من مفهوم الصبر الإستراتيجي في فهم منطق وثيقة الأمن القومي الأميركي الجديدة، لأنّ الصمود لا يعني ببساطة انتظار التهديدات والتحديات من دون حركة، وإنّما يعني بناء القوة الأميركية والبقاء بصلابة وثبات في مواجهة تلك التحديات وإدارة المخاطر الإستراتيجية وتوجيه الموارد الأميركية إلى المناطق التي تكون فيها أكثر فعالية في تقليل تلك المخاطر[٤٦].

أمّا المؤشر السادس، فيُعرف بأحادية الدولار الأميركي في التعامل مع ما عرفته الوثيقة بالدول المنتهكة للقانون الدولي. فقد أكّدت الوثيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية ستفرض تكلفة هائلة على منتهكي القانون الدولي من خلال العقوبات الاقتصادية الموجّهة، بوصفها أداة فاعلة في فرض تكاليف باهظة على الدول التي تخالف القانون الدولي أو الدول التي تسعى للحصول على السلاح النووي أو لإنتاجه. وعلى الرغم من أنّ الوثيقة أكّدت أنّ الولايات المتحدة الأميركية تفضّل العقوبات الجماعية، سواء داخل أروقة الأمم المتحدة أو خارجها، أكّدت في الوقت نفسه أنّها مستعدة لفرض عقوبات اقتصادية بطريقة أحادية، عندما يكون ذلك ضروريًا[٤٧]. ويشير ذلك إلى أنّ سياسة أحادية الدولار الأميركي ستصبح سياسة روتينية لإدارة أوباما في السنوات المقبلة، وأنّ وزارة الخزانة الأميركية أصبحت الأداة المفضّلة وغير القتالية في التعامل مع الدول العصيّة عليها في النظام الدولي. فقد سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى مواجهة التهديدات الخارجية وخنق اقتصاديات الدول المعادية لها، بهدف تركيعها من خلال الشركات الأميركية الوطنية العابرة للقوميات، والعمل مع الحكومات الأجنبية سواء بصورة ثنائية أو عبر المنظمات الدولية والشبكات العابرة للحكومات[٤٨].

واتبعت الولايات المتحدة هذا المنطق في التعامل مع إيران بهدف إرغامها على العودة إلى طاولة التفاوض والقبول بتسوية سلمية لأزمة البرنامج النووي الإيراني. واستخدمته أيضًا في خنق الاقتصاد الروسي بهدف رفع تكلفة الاعتداء الروسي على أوكرانيا وتهديدها جيرانها في وسط أوروبا وشرقها. بمعنى آخر، تمثّل الهدف الأميركي باتباع سياسة احتواء جديدة للسياسة الروسية التوسعية في شرق أوروبا تقوم على استخدام أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية في شنّ حرب اقتصادية مكبلة على روسيا بالتنسيق مع حلفائها الأوروبيين. فعلى مدار العقد الماضي، كانت وزارة الخزانة الأميركية تدعم أدواتها لشنّ أيّ حرب اقتصادية تستطيع من خلالها تركيع الدول من دون إطلاق رصاصة

41 Chen Jimin, "Collective Action, Strategic Patience, and U.S. Leadership-A Review on Obama's New National Security Strategy," *China-US Focus*, 25/2/2015, viewed 11/4/2015, at, http://goo.gl/1L9UTq.

٤٢ مطر.

43 Detsch.

44 Stokes.

45 Grevi, p.2.

46 Stokes.

47 The National Security strategy… ," p.23.

48 Suzanne Katzenstein, "Dollar Unilateralism: The New Frontline of National Security," *Indiana Law Journal* 90, 2015, pp. 297 - 299.

واحدة. وتعتمد تلك الإستراتيجية الأميركية على سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على النظم البنكية الدولية، وعلى شبكة حلفائها الدوليين[٤٩].

ملامح التغير في الإستراتيجية الجديدة (٢٠١٥) عن إستراتيجية (٢٠١٠)

يوجد في الوثيقة الحالية (٢٠١٥) العديد من عناصر الاستمرارية مع وثيقة (٢٠١٠)؛ فهي تؤكد الحاجة إلى القيادة الأميركية، وتعترف بحدود القوة الأميركية، وتؤكد تفضيلها استخدام القوة بالتعاون مع الدول الأخرى عندما يكون ذلك ممكنًا. إلا أنّ الوثيقة تبرز في الوقت نفسه التغيرات الجوهرية التي حدثت للولايات المتحدة الأميركية وللعالم منذ ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥[٥٠]. ويمكن تلخيص ملامح التغير في الإستراتيجية الجديدة عن إستراتيجية ٢٠١٠ في حدوث تغيرات كبيرة في تقييم التهديدات، وانخفاض سقف الطموحات الأميركية، وظهور بوادر سباق فضاء جديد، وتوقّع مزيد من الثورات الملونة، وبناء أنظمة تحالف دولية، والانطلاق الأميركي نحو أفريقيا، ورغبة قوية في تشكيل النظام المالي العالمي، ومزيد من التركيز على داعش، واتباع خط عدائي تجاه روسيا، وتلطيف الخطاب مع إيران، واستقطاب سياسي في الداخل الأميركي. ويمكن تفصيل تلك التغيرات على النحو التالي:

- يتمثّل الملمح الأول بحدوث تغيرات كبيرة في تقييم التهديدات: تؤمن الوثيقة بأنّ انتشار أسلحة الدمار الشامل، بخاصة الأسلحة النووية، يمثّل خطرًا شديدًا. ولكنها تتناول هذا التهديد في سياق تسويق إدارة أوباما فكرة عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل والتقدّم الذي جرى إحرازه في أجندة البرامج الخاصة بتخفيض مستويات التسلح النووي في العالم. بمعنى آخر، تمتدح الوثيقة جهود الإدارة الأميركية في هذا المجال. إضافةً إلى ذلك، تؤكد الوثيقة أنّ تحرّك روسيا تجاه أوكرانيا هو سلوك عدائي، وهو ما يؤكد أنّ الأمن الأوروبي وقواعد القانون الدولي الخاصة وقيمه تمنع الاعتداء على السيادة الإقليمية واستقلال الدول، لا يمكن اتخاذها على أنّها أمر مسلّم به.

علاوةً على ذلك، استمرت الوثيقة في تأكيد أنّ التطرف العنيف وتزايد حدة التهديدات الإرهابية ووتيرتها يمثّلان مصدر خطر كبير على أمن الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، وأنّ تصاعد التهديدات إلى الأمن السيبراني، وتزايد تأثيرات التغير المناخي، والأمراض المعدية تجعل هناك مزيدًا من القلق بشأن فكرة الأمن العالمي. وكانت الإشارة إلى التطرف العنيف في إستراتيجية ٢٠١٠ تتمّ بذكر تنظيم القاعدة فقط، أمّا الوثيقة الجديدة فتشير بالأساس إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وبينما كان يتمّ الإشارة إلى الأمراض المعدية في إستراتيجية ٢٠١٠ بالإشارة إلى مرض الإيدز، فإنّ الوثيقة الجديدة تشير بالأساس إلى مرض الإيبولا[٥١].

- بينما يتمثّل الملمح الثاني في انخفاض سقف الطموحات الأميركية: على الرغم من أنّ وثيقة ٢٠١٥ تؤكّد حقيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية لا تزال قوية، فهي تعترف صراحة بأنّ مواردها ونفوذها ليسا بلا نهاية، وأنّها يجب أن لا تحلّ دائمًا كلّ المشكلات في العالم، وهو ما يتطلب اتباع سياسة الصبر الإستراتيجي في التعامل مع الأزمات الدولية، واستخدام الدبلوماسية أولوية على العمل العسكري، وتجنّب تمدد الموارد الأميركية إلى مدى بعيد[٥٢]. فمنذ سقوط الاتحاد السوفياتي أصبح النظام العالمي في وضعٍ غير مسبوق تمثّل في أحادية أميركية تشابهت إلى حدٍ كبير مع فترة قوة الإمبراطورية الرومانية وهيمنتها في القرون الماضية. فعلى مدار عقدين سابقين، وقفت الولايات المتحدة الأميركية منفردة بوصفها قوة عظمى أحادية في العالم. وقد أعطى ذلك التفوّق الأميركي قدرة هائلة على حرية الحركة الإستراتيجية للإدارات الأميركية، بخاصة في مجال العمل العسكري، في العصر الحديث. إلا أنّه مع ظهور عدد من القوى الدولية الأخرى على الساحة الدولية وظهور سلبيات التدخّل العسكري الأميركي في العالم، أصبحت السيطرة أو الأحادية الأميركية مثل المدّ الذي ينحسر. فقد أدّت حرب العراق في ٢٠٠٣ إلى إزاحة صدام حسين، إلا أنّها تركت العراق في فوضى شاملة وأتاحت الفرصة لإيران للتوسع في نفوذها الإقليمي، ولم تصبح أفغانستان دولة ديمقراطية، ولم يتحقق السلام بين إسرائيل وفلسطين، ولم يتمّ ردع كوريا الشمالية عن بناء سلاح نووي. إضافةً إلى ذلك، لم تحقق القوة العسكرية الأميركية أيّ مكاسب داخلية للولايات المتحدة الأميركية. فقد خلصت دراسة حديثة أجرتها جامعة هارفارد الأميركية إلى أنّ تكلفة الحربين في العراق وأفغانستان تقدَّر ما بين ٤ إلى ٦ تريليون دولار أميركي وأكثر من ٦٧٠٠ قتيل و٥١ ألف مصاب.

٤٩ محمد مطاوع، "تفسير السياسات الأمريكية - الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية: إدراكات مختلفة، ومصالح متعارضة ومتشابكة، وسيناريوهات مستقبلية"، **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/مارس ٢٠١٥، ص ١٨.

50 "The National Security strategy… ", p.2.

51 Tiefeng.

52 Ibid.

وقد أدى النقاش حول طريقة استخدام القوة الأميركية في الخارج إلى استقطاب في الحياة السياسية الأميركية؛ فبينما يطالب البعض، بخاصة الجمهوريين، بمزيد من التدخّل العسكري الأميركي في العالم، فإنّ الكثيرين، بخاصة الديمقراطيين وعلى رأسهم أوباما، يطالبون بمزيد من التقييد لاستخدام القوة العسكرية في الخارج. ويدافع فريق أوباما عن ذلك التوجّه بأنّه لا يوجد دليل قوي على أنّ ١٢ تريليون دولار أنفقتها الولايات المتحدة الأميركية على أداتها العسكرية منذ نهاية الحرب الباردة، قد أدّت إلى تحسّن الاقتصاد الأميركي[٥٣].

وتؤكد الوثيقة تراجع الولايات المتحدة الأميركية عن التدخّل العسكري في العالم بعد حربَي العراق وأفغانستان، ويتواكب ذلك مع الاستقطاعات في نفقات الجيش الأميركي التي ستقلل عدد القوات الأميركية العاملة إلى أقل من ٥٠٠٠٠٠ جندي. وهو ما يعني أنّ التدخّل العسكري الأميركي سيكون خارج طاولة أدوات السياسة الخارجية الأميركية ما لم يتمّ تهديد المصالح الأميركية وأرواح الأميركيين مباشرة[٥٤]. وتعدّ تلك المرة الأولى التي تنصّ فيها وثيقة إستراتيجية أميركية على أنّ الولايات المتحدة الأميركية في تراجع نسبي وليس مطلقًا. فعلى الرغم من تأكيد الوثيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية ستظل القوة العظمى في العالم في المستقبل القريب، أكّدت أنّ قدرتها على ممارسة دورها الإمبراطوري في العالم ستصبح محدودة[٥٥].

- أمّا الملمح الثالث فيتجسد في ظهور بوادر سباق فضاء جديد؛ فقد أعلنت الوثيقة أنّ الولايات المتحدة الأميركية ستعمل على تطوير التكنولوجيا واستخدام كافة الأدوات الأميركية لردع أيّ جهود تهدف إلى مهاجمة أنظمتها في الفضاء الخارجي. ويشير ذلك النص صراحةً إلى اتجاه الإدارة الأميركية إلى عسكرة الفضاء الخارجي وستعمل روسيا والصين على الرد على ذلك التوجّه الأميركي لكي تظلّا في دائرة التنافس على الفضاء الخارجي.
- في حين يتمثّل الملمح الرابع بتوقّع مزيد من الثورات الملونة؛ في الجزء الخاص بالقيم في الوثيقة أكدت الإدارة الأميركية أنّها ستتواصل مع الفاعلين من غير الدول في أنحاء العالم، بخاصة وأنّ الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان مرتبط بصورة دائمة ومستمرة بالمصلحة القومية الأميركية: "لن تدعم الولايات المتحدة الأميركية الديمقراطيات الناشئة فقط، بل ستوفر أيضًا الدعم المباشر للمجتمعات المدنية وتعمل على وجود روابط وصلات بين قادة المستقبل في الحكومات والشركات والمجتمع المدني". ويمكن قراءة ذلك على أنّه دليل إرشادي على ثورات ملونة في المستقبل. والدليل على ذلك نصّ الوثيقة على أنّ "الحكومة الأميركية ستقف إلى جانب مواطني الدول عندما تكون ممارساتهم الديمقراطية في خطر، على سبيل المثال فنزويلا"[٥٦].
- بينما يتمثل الملمح الخامس ببناء أنظمة تحالف دولي؛ فقد حددت الوثيقة عددًا من التحالفات التي ستشكّل خريطة نظام التحالف الأميركي في كلّ منطقة من العالم. ففي أوروبا، أكدت الوثيقة دعم الولايات المتحدة الأميركية، من خلال حلف الناتو، طموحات دول البلقان ودول شرق أوروبا تجاه كلٍ من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وهو دليل على دعم الولايات المتحدة الأميركية توسع حلف الناتو ليضم جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا. وفي آسيا، حددت الوثيقة دولًا أعضاء في قلب التحالف الأميركي - الآسيوي هي اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، ودولًا أعضاء أخرى في محيط التحالف، هي الفلبين وتايلاند ونيوزيلاند، وشركاء إستراتيجيين هم الهند وإندونيسيا وفيتنام وماليزيا.
- في حين يتمثل الملمح السادس بالانطلاق الأميركي نحو أفريقيا: جاءت الإستراتيجية الأكثر تفصيلًا في الوثيقة عن أفريقيا، فقد انقسم التدخّل الأميركي العميق والنافذ في أفريقيا إلى مستويين اقتصادي وعسكري. على المستوى الاقتصادي، تريد الولايات المتحدة الأميركية استخدام قانون النموّ والفرص الأفريقي، ومبادرة تمكين أفريقيا، ومبادرة تجارة أفريقيا، ومبادرات الاستثمار في أفريقيا لتحقيق مزيد من النفوذ لها في القارة الأفريقية. أمّا على المستوى السياسي، فإنّه في حالة اندلاع الصراعات في القارة الأفريقية، ستعمل الولايات المتحدة الأميركية على تقوية قدرات المنظمات الإقليمية وتدعيمها، مثل الاتحاد الأفريقي وتدعيم قوات حفظ سلام أفريقية، وهي نسخة قارية لإستراتيجية القيادة من الخلف للقارة الأفريقية في ضوء التنافس الإستراتيجي الكبير بين الولايات المتحدة الأميركية والصين على النفوذ في أفريقيا[٥٧].
- تجسّد الملمح السابع في رغبة الولايات المتحدة في تشكيل النظام المالي العالمي: تهدف الولايات المتحدة الأميركية من اتفاقيات التجارة والاستثمار التي تحاول إبرامها مع كلٍ من آسيا وأوروبا، واتفاقيتي الشراكة عبر المحيط الهادي (TPP) والشراكة عبر الأطلنطية في التجارة والاستثمار (TTIP)، وإصلاح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى تقوية الاقتصاد الأميركي الذي هو أساس الأمن القومي الأميركي

53 David A. Shlapak, "Towards A More Modest American Strategy," *Survival 57*, no.2, April-May 2015, pp. 60 - 62.

54 Detsch.

٥٥ الشوربجي.

56 Tiefeng.

57 Ibid.

ومصدر القوة والنفوذ الأميركيين الخارجيين. وستستخدم الولايات المتحدة الأميركية مجموعة العشرين ومنظمة التجارة العالمية بهدف مواجهة صعود بدائل مالية غير غربية، مثل بنك مجموعة البريكس والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والذي يمثّل تحديات خطيرة لهيمنة الولايات المتحدة الأميركية الاقتصادية على العالم[٥٨]. وتهدف الإستراتيجية الأميركية الاقتصادية، وفقًا للوثيقة، من خلال إبرام اتفاقيتَي الشراكة عبر المحيط الهادئ والشراكة عبر الأطلنطية في التجارة والاستثمار، إلى إزالة الحواجز أمام الصادرات الأميركية ووضع الولايات المتحدة الأميركية في مركز منطقة تجارة حرة تغطي ثلثي الاقتصاد العالمي[٥٩].

• ويتمثّل الملمح الثامن في أنّ الولايات المتحدة الأميركية تتبع خطًا عدائيًا تجاه روسيا، وتعطي مزيدًا من التركيز على تنظيم داعش، وتعمل على تلطيف الخطاب مع إيران: فقد أدى العدوان الروسي على أوكرانيا إلى حدوث تحوّل عن هدف بناء علاقات قوية مع موسكو في وثيقة ٢٠١٠ إلى الحاجة إلى ردع روسيا اليوم من خلال فرض مزيد من التكاليف على سلوكها العدائي سواء تجاه أوكرانيا أو تجاه دول وسط أوروبا وشرقها، ومن خلال دعم سيادة دولها المجاورة واستقلالها. ومع ذلك، تركت الإدارة الأميركية الباب مفتوحًا للتعاون مع روسيا بخصوص القضايا ذات الاهتمام وذات المصلحة المشتركة[٦٠]. ومن ناحية أخرى، رأت الوثيقة أنّ هناك انتكاسة ديمقراطية في الشرق الأوسط وصراعًا طائفيًا يمتد من بيروت إلى بغداد أدّى إلى ظهور مجموعات إرهابية مثل تنظيم داعش[٦١]. وبالتزامن مع إعلان وثيقة الأمن القومي الأميركي الجديدة، أعلن البيت الأبيض عن شنّ عشر غارات جوية في سورية، وثماني غارات في العراق ضد تنظيم داعش. ويمكن القول إنّ النهج الذي ستسير عليه الإدارة الأميركية في التعامل مع داعش في العامين المقبلين يرتكز على تنفيذ غارات بطائرات من دون طيار، وعلى عمليات للقوات الخاصة، وعمليات تجسس وقوات وكيلة تعمل على الأرض في مناطق نشاط الولايات المتحدة الأميركية. ويمثّل ذلك نهجًا يمكن السيطرة عليه أكثر من الحروب البرية التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية في العراق وأفغانستان. ويعني ذلك تحضير الولايات المتحدة الأميركية لحربٍ طويلة المدى ضد أعدائها من الإرهابيين دون التزامها وضع قوات أميركية على الأرض بصورة قد تؤدّي إلى معارضة محلية ودولية[٦٢].

تجاهلت الوثيقة الجديدة تجاهلًا تامًا دعم إيران الإرهاب وزعزعتها أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها، وسجلّها السيء في مجال حقوق الإنسان. وقد تناقض ذلك مع وثيقة ٢٠١٠ التي ذكرت فيها أنّ من أهداف الولايات المتحدة الأميركية "دفع إيران للابتعاد عن سياستها التي تسعى من خلالها إلى امتلاك أسلحة نووية، ودعم الإرهاب، وتهديد جيرانها". وبمراجعة نص الوثيقة، نلاحظ أنّ إيران جرى ذكرها تسع مرات دارت كلّها حول موضوعين رئيسين؛ وهما منع انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، والسعي إلى تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط. ونستشف من الوثيقة اتّجاه الولايات المتحدة الأميركية لزيادة درجة تعاونها وتنسيقها مع إيران في المستقبل المنظور[٦٣].

> تجاهلت الوثيقة الجديدة تجاهلاً تامًا دعم إيران الإرهاب وزعزعتها أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها، وسجلّها السيء في مجال حقوق الإنسان

• في حين تمثّل الملمح التاسع والأخير بانعكاس حالة الاستقطاب السياسي في الداخل الأميركي في الوثيقة. تقوم الأمور الداخلية التي تراوح بين التعليم والصحة والتمويل، بدور مهمّ في الوثيقة الجديدة. وتؤكد الوثيقة في أكثر من موضع أنّ حالة الاستقطاب السياسي التي يشهدها الداخل الأميركي لها تأثيراتها الإستراتيجية العميقة في قوة الولايات المتحدة الأميركية في التعامل مع العالم الخارجي، بحيث يقوّض الاستقطاب الداخلي الوحدة الوطنية الأميركية، ويقضي على التعاون الحزبي، ويقوّض منظور القيادة الأميركية وقوتها في الخارج[٦٤]. إضافةً إلى ذلك، كان أوباما قد أشار في مقدمته للوثيقة إشارة صريحة إلى خطورة الاستقطاب السياسي في الداخل الأميركي على وضع الولايات المتحدة الأميركية في العالم الخارجي، وعلى أهمية - بل

58 Andrew Korybko, "What Is Really Inside the US 2015 National Security Strategy," *Sputnik*, 11/2/2015, viewed 1/5/2015, at: http://sputniknews.com/columnists/20150211/1018094052.html.

59 "The National Security strategy… ," p.17.

60 Grevi, p.3.

61 "The National Security strategy of the United …," p.26.

٦٢ عاصم عبد الخالق، "الصبر الاستراتيجي.. سلاح أوباما للأمن القومي"، جريدة **عمان**، ٢٠١٥/٥/٣، شوهد في ٢٠١٥/٥/٣، على الرابط:
http://omandaily.om/?p=203299.

٦٣ علي حسين باكير، "لا وجود لإيران في استراتيجية الأمن القومي ٢٠١٥!"، **تركيا بوست**، ٢٠١٥/٢/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/٣/١، على الرابط:
http://www.turkey-post.net/p-26050.

64 Stokes.

ضرورة - استعادة "الوسط عبر الحزبي الذي ظل عبر عقود مصدر قوة السياسة الخارجية الأميركية". فبالنظر إلى حقيقة أنّ الاستقطاب السياسي في الداخل الأميركي يمنع الولايات المتحدة الأميركية من التوصّل إلى اتفاقات بشأن إصلاحات داخلية مهمة، وهو ما يؤدّي بدوره إلى إضاعة المزيد من الموارد في الميزانية الأميركية ويدفع إلى اتخاذ قرارات شديدة الصعوبة تختار فيها الإدارات الأميركية المتعاقبة بين أولوياتها الداخلية المتراكمة وأولوياتها الخارجية في بقاع العالم كافة[٦٥]. وعلاوةً على ذلك، أصبح تحدّي الاستقطاب السياسي في الداخل الأميركي أكثر أهمية، لأنّ الوثيقة تدعو إلى عدد من المبادرات المهمة التي تتطلب بدورها موافقة الكونغرس الأميركي، بما فيها اتفاقية الشراكة الباسفيكية - عبر الأطلنطية واتفاقية الشراكة عبر الأطلنطية في التجارة والاستثمار، والاتفاقية الشاملة لمنع استخدام الأسلحة النووية، واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار، واتفاقية إصلاح صندوق النقد الدولي[٦٦].

الخاتمة

منذ نشأتها وحتى الآن، هدفت إستراتيجيات الأمن القومي الأميركي بالأساس إلى ضمان استمرار تفوّق الولايات المتحدة الأميركية وهيمنتها وقيادتها العالم. إضافةً إلى ذلك، مثّلت هذه الإستراتيجيات وسيلة مهمة لبناء توافق داخلي بين رؤى مختلفة، وأحيانًا متعارضة ومتنافسة، للأجهزة التنفيذية الأميركية بخصوص كيفية إدارة السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية. علاوةً على ذلك، عملت تلك الإستراتيجيات على نقل الرؤية الإستراتيجية الخاصة بالإدارة الأميركية إلى الكونغرس الأميركي، وشرح موقفها في داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها، فضلًا عن مساهمتها في بلورة التوجهات الإستراتيجية الخاصة بكلّ إدارة أميركية للداخل الأميركي وللخارج (حلفاء الولايات المتحدة الأميركية وخصومها على حدٍ سواء).

وبعد مرور خمس سنوات على وثيقة ٢٠١٠، جاءت وثيقة ٢٠١٥ لتضع الرؤية الإستراتيجية للإدارة الأميركية الحالية التي سترتكز عليها في العامين المقبلين. وبعد قراءة تحليلية لنصّ الوثيقة، خلصت الدراسة إلى أنّ الاقتراب العام للإدارة الأميركية تجاه العالم يتمثّل بتقييد استخدام القوة العسكرية الأميركية، وذلك بالتوازي مع تدعيم القيادة الأميركية وتثبيتها للعالم وبناء نظام دولي ليبرالي يرتكز على حكم القانون. إضافةً إلى ذلك، استخلصت الدراسة ستّة مؤشرات كبرى لسياسة الصبر الإستراتيجي التي ستحكم عمل الإدارة الأميركية في العامين المقبلين: تمثّل المؤشر الأوّل بالقيادة من الخلف ومن موقع القوة، وذلك من خلال تشكيل تحالفات دولية لمواجهة التهديدات العالمية الكبرى بدلًا من الذهاب منفردة إلى صراعات فردية ومباشرة. في حين تمثّل المؤشر الثاني بإعادة التوازن الإستراتيجي مع آسيا والباسفيكي، إذ وضعت الوثيقة توازنًا دقيقًا بين ترحيبها بصعود الصين المستقر والسلمي والمزدهر، وتأكيدها أنّها ستدير المنافسة معها من منطق القوة وتأكيد التزام الصين قواعد القانون الدولي وقيمه، وأنّها ستراقب توسّع الوجود والهيمنة الصينيّين في آسيا.

أمّا المؤشر الثالث فتمثّل بكشف الوثيقة استمرار تراجع الاهتمام الأميركي بمنطقة الشرق الأوسط دون أن يعني ذلك انسحاب الولايات المتحدة الأميركية منها. وخلصت الدراسة إلى أنّ هناك استعدادًا أميركيًا لإدارة الفوضى لزمن طويل في هذه المنطقة من العالم وفي الوقت نفسه ضمان عدم خروج تلك الفوضى عن السيطرة. بينما تعلّق المؤشر الرابع بموازنة الوثيقة بين السياسة الخارجية الأميركية والسياسة الداخلية، وذلك في سياق تطبيق إستراتيجية توزيع تحمّل الأعباء. وتمثّل المؤشر الخامس بالقيادة الأميركية بمنظور طويل المدى ورفض توجيه كلّ موارد السياسة الخارجية الأميركية نحو منطقة واحدة أو تهديد واحد والتركيز بدلًا من ذلك على القضايا الكبرى. في حين ارتكز المؤشر السادس على ما يُعرف بأحادية الدولار الأميركي بهدف فرض عقوبات اقتصادية موجّهة تفرض تكاليف هائلة على الدول المعادية للولايات المتحدة الأميركية.

وفي النهاية، خلصت الدراسة إلى أنّ عناصر الاستمرارية في وثيقة ٢٠١٥ مقارنةً بوثيقة ٢٠١٠، كثيرة؛ مثل تأكيد فكرة القيادة الأميركية، والاعتراف بحدود القوة الأميركية، وتفضيل التعددية في استخدام القوة العسكرية. إلا أنّ الدراسة رصدت عددًا من ملامح التغير في الوثيقة الجديدة عن الوثيقة القديمة تمثّل بحدوث تغيرات كبيرة في تقييم التهديدات، وانخفاض سقف الطموحات الأميركية، وظهور بوادر سباق فضاء جديد، وتوقّع مزيد من الثورات الملونة، وبناء أنظمة تحالف دولية، والانطلاق الأميركي نحو أفريقيا، ورغبة قوية في تشكيل النظام المالي العالمي، ومزيد من التركيز على داعش، واتباع خط عدائي تجاه روسيا، وتلطيف الخطاب مع إيران، واستقطاب سياسي في الداخل الأميركي.

٦٥ الشوربجي.

66 Stokes.

أفياري عِلمي*

نظام موحد لامركزي: نموذج ممكن لأرضية وسطية في الصومال

تعيد هذه الورقة دراسة الجدل الدائر بشأن نموذج الحكم الأكثر ملاءمة للصومال. وتناقش في الجزء الأول، عبر الدمج بين مقابلات ومجموعات نقاش وتحليل وثائق وأدبيات، أربع شكاوى محلية: ضعف الثقة، والمطالبة بالديمقراطية، والحصول على الخدمات الأساسية، والمطالبة بحصة عادلة من الموارد، وهي التي تقف وراء اهتمام الناس بتوجهات اللامركزية. وترى الورقة أيضًا أن دول الجوار والمجتمع الدولي وسياسيين قبليين هم القوى الدافعة للمشروع الفدرالي القبلي الحالي. كما تبحث مدى ملاءمة مقترحات الكونفدرالية، والفدرالية، والتوافقية، واللامركزية الواردة في الأدبيات المنشورة. وتتناول في الجزء الثالث بالتحليل نتائج الدراسة والكتابات عن هذا الموضوع. وتؤكد الورقة أخيرًا أنّ نظامًا موحدًا لامركزيًا، هو نموذج الحكم الأكثر ملاءمة للصومال. فهو يتضمن أدوات مرنة، تجعله يحافظ على البلد موحدًا، مع معالجة الشكاوى المحلية، والمصالح المشروعة للجهات الخارجية.

* أستاذ مساعد في الدراسات الدولية، جامعة قطر.

مقدمة [١]

يعمل الصوماليون والمجتمع الدولي، طوال العقدين الماضيين، على إعادة تأسيس الدولة الصومالية. غير أنه يوجد اختلاف في الرأي على نظام الحكم الملائم الذي بإمكانه تنظيم الصراعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الصومال. وتُعدّ هذه الدراسة جزءًا من بحث أوسع، يعاين مسألة أي من أنظمة الحكم تنجح بالنسبة إلى البلد وشعبه. واستُخدم في جمع معلومات هذه الدراسة، مقابلات لنخب مختارة، ومعلومات واردة عن مجموعات النقاش، وتحليل لنصوص دساتير الحكومة الصومالية والأقاليم، وخطابات لسياسيين، وأبحاث مكثفة مطبوعة أو منشورة في وسائل الإعلام.

> بلدان الجوار والمجتمع الدولي والسياسيين القبليين يدعمون مقترح الفدرالية القبلية لأسباب مختلفة

تدرس هذه الورقة الدوافع والمظالم التي يعبّر عنها الصوماليون في رغبتهم في اللامركزية، وتناقش العوامل المحركة للمشروع الفدرالي القبلي الحالي. كما تحدد أربع شكاوى رئيسة تقف وراء نزعات النفور من المركزية: ضعف الثقة، والمطالبة بالمشاركة السياسية، والحصول على الخدمات الرئيسة، والتقاسم المتكافئ للموارد. وترى الورقة أيضًا أنّ بلدان الجوار والمجتمع الدولي والسياسيين القبليين يدعمون مقترح الفدرالية القبلية لأسباب مختلفة. وتستعرض الدراسة، علاوةً على ذلك، وتقيِّم الاقتراحات المختلفة في أدبيات الكونفدرالية والفدرالية والتوافقية والنظام الموحد اللامركزي. وتحلل بعدئذٍ، نتائج الاستعراض والأدبيات. وتخلص إلى أنّ نظامًا موحدًا لامركزيًا هو نموذج الحكم الأكثر ملاءمة للصومال، لكونه يتضمّن أدوات عدة بإمكانها الإبقاء على البلد موحدًا مع معالجتها الشكاوى المحلية والمصالح المشروعة للجهات الخارجية.

الشكاوى المحلية والعوامل المحركة الخارجية

تحدد الدراسة، استنادًا إلى كتابات منشورة، ومقابلات عامة، وتقارير إعلامية، وملاحظات من جرت مقابلتهم، ووثائق جرى تحليلها في سياق هذا البحث، أربعة عوامل تفسر دوافع النفور من المركزية في الصومال. أولها وربما أكثرها أهمية هو ضعف الثقة[٢]. إذ ولّد عقد من السنين مع حكومة فاسدة (١٩٦٠ - ١٩٦٩)، وعقدان مع نظام عسكري قمعي (١٩٧٠ - ١٩٩٠)، وأكثر من عشرين سنة من الحرب الأهلية (١٩٩١ - حتى الآن) ثقافة الشك والارتياب بين صفوف مختلف الجماعات والأفراد. وكانت الحكومة المدنية الأولى، كما تدّعي هذه الرؤية، فاسدة وارتكبت ظلمًا في تقاسم الموارد أو تقديم الخدمات. أمّا النظام العسكري فجعل الأمور أسوأ في اقترافه فظائع في مجال حقوق الإنسان، وفي مهاجمة القرى، وقتل المدنيين، وتشريد عشرات ألوف الصوماليين.

وعلى الرغم من هذه المظالم، عاشت مختلف القبائل الصومالية مع بعضها في جميع المدن الرئيسة، حيث يستقر بعضهم فيها منذ قرون. إلّا أنه خلال الحرب الأهلية، ارتكبت الفصائل الصومالية بقيادة أمراء الحرب فظائع متعددة ضد المدنيين، عبر قتل عشرات الآلاف وتشريد الملايين. فطردوا بطرق منظمة الأسر والجماعات من ديارها. ووقعت مقديشو وبيدوا وكيسمايو ومدن رئيسة أخرى تحت حكم الميليشيات القبلية التي استهدفت مواطنين بسبب انتماءاتهم القبلية. ووفقًا لأنصار منطق ضعف الثقة، لا يريد كثير من الصوماليين مواجهة تجربة أخرى مع حكومة مركزية ديكتاتورية. وفي هذا الصدد، قال مثقف يحظى باحترام كبير: "لا أريد أن أرى فصلًا آخر من التجربة التي مرت بها عائلتي أول تسعينيات القرن الماضي. يجب أن نتأكد، مهما كان النظام المعتمد، أنّ الفظائع لن تحدث ثانيةً"[٣]. والواقع أنّ أصحاب هذا الرأي يقولون إنّ كل جماعة ارتدت نحو مناطقها التقليدية بسبب ضعف الثقة بالآخرين.

ثانيًا، يطالب أشخاص كثيرون يؤيدون اللامركزية بمشاركة سياسية حقيقية. ويريد الصوماليون، وفقًا لنتائج الدراسة، انتخاب ممثليهم

---

١ هذه الورقة جزء من دراسة أوسع تتناول مسألة أنظمة الحكم الملائمة للصومال. ودعم معهد التراث للدراسات في الصومال هذه الدراسة إذ سهّل جمع المعلومات في البلاد. ونشر معهد التراث، تبعًا لذلك، ورقة إعلان سياسات مختصرة عن هذه المسألة، بأنني ألفتها بهدف التعليم العام. انظر التقرير على الرابط:
http://www.heritageinstitute.org/wp-content/uploads/2014/01/Decentralization_Options_for_Somalia-ENGLISH.pdf
وتنحصر المسؤولية في التصريحات الواردة فيه في المؤلفين. وأنا ممتنّ بصفة خاصة لعناب نور Anab Nur، وسعيد محمد، ومحمد باريسي لدورهم في جمع المعلومات وتدوينها.

٢ ويعبّر الكثير من مجري المقابلات وكتابات عديدة عن هذا المنطق، انظر أيضًا:
Ali. A. Abdi, "Reconstructing the Collapsed Somali state, and the Promise (and Possible Pitfalls) of Federalism," *Horn of Africa*, vol. XXI (2003), pp.20-29; Ismail Ali Ismail, "Federal Structure for Somalia: An upas Tree or Panacea?" *Horn of Africa*, vol. XVIII (2000), p.75.

٣ أكاديمي صومالي، مقابلة شخصية، ليلهامر، النرويج، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

المحليين والوطنيين. ومرة أخرى، لا يقتصر هذا المطلب على نخبة منطقة أو قبيلة معيّنة، أو حتى طبقة معيّنة (النخبة). بل من الشائع أن تسمع الصوماليين يقولون: "لا أريد من سلطة مقديشو أن تعيّن محافظ بلدتي أو حاكم إقليمي"[٤]. وهي شكوى يتبناها صوماليون كثر، في جميع أنحاء البلاد، ضد الإدارة المركزية في العاصمة. فالحكومات السابقة هي التي كانت تعيّن الحكام والمحافظين ومفوّضي الشرطة وكل البيروقراطيين الآخرين في جميع الوزارات والمؤسسات.

وكان النظام، في الواقع، شديد المركزية لدرجة أنّ قرار نقل معلم مدرسة من مكان إلى آخر كان يتخذ في مقديشو. إضافةً إلى أنه أصبح شائعًا، في السنوات الخمس الأخيرة تنظيم حزب سياسي في مكان ما والزعم برئاسة إقليم معين. والدافع خلف تكوين هذه الولايات الإقليمية هو دخول المعترك السياسي على المستوى المحلي أو الوطني. إذ تحاول الأحزاب السياسية أو المؤسسات الفكرية القوية أو أي آلية أخرى يمكن للسياسيين استخدامها، في ظل عدم وجود انتخابات، إعادة توزيع دائرة حقيقية أو متخيلة للقبيلة، ومن ثمّ تعبئة الناس وفق هذا الخط. وتفيد هذه الرؤية أنّ لدى كل قبيلة أو فرع من قبيلة ملكًا حصريًا لمحافظة أو إقليم أو قسم من البلاد.

المطلب العام الثالث هو الحصول على الخدمات الرئيسة والتوزيع العادل للموارد. ويحدد صوماليون كثر هذه المشكلة بوصفها سببًا لمعارضة نظام شديد السلطوية والمركزية. وتقدّم طبقة النخبة أيضًا هذا الرأي مع أمثلة. فبالعودة لأيام الحكم العسكري، كان على المواطنين القاطنين في أقصى الشمال أو في أعماق الجنوب الذهاب إلى مقديشو للحصول على جواز سفر أو تعليم جامعي أو عمل جيّد مع الدولة. وعادة ما يشتكي صوماليون من منابت مختلفة بالقول: "لا أريد الذهاب إلى مقديشو للحصول على جواز سفر أو تعليم جامعي. ويجب الحصول على هذه الخدمات في دياري"[٥]. فمن الصحيح إذًا؟ أنّ الحكومات التسلطية السابقة كانت تجبر الناس على الذهاب إلى العاصمة أو إلى المدن الرئيسة للحصول على خدمات أساسية يمكن تقديمها محليًا[٦].

وأخيرًا ربط الصوماليون الحكومة المركزية بالتقاسم غير العادل للموارد (أو sad-bursi في اللغة الصومالية). إذ كانت مقاربة الحكومات العسكرية السابقة للتنمية الإقليمية تعسفيّة وغير متكافئة. فمصطلح "الموارد" يعني في الغالب مساعدات خارجية، لأنّ مصادر الإيرادات المحلية في البلاد زهيدة. وعدد المدن والأقاليم التي حصلت على مشروعات للتنمية ضئيل، بينما تلقت مقديشو الكثير من الاستثمارات الخاصة والعامة. فمثلًا بنت الحكومة العسكرية نحو مئة مدرسة وعدة مراكز تدريب مهنية في العاصمة مقديشو. وبعبارة أخرى، كان نمو مقديشو على حساب تنمية المدن الأخرى. فاشترى قادة ومسؤولون حكوميون من كل القبائل أراضي في العاصمة وبنوا عليها فيلات فخمة. ويتعلق منحى آخر من النمو غير المتكافئ بالبنية التحتية كالطرق والموانئ. ولذلك فإنّ معظم الناس يؤيد اللامركزية بصفتها السبيل الأفضل لتجنب التطور المبالغ فيه في إحدى المناطق والتخلف في أخرى.

وتشير المظالم الأربع أعلاه إلى أنّه لا يوجد خلاف يذكر بين نخبة السياسيين عندما يتعلق الأمر برفض نظام استبدادي مركزي. وبعبارة أخرى، يعتقد المعسكر المناهض للمركزية والسلطوية أنّ نظام الحكم في الصومال مستقبلًا، يجب أن يكون قادرًا على معالجة ضعف الثقة بين الجماعات والأفراد، والمشاركة الديمقراطية للمواطنين، وتلبية الحكومة احتياجات الناس، وتقاسم عادل للموارد بين الصوماليين.

وتدعم ثلاث قوى خارجية مختلفة المشروع الفدرالي القبلي الحالي. وتعدّ إثيوبيا وكينيا المجاورتان للصومال، المناصرتين الرئيستين للصيغة "الفدرالية" القائمة على أسس قبلية. فلقد حلّت أديس أبابا ونيروبي فعليًا محلّ الحكومة المركزية للصومال في مجالي الأمن والسياسة طوال العقدين الأخيرين. وشاركتا بنشاط على هذا المنوال، في تصميم الفدرالية القائمة وتنفيذها على أسس قبلية في الصومال منذ آخر تسعينيات القرن الماضي[٧]. ووفقًا لمات برايدن، قدّمت إثيوبيا في منتدى شركاء الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد) عام ١٩٩٨، موقفها في ورقة تضمنت إنشاء خمسة أقاليم أو ستة في الصومال على أسس قبلية. ووفق اقتباس برايدن من الورقة، فإنّ أديس أبابا اقترحت "هياكل إدارية محلية تكون بمنزلة لبنات بناء" في عملية استعادة السلام وبناء الدولة في الصومال، وأنّه "يجب إعطاء دور مهم للمجتمع المدني الذي يجب أن يشجع المجتمع الدولي ظهوره

٤ يعبّر الصوماليون عادةً في سجالات حول هذا الموضوع، عن رغبتهم في انتخاب مسؤوليهم. وترفض معظم المعارضة المسلحة للحكومة العسكرية هذه الممارسة، انظر: على سبيل المثال، كتابات إسماعيل هوري بوبا للحركة الوطنية الصومالية في عام ١٩٨٩.

٥ مشارك صومالي، مقابلة شخصية، مقديشو، الصومال، نيسان / أبريل ٢٠١٣.

٦ ألّف الشاعر الصومالي عدن عرب (Adan Arab) قصيدة عبّر في أحد أبياتها عن ذلك بوضوح: "ما زلت مضطرًا للسفر إلى مكاتب (بيروقراطية حكومية) بعيدة جدًا، لتحقيق حاجاتي الرئيسة" – [ترجمة غير حرفية].

7 Inter-Governmental Authority for Development (IGAD), Draft IGAD Strategy on managing the liberated areas in Somalia, 12th and 13th January 2012, Hilton Hotel, Addis Ababa, Ethiopia.

ومساهمته"[٨]. ويلاحظ برايدن أنّ المجتمع الدولي "قبل على مضض" المقترح الأثيوبي. وهذا يعني، بالنسبة إلى برايدن، أنّ الأقاليم التي تنتج منه ستهيمن عليها أربع قبائل مسلحة: دارود، ودغل ومرفلي، وهوية، وإسحاق[٩].

وعلى الرغم من أنّ إثيوبيا وكينيا تسعيان أحيانًا لهدفين مختلفين، فإنهما إستراتيجيًا تريدان إبقاء الصومال جارًا ضعيفًا وودّيًا لسببين؛ الأول، تعتقد إثيوبيا وكينيا أنّه إذا نشأت دولة قوية في الصومال، فستعود الطموحات في صومال أكبر، أو ما تسميانه "المطامع"[١٠]. ويتفاقم هذا أيضًا مع وجود مجموعات إسلامية قوية وجيدة التنظيم في البلاد، ووجود طبقة رجال أعمال نشيطة في القرن الأفريقي[١١]. وعلاوةً على ذلك، فإنّ لدى إثيوبيا وكينيا مشكلات أمن قومي، تدّعيان أنّ مصدرها الصومال، وخصوصًا متطرفين وقوميين في البلدين المذكورين.

قدم الحكام الإثيوبيون في الماضي روايتين رئيستين: هما حماية الجزيرة المسيحية في بحر من الوثنيين، والمطالبة بممر إلى البحر[١٢]. أمّا الآن فتدعم إستراتيجية أديس أبابا الحالية تجاه الصومال روايات مشابهة، من مكافحة المطامع، والحرب على الإرهاب، والحصول على ممر إلى البحر[١٣]. وتعتقد إثيوبيا أنّ الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو ربما تستخدمان الصومال قاعدة لتنظيم نشاطاتهما. كما أنّ لإثيوبيا بصفتها بلدًا قارّيًا اهتمامات جدية بالحصول على منفذ إلى البحر عبر الصومال. ومن المفارقات، أن مشروع الفدرالية القبلية الحالي الذي صممته إثيوبيا، يقدّم تصورًا لتقسيم الصومال إلى ستة أقاليم: أرض الصومال (أو صوماليلاند)، وأرض البنط (بونتلاند)، والأقاليم الوسطى، وهيران- شبيلي، والجنوب الغربي، وجوبالاند)، ولكل منها حدود إقليمية مع إثيوبيا، وخط ساحلي طويل[١٤]. لقد توافرت لإثيوبيا، أول مرة في التاريخ، فرصة إعادة صوغ الهياكل الإدارية للصومال.

> تعتقد إثيوبيا أنّ الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو ربما تستخدمان الصومال قاعدة لتنظيم نشاطاتهما. كما أنّ لإثيوبيا بصفتها بلدًا قارّيًا اهتمامات جدية بالحصول على منفذ إلى البحر عبر الصومال

من جهتها، تؤكد كينيا علنًا أنّ تهديدات أمنية من الصومال أضرّت بصناعتها السياحية[١٥]، ومن ثمّ فإنها تحتاج منطقة عازلة في إقليم جوبا[١٦]. وبين كينيا والصومال نزاع على الموارد تنظر فيه محكمة العدل الدولية. وأخيرًا، فإنّ إثيوبيا وكينيا قد وقّعتا اتفاقية اقتصادية وسياسية ضد الصومال منذ عام ١٩٦٣[١٧]. ولدى كلا البلدين أيضًا قوات في الصومال، وهما متورطتان مباشرةً في تشكيل الفصائل والأقاليم والسياسيين الوكلاء وإعادة تشكيلها في البلاد.

وإلى جانب بلدان الجوار، دعم المجتمع الدولي (المانحون، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية) اللامركزية في الصومال بطريقة نشيطة. إذ تُعدّ اللامركزية عمومًا، بالنسبة إلى المجتمع الدولي، جزءًا من ممارسات الحكم الرشيد. وتشجع المؤسسات المالية الدولية ومعظم الجهات المانحة، البلدان النامية على تحويل سلطات الحكومة الإدارية والسياسية والمالية لامركزيًا إلى كيانات محلية. كما أنّ المجتمع الدولي يرى اللامركزية الآلية الأكثر ملاءمة للبلدان الخارجة من صراعات.

---

8 Matt Bryden, "New Hope for Somalia? The Building Block Approach," *Review of African Political Economy*, vol. 26, no. 79 (March 1999), p.134.

9 Ibid., p .136.

١٠ الرئيس الكيني السابق، دانييل أراب موا، متحدثًا في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن العاصمة في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣. انظر أيضًا تغطية **دايجست الأفريقية** على الرابط: www.. indo-african-society.org/pdf/africandigest.pdf

11 Afyare Elmi, *Understanding the Somalia Conflagration: Identity, Political Islam and Peacebuilding* (London, Pluto Press, 2010).

12 John H. Spencer: Ethiopia at Bay: A Personal Account of the Haile Sellassie Years (Algonac, MI: Reference Publications, 1984); Charles L. Geshekter, "Anti-colonialism and Class Formation: The Eastern Horn of Africa before 1950," *International Journal of Historical African Studies* 18, no.1 (1985), pp. 1–32; Nuruddin Farah, "Which Way to the Sea, Please?" *The Horn of Africa Journal*, Oct/Dec1978, vol. 1, no. 1, pp. 31 - 36.

13 The Federal Democratic Republic of Ethiopia Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy, 'Ethiopia's Policy towards Somalia. www.mfa.gov.et/Foreign_Policy_And_Relation/Relations_With_Horn_Africa_Somalia.php.

١٤ مسؤول حكومي صومالي كبير، مقابلة هاتفية، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤.

15 Nichols, "Kenya says world neglecting Somalia security threat." *Reuters News Agency*, Sep 17, 2010, available at: http://reut.rs/1FLcZeR

16 BBC World News, "Are Kenyans seeking a buffer zone in Somalia?" October 28, 2011, available at: http://www.bbc.com/news/world-africa-15499534

17 Catherine Hoskyns, *Case Studies in African Diplomacy* (Dar es Salaam, Nairobi and Addis Ababa: Oxford University Press, 1969); John Drysdale, *The Somali Dispute* (New York: Fredrick A. Praeger, 1964).

وكتب شيما وروندينيلي: "يصف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات التنمية الدولية الأخرى اللامركزية بصفتها جزءًا من الإصلاح الهيكلي المطلوب لاستعادة الأسواق، ولبناء الديمقراطية أو تقويتها، وللحكم الرشيد"[١٨]. وكتبت ليديا كابرال: "إنّ المجتمع الدولي، بتبنّيه أدبيات التمكين والكفاءة، يمثّل قوة دافعة مهمة، تضغط لتحقيق إصلاحات لامركزية"[١٩]. وبقي المجتمع الدولي، منذ انهيار الدولة الصومالية عام ١٩٩١، في مقعد القيادة، وكان يدعم أحيانًا الأجندتين الأثيوبية والكينية[٢٠]. وساعد على إنشاء حكومات انتقالية، ورعى وساعد على صوغ مسوّدة الدستور الصومالي، ووفّر الشرعية لجماعات صومالية وخارجية شتّى، قامت بدورها بإنشاء أقاليم أيضًا[٢١].

علاوةً على ذلك، حاول سياسيون صوماليون من قبائل مختلفة محاباة جهات خارجية، ولا سيما إثيوبيا وكينيا، في مصالحهم القبلية والشخصية والسياسية. فلقد حاولت إدارة جوبا، والمبادرات في الصومال الوسطى، وأقاليم هيران - شبيلي، ومؤتمرا بيدوا (نظمتهما مجموعة من سياسيي قبيلتي دغل ومرفلي)، الحصول على دعم من دول الجوار. وقُسمت النخب القبلية، بكل وضوح، وفق خطوط قبلية عند التعامل مع الأقاليم الناشئة. فبالنسبة إلى سياسيين كثر من قبيلتي دغل ومرفلي، وهوية، يجب أن يوجد أربعة أقاليم فقط، بحيث تسيطر قبيلة إسحاق على أرض الصومال، وتسيطر قبيلة دارود على بونتلاند، وتحصل قبيلة هوية على الصومال الوسطى، فيما تهيمن قبيلة دغل ومرفلي على الأقاليم الستة من الأقاليم الجنوبية بما فيها جوبا، وستكون مدينة مقديشو عاصمة للبلاد.

لكن على النقيض من ذلك، فإنّ إدارة جوبا وسياسيين من قبيلة دارود في مناطق أخرى تقدّموا باقتراح من خمس مناطق. وفي هذه الحالة فإنّ الجنوب غرب سيقسم إلى إقليمين وستكون جوبا السفلى وجوبا الوسطى وجيدو الدولة الخامسة تحت سيطرة دارود. وستسيطر قبيلة دغل ومرفلي على باي وباكول وشابيل السفلى. ومنح الاقتراح "النهائي" الحالي إقليمين لقبيلة دارود، وإقليمين لمناطق قبيلة هوية، بينما ترك إقليمًا واحدًا لكل من قبيلتي دغل ومرفلي وإسحاق. ويبدو أنّ الاحتكار الثنائي دارود - هوية الذي حذّر منه أحمد سمتر، قد عاد بكامل قوته مرة أخرى[٢٢].

وباختصار، يمكن القول إنّه على الرغم من غياب استطلاعات موثوقة للرأي العام، فإنّ المعلومات المجمّعة من مصادر متعددة، تشير إلى وجود تأييد محلي قوي للامركزية بين عدد كبير من الصوماليين. وإنّ ضعف الثقة بين صفوف الجماعات الصومالية، والريبة من الدولة المركزية والاستبدادية القوية، والرغبة في المشاركة السياسية، والمطالبة بالخدمات على المستوى المحلي، والعدالة في تقاسم الموارد، قُدّمت جميعها بصفتها مبررات لنزعات النفور من المركزية في البلاد. ومن ناحية ثانية، ثمة من يطعن في شكل نظام لامركزي كهذا. ففي ما يتعلق بالقوى المحركة الخارجية، فإنّ إثيوبيا وكينيا، وانطلاقًا من مصالحهما القومية، تضغطان في اتجاه نظام فدرالي قائم على أسس قبلية. كما أنّ المجتمع الدولي يؤيّد اللامركزية، وإن لم يرجّح نوعًا معيّنًا، بصفتها من مكونات الحكم الرشيد. وأخيرًا، يحابي كثير من السياسيين القبليين هاتين الجهتين الفاعلتين القويتين في مصالحهما السياسية، لاكتساب السلطة والموارد.

ما نموذج الحكم الملائم لمعالجة المظالم؟

في معرض الإجابة عن هذا السؤال، ثمّة سجال غير مكتمل بين الباحثين والسياسيين وعامة الناس على نطاق واسع. وكشفت الكتابات الحالية عن الموضوع أنّ نماذج الحكم الأربعة قد جرى اقتراحها لمعالجة المظالم أعلاه، ولتصميم آليات مؤسسية في سياق مناسب لتنظيم الصراع الصومالي.

ونشر فريق من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، برئاسة البروفسور إيون لويس وجيمس مايال، عام ١٩٩٥، دراسة استقصت نماذج لحكم الصومال[٢٣]. وشرحت الدراسة باختصار النماذج الكونفدرالية والفدرالية والتوافقية واللامركزية. ومن ثمّ قيّمت

18 G. Shabbir Cheema & Dennis A. Rondinelli, "From Government Decentralization to Decentralized Governance," in Cheema & Rondinelli (eds.) *Decentralized Governance: Emerging Concepts and Practices* (Harvard University, 2007), p. 4.

19 Lídia Cabral, "Decentralization in Africa: Scope, Motivations and Impact on Service Delivery and Poverty," Overseas Development Institute, Future Agricultures, Working Paper 020, March 2011, at: http://www.future-agricultures.org

20 Bryden, p.154.

٢١ يعدّ مبعوث الأمم المتحدة إلى الصومال نيكولاس كاي نشيطًا في التشجيع على إيجاد مناطق قبلية في الصومال، على الرغم من كونه جديدًا نسبيًا بصفتة سفيرًا إلى الصومال.

22 Prof. Samatar: "Waa in laga Baxo Afduubka Siyaasadeed Duopoly (Daarod & Hawiye)", at: https://www.youtube.com/watch?v=3yJssNTKJjU#t=266.

23 Afyare Elmi "Decentralization Options for Somalia," Heritage Institute for Policy Studies, Mogadishu, at: http://bit.ly/1FPPlj7

ملاءمة هذه النماذج للصومال، مع التأكيد أنّ لدى الآليات الأربع جميعها ميزات يمكن أن تكون ملائمة لظروف الصومال. ودراسة هذا الفريق مهمة، مع أنها قديمة وغير ملزمة في توصياتها.

ويرى مؤلفو الدراسة أنّ النظام الكونفدرالي ملائم بعض الشيء للصومال. وتُعرّف الكونفدرالية بأنها "اتحاد دول". إذ تجتمع دول مستقلة معًا لأهداف محدودة، مثل الشؤون الخارجية أو الدفاع أو الاقتصاد. وتبقى السيادة في نظام كهذا مع الدول المؤسسة التي تشكّل الكونفدرالية[٢٤]. وتدافع هذه الدراسة عن انسجام هذا النظام مع القيم التقليدية الصومالية. وبالنسبة إلى تقرير لويس ومايال، فهناك إمكانية أن تنشئ مختلف الأقاليم والولايات في الصومال نظامًا كونفدراليًا، "يضمّ ممثلين عن كل ولاية أو إقليم، وبضمانة احتفاظ كل إقليم بالوضع السيادي وبحق النقض الفيتو، أو سحب جميع المقترحات غير المرحب بها"[٢٥].

ويتفق البروفسور حسين آدم مع مؤلّفي الدراسة. ويؤكد أنّ الكونفدرالية يمكن أن تكون خيارًا بين الصومال وأرض الصومال، في حال فشلت دعوات الأخيرة للاعتراف بها. وكتب "يمكن لجمهورية أرض الصومال، في غضون ذلك، تحقيق الاعتراف الدولي بها، إذا كانت قادرة على إنجاز السلام والاستقرار والإصلاحات الديمقراطية. ومن المحتمل أيضًا أن تجبرها ظروف داخلية ودولية، مع مرور الوقت، على إعادة النظر في الاستقلال الكامل وأن تختار روابط معينة مع مقديشو في كنف دولة ديمقراطية"[٢٦]. وإضافة إلى ما سبق، يرى ريتشارد داودن أنّ الصوماليين سيستفيدون من النموذج السويسري للكونفدرالية، حتى لو كانوا أمّة واحدة. ويقول: "النموذج بالنسبة إلى الصومال هو سويسرا"[٢٧].

ومع ذلك، لا يتفق عديدون مع المقترح الكونفدرالي، ويجادلون بأنّ الفدرالية ملائمة أكثر لظروف الصومال. وتعرّف الفدرالية وفقًا لواتس بأنّها "جمع بين حكم مشترك وحكم ذاتي إقليمي في نظام سياسي واحد، بحيث لا يتبع أي منهما الآخر"[٢٨]. وقد أُقترح هذا النظام في الصومال على مستويين: ضمن الصومال وبين مجموعة دول. فقد أشار بعض السياسيين والباحثين إلى أنّ نظامًا فدراليًا بين إثيوبيا والصومال سيعالج الصراع الأوسع بين البلدين. ووفقًا لوثائق الحكومة البريطانية التي أزيلت عنها السرية مؤخرًا، فإنّ الإمبراطور هيلا سيلاسي كان أول من اقترح فدرالية بين إثيوبيا والصومال[٢٩]. وتشير الوثائق إلى أنّ "خطاب الإمبراطور الأخير في غابريداهار عام ١٩٥٦، والذي طرحت فيه فكرة الاتحاد الفدرالي بين الصومال وإثيوبيا، أثار ردة فعل حادة وعدائية من رئيس وزراء الصومال"[٣٠]. ولكن الإمبراطور في خطاب غابريداهار كان مهتمًا باستيعاب الصومال بحجة أنّ دولة الصومال غير قابلة للحياة[٣١].

وفضلًا عن ذلك، توصّل إيون ميردن لويس، في ذروة القومية الصومالية، إلى الاستنتاج بأنّ الحل طويل الأمد للصراع الإقليمي هو فدرالية بين الصومال وإثيوبيا[٣٢]. كما أنّ الزعيم الكوبي السابق فيدل كاسترو اقترح أثناء الحرب الأثيوبية الصومالية عام ١٩٧٧، أن تتحد الصومال وإثيوبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، من أجل إنهاء الحرب وتوحيد الأنظمة الاشتراكية في المنطقة[٣٣]. ومؤخّرًا في عام ٢٠٠٧، أعلن حسين عيديد نائب رئيس الوزراء السابق للصومال ووزير الداخلية أنه ينبغي لإثيوبيا والصومال إزالة الحدود وإصدار جواز سفر واحد[٣٤]، مع أنه انضم في وقت لاحق إلى الحركة المعادية لإثيوبيا، ومقرها أسمرة.

---

24 Frederick K. Lister, *European Union, the United Nations, and the Revival of Confederal Governance* (Westport, CT: Greenwood Press, 1996), p. 22.

25 Iaon Lewis & James Mayall, *A Study of Decentralized Political Structures for Somalia: A Menu of Options* (European Union, 1995), p. xix.

26 Hussein M. Adam, "Somalia: Federalism and Self-Determination," in Peter Woodward & Murray Forsyth (eds.) *Conflict and Peace in the Horn of Africa: Federalism and Its Alternatives* (Brookfield, VT, 1994), p.121.

27 Richard Dowden, "Don't Force Statehood on Somalia," *African Arguments* (October 20,2011), at: http://africanarguments.org/2011/10/20/don%E2%80%99t-force-statehood-on-somalia-by-richard-dowden/

28 Ronald L. Watts, *Comparing Federal Systems in the 1990s* (Kingston, Ont. Institute of Intergovernmental Relations, Queens University, 1996), p.1; Daniel J. Elazar, *Exploring Federalism* (University of Alabama Press, 1987); William H. Riker, *Federalism: Origin, Operation, Significance* (Boston and Toronto: Little, Brown and Company, 1964); Ronald L. Watts, *Comparing Federal Systems* (Montreal: McGill-Queens University Press, 1999).

29 Daniel D. Kendie, "Toward North East African Cooperation: Resolving the Ethiopia-Somalia Disputes," *Northeast African Studies*, vol. 10, no. 2 (2003), p.92.
وانظر نقاش الحكومة البريطانية الذي ورد في تقرير كشف عنه النقاب سكرتير حكومة المملكة المتحدة، C 28. (٥٧)، ١٥ شباط / فبراير ١٩٥٧.

٣٠ وثيقة الحكومة البريطانية التي وردت في تقرير كشف عنه النقاب سكرتير حكومة المملكة المتحدة، C ٢٨. (٥٧)، ١٥ شباط / فبراير ١٩٥٧، ص ٤.

31 "Emperor Haile Sellassie in the Ogaden", *Ethiopian Observer*, Vol. 1, Issue 1, December 1956.

32 I.M. Lewis, "Recent Developments in the Somali Dispute," *African Affairs*, vol. 66 (1967), p. 112.

33 "Somalia Breaks with Soviet Union, Cuba" November 22, 1977, *Executive intelligence Review*, vol. 4, Issue 47, pp. 1 - 3.

34 Salaad Iidow Xasan, "Xuseen Caydiid oo sheegay in ay doonayaan in la baabi'iyoxadka u dhaxeeya Soomaaliya iyo Itoobiya, halBaasaboorna ay yeeshaan", *Hiiraan Online*, 3/1/2007, at: http://www.hiiraan.com/news/2007/Jan/wararka_maanta3-520.htm

أمّا على مستوى فدرالية ضمن الصومال، فيرى محمد مختار، أنّ الجدال الراهن بشأن ملاءمة النظام الفدرالي للبلاد نشأ من اقتراح حزب الدستور المستقل الصومالي، وهو حزب سياسي يمثّل أسر قبيلة دغل ومرفلي، دعا إلى: "هيكل فدرالي لامركزي" للصومال[٣٥]. ووفقًا لمختار فإنّ قادة رابطة الشباب الصومالي المهيمنين قوضوا العملية فهزموا[٣٦]. ويقول محمد أبشير والدو، بما يتوافق مع هذا الرأي، إنّ حزب الدستور المستقل الصومالي طرح أولًا الفدرالية وأنّ بونتلاند نفذتها[٣٧]. وأوردت دراسة كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية كذلك أنّ النظام الفدرالي يمكن أن يستخدم للتصدي لقضايا الحكم في الصومال، وأنّ الفدرالية يمكن أن ترضي الطرفين: من يريد نظامًا مركزيًا، ومن يفضل نظامًا لامركزيًا. وأوصى مؤلفو الدراسة أيضًا بأنّ نموذجي سويسرا والإمارات العربية المتحدة مفيدان للصومال، على الرغم من اعترافهم باختلاف ظروفه[٣٨]. بيد أنّ الدراسة لم تناقش الوحدات المكوّنة للصومال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات.

من جهتها، دعت معظم اتفاقيات السلام الصومالية إلى اعتماد نمط ما من اللامركزية أو الحكم الذاتي الإقليمي أو النظام الفدرالي. لكن المحاولة الأولى لتشكيل مؤسسة "فدرالية" جرت أثناء مؤتمر المصالحة الصومالية المنعقد في كينيا في الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٤). وأصبحت القضية مثيرة للجدل عندما كلفت لجنة بصوغ مسوّدة الدستور، إذ انقسمت اللجنة إلى مجموعتين. فقامت الأطراف المنظمة للمؤتمر، بتأليف لجنة تنسيق برئاسة البروفسور عبدي سمتار[٣٩]. لكن إثيوبيا وكينيا ومنظمة إيغاد تدخلت أخيرًا، ودعمت المجموعة التي يقودها أمراء الحرب في الصومال. وتضمّن الميثاق الانتقالي الناتج من المؤتمر مواد وبنودًا تبيّن كيفية تحقق النظام الفدرالي[٤٠]. وإنّ مسوّدة الدستور الحالية أيضًا، قامت على الميثاق السابق واعتمدت "نظامًا فدراليًا" للبلاد. كما عبّر باحثون وكتاب كثر عن الموقف نفسه[٤١].

من جهة أخرى، نصح باحثون عديدون باستعمال مفهوم تقاسم السلطة[٤٢] الذي يميز النموذج التوافقي في مجتمعات منقسمة. فالمقاربة التوافقية هي "لبنة بناء المجموعة". وهي تستند إلى أربعة مبادئ: بناء تحالفات كبرى، وحماية الأقليات من خلال منحها حق الفيتو، وضمان تمثيل كل المجموعات باستخدام التمثيل النسبي، وتوفير الحكم الذاتي القطاعي، وخصوصًا في حال وجود تقسيمات دينية أو لغوية[٤٣]. وتتقاسم المجموعات المتنافسة، في نظام كهذا، السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فيما بينها. وثمة أمثلة عديدة على تقاسم السلطة في أفريقيا. فقد استخدمت كلٌّ من بوروندي (هوتو / توتسي) وزيمبابوي (سود / بيض) تقاسم السلطة من أجل إنهاء الصراع. وإنّ صيغة تقاسم السلطة الحالية في الصومال "٤,٥ قبيلة" هي مثال آخر يبين استخدام تقاسم للسلطة غير متعلق بالأراضي في نموذج توافقي، إذ جرى تقسيم جميع ما يسمّى "القبائل الكبرى" الصومالية إلى أربعة أجزاء رئيسة متساوية الحجم، تحصل كل منها على حصة متساوية من السلطتين التنفيذية والتشريعية

35 Mohamed H. Mukhtar, "The Emergency and Role of Political Parties in the Inter-River Region of Somalia from 1947 to 1960," *UFAHAMU* (Journal of The African Activist Association), vol. XVII, no. II (Spring 1989), p.85.

36 Ibid., 87.

37 Mohamed Abshir Waldo, "Federalism in Somalia: Birth of Puntland State and the Lessons Learned," *Horseed Media*, October 9, 2010, at: http://horseedmedia.net/2010/10/09/federalism-somalia-birth-puntland-state-lessons-learned/

38 Lewis & Mayall.

٣٩ **مسوّدة الميثاق** التي اقترحتها لجنة التنسيق، على الرابط:
http://digitalcommons.macalester.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1023&context=bildhaan

٤٠ **الميثاق الفدرالي الانتقالي للصومال**، على الرابط:
http://www.somalilaws.org/Documents/The%20Transitional%20Federal%20Charter%20of%20the%20Somali%20Republic.pdf

41 Mohamed Abbas Sufi, "The Future Political Order for the Federal States of Somalia," *Northeast African Studies*, vol. 10, no. 3 (2003), pp.281-288; Faisal A. Roble, "The Culture of Politics: The Somali Experience," *Wardheernews*, May 5,2013, at: http://cdn.wardheernews.com/wp-content/uploads/2013/05/The-Culture-of-Politics_Faisal2.pdf ; Issa Mohamud Farah (Dhollawaa), "Somalia Federalism: Achievements, Challenges and Opportunities," *Somalitalk*, 2013, at: http://somaliatalk.com/2013/dhoolawaa.pdf ; Abdulkadir M. Abow, "Federalism: The Past and the Present," *Wardheernews*, January 27, 2011, at: http://www.wardheernews.com/Articles 11/Jan/Abow/ Present.html ; Abdulrahman M. Badiyow, "Wardheer Interview with Abdulrahman M. Badiyow," *Wardheernews*, April 16, 2013, at: http://www.wardheernews.com/wdn-interveiw-with-dr-abdurahman-m-baadiyow ; Abdinur Sh. Mohamed, "The State of Somali Union," *Hiiraan Online*, April 18, 2012, at: http://www.hiiraan.com/op4/2012/apr/23693/the_state_of_somali_union.aspx ; Ismail Haji Warsame, "Federalism, a Guarantor of Peace among Somali Clans," 2013, at: http://jubbalandvoice.com/?p=194 .

42 Stefan Wolff, "Consociational Theory of Conflict Management," at: http://www.stefanwolff.com/files/ConsociationalTheoryPaper.pdf

43 Rudy B. Andeweg, "Consociational Democracy," *Annual Review of Political Science*, vol.3 (2000), pp.509-536; Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies: Comparative Explanation* (New Haven: Yale University Press, 1977); Arend Lijphart, "Prospects for Power-Sharing in the New South Africa," in Andrew Reynolds [ed.] *Election '94 South Africa* (London: James Currey, 1994); Andrew Reynolds, "Majoritarian or Power-Sharing Government," Paper presented at Constitutional Design 2000 (December 9-11, 1999); Timothy Sisk, *Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflicts* (Washington, DC: US Institute of Peace Press, 1996).

وعلى ٦١ مقعدًا من أصل ٢٧٥ مقعدًا، في حين يحصل عدد من القبائل الأصغر حجمًا على ٣١ مقعدًا فقط.

وتلقى صيغة الـ ٤,٥ التوافقية لتقاسم السلطة بين المجموعات الصومالية على أساس قبلي تأييدًا من أطراف عديدة. فالقادة السياسيون لعشائر دغل ومرفلي الذين كانوا يستبعدون تقليديًا من السلطة، عدّوا هذا الترتيب معلمًا مهمًا، ودافعوا عنه بحماس. ورأوا أنّ هذه الصيغة توفّر ممثلين لعشائر دغل ومرفلي مساوين عدديًا لممثلي قبيلتي هوية وداود المهيمنين. وهي تمنح أيضًا تمثيلًا ما (ولو صغيرًا) للعشائر الأصغر. ويرى محمد مختار أنّ صيغة ٤,٥ إنجاز مهم. فهي، بالنسبة إليه، وفّرت أساسًا عمليًا للتعامل مع قضية الحجم النسبي للمجتمعات المختلفة[٤٤]. وأيّد الشيخ عمر فاروق، عالم الدين الذي يحظى باحترام شديد، صيغة ٤,٥ ناعتًا إياها بأنها "حلّ" لكن ليس عادلًا[٤٥]. ونظر كل من مختار والشيخ عمر فاروق إلى هذا الترتيب بصفته آلية مؤقتة. فعندما يتوطد السلام، يمكن معالجة قضية التمثيل من خلال نظام "شخص واحد صوت واحد".

وأخيرًا، اقترح العديد النظام الموحد اللامركزي. فخلص إسماعيل علي إسماعيل إلى أنه "لإقامة كيان دولة صحي في الصومال، فإنّ الشيء الوحيد الضروري من ناحية الهياكل هو نظام موحد بسيط مع لامركزية حقيقية"[٤٦]. ويوافق أحمد سمتر ويشرح النظام الموحد اللامركزي بأنه "سيناريو يفترض ضمنيًا سلطة مركزية قوية، ولكنه يترك بعض القرارات المحدودة لكن المهمة لمحافظات البلاد"[٤٧]. وأكد أنه ينبغي أن يكون المركز قويًا بما يكفي للإشراف على الحكومات المحلية، ويجب أن يكون قادرًا على قيادة إعادة إعمار البلاد. غير أنّ عمر سالد عِلمي لا يتفق مع سمتر، ويدعو إلى نظام لامركزي، تُمنح الأقاليم فيه مسؤوليات و"سلطات جوهرية"[٤٨].

44 Mohamed H. Mukhtar, "Somali Reconciliation Conferences: The Unbeaten Track," in Abdullahi A. Osman & Issaka S. Souare [eds.] *Somalia at the Crossroads: Challenges and Perspectives in Reconstituting a Failed State* (London: Adonis and Abbey Publishers, 2007).

٤٥ كان للشيخ عمر فاروق دور فعال في نجاح مؤتمر عرته، ودافع صراحةً عن أن صيغة ٤,٥ هي حل عملي لتقاسم السلطة.

46 Ali Ismail, p. 80.

47 Ahmed I. Samatar, "The Porcupine Dilemma: Governance and Transition in Somalia," *Bildhaan*, vol. 7 (2007), p. 83.

48 Omar Salad Elmi, "Federalism and Decentralization–Options for Somalia," November 27-29, 2008, Nairobi, Kenya, at: http://www.somalitalk.com/2008/dec/22dec08.html

تحليل النتائج والأدبيات

إنّ نماذج الحكم عمومًا هي أدوات تستخدم لتنظيم الصراعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتمدت مختلف البلدان في الماضي أنظمة كونفدرالية أو فدرالية أو توافقية أو لامركزية، وإن يكن بمآلات مختلفة. وهكذا ليس ثمة نموذج، بطبيعته، أسوأ من النماذج الأخرى أو متفوق عليها. وتعتمد فائدة أي نموذج وملاءمته على الظرف العياني الذي طُبِّق فيه. كما ليس بإمكان المرء تطبيق نموذج معيّن بحذافيره في بلد مختلف، ثم ترقب النتائج نفسها. فكل ظرف عياني يتطلب تفصيل نموذج حكم خاص به، يستطيع تنظيم الجوانب المميزة للمجتمع المعني. وأخيرًا، كما أشار هورويتز Horowitz، ينبغي للمحللين تبنّي نظرة إجمالية للجوانب الأخرى مثل: نظام رئاسي أم برلماني، حكم مركزي أم لامركزي، نظام انتخابي حزبي أم أنظمة متنوعة[٤٩]؟

في ضوء ما سبق، نجد لدى النخبة السياسية الصومالية افتراضات متناقضة عن دور الدولة الصومالية التي يجب أن تولد بعد الحرب الأهلية. فلقد طُرح للبلاد كل وصفات الأنظمة الكونفدرالية والفدرالية والتوافقية واللامركزية. وفضّل البعض، جليًا وخصوصًا قادة الأقاليم الطامحة ودول الجوار، إقامة ولايات قبلية مستقلة تقريبًا، عبر الإبقاء على الحكومة المركزية ضعيفة إلى أقصى حد أو غير موجودة. في حين يؤكد آخرون أهمية وحدة البلد، ولذلك يفضّلون نظامًا لا يجسد الانقسامات القبلية القائمة.

نلاحظ وجود مسار معاكس في المجتمع الصومالي، فسكان الصومال في حركة دائمة منذ عقود عديدة. وتواصلت عمليات التجزئة والدمج في مستويات متعددة في المجتمع الصومالي. وعلى الرغم من أنّ الحرب الأهلية خلقت ظروفًا أدّت إلى الفصل بين المجتمعات في تسعينيات القرن الماضي، فإنّ الحروب اللاحقة بين القبائل والغزو الأثيوبي والكوارث الطبيعية مثل مجاعتي ١٩٩٢ و٢٠١١، أجبرت الملايين على الانتقال من مناطقهم. فمن الشائع بالنسبة إلى الناس، في حالتي الجفاف والحرب، الانتقال إلى أي مكان يمكنهم البقاء فيه على قيد الحياة. وقد ترك أناس من جنوب الصومال منازلهم بحثًا عن معيشةٍ أفضل، وهم الآن بأعداد كبيرة في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلاد. ومن ثمّ كان الوجه الديموغرافي للصومال يتغير طوال العقدين

49 Donald L. Horowitz, "Constitutional Design: Proposals versus Processes," in Andrew Reynolds (ed.) *The Architecture of Democracy: Constitutional Design, Conflict Management and Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

الماضيين. كما عبّر الكثير عن رغبتهم في دولة ديمقراطية قوية، تؤدي وظائفها جيدًا، وتخدم مواطنيها بهدف تحويل المجتمع الصومالي.

> ترك أناس من جنوب الصومال منازلهم بحثًا عن معيشةٍ أفضل، وهم الآن بأعداد كبيرة في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلاد. ومن ثمّ كان الوجه الديموغرافي للصومال يتغير طوال العقدين الماضيين

وبالنظر إلى نماذج الحكم الأربعة المعروضة، نجد أنّ كلًا منها يمتلك سمات تستطيع تبرير أحد الاتجاهات داخل المجتمع الصومالي. وتشير ممارسة السياسيين الإقليميين إلى أنهم يفضّلون ولاية مستقلة قائمة على أسس قبلية أو نظامًا كونفدراليًا – بحكومة مركزية ضعيفة، ودول مؤسسة مستقلة قائمة غالبًا على أسس قبلية. فقادة أرض الصومال يريدون الانفصال عن بقية البلاد، ويسعون للحصول على اعتراف بهم. وعلاوةً على ذلك، وكما تبين دساتير بونتلاند وغالمودوغ وهيمان وهيب وكاتومو والجنوب غرب وجوبالاند، فإنّ النظام الوحيد الذي يرضي رغبتهم هو الاستقلال الكامل أو النموذج الكونفدرالي. فلديهم بعثاتهم الأجنبية وميليشياتهم ومفاهيمهم الخاصة الحصرية عن ملكية الأرض والمواطنة. ولذلك فإنهم في خطابهم المعلن يدعون إلى نظام فدرالي، ولكنهم يدافعون في الجوهر، في أحسن الأحوال، عن نظام كونفدرالي، إن لم يكن الاستقلال التام ممكنًا. ولهذا السبب، فإنّ وصفة ريتشارد داودن[٥٠] ربما تكون قائمة على قراءة صحيحة للوضع الفعلي على الأرض.

وتتصرف الولايات الإقليمية في الصومال، في الممارسة العملية، كما لو أنها جزءٌ من كونفدرالية. ولدى معظمها دستور خاص يتعامل مع كل جوانب الحكم تقريبًا. وهي تسنّ القوانين، وتحكم مجالات الأمن والمواطنة والموارد الطبيعية والعلاقات الخارجية. كما تتعاون مع البلدان الخارجية، ولا سيما إثيوبيا وكينيا. ولدى الولايات الإقليمية العاملة حكومات تنفيذية نشيطة في كل جوانب المجتمع. ومن المثير للاهتمام أنّ الحكومة المركزية ليس لديها علاقات مباشرة مع الناس في الأقاليم سوى التمثيل الاعتباطي في البرلمان والحكومة. وعليها أن تصل لهؤلاء الناس من خلال الإدارات الإقليمية، ما يجعل النظام نموذجًا كونفدراليًا بحكم الأمر الواقع.

وأوضح أحد السياسيين الصوماليين، في مقابلة له، هذا الفصام. فشرح بأنه ثمة فراغ، ونظرًا لعدم وجود حكومة مشتركة بإمكانها أداء وظائفها، فمن الطبيعي أن تملأ الولايات الإقليمية الفجوة[٥١]. ويمكن أن يكون هذا صحيحًا في بعض الحالات، لكن قادة بونتلاند وغالمودوغ عبّروا أثناء المؤتمرات الدستورية في غاروي ومقديشو عن مواقف متصلبة. وكان للولايتين دور في كتابة مسوّدة الدستور الحالي. ويوجد، في الواقع، عدم تطابق واضح بين خطاب قادة القبائل والأقاليم الطموحين وجوهر أعمالهم ووثائقهم التأسيسية.

ومع ذلك، وعلى الرغم مما توحي به ممارسة الأقاليم، فإنّه ثمة ثلاثة قيود من شأنها أن تجعل الكونفدرالية غير مرجحة؛ الأول، هو أنّ تأسيس نظام كونفدرالي يقتصر إلى حد كبير على قادة الأقاليم الطامحين. في حين أنّ بقية النخبة والعموم على نطاق أوسع لا يتشاركون الرغبة في إقامة ولايات قبلية قوية ومستقلة، وحكومة مركزية اسمية، القيد الثاني هو أنّ عدد الولايات التأسيسية غير متفق عليه بعد بين الصوماليين. ولذلك، فإنّ الاقتراح خَلَق صراعات إضافية بين الجماعات الصومالية، عندما ربط أراضي وهويات قبلية مائعة. ويوجد بين النخب العشائرية كثير من الادعاءات والادعاءات المضادة بملكية أقاليم البلد ومحافظاته، وتحوّل بعضها إلى صراع مفتوح (هيران، وشبيلي السفلى، وسول - سناج، وجوبا السفلى، وغلغدود، ومدغ). وأخيرًا، لم تكن الكونفدرالية نموذجًا بين الحلول العملية التي وُضعت لمجتمعات منقسمة طوال العقدين الماضيين.

وفيما يتعلق بالنظام الفدرالي في الصومال، فلقد رفضه كثيرون[٥٢]. فالصومال بالنسبة إليهم بلد أصغر كثيرًا وأفقر كثيرًا ومتجانس إلى حد أكثر من أن يحتضن نظامًا كونفدراليًا أو فدراليًا. ودافع المرحوم عبد الرزاق حاجي حسين رئيس الوزراء السابق للصومال بأنّ الفدرالية ليست نظام حكم ملائمًا للصومال[٥٣]. وشدد محمد مختار كذلك، في

50 Dowden.

٥١ مشارك صومالي، مقابلة شخصية، مقديشو، أيار/مايو ٢٠١٣.

٥٢ يعرّف شابير شيما G. Shabbir Cheema ودينيس روندينيلي Dennis A. Rondinelli اللامركزية بأنها "نقل للسلطة والمسؤولية والموارد، من خلال نزع المركزية والتفويض والنقل من المركز إلى مستويات دنيا من الإدارة".
Cheema & Rondinelli, "From Government…," p. 4.

53 Abdirazak Haji Hussein, "The Future Constitutional Structure of the Somali Republic: Federal or Decentralized Unitary State?" *Hiiraan Online*, April 2011,
http://www.hiiraan.com/op2/2011/apr/the_future_constitutional_structure_of_the_somali_republic_federal_or_decentralized_unitary_state.apx

مقابلة مع صوت أميركا أنّ الفدرالية يجب أن تسقط من الدستور[٥٤]. وسمى إسماعيل علي إسماعيل أيضًا سبع عقبات عملية، تجعل تنفيذ النظام الفدرالي في الصومال صعبًا جدًا إن لم يكن مستحيلًا[٥٥]. وعلاوةً على ذلك، يؤكد علي هرسي أنّ كل الظروف التي تستلزم ضرورة الفدرالية غائبة عن الصومال، ولذلك فإنّ الوصفة الفدرالية بالنسبة إلى الصومال تعني وصفة لتدمير الذات[٥٦]. ويوافق أبوكار عرمان، قائلًا إنّ الفدرالية المقترحة "تمأسس واقعيًا بلقنة الصومال إلى إقطاعيات قبلية من دون أي مساحة إقليمية أو حدود فاصلة واضحة"[٥٧]. ويؤيّد كثير من المثقفين والسياسيين هذا الرأي[٥٨].

وصرح كل من علي هرسي[٥٩] وعبد الرزاق حسين[٦٠] علنًا بأنّ افتراض ضرورة اعتماد الصومال النظام الفدرالي يستند إلى تشخيص مرتبك وفقير لمسألة الحكم. فصحيح أنّ الأنظمة العسكرية السابقة وقادة الفصائل أساءت السلطة، وارتكبت جرائم بشعة ضد الشعب الصومالي، ولكن عزو سلوك الدكتاتورية العسكرية لدستور ١٩٦٠، أو لنموذج الحكم الموحد إنّما هو أمر مضلّل. فلقد علّق النظام العسكري العمل بدستور الصومال عندما استولى على السلطة عام ١٩٦٩. وفي الواقع، حكم الرئيس محمد سياد بري البلد على نحو فردي، بغضّ النظر عما سمح به الدستور أو رفضه.

ولجأ بعض أنصار الفدرالية كذلك إلى ذريعة أنّ الصوماليين بصرف النظر عن الإقليم الذي يعيشون فيه، يريدون انتخاب قادتهم محليًا، وإقليميًا، ووطنيًا. وفي حين أنّ هذا مطلب شرعيٌ، إلّا أنه بإمكان الناس أيضًا انتخاب قادتهم في ظل نظام ديمقراطي وموحد. وبكلمات أخرى، ما يريده الصومال هو نظام ديمقراطي، وليس بالضرورة أن يكون فدراليًا. ومن المفارقات، أنّ معظم الديمقراطيات في العالم هي دول موحدة وليست فدرالية. وهكذا فإنّ خلط الديمقراطية مع نمط معين للدولة هو مغالطة. وعلى سبيل المقارنة، يوجد على الصعيد الدولي ٢٥ دولة فدرالية فقط. وثلاث فقط منها في أفريقيا (جنوب أفريقيا، ونيجريا، وإثيوبيا)[٦١].

واستنادًا إلى خصائص البلدان الفدرالية، فإنّ الصومال لا يكاد يلبي الظروف التي تستدعي الفدرالية.[٦٢] فهو بلد صغير، ومتجانس إلى حد كبير، وفقير، ولا يوجد اتفاق على حدوده الإقليمية. وتولد الفدراليات عمومًا، كما يوضح بيتر شوك، بتحقق أربعة شروط[٦٣]:

- الأول، دول مستقلة تجتمع معًا لخلق دولة فدرالية، وهي حالة معظم الدول الفدرالية كالولايات المتحدة وكندا والإمارات العربية المتحدة. ولا يوجد في الصومال دول مستقلة تلتقي معًا لتشكيل فدرالية صومالية، بل يوجد في ظروف الفوضى الحالية مجتمعات قبلية متنوعة تحكم نفسها بنفسها. ولكن هذه ليست كيانات قابلة للحياة لتشكيل فدرالية، ففي حالة أرض الصومال، يقترح بعض الاتحاديين من الأقاليم الشمالية فدرالية بين الصومال وأرض الصومال، ولكن ذلك لم يحقق أي تقدم. فما هو قائم الآن أنّ أرض الصومال تسعى للاستقلال عن بقية الصومال.
- الثاني، كوّنت البلدان الاستعمارية، تلبية لأغراض إدارية خاصة بها، بعض الفدراليات (مثلما فعلت بريطانيا مع أستراليا).

٥٤ المقابلة التي أجراها هارون معروف من **صوت أميركا** مع البروفسور محمد مختار، على الرابط:
http://www.voasomali.com/content/article/1636979.html?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

55 Ali Ismail, p. 75.

56 Ali A. Hersi, "Democratic Devolution of Powers in Somalia: Administrative Decentralization or Federalism for Self-Destruction," *Somalia Online*, April 23, 2004, http://www.somaliaonline.com/community/showthread.php/37273-Administrative-Decentralization-or-Federalism-for-Self-Destruction

57 Abukar Arman, "A Constitution of Ambiguity and Deferment," Foreign Policy Association, August 7, 2002, at: http://foreignpolicyblogs.com/2012/08/07/a-constitution-of-ambiguity-and-deferment/

58 Ahmed I. Samatar, "Fagaaraha Debate," at: http://www.youtube.com/watch?v=MI8V3E_DYCM ; Afyare Elmi, "Nidaamka Federaalku Xal uma ahan dhibaatada Soomaaliya," *Wardheernews*, January17, 2011, at: http://www.wardheernews.com/Articles_11/Jan/Afyare/Nidaamka_Federaalka.pdf.; Muktar Omar, "On the Centralist-Federalist Debate," *Wardheernews*, 2013, at: http://www.dillapress.com/news/somalia-news/3084-somalia-on-the-centralist-federalist-debate.html; Abdullahi Dool, "Why Federalism Is Wrong for Somalia," *Hiiraan Online*, June 2, 2010, at: http://www.hiiraan.com/op4/2010/jun/14775/why_federalism_is_wrong_for_somalia.aspx;
Mohamud Ulusow, "Clan Federalism Tears Somalia Apart," *Hiiraan Online*, January 29, 2013, at: http://hiiraan.com/op4/2013/jan/27900/clan_federalism_tear_somalia_apart.aspx; Yahye.

59 Hersi.

60 Hussein.

٦١ منتدى الفدراليات، على الرابط: www.forumfed.org.

62 Afyare Elmi, Nidaamka Federalku Xal uma aha Soomaaliya (2003, revised 2011), http://www.wardheernews.com/Articles_11/Jan/Afyare/Nidaamka_Federaalka.pdf

63 Peter Schuk, "Federalism," Yale Law School Repository, 2006, at: http://digitalcommons.law.yale.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2659&context=fss_papers

وتصرفت إثيوبيا، وإلى حد أقل كينيا، كسادة استعماريين جدد في الصومال، في محاولة منهما فرض نظام فدرالي على أساس قبلي في الصومال منذ عام ١٩٩٨. ولم تنجحا حتى الآن.

- الثالث، تنتج بعض الفدراليات من غزو عسكري. وعلى سبيل المثال، هزم الحلفاء ألمانيا عام ١٩٤٥، ومن ثم أملوا نماذج حكمهم. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تجاهل التدخل الخارجي الكبير وتدخلات دول الجوار، فإنّ كلا الظرفين غير موجود في الصومال. وأخيرًا، يقرر نظام موحد تأسيس نظام فدرالي لإرضاء قوى إقليمية ومحلية. ومرة أخرى، لا وجود لحكومة وطنية صومالية في العملية الإقليمية الحالية. وقد أقرّ البرلمان الصومالي قانون إدارة محلية وإقليمية غير مكتمل[٦٤]. والحكومة الصومالية لا تتجشم عناء استخدام هذا القانون لإقامة إدارات مناطقية وإقليمية.

> الصومال ليس بلدًا متعدد القوميات أو متعدد الديانات. فهو مجتمع متجانس إلى حد كبير. وباستثناء القضايا المتعلقة باللهجتين الرئيستين، لا يوجد انقسامات لغوية أو دينية تستلزم الفدرالية

- الرابع، وهو أكثر أهمية، أنّ الصومال ليس بلدًا متعدد القوميات أو متعدد الديانات. فهو مجتمع متجانس إلى حد كبير[٦٥]. وباستثناء القضايا المتعلقة باللهجتين الرئيستين، لا يوجد انقسامات لغوية أو دينية تستلزم الفدرالية. وعمومًا، تكون الفدرالية مفيدة إذا كان بعض المجتمعات لا يتشارك بقيم معينة مع الأكثرية. ولا يوجد في الصومال قيم دينية أو لغوية تفصل المجتمعات المختلفة. فجميعهم مسلمون ومن المذهب السني، ويتحدث جميعهم تقريبًا اللغة الصومالية ولهجاتها المختلفة. وتبث الآن قنوات وسائل الإعلام الوطنية الصومالية باللهجتين الرئيستين ماي ومهاتيري معًا. والصومال بلد صغير نسبيًا أيضًا، وجغرافيته لا تستلزم الفدرالية.

البلد فقير، ولا يمكنه تحمل تشغيل مستويات متعددة من الإدارة. كتب محمود محمد يحيي: "كيف يمكن لبلد مفلس كالصومال، والذي رزح طوال السنوات السبع عشرة الماضية تحت ما بدا أنه حرب أهلية لانهاية لها دمرت كل مؤسساته الحكومية، أن يستطيع تحمل تشغيل هيكل إداري متضخّم وكبير كهذا؟ إنّ مجرّد التأمل في إمكانية حدوث ذلك أمر محيّر"[٦٦]، ويوافق علي هرسي قائلًا " لا يكاد يوجد جزء من هذا البلد يستطيع بمفرده تكوين وحدة فدرالية قابلة للحياة"[٦٧]، وأنا أتفق مع هذه الملاحظات. إنّ الموانئ الأربعة (مقديشو وكسمايو وبوصاصو وبربرة) التي تمثّل المصادر الرئيسة للدخل لجميع الإدارات، لا تلبّي أبدًا احتياجات أي مستوى من الحكومة. والمثير للسخرية أنّ الأقاليم لم تبن هذه الموانئ، فهي بعض من البنى التحتية القليلة التي خلفتها الحكومة الوطنية.

والصوماليون ليسوا أيضًا متفقين على عدد الولايات الإقليمية في البلاد. فالاقتراحات المتعددة (ثماني عشرة، ثماني، ست، خمس، أربع، ثلاث، اثنتان) كلها لخدمة مصالح ذاتية. ودول الجوار والنخب القبلية تحاول إعادة صوغ الأقاليم لكي تهيمن على البلاد. ويحذر أحمد سمتر من مخاطر اعتماد الفدرالية، مؤكدًا أنه سيكون من الصعب جدًا "إقامة محافظات قانونية"[٦٨]. وتأييدًا لهذه الرؤية، يطلق علي هرسي مثلًا على الفدرالية وصيغة ٤,٥ اسم "فيروسين سياسيين"[٦٩]. ويصل إلى الاستنتاج نفسه عبد الرزاق حسين، منظّر حزب هيلقران، مدللًا على أنّ الفدرالية وصفة خاطئة من جهات خارجية[٧٠]. وكما شرح أعلاه، فإنّ الصومال، اسميًا، "دولة فدرالية" منذ عام ٢٠٠٤. ومع ذلك برهن التنفيذ على الأرض على أنّ الأمر بعيد المنال.

وأخيرًا، نادرًا ما نجحت الفدرالية في أفريقيا، وخصوصًا في شرق أفريقيا. ولاحظ علي مزروعي أنه: "طوال نصف القرن الأول من تجارب ما بعد الاستعمار في أفريقيا، كانت كلمة فدرالية لعنة في كل مكان تقريبًا في أفريقيا ما عدا نيجريا"[٧١]. ويوافق سوبيرو قائلًا إنّ

٦٤ **قانون إدارة المناطق والأقاليم**، تموز / يوليو ٢٠١٣، النشرة الرسمية، عدد ٦، ص ١ - ٢٢.

65 Hersi.

66 Mohamud Mohamed Yahye, "Somalia's Federal System: Can it Work?" *Hiiraan Online*, December 2007, at: http://www.hiiraan.com/op2/2007/dec/somalia_s_new_federal_syste_can_it_work.aspx.

67 Hersi.

68 Samatar, "The Porcupine…".

69 Ali Abdirahman Hirsi, "Continuing Governance Crisis in Somalia: The Bitter Fruit of the Somalis' Faulty Approach to the Practice of Statecraft," *Wardheernews*, June 26, 2006, at: http://wardheernews.com/Articles_06/june_06/26_Somalia_Governance.Crisis_Dr.A.Hirsi1.html

70 Hussein.

71 Ali Mazrui, "Capitalism, democracy and stability in Africa," USAfricaonline.com, 22March, 1998; Adem Kassei Abebe, "Umpiring Federalism in Africa: Institutional Mosaic and Innovations." *African Studies Quarterly*, Vol. 13, Issue 4, Winter, 2013, pp.53-79.

أفريقيا أصبحت "مقبرة واقعية للتجارب الفدرالية"[٧٢]. وقد جربت معظم بلدان شرق أفريقيا (السودان، وأوغندا، وإثيوبيا - إريتريا، وكينيا) تطبيق النظام الفدرالي وفشلت. وأصبح الانفصال، في بعض الحالات، الحل الوحيد المتاح.

> لاحظ علي مزروعي أنه: "طـوال نصف القرن الأول من تجارب مـا بعد الاسـتعمار فـي أفريقيا، كانت كلمة فدرالية لعنة في كل مكان تقريبًا في أفريقيا ما عدا نيجريا"

وتمثّل تجارب شرق أفريقيا وإريتريا وجنوب السودان أمثلة عملية، كان الانفصال هو الحل النهائي فيها، على الرغم من أنّ الدول الجديدة لم تنجح. أمّا الفدرالية في أوغندا وكينيا، فكان المناصرون يريدونها بالاختيار أو الإكـراه، بينما اتحدت "الفدرالية الإثنية" الإثيوبية بواسطة حزب واحد قوي والجيش. أما في حالة الصومال، فتعود جذور إمكانية تكوين عدة أقاليم قائمة على أسس قبلية إلى الفدرالية الإثنية الأثيوبية. ولكن منذ انزياح المركز إلى أديس أبابا ونيروبي، فإنّ بعض الأقاليم الصومالية، إن لم تكن جميعها، أصبح ولايات فعلية لدول الجوار.

وينصح بعض الباحثين، في الوقت الذي يرفضون الكونفدرالية أو الفدرالية، باستعمال خصائص تقاسم السلطة في النموذج التوافقي. ويقترح النموذج مجموعات / مكونات بناء غير مرتبطة بالأراضي، تتقاسم السلطة وموارد البلاد. ففي الصومال، تمثّل القبائل هذه المكونات. فقد تقاتلت الأسر - القبائل الكبيرة على مستوى البلد ككل (الدارود، ودغل ومرفلي، ودير، وهوية، وإسحاق في مرحلة أولى من الصراع). ثم تقاتلت العشائر الفرعية لكل أسرة قبلية فيما بينها. واللافت أنّ هذه القبائل منتشرة في كل الأرجاء. ولذلك يؤكد أنصار هذه الرؤية أنّ البلد يجب أن ينتمي لجميع الصوماليين، وينبغي للقبائل أن تتقاسم السلطة وموارد الأرض بالعدل.

إنّ تقاسم السلطة في نهج توافقي معمول به منذ عام ٢٠٠٠. وهناك ميزتان على الأقل في ذلك؛ الأولى أنه كسر الجمود السياسي بين الفصائل الصومالية، ما أتاح لمجموعات صومالية تشكيل حكومة انتقالية عام ٢٠٠٠ في مؤتمر عرتة، والميزة الثانية أنّه جعل نظام الحكم يبدو أكثر تمثيلًا، في وجوب تقسيم مقاعد البرلمان والحكومة بين القبائل. وهذا أمر مفيد جدًا في السياق الصومالي، إذ يرى الإنسان العادي أنه ممثّل عندما يوجد عضوٌ من القبيلة في النظام.

ولكي تؤدي وظيفتها جيّدًا، تتطلب التوافقية عادة مكونات / مجموعات محددة جيّدًا لتتشارك المقاعد التنفيذية والبرلمانية. ولكن يتساءل البعض هل القبائل الصومالية، على الرغم من أهميتها، قادرة على تمثيل مكونات كهذه؟ والسبب الرئيس في ذلك، هو أنّ هذه الهوية ليست ثابتة أبدًا، وقائمة على أسلاف الأب في الأسرة. فيمكن للمرء أن يكون من دارود، أو هوية، أو إسحاق، أو دغل ومرفلي، أو دير. لكن ذلك لا ينتهي هنا، بل يستمر إلى مستوى الجد الأكبر، وخصوصًا إذا كان بإمكان هذه المجموعة دفع الديّة (وتعادل ١٠٠ رأس من الإبل أو قرابة ٥٠٠٠٠ دولار). ويمكن لكثير من الأسر الممتدة دفع ديّة كهذه، ولذلك فهم يريدون تمثيلًا في النظام السياسي.

والمعضلة هنا هي التوفيق بين حقوق الجماعة (القبيلة) والحقوق الفردية (المواطنة). ويجب أن تأتي الحقوق الفردية أولًا، وأن تكون حقوق الجماعة كلها لاحقة. صحيح أنّ هذا يدفع قدمًا بالديمقراطية الليبرالية. لكن فكرة تمكين الفرد لها جذور إسلامية أيضًا. ففي الإسلام، كل فرد (ذكرًا كان أم أنثى) مفوَّض ويحاسب على أفعاله. وهكذا، عند تصميم نظام الحكم، فإنّ شيئًا قريبًا من مجلس زعماء القبائل، مع صلاحيات محدودة، يمكنه أن يُنشأ بصفة مؤسسة للقبائل. لكن يجب أن تُستثمر معظم السلطات في الجهة التنفيذية ومجلس الشعب، إذ يستطيع المواطن انتخاب ممثلين من خلال عملية انتخابية تنافسية.

لقد وضع نظام ٤,٥ الحالي ليكون موقّتًا، إذ لا يمكنه الاستمرار طويلًا، لأنه يستبعد الشعب الصومالي كليًا من معادلة السلطة. ذلك أنّ عددًا قليلًا من (السياسيين وزعماء القبائل) هم من يقرر في عملية تعسفية من يمثّل القبيلة. والتعديلات المقترحة لإضافة عدد قليل من القبائل إلى المعادلة لا تغيّر كثيرًا. فالصومال في حاجة إلى تجاوز النظام الحالي الخاضع لنخبة القبائل، والانتقال إلى نظام آخر يحصل فيه المواطن على فرصة لانتخاب المسؤولين العامين ومحاسبتهم. لذلك، فباستثناء إقامة مجلس زعماء القبائل الذي يمثّل القبائل مع سلطات محدودة، فإنّ للتوافق فائدة محدودة للبلد.

إضافة إلى ذلك، يرى بعض الباحثين الصيغة القبلية ٤,٥ مَأسسةً للتمييز. فيؤكد عبدي سمتر أنّ الصيغة الجمعية تقوّض المواطنة

72 Rotimi Suberu, "Federalism in Africa: The Nigerian Experience in Comparative Perspective." *Ethnopolitics*, 2009, 8.1, p. 67.

المشتركة، وتتجاهل الجدارة وتستهزئ بالحكم الرشيد[٧٣]. ولقد رفضها أيضًا الكثير من الناشطين والمثقفين من المجتمعات المهمشة على أرضية عدم المساواة وطبيعتها التعسفية. والافتراض الذي تقوم عليه الصيغة هو أنّ هناك حجومًا نسبية متساوية للسكان من القبائل المسلحة الأربع (دارود، ودغل ومرفلي، ودير، وهوية)، في حين أنّ القبائل غير المسلحة تساوي نصف قبيلة "رئيسة". ويشكك كثيرون، عن حق، في هذا الاستنتاج، مطالبين برؤية التعداد السكاني الذي أدى إلى هذا الترتيب.

كان لمنتقدي صيغة ٤,٥ لتقاسم السلطة أهداف مختلفة. فبعضهم رفض فكرة الحقوق الجماعية أو حقوق المجموعات برمّتها، ودعا إلى سياسات مبنية على المواطنة. ورحب آخرون بفكرة تقاسم السلطة بين القبائل بصيغة جماعات، لكنهم تساءلوا عن الحكمة من تحديد هذه الصيغة بـ ٤,٥. وفي مؤتمر إسطنبول للمجتمع المدني الصومالي (أيار/مايو ٢٠١٢)، نجح عدد من الناشطين من "القبائل المهمشة" في إقناع المشاركين – وبينهم شيوخ تقليديون من "القبائل الرئيسة الأربع" - بتغيير الصيغة من ٤,٥ إلى خمس. ودعا البيان الصادر عن تجمع المجتمع المدني إلى هذا التغيير[٧٤]. وعلى الرغم من أنّ المقاعد البرلمانية مقسمة وفق صيغة ٤,٥، فإنّ الحكومة الحالية استخدمت صيغة خمس قبائل.

نلاحظ أنّ للصيغة التوافقية في الصومال، بشكل عام، ثلاث سلبيات: أولًا، وضعت الصيغة لتكون مؤقتة بطبيعتها، لكن النخبة التي استفادت من الوضع الراهن جعلت منها إجراءً دائمًا. والجهود التي بذلت في اتجاه سياسات قائمة على المواطنة كانت ضئيلة. ونخب ما يسمّى القبائل "الرئيسة" الأربع مصممة للحفاظ على هذا النظام، لسبب بسيط هو أنها قادرة على الفساد والتلاعب بشيوخ القبائل. ثانيًا، تخرب صيغة ٤,٥ آلية عمل المؤسسات، على الرغم من أنها تجعل النظام يبدو تمثيليًا، فالنخب العشائرية تسيّس كل شيء وتطالب باستخدام الصيغة في كل شيء: الهيئات واللجان والوفود، والدبلوماسيين، وقوات الأمن، والبيروقراطيين، وهلمّ جرًّا. وبالنسبة إلى النخبة التي تستفيد من النظام، لا تعدّ الكفاءة والجدارة معايير مهمة.

٧٣ جادل عبدي سمتر في مناسبات عديدة أنّ صيغة ٤,٥ تضفي طابعًا مؤسسيًا على التمييز.

74 "Communiqué: The Istanbul Gathering of the Somali Civil Society," *Hiiraan Online*, May31, 2012, at: http://www.hiiraan.com/news4/2012/May/24333/communique_the_istanbul_gathering_of_the_somali_civil_society.aspx

وأخيرًا، حتى لو كان من يتقاسم السلطة، نظريًا، أربع قبائل وعدد من القبائل "الأصغر"، فإنّ نخبة من قبيلتين وهما (هوية وداود) تسيطر على الحكومة طوال العقد الأخير. وقد عدّ أحمد سمتر هذا الترتيب غير قانوني، و"احتكارًا ثنائيًا غير عادل"[٧٥]، فالمنصبان الأكثر أهمية (الرئيس، ورئيس الوزراء)، والمناصب الوزارية الرئيسة تذهب إلى هاتين القبيلتين، في حين تعطى الفضلات للآخرين.

نظام موحد لامركزي: حل وسط ممكن في الصومال

اللامركزية عمومًا مفهوم واسع، يلامس العديد من جوانب أنظمة الحكم. وهي مرنة مع عدد من الأدوات يتضمنها هذا المفهوم. وكما أشار دانيال إليعازر، فإنّ اللامركزية والفدرالية ليستا متماثلتين[٧٦]. ففي نظام موحد لامركزي، تظل السيادة والصلاحيات الدستورية بيد الحكومة المركزية. بيد أنّ الحكومة المركزية تفوّض صلاحيات إدارية وسياسية ومالية إلى كيانات مختلفة بينها الأقاليم. وعلى سبيل المثال، تستخدم الحكومات المركزية في الأنظمة اللامركزية على الغالب تخفيض التركيز وتفويض السلطات، لكي تلبّي احتياجات الخدمات المحلية، وتحتفظ لنفسها بالسيطرة النهائية على الحكومات المحلية والإقليمية. وأيضًا، وكما أشار دينيس روندينيلي، يمثّل نقل الصلاحيات أداة أخرى متاحة في الأنظمة اللامركزية. وهي النمط الأكثر "تطرّفًا من اللامركزية"[٧٧]. وفي هذا النمط، تنشئ الحكومة المركزية "مستويات ووحدات مستقلة للحكومة"[٧٨]، وتمنحها السلطات والمسؤوليات والموارد لكي تتخذ القرارات وتنفذها.

ووفقًا لشيما وروندينيلي، فإنّ للامركزية عدد من الميزات. فهي تعزز المشاركة الديمقراطية وتضمن تمثيل المواطنين. كما أنها تستخدم آلية لتلبية تنوع المواطنين في نظام دولة معطى[٧٩]. والواقع أنّ خيار

٧٥ أجرى أحمد سمتر عددًا من المقابلات على وسائل الإعلام حول هذه القضية.

76 Daniel J Elazar, "Federalism vs. Decentralization: The Drift from Authenticity," *Publius*, Vol. 6, Issue 4, 1976, pp. 9 - 19.

77 Dennis Rondinelli "Government Decentralization in Comparative Perspective: Theory and Practice in Developing Countries," *International Review of Administrative Science*, 1980, p. 139.

78 Ibid., p. 138.

79 Cheema & Rondinelli, "From Government…," p. 4; Pipa Norris, *Driving Democracy: Do Power-Sharing Institutions Work?* (New York: Cambridge University Press, 2008).

نقل الصلاحيات في اللامركزية، يعطي الوحدات الفرعية أو الوكالات الموازية أحيانًا سلطات أكبر مما يمنحه النظام الفدرالي. والمملكة المتحدة مثال جيّد في هذا الصدد. إذ تتمتع سكوتلندا بسلطات مهمة في حين يبقى البلد دولة موحدة لامركزية. والأهم من ذلك أنه في ظل نظام لامركزي، يمكن لوحدة البلد أن تتعزز، فالموارد المحدودة يمكن تجميعها وتقاسمها بالتساوي، ويمكن تمكين الأقاليم وتعزيز المشاركة السياسية على جميع المستويات. كما يمكن تقديم الخدمات على نحو فعّال، ويمكن بناء المواطنة المشتركة[٨٠]. وتستخدم بلدان أفريقية عديدة نماذج مختلفة من اللامركزية مع نتائج متفاوتة[٨١].

إنّ مرونة أدوات اللامركزية ملائمة لظروف الصومالي. وربّما تكون المادة ٨٦ من دستور ١٩٦٠ في الصومال هي الدعوة الأولى لتطبيق اللامركزية في البلاد. فقد نصّت على أن "يجري تطبيق اللامركزية في الوظائف الإدارية كلما أمكن ذلك، وتقوم بهذه الوظائف الهيئات المحلية للدولة والهيئات العامّة"[٨٢]. وإضافة إلى ذلك، اقترح عبد الرزاق حسين رئيس الوزراء الراحل بأنّ أفضل طريقة لتلبية المطالب المحلية وإبقاء البلد موحدًا هي اعتماد نظام موحد لامركزي، تحال فيه بعض الصلاحيات إلى الأقاليم. فقد كتب: "نظام موحد لامركزي، مع ضمانات بإقامة حكم ذاتي إقليمي ومحلي، سيكون ملائمًا أكثر، بل أكثر كثيرًا للجمهورية الصومالية الثالثة"[٨٣].

غير أنّ أندرو باركر يشير إلى تعقيد اللامركزية باستخدام تشبيه مطبخي: "مثل الكاتو الذي لا يحتاج لينضج جيدًا سوى إلى استخدام مقادير صحيحة من الحليب والبيض ودرجة الحرارة، فإنّ نجاح برنامج اللامركزية يقتضي مزيجًا صحيحًا بين العناصر السياسية والمالية والمؤسسية"[٨٤]. والحقيقة أنّ اللامركزية، على الرغم من صعوبة تطبيقها، فإنّها يمكن أن تنجح في الصومال، كما يكتب إسماعيل علي إسماعيل[٨٥]، إذا توافرت لدى النخب السياسية والثقافية الإرادة والقدرة على إنجاحها.

ولكي تؤدي اللامركزية (عمومًا) ونقل الصلاحيات (خصوصًا) وظيفتهما على الوجه الصحيح في الصومال، يجب البدء بضمان التزام النخبة السياسية ككل والحكومة الوطنية خاصة لها. ولقد ضيّعت النخبة الصومالية فرصة عظيمة عند الاستقلال في ١ تموز / يوليو ١٩٦٠. إذ تضمّن دستور عام ١٩٦٠ مادة تحث الحكومة على تفويض السلطات الإدارية إلى الأقاليم[٨٦]. فتجاهلت النخبة السياسية ذلك، وساهمت من ثمّ عن غير قصد في خلق العديد من الشكاوى التي طرحتها بعض القطاعات الصومالية ضد الدولة.

إضافة إلى ذلك، فإنّ سجل الطبقة السياسية الصومالية حافل بالأخطاء والتلاعب المتعمد عندما يتعلق الأمر باللامركزية الحقيقية. إذ أدى خطاب الحكومة الصومالية الحالية وأفعالها إلى تفاقم المشكلة[٨٧]. فلقد أصرت سابقًا على تعيين حكام ومحافظين للأقاليم. وبعد ضغوط من دول الجوار والمجتمع الدولي، بدأت تقبل باستمرار مطالب جامحة للسياسيين القبليين، عبر الاعتراف بملكية القبائل الحصرية للأراضي. فقد أقرّت الحكومة قانونًا مبهمًا يمأسس التمييز القبلي، وينكر الحقوق السياسية للمواطن الصومالي[٨٨]. ويقسّم هذا القانون السلطات إلى أربعة مستويات من الحكم: محافظات، وأقاليم، وولايات، وحكومة وطنية.

إنّ إصرار الحكومة على تعيين إدارات الأقاليم لا ينسجم مع رغبات الناس والحقائق على الأرض. فعلى الرغم من أنّ إنشاء أقاليم قبلية لا يعزز السلام والديمقراطية، فإنّ عزم الحكومة على تعيين حكام يستحضر ذكريات سيئة، ويلقي أيضًا الشك على نيات الحكومة في تحقيق الديمقراطية. وبما أنّ الانتخابات غير عملية في الوقت الحاضر، فإنّ على القادة إطلاق عملية مؤقتة، يمكن بواسطتها لمجتمعات كل إقليم اختيار مندوبين، وينتخب هؤلاء بدورهم قادتهم. ففي النهاية، هذا هو النظام الذي أدّى إلى الحكومة الوطنية الحالية، وهو قابل للتنفيذ في ظل الظروف الحالية. لقد فقدت الحكومة الصومالية الصدقية بسبب تعاملها مع هذه القضية المهمة.

---

80 Cheema & Rondinelli, "From Government…,".

81 Stephen N. Ndegwa, "Decentralization in Africa: A Stocktaking Survey," World Bank, Africa Working Paper Series 40, 2002.

ولتقييم نقدي، انظر: Cabral

٨٢ المادة ٨٦، **دستور ١٩٦٠**، على الرابط:

http://somalitalk.com/dastuur/1960.html

83 Hussein.

84 Cheema & Rondinelli, "From Government…," p. 9.

انظر أيضًا:

Andrew N. Parker, "Decentralization: The Way Forward for Rural Development?" – Summary Findings section – World Bank, Policy Research Working Paper1475, June 1995, http://elibrary.worldbank.org/content/workingpaper/10.15961813-9450-1475

85 Ali Ismail.

٨٦ المادة ٨٦، **دستور ١٩٦٠**.

٨٧ جاءت الحكومة الحالية إلى السلطة عام ٢٠١٢. وانتخب البرلمان المختار حسن شيخ رئيسًا للجمهورية. وفي السنوات الثلاث التي أمضاها في السلطة، عين حسن شيخ ثلاثة رؤساء للوزارة: عبدي فرح شيردون، وعبد الولي شيخ محمد، وعمر عبد الرشيد علي.

٨٨ **قانون إدارة المحافظات والأقاليم**، تموز/ يوليو ٢٠١٣، النشرة الرسمية، عدد ٦، ص ١ - ٢٢.

ويفتقر القادة الإقليميون الطموحون أيضًا إلى الالتزام الحقيقي باللامركزية. وتكشف تصرفاتهم عن اهتمامهم بتكوين إقطاعيات قبلية مستقلة، يستخدمونها لتحقيق سلطة سياسية. وتتحكم عواصم هذه الأقاليم في كل شيء، مع أنها تطالب بالفدرالية. فلا يوجد إقليم لامركزي أو حتى فدرالي في العالم لديه جيش خاص به، وسياسة خارجية مستقلة، وموارد طبيعية، وقوانين جنسية، أي نظام حكم دولة مستقلة من حيث الجوهر. وهذا النهج غير مستدام، وسيقود إلى مزيد من تقطيع أوصال البلد. فقد دمرت النخبةُ العشائرية الدولةَ الصومالية بمنافسات الربح والخسارة والنداءات العاطفية. والاستمرار في هذا النهج لن يؤدي إلى استعادة هذه الدولة.

إنّ القدرات اللازمة لبناء مؤسسات سليمة في مناطق تفتقر إليها كلية، هي أيضًا مهمة، إذا أريد للامركزية أن تنجح في الصومال. فإذا كان القادة مؤهلين، فهم يستطيعون الاستفادة من الموارد البشرية غير المستثمرة في الشتات وداخل البلد؛ فالشعب الصومالي لديه موارد كبيرة، وهناك عدد كبير من المهنيين الشبان في كل مكان تقريبًا. وتقدّم المؤسسات التعليمية الخاصة في البلاد، على الرغم من ضعفها الشديد، عددًا كبيرًا من الخريجين. ويمكن، مع تدريب ملائم لأي مستوى من الحكومة، الاستفادة من هذه الموارد البشرية. البلد فقير بالفعل، لكن على القادة أن يفكروا بأسلوب خلاق، ويقترحوا سبلًا تسمح باستغلال الموارد الطبيعية في الصومال لأهداف بناء الدولة. وثمة عدد من الخيارات متاح للحكومة لتحقيق الشراكة مع المجتمع الدولي. صحيح أنّ مساعي بناء السلام وبناء الدولة مكلفة، لكنها تكلّف أقل كثيرًا من الـ ١٨ مليار دولار التي يخسرها العالم سنويًا جراء القرصنة الصومالية منذ عام ٢٠٠٥[٨٩].

لا بد من اعتناق اللامركزية مبدأ مهمًّا للحكم، وأداة طيعة في الإدارة العامة. وهي تقوم على مبدأ تفويض السلطات الذي يقتضي ممن يتأثرون بالقرارات المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها. ويمكن للامركزية، بصفتها أداة مرنة، أن تستخدم بطرق متنوعة. فيمكن للحكومة مثلًا نقل المسؤوليات والصلاحيات إلى الأقاليم، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، لمواجهة الضغوط المتنوعة من زوايا مختلفة. ويمكن للامركزية، إذا جرى تصورها وتنفيذها بأسلوب ملائم، أن تكون مفيدة في مواجهة معظم تحديات الحكم في الصومال.

وتشمل أدوات هذه الوصفة تخفيف المركزية، والتفويض، ونقل الصلاحيات، والحكم الـذاتي الإقليمي، ويمكن استخدامها في معالجة مخاوف بعض الأقاليم الصومالية بطرق مختلفة. ووفقًا لروندينيلي، يمكن للإدارات الموازية وترتيبات الشراكة، تبعًا لكيفية تصميمها، أن تكون مفيدة للحكومة الوطنية. فمن خلال اللامركزية يمكنها استخدام صيغة "بناء - تشغيل - نقل ملكية" في المشاريع الرأسمالية[٩٠]. ومثالًا على هذا، لدينا مشاريع الحكومة التركية مثل مستشفى ديغفر Digfer في مقديشو الذي بنته الحكومة التركية، وستستثمره سنوات عدة قبل تسليمه للحكومة الصومالية. ويمكن للحكومة أيضًا إسناد بعض المهام للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مثل إدارة الموانئ والمطارات والمياه والطاقة المائية وغيرها من مجالات الإدارة العامة.

وفيما يتعلق بالشكاوى المحلية الأربـع الموضحة أعـلاه، وببعض المخاوف المشروعة لبلدان أجنبية، يمكن بسهولة استخدام الأداة المرنة للامركزية في التصدي لها. ومن السهولة حل قضية المشاركة الديمقراطية (انتخاب حكام، ومحافظين، ومجالس بلدية). ففي النهاية ليس لهذا الأمر علاقة بنموذج الحكم؛ بل هو مطلب من أجل الديمقراطية. ومن جهة أخرى، لن يكون الناس أحرارًا في اختيار قادتهم إذا كان البلد خاضعًا لديكتاتورية، حتى لو ادعت أنها فدرالية أو لامركزية. لذا لا مجال للخلط بين الديمقراطية ونموذج الحكم في هذه المناقشة. ولا ينبغي لحكومة قط أن تعيّن حكام الأقاليم والمحافظين ورؤساء مجالس البلديات.

وتدرك الحكومات الصومالية، على الرغم من فقرها الشديد، أهمية تقديم الخدمات على المستوى المحلي. فعلى الرغم من ضعفها الشديد، فإنّنا نرى على سبيل المثال مكاتب لجوازات السفر في بعض البلدات الرئيسة في البلاد. وفي حين أنّ هذا بداية جيدة، لم تقدّم الحكومة أي شيء آخر في الوقت الراهن. ويمكنها، عبر جعل خدماتها لامركزية، تقديم العديد من الخدمات الحيوية من خلال الأقاليم والمحافظات والشركات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني. كما يمكنها، من خلال سن القوانين، معالجة قضايا تقاسم الموارد، إذ أنّ هذه القضية تسبب الكثير من الصراعات السياسية.

وأخيرًا، يمثّل غياب الثقة أحد المبررات المهمة للرغبة في اللامركزية. وأفضل طريقة لاستعادة الثقة بين الأفراد والجماعات هي إقامة سلطة شرعية ومهنية، تضمن السلامة والازدهار لجميع المواطنين. والعنصر المفقود هو سلطة يمكنها فرض القانون والنظام. ففي

89 The World Bank, "The pirates of Somalia: Ending the Treat, Rebuilding a Nation", 11/4/2013, at: http://siteresources.worldbank.org/INTAFRICA/Resources/pirates-of-somalia-main-report-web.pdf

90 Cheema & Rondinelli, *Decentralized.*

عام ٢٠٠٦، أنشأت المحاكم الإسلامية سلطتها، وبدأت بطرد الذين يشغلون بيوت أشخاص اضطروا إلى الفرار من مقديشو. وأعيدت من ثمّ الكثير من الأملاك إلى أصحابها. ولم تستطع سلطة أي حكومة عمل أي شيء قريب مما فعلته المحاكم في عام ٢٠٠٦، وذلك ببساطة لأنّ الحكومات الصومالية لم تعدّ هذه القضية أولوية.

> يمثّل غياب الثقة أحد المبررات المهمة للرغبة في اللامركزية. وأفضل طريقة لاستعادة الثقة بين الأفراد والجماعات هي إقامة سلطة شرعية ومهنية، تضمن السلامة والازدهار لجميع المواطنين

وفيما يتعلق بالمقترحات المتنافسة، من الضروري إيجاد مزيج من ترتيبات قديمة وجديدة لمعالجة قضايا متشعبة. وينال اقتراح ثمانية عشر إقليمًا قبولًا واسعًا بين الصوماليين. ومردّ ذلك أنّ الناس ما زالوا يتذكرون حدود هذه الأقاليم، ويرى الكثيرون ذلك نقطة انطلاق ممكنة. بيد أنه من منظور الفاعلية، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل تأمين دعم مالي لثمانية عشر جهازًا تشريعيًا وحكومة إقليمية تنفيذية، وبيروقراطيين وقوات شرطة. وفي نهاية المطاف، سيجري التفاوض على عدد الأقاليم بين المجموعات الصومالية. إنما كلما كان عدد الأقاليم أقل، كان أفضل. وقد اقترح سياسي سابق، تمت مقابلته لأغراض هذه الدراسة، تقسيم البلد إلى ثلاثة أقاليم (صوماليلاند، وإقليم أوسط وشمال غرب – من بلعد حتى بوصاصو، وإقليم الصومال الجنوبي – من أفجوي حتى كسمايو). ووفقًا لهذا الاقتراح، ستبقى مقديشو العاصمة[٩١].

أمّا بشأن توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، فعلى الصومال أن يتعلم من بلدان أخرى تعمل اللامركزية فيها بصورة حسنة. ولا يوجد في الصومال مستوى محدد من السياسات يمكن تبرير منحه للمستوى الإقليمي، لأنّ الميادين المكرسة لمستوى أخفض غالبًا ما تشرّع السياسات الدينية واللغوية. وإحدى المقاربات المعقولة هي ترك السيادة والتشريع والتخطيط وصنع السياسات في يد حكومة وطنية شاملة وديمقراطية، فيما تتولى الحكومات المحلية والإقليمية تنفيذ هذه السياسات. والسبيل الأكثر ملاءمة لتوزيع المسؤوليات والسلطات هو وفق خط صنع السياسات وتنفيذها. وتجرّب كينيا أمرًا قريبًا من هذا النظام في نقل الصلاحيات.

خاتمة

وختامًا، حددت هذه الورقة الشكاوى التي تقف وراء نزعات النفور من المركزية في الصومال. ودللت على أنّ ضعف الثقة، والمطالبة بالديمقراطية، والحصول على الخدمات الأساسية، والتقاسم العادل للموارد هي الأسباب الرئيسة التي تجعل الناس يريدون نظامًا لامركزيًا. وناقشت الدراسة ثلاث جهات فاعلة تقف وراء المشروع الفدرالي القبلي الحالي هي دول الجوار، والمجتمع الدولي، والسياسيين القبليين. كما حللت الكتابات المنشورة عن أنظمة الحكم المقترحة لكي تعالج الشكاوى المذكورة. وقيّمت الدراسة مدى ملاءمة الأنظمة الكونفدرالية والفدرالية والتوافقية والموحدة اللامركزية. وخلصت إلى أنّ نظامًا موحدًا لامركزيًا يلائم الصومال، لأنه يحافظ على الدولة قوية وموحدة في الوقت الذي يتصدى للشكاوى المشروعة والتطلعات التي عبّر عنها كثير من الصوماليين.

٩١ وزير صومالي سابق، مقابلة شخصية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤.

صـدر حديـثًا

إسماعيل ناشف

صور موت الفلسطيني

يعالج هذا الكتاب قضية ذات خصوصية، وهي قضية موت الفلسطيني وصوره المتعددة. يرى الكاتب أنّ طريقة موت الإنسان مرهونة إلى حدٍ بعيد بشكل النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه؛ فطريقة الموت، مثل المرض والقتل والموت الطبيعي وغير ذلك، نسق سلوكي مثل أيّ ممارسة اجتماعية أخرى، يُشتق من النظام الاجتماعي العام ويتحقق في سياق حياة الفرد الذي سيموت. ويقود هذا الفهم إلى طرح سؤالين رئيسين بخصوص إمكانية دراسة المجتمع وفهمه من خلال دراسة أنماط الموت السائدة فيه، وإمكانية دراسة الموت من خلال دراسة أنماطه المتباينة نتيجة تنوّع المجتمعات عبر أزمنة وأمكنة مختلفة. ويتناول هذا الكتاب هذين السؤالين في سياق محدد جدًا: الضحية والشهادة والاستشهاد بما هي طرائق موت، والمجتمع الفلسطيني الذي يحتِّم هذه الطرائق.

عماد قدورة*

روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية

على الرغم من إرث النزاع والتنافس على النفوذ الذي شهدته العلاقات الروسية – التركية منذ قرون، فقد شكّلت الظروف الاقتصادية والمتغيرات السياسية التي تشهدها الدولتان منذ بداية القرن الحادي والعشرين فرصةً لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما السابقة. فبوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين، وتتبنيان إستراتيجية جديدة لاستعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية وإحياء المكانة التاريخية، فقد تطلب صعودهما، وبخاصة الاقتصادي، تعزيز التعاون بينهما بسبب وفرة المصالح المتبادلة وتنوّعها. ومع أنّ شراكتهما قد تكرّست في مجالات إستراتيجية عديدة، فلم يؤدِ ذلك إلى تلاشي طموحاتهما التاريخية المتنافسة ولا نزاعهما الإقليمي، وبخاصة في المنطقة العربية. فبسبب طبيعة مصالحهما في المنطقة التي تنطوي على تحالفات مع أطراف متناقضة، أصبح تعزيز دور أحدهما وعلاقاته يعني إضعافًا لدور الآخر ومصالحه. يناقش هذا البحث التقارب التاريخي الذي توصلت إليه روسيا وتركيا، ومجالات التعاون الإستراتيجي ومصالح الدولتين ومكاسبهما، والانعكاسات بعيدة المدى لهذا الترابط على سياسات الدولتين إقليميًا، ويفسِّر التناقض الظاهر بين العلاقات الثنائية المتطورة من جهة، وبين التنافس الإقليمي وتباين سياساتهما في المنطقة العربية من جهة أخرى.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تشهد العلاقات الثنائية الروسية – التركية في الفترة الحالية ذروة التطور؛ فعلى الرغم من إرث النزاع والمواجهة والتنافس على النفوذ منذ قرون، شكّلت الظروف الاقتصادية والمتغيرات السياسية التي شهدتها الدولتان في بداية القرن الحالي فرصةً لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما السابقة. فبوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين، وتتبنيان إستراتيجية جديدة لاستعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية وإحياء المكانة التاريخية، فقد تطلب صعودهما، وبخاصة الاقتصادي، ضرورة تعزيز التعاون بينهما بسبب وفرة المصالح المتبادلة وتنوّعها.

وبالفعل، تسارع انفتاح علاقات الدولتين تجاه بعضهما بعضًا حتى توصلا إلى تأسيس "مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى" في عام ٢٠١٢، ثمّ كرّست القمة الروسية – التركية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ شراكتهما في مجالات إستراتيجية عديدة، ومنها تطوير القدرات الفضائية التركية، وبناء مفاعلها النووي الأول، واعتمادها ناقلًا وحيدًا للغاز الروسي إلى أوروبا، وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى مئة مليار دولار في المدى القريب. وفضلًا عن ذلك، تطمح تركيا إلى أن يؤدي ذلك إلى تجسير الفجوة مع القوى الإقليمية المنافسة مثل إيران وإسرائيل، وتعزيز وضعها التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي لنيل عضويته، وزيادة أهميتها الغربية والأطلسية. أما روسيا، فتطمح في أن يساعدها هذا التعاون في مواجهة المخاطر الاقتصادية المترتبة على العقوبات الغربية التي فرضت عليها بسبب الأزمة الأوكرانية، وإيجاد شركاء كبار ضمن التحالف الغربي لاستقطابهم وتحييدهم عن أي خطة غربية تستهدف احتواءها مجددًا، فضلًا عن محاولتها التأثير في السياسات التركية تجاه القضايا المتعلقة بمصالحها ونفوذها مثلما أثرت الروابط والتحالفات الغربية بسياسات تركيا الشرق أوسطية.

وعلى الرغم من تحسّن العلاقات الروسية – التركية على نحو غير مسبوق، فإنها لم تؤدِ مع ذلك إلى تلاشي طموحاتهما التاريخية المتنافسة ولا نزاعهما الإقليمي، وبخاصة في المنطقة العربية. فبسبب طبيعة مصالحهما في المنطقة التي تنطوي على تحالفات مع أطراف متناقضة، أصبح تعزيز دور أحدهما وعلاقاته يعني إضعافًا لدور الآخر ومصالحه؛ كما هو الحال في سورية ومصر ومع الأحزاب السياسية الإسلامية. كما أقلقت طبيعة الثورات العربية موسكو التي تخشى أن يؤدي نجاحها إلى مزيد من وصول الأحزاب السياسية الإسلامية إلى الحكم في العالم العربي؛ وهو ما يصبّ في مصلحة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وقد يؤدي ذلك إلى تشكّل محورٍ إقليمي يوسّع النفوذ التركي.

وتعدّ الأزمة السورية المثال الأبرز على تناقض المصالح الروسية - التركية؛ ففي ظل سعي روسيا للحفاظ على مصالحها مع أهم حلفائها في الشرق الأوسط، والحفاظ على قاعدتها البحرية الوحيدة في البحر المتوسط، فقد عارضت أي تدخل عسكري خارجي في سورية ودعمت النظام بشتى السبل؛ ما أبرز دورها مجددًا في المنطقة، وأظهرها كحليفٍ يمكن الاعتماد عليه، وشجع ذلك دولًا عربية أخرى مثل مصر للبحث في إمكانية تطوير العلاقة معها. أما تركيا، فقد أضعف التدخل الروسي، فضلًا عن الإيراني، دورها في سورية وقوّض حضورها الإقليمي الذي كان فاعلًا قبل الأزمة. وعلى الرغم من هذا التناقض في سياسات الدولتين ومصالحهما في المنطقة، فليس من المستبعد أن يتواصل الأتراك والروس مثلًا بشأن البحث عن حلٍ للأزمة السورية بما يحفظ حدًا معقولًا من مصالحهما، وذلك بتأثير علاقاتهما التي لا تزال تتطور، وحفاظًا على ديمومتها.

يناقش البحث هذا التقارب التاريخي الذي توصلت إليه روسيا وتركيا، ومجالات التعاون الإستراتيجي المتضمنة فيه ومصالح الدولتين ومكاسبهما، كما يحلل الانعكاسات بعيدة المدى للترابط الوثيق وتعاظم الاعتماد المتبادل بينهما على سياسات الدولتين إقليميًا، ويسعى إلى تفسير التناقض الظاهر بين العلاقات الثنائية المتطورة والتنافس الإقليمي وتباين سياساتهما في المنطقة العربية.

أولًا: روسيا وتركيا وإحياء المكانة والنفوذ

استمر التنافس بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية لبسط السيادة الإقليمية نحو قرنين من الزمان. فمنذ عهد بطرس الأكبر في نهاية القرن السابع عشر، كانت روسيا الصاعدة تحاول التوسّع وتقوم بهجمات ضد العثمانيين الذين كانوا يدافعون عن دولتهم ونفوذهم. وفي خضم هذا الصراع، برز العنصر الديني؛ فروسيا الأرثوذكسية اعتبرت نفسها المدافع عن المسيحيين ضد الأتراك المسلمين، ولكنّ أهدافها كانت أبعد من ذلك، فقد كانت تتطلع إلى السيطرة على المضائق التركية، وكذلك على العاصمة العثمانية نفسها التي رأى الروس أنها جزء من تراثهم التاريخي. وقد تجلّى الصراع بين الطرفين

في حرب القرم الشهيرة (١٨٥٣-١٨٥٦) للسيطرة على البحر الأسود وما وراءه. إلا أنّ انهيار الإمبراطوريتين في الوقت نفسه بسبب الحرب العالمية الأولى، والتغييرات الداخلية اللاحقة في روسيا وتركيا، أذنت ببدء فترة أكثر استقرارًا في العلاقات الثنائية. ومع ذلك، دفعت محاولات جوزيف ستالين لتوسيع النفوذ السوفياتي وبسط السيطرة على تركيا، أنقرة إلى الانضمام إلى المعسكر الغربي في بداية الحرب الباردة. وعلى مدار أربعة عقود من المواجهة، كانت تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي، بمنزلة الحصن الجنوبي[١] والحاجز الطبيعي للدفاع عن أوروبا الغربية. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، انفتحت آفاق جديدة أمام الجمهورية التركية لمدّ نفوذها لأول مرة خارج حدودها باتجاه "العالم التركي" المكوّن من معظم جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان، ولكنّ هذا النشاط تم تقويضه مبكرًا؛ لاستشعار روسيا مخاطر وصول النفوذ التركي، وربما الغربي، إلى حدودها ومجالها الحيوي الجنوبي.

> دفعت محاولات جوزيف ستالين لتوسيع النفوذ السوفياتي وبسط السيطرة على تركيا، أنقرة إلى الانضمام إلى المعسكر الغربي في بداية الحرب الباردة

لقد شكلت بداية القرن الحادي والعشرين انطلاقةً فارقةً للدولتين معًا على صعيد النهوض السياسي والاقتصادي؛ فقد تزامن انطلاق مشروع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ عام ٢٠٠٠ لاستعادة قوة روسيا الاقتصادية ونفوذها الخارجي، مع مشروع حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ لإحياء المكانة الإقليمية والدولية لتركيا.

بالنسبة إلى روسيا، فقد خرجت من فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي في شكلٍ جديدٍ؛ فمع أنها فقدت السيطرة على كثيرٍ من الأراضي والموارد، فإنها حافظت إلى حدٍ كبير على استقلالها الإستراتيجي، ونفوذها في محيطها الإقليمي المباشر، وتأثيرها في أجزاء من الشرق الأوسط. كما احتفظت بمكانة دولية مؤثرة بفضل مقعدها الدائم في مجلس الأمن وقوتها النووية التي تعد إحدى ركائز التوازن الإستراتيجي العالمي[٢]. ولكنّ استعادة مكانتها الدولية تطلب أبعد من الحفاظ على الوضع القائم، وبخاصة أنها تراقب الغرب وهو يوسِّع نفوذه في اتجاهها حتى وصل إلى حدودها المباشرة عبر أوكرانيا وجورجيا. ونتيجةً لعمليات توسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق، فقد خلصت روسيا إلى أنه "في حين تم استبعاد التنافس الأيديولوجي الذي ساد في الحرب الباردة، فإنّ الصراع لتحقيق أهداف جيوبولتيكية لا يزال قائمًا"[٣]. ومن هنا، أعادت روسيا نسج تحالفاتها مع دول إقليمية رئيسة مثل الصين والهند فعقدت شراكات إستراتيجية معهما، كما أعادت تشكيل روابطها مع محيطها الحيوي فأسست الاتحاد الاقتصادي الأوراسي على غرار الاتحاد الأوروبي، والذي يضم حاليًا بيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرغيزستان ويسعى لإقامة مناطق تجارة حرة وشراكات اقتصادية مع دول أخرى. وفي هذا السياق، تعد تركيا بمكانتها الاقتصادية المتقدمة، ودورها السياسي الفاعل، وموقعها كمدخلٍ للغرب وللشرق الأوسط، هدفًا مهمًا لتوسيع نفوذ روسيا الخارجي، وتفعيل مكانتها الدولية.

أما تركيا، فتشترك مع روسيا في تطلعها إلى إحياء مكانتها الإقليمية والدولية التي تليق بإرثها التاريخي، وموقعها الجغرافي، وإمكاناتها الإستراتيجية الكامنة. فهي ترى أنها كانت ولا تزال دولة مركزية فاعلة؛ إذ يقول رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو "إنّ الدول المركز مثل تركيا، التي تحتل موقعًا مركزيًا في القارة الأم أفرو-أوراسيا، لا تقبل أن تظل منحصرة في منطقة بعينها وتُعرَف بها، بل لديها القدرة على النفاذ إلى مناطق أخرى متعددة في آنٍ واحد". لذا، فهو يرى أنه لا بد من النظر إلى هذا الوضع الجيوبولتيكي كأداةٍ للانفتاح على العالم ضمن خطوات مرحلية من أجل تحويل التأثير الإقليمي إلى تأثير دولي وبما يسمح لتركيا في صنع سياسات دولية[٤]. ومن هنا، تعمل تركيا من أجل إحياء مكانتها على الحضور السياسي والاقتصادي في العديد من المناطق في الشرق والغرب، وعلى عقد شراكات مع عدة قوى دولية وإقليمية كبرى، ومنها مع خصمها التاريخي روسيا.

---

١ ديمتري ترينين، "من إسطنبول إلى كابول: هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا؟"، **رؤية تركية** (صيف ٢٠١٣)، انظر:
http://bit.ly/1BIvtqO

٢ المرجع نفسه.

3 John Berryman, "Geopolitics and Russian Foreign Policy," *International Politics* (July 2012), pp. 539 - 540.

٤ أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل (بيروت والدوحة: الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٤٣ و٦٠٩-٦١٩.

ثانيًا: دوافع تطوير العلاقات الثنائية ومكاسبها

مع أنّ بداية تطور العلاقات الروسية - التركية تعود إلى نحو عقدين، وازداد زخمها عام ٢٠١٢ عندما تأسس "مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى"، فإنّ القمة الروسية – التركية التي عقدت في أنقرة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ كرّست الشراكة بينهما في مجالات إستراتيجية عديدة. ويمكن استكشاف دوافع كل طرف ومصالحه من هذا التقارب التاريخي من خلال الآتي:

ا. روسيا

تعمد روسيا في إطار محاولتها النهوض اقتصاديًا إلى التعامل مع الشركاء الأقوياء المستقلين وذوي الاقتصادات الضخمة، مثل ألمانيا وفرنسا والصين والهند. ومع امتلاك تركيا إمكانات إستراتيجية واعدة وتقدّمها في سلم الاقتصادات العالمية الكبرى، لم تعد روسيا تنظر إليها من مجرد ارتباطها بالغرب أو من منظور الإرث التاريخي التنافسي، ولكن أيضًا كشريكٍ تجاري وجيوستراتيجي محتمل في الجوار المشترك[٥]. لذا، فهناك مصالح عديدة تتطلع روسيا إلى تحقيقها عبر علاقاتها المتطورة الجديدة مع تركيا، منها:

- **مواجهة المخاطر الاقتصادية:** يمر الاقتصاد الروسي بفترة صعبة بفعل العقوبات الغربية الصارمة بعد أزمة أوكرانيا. وقد فاقم انخفاض أسعار النفط مشاكلها الاقتصادية بوصفها أكبر المنتجين في العالم وتعتمد مواردها المالية على أسعاره المرتفعة بشكل أساسي. وفي ظل هذه الظروف، تتطلع روسيا إلى تركيا كشريك اقتصادي قد يساهم في إعادة التوازن للاقتصاد الروسي في ما بعد العقوبات الأوروبية. ويبدو أنّ زيارة بوتين إلى تركيا جاءت بوصفها إحدى الخطوات المهمة لمواجهة أزمات روسيا المتلاحقة التي أثقلت كاهلها المالي. وتبدو تجليات الأزمة واضحة في تصريحات وزير المالية الروسي، أنطون سلوانوف قبل زيارة بوتين، إذ قال: "إننا نخسر نحو ٤٠ مليار دولار سنويًا بسبب العقوبات الجيوسياسية، كما نخسر من ٩٠ إلى ١٠٠ مليار دولار أخرى بسبب تدني أسعار النفط بنحو ٣٠٪". كما تراجعت احتياطيات النقد الأجنبي في روسيا نحو ١٠٠ مليار دولار بنهاية تشرين الأول/ أكتوبر الماضي لتصل إلى ٤٢٨,٦ مليار دولار، مقابل ٥٢٤,٣ مليار دولار في الشهر نفسه من عام ٢٠١٣، بسبب تدخل البنك المركزي بمليارات الدولارات لدعم الروبل[٦]. وتعبرّ الزيادة المستهدفة والمتفق عليها في حجم التبادل التجاري بين البلدين (مئة مليار دولار) عن شكوك روسيا بأنّ علاقاتها مع الغرب لن تعود إلى سابق عهدها في المدى القريب، كما تعبّر عن الآمال التي تعقدها على الشريك التركي في تعويض جزء من علاقاتها الاقتصادية مع الغرب.

> ركزت روسيا عبر الإغراءات الاقتصادية على استقطاب تركيا وتحييدها عن السياسات الغربية المتعلقة بروسيا مثل العقوبات أو أي سياسة احتواء جديدة بوصف تركيا حليفًا تقليديًا للغرب

- **محاولة استقطاب تركيا وتحييدها:** ركزت روسيا عبر الإغراءات الاقتصادية على استقطاب تركيا وتحييدها عن السياسات الغربية المتعلقة بروسيا مثل العقوبات أو أي سياسة احتواء جديدة بوصف تركيا حليفًا تقليديًا للغرب. لذا، سعى بوتين إلى التأكيد على ذلك عبر إشادته باستقلالية تركيا عن الغرب وتوقيعها اتفاقيات إستراتيجية مع روسيا، فقد قال: "نثمن اتخاذ تركيا القرارات المتعلقة بعلاقاتها مع روسيا، بما فيها التعاون الاقتصادي، بشكل مستقل. لقد رفض شركاؤنا الأتراك التفريط بمصالحهم في سبيل المطامع السياسية للآخرين"[٧]. كما أثنى وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك على موقف تركيا، وقال: "لقد عملت تركيا في اتجاهٍ مخالفٍ لمواقف الدول الغربية حول روسيا، ونحن نقدّر ذلك"[٨]. وتحاول روسيا اتباع سياستها الناجحة مع إيران تجاه تركيا - مع الفرق بين حالتي الدولتين - مستفيدة من التململ التركي من سياسة الاتحاد الأوروبي الناقدة

٥ ترينين.

٦ "تركيا وروسيا.. فرقتهما السياسة وجمعهما الاقتصاد"، جريدة **الشرق** القطرية، ٢٠١٥/١٢/١، انظر:
http://bit.ly/1GoXR7j

7 "Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations" *Anadolu Agency*, at: http://bit.ly/1EdDGmT

8 Nerdun Hacıoğlu, "Turkey wants to renew gas deal, Russian energy minister says," *Hurriyet Daily News*, November 29, 2014, at: http://bit.ly/1L3j072

لتركيا ووصول عضويتها إلى طريق شبه مسدودة. وربما تسعى روسيا لخلق تباينات بين تركيا وأوروبا عبر إظهار تركيا مستفيدة من الخسائر الأوروبية المتعلقة بآثار العقوبات على روسيا تارة، ومحاولة ربط أوروبا بالغاز الروسي عبر تركيا فقط وليس عبر الطريق المعتادة والمؤهلة من خلال أوكرانيا، تارة أخرى.

إنّ دوافع روسيا الجيوبولتيكية لا تقل أهمية عن الأهداف الاقتصادية؛ إذ إنّ ربط المصالح التركية في مجالات إستراتيجية كالفضاء والطاقة الأحفورية والطاقة النووية والاقتصاد والشركات ورجال الأعمال والسياحة بروابط وثيقة جدًا سوف يخلق اعتمادًا تركيًا اقتصاديًا وإستراتيجيًا على روسيا، بحيث يصعب التخلي عنه لاحقًا بسهولة. وقد تخلق هذه الاتفاقيات على المدى البعيد جماعات ضغط وعامل تأثير روسي داخل السياسة التركية. ولعل روسيا تعوّل على ديمقراطية تركيا، من حيث تأثير أصحاب رؤوس الأموال والفواعل المدنية والاقتصادية وأصحاب المصالح في قرارات الحكومة، وفي التأثير في العملية الانتخابية لمصلحة الأحزاب، وحتى الأشخاص داخل هذه الأحزاب، التي تعمل وفق تلك المصالح.

لقد نجح هذا النهج الروسي حتى مع ألمانيا نسبيًا، فقد عملت روسيا طوال العقدين الماضيين على فتح السوق الروسية أمام الشركات الألمانية، حتى غدا تأثير العقوبات في روسيا ينعكس على ألمانيا. كما أصبحت الشركات الألمانية عاملًا مؤثرًا في سياسة ألمانيا نحو روسيا، والتي تميل إلى التهدئة والبحث عن حلٍ للأزمة الأوكرانية وتفادي الصدام وعدم تصعيد العقوبات[٩]. لذا، لا يستبعد استفادة روسيا من الدروس التاريخية لسياسة الاحتواء الغربية تجاهها، فاتخذت اتجاهًا جيوبولتيكيًا معاكسًا لإفشال تكرار هذه السياسة عبر تقويض الإجماع الغربي ضدها مجددًا، والذي ربما بدأ مع ألمانيا منذ التسعينيات من القرن الماضي، ونشهده حاليًا مع تركيا.

- **التأثير في سياسات تركيا الإقليمية:** قد يؤدي تعاظم مصالح روسيا مع تركيا أيضًا إلى التأثير في السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في القضايا التي تتعلق بروسيا ونفوذها. فمثلما تؤثر الروابط الغربية في سياسة تركيا الشرق أوسطية، بوصفها ذراعًا للناتو وقوةً مركزيةً تعمل وتنسق مع الولايات المتحدة في هذه المنطقة[١٠]، فإنّ الترابط الإستراتيجي الذي تنسجه روسيا مع تركيا عبر اختراق البنية المعرفية والتقنية والاقتصادية والطاقة وجعلها معتمدة إلى درجة كبيرة على هذه العلاقات قد تؤثر بالضرورة في سياساتها الخارجية. ومثلما أثّرت هذه العلاقات فعليًا في موقف تركيا من أزمة أوكرانيا - مع تجاهلها الخطر الذي قد تشكله هيمنة روسيا على البحر الأسود بعد ضم القرم وتجاهلها العقوبات الغربية – فقد أثرت أيضًا في تجاهل موقف روسيا المناقض لسياستها في سورية، ومضت في تطوير العلاقات الثنائية معها.

٢. تركيا

تسعى تركيا من خلال تطوير شراكتها الحالية مع روسيا إلى تحقيق أهدافٍ إستراتيجية على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية، ومنها:

- **تصحيح الخلل في التوازن الإقليمي:** تعوّل تركيا على الشراكة مع روسيا لإحداث تحولٍ إستراتيجي في مكانتها بعد أن اختلّ توازن القوى الإقليمي غير التقليدي لمصلحة إيران وإسرائيل في المجال النووي وتقنيات الفضاء؛ إذ تعدّ روسيا مصدرًا مهمًا و"متاحًا" لتمكينها من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الاصطناعية لتجسير هذه الفجوة ما أمكن. فقد أتاحت الاتفاقيات بينهما في عام ٢٠١٠ في مجال الطاقة النووية والتكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بها بناء محطة "آق قويو" للطاقة النووية وتشغيلها في محافظة مرسين التركية، وأكدت الاتفاقيات الموقعة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ على استمرار هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته نحو ٢٠ مليار دولار، والذي سيساهم في خلق نواة جيلٍ من العلماء والفنيين الأتراك في مجال الطاقة النووية بعد أن أرسلت تركيا أكثر من مئتي طالب إلى روسيا لتلقي التعليم في هذا المجال منذ عام ٢٠١١ . أما في مجال الفضاء، فقد تم إطلاق أول قمرٍ صناعي تركي Türksat-4A للاتصالات على متن صاروخ روسي في شباط/ فبراير ٢٠١٤، وأكدت الاتفاقيات الأخيرة على عزم البلدين إطلاق القمر الثاني Türksat-4B في عام ٢٠١٥[١١].

9 Hans Kundnani, "Leaving the West Behind: Germany Looks East," *Foreign Affairs*, (January/February 2015), at: http://fam.ag/1IGBjRq

١٠ داود أوغلو، ص ٦٣٣؛ وانظر أيضًا:
Ahmet Davutoğlu, "Transformation of NATO and Turkey's Position," *Perceptions*, vol. 17, no. 1 (Spring 2012), p. 16.

11 "Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations"; "Putin: Energy is 'locomotive' of Russia-Turkey economic cooperation," *RT*, November 28, 2014, at: http://bit.ly/1L0gsWt

- **مركز إقليمي للطاقة:** تطمح تركيا في أن تصبح المركز الإقليمي الرئيس لنقل النفط والغاز الطبيعي من الدول النفطية الأساسية في الشرق إلى أوروبا. فبعد اتفاقها مع أذربيجان على نقل الغاز الطبيعي من حقل "شاه دينيز" الضخم عبر "خط أنابيب الغاز العابر للأناضول" ابتداءً من عام ٢٠١٨[١٢]، واتفاقها مع الحكومة العراقية وإقليم كردستان العراق على نقل النفط والغاز عبر ميناء جيهان التركي، واحتمال أن تصبح منفذًا للغاز الإيراني إلى أوروبا بعد توقيع الاتفاق النووي مع القوى الكبرى، حصلت مؤخراً على صفقة روسية ضخمة تصبح بموجبها الناقل الوحيد للغاز الروسي إلى أوروبا. فقد أوضح ألكسي ميللر، الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم، أنّ روسيا تخطط إلى أن يصبح مشروع "خط التيار التركي" Turk Stream الطريق الوحيدة لإمدادات الغاز الروسية البالغة ٦٣ مليار متر مكعب إلى أوروبا، والتي تنقل حاليًا عبر أوكرانيا. وقد أعلمت غازبروم الشركاء الأوربيين بضرورة تهيئة بناهم التحتية المتعلقة بنقل الغاز على هذا الأساس وخلق البنية التحتية التي تنقله من الحدود التركية – اليونانية إلى داخل أوروبا[١٣]. ولا تقتصر أهمية روسيا في مجال الطاقة على هذا المشروع الضخم، بل تتجاوز ذلك بوصفها مصدر ثلثي احتياجات تركيا من الغاز الطبيعي؛ إذ وصلت كمية وارداتها إلى ٢٦,٦ مليار متر مكعب، ومن المتوقع أن تتجاوز ذلك[١٤].
- **المكانة الاقتصادية العالمية:** حاز حزب العدالة والتنمية كثيراً من أصوات الأتراك في الانتخابات المتتالية على أساس التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف إستراتيجيته المتعلقة بعام ٢٠٢٣ والطامحة إلى وصول تركيا للمرتبة العاشرة عالميًا، بحيث يصبح حجم اقتصادها تريليونيّ دولار، وصادراتها ٥٠٠ مليار دولار، ودخل الفرد فيها ٢٥ ألف دولار[١٥]. وفي هذا السياق، تعد روسيا خيارًا أمثلَ لتلبية متطلبات هذا الهدف، نظرًا لحجم اقتصادها الضخم والمشروعات الواعدة التي تم الاتفاق عليها مؤخرًا؛ إذ سيرتفع التبادل التجاري بين البلدين من نحو ٣٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣[١٦]. وفضلًا عن ذلك، تمثل السوق الروسية فرصة كبيرة للمنتجين الأتراك لزيادة حجم صادراتهم من اللحوم والألبان والأسماك والخضروات والفواكه لتغطية العجز من أوروبا؛ إذ ستبلغ صادرات الغذاء التركية إلى روسيا ثلاثة مليارات دولار عام ٢٠١٥. أما السياحة الروسية فيعدّ الحفاظ على مستواها البالغ نحو ٤,٣ ملايين سائح ضروريًا لاستمرار انتعاش هذا القطاع المهم الذي يستفيد منه عدد كبير من رجال الأعمال والمواطنين الأتراك[١٧]. ومن المتوقع أن تساهم الاتفاقيات الجديدة في زيادة هذا العدد إلى أكثر من خمسة ملايين سائح، وبخاصة في ظل انخفاض الفرص الاقتصادية المتاحة أمام الروس في أوروبا في ظل العقوبات.

> تمثل السوق الروسية فرصة كبيرة للمنتجين الأتراك لزيادة حجم صادراتهم من اللحوم والألبان والأسماك والخضروات والفواكه لتغطية العجز من أوروبا؛ إذ ستبلغ صادرات الغذاء التركية إلى روسيا ثلاثة مليارات دولار عام ٢٠١٥

- **تعزيز الأهمية الغربية لتركيا:** تساهم العلاقة التركية الإستراتيجية الراهنة مع روسيا في تحقيق هدفين على صعيد سياستها الغربية: **الأول**، تعزيز الوضع التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي في ظل محاولات حرمانها من عضويته؛ إذ تستشعر تركيا أنّ عضويتها الكاملة في الاتحاد مهدَّدة بالرفض مهما لبّت من معايير. لذا فهي تسعى إلى تعزيز قوتها الاقتصادية لزيادة الحاجة الأوروبية إليها وتعزيز فرص قبولها. كما تلوح عبر توسيع شراكتها ومشاريعها مع روسيا بأنّ بدائلها جاهزة في حال رُفضت عضويتها الأوروبية. **والثاني**، كان من المتوقع بعد أزمة أوكرانيا وتبنّي الغرب سياسة المواجهة مع روسيا، أن تلتزم تركيا سياسات حلفائها الغربيين أو على الأقل أن تحافظ على مستوى العلاقات القائم مع روسيا بدلًا من توسيعها بشكل كبير. كما كان متوقعًا أيضًا أن تتخذ تركيا موقفًا حاسمًا تجاه روسيا بعد ضم شبه جزيرة القرم التي تمثل أهمية إستراتيجية وتاريخية بالنسبة إليها، فقد أعطى ذلك أفضليةً لروسيا في البحر الأسود عبر ضمان

12 "Iran to become partner in TANAP," *Daily Sabah*, April 8, 2015, at: http://bit.ly/1IcMI7O

13 "Gazprom to EU: link to Turkey or lose Russian gas," Global Research, January 19, 2015, at: http://bit.ly/1HeTTwK

14 "Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations"; "Putin: Energy is 'locomotive' of Russia-Turkey economic cooperation"; and Hacıoğlu.

15 "Political Vision of AK Parti 2023," September 30, 2012, at: http://www.akparti.org.tr/upload/documents/akparti2023siyasivizyonuingilizce.pdf

16 "Putin sees new opportunities for Turkey-Russia relations."

17 Ibid.

وجود أسطولها دونما حاجة إلى اتفاقية مع أوكرانيا. لكنّ تركيا تعاملت ببراغماتية مع أزمة أوكرانيا، فمن جهة، حظيت بحصة كبيرة من السوق الروسية بعد العقوبات الغربية عليها بسبب الأزمة، ومن جهة أخرى، زادت الأزمة من إحياء الحاجة الأمنية الغربية لتركيا وعززت من أهمية التعاون العسكري والأمني معها بوصفها إحدى دول حلف شمال الأطلسي وأنها خط دفاع جغرافي طبيعي عن أجزاء من أوروبا.

- **الترابط مع "العالم التركي" مجددًا:** استطاعت روسيا في التسعينيات وهي في قمة ضعفها تقويض مساعي تركيا لبناء أي شكل من أشكال التعاون والترابط الإستراتيجي مع "العالم التركي". ومع أنّ تركيا تراجعت "مؤقتًا" عن خططها الطموحة تلك، فإنها لم تلغها مطلقًا؛ إذ تظل هذه الدائرة إحدى دوائر اهتمامها وأولوياتها الخارجية. ومع استعادة روسيا قوتها وزخمها الإستراتيجي، يصعب على تركيا النفاذ مجددًا إلى تلك المنطقة إلا عبر التفاهم والتوافق معها. وتأمل تركيا أن يؤدي تطور العلاقات الثنائية وتشابك مصالحها مع روسيا إلى "السماح" لها بتعزيز علاقاتها بتلك الجمهوريات أو غض الطرف عن نشاطاتها الثقافية فيها. وقد بدأت آثار هذا النشاط تظهر عبر انتشار المدارس والمعاهد والجامعات التركية في آسيا الوسطى، ولعلها تعوّل على تطوّر هذا الجهد إلى ترابط سياسي واقتصادي مستقبلاً، وبخاصة مع ظهور نخبة جديدة في تلك المنطقة ترتبط بها وجدانيًا وثقافيًا.
- **تكريس قوة حزب العدالة والتنمية محليًا:** يطمح حزب العدالة والتنمية الحاكم في أن تساهم المشروعات الاقتصادية الكبرى مع روسيا في تحقيق طموحاته على الصعيد السياسة الداخلية؛ فالحزب يواجه انتخابات برلمانية مصيرية في حزيران/ يونيو ٢٠١٥، وحكومته بحاجة إلى تحقيق نموٍ اقتصادي وطفرةٍ سريعة وملموسة يشعر بها المواطن التركي قبل الانتخابات؛ إذ يحتاج الحزب إلى الفوز بثلثي مقاعد البرلمان من أجل إقرار دستورٍ جديدٍ يكرّس "الجمهورية الجديدة". كما يسعى الحزب إلى استقطاب مزيدٍ من رجال الأعمال المحافظين الذين ما زالوا قريبين من جماعة الداعية فتح الله غولن، وذلك في إطار محاولته تفكيك منظومة القوى التي يستند إليها الأخير، ومنها القطاع الاقتصادي. لذلك، فإنّ فتح المجال لإبرام عقود صناعية وزراعية وتجارية كبيرة أمام هؤلاء من شأنه ربط مصالحهم مع الحزب الحاكم.

ثالثًا: تنافس المصالح في المنطقة العربية

لم تلغِ المقاربة الثنائية الروسية – التركية الجديدة الخلافات التاريخية بين البلدين بالضرورة، ولم تساهم حتى الآن في تقليص الخلافات في محيطهما الإقليمي ولا تنافسهما على النفوذ. لقد أظهر "الربيع العربي" وتطوراته مدى التباين في المواقف الروسية والتركية المتناقضة، وهو ما يثير التساؤل حول مدى انعكاس هذه الخلافات على العلاقات الثنائية بينهما في المستقبل. ونناقش في ما يلي مدى استمرارية معادلة التنافس التاريخي بين الدولتين التي عنت أنّ توسيع نفوذ أحدهما يعني إضعاف الآخر، ثم موقفهما من حركات "الإسلام السياسي" والجماعات "الجهادية" التي تنامت قوتها وانتشارها وتأثيرها بعد الربيع العربي، وأخيرًا ماهية مواقفهما من الأزمة السورية التي وصلت حد "الحرب بالوكالة"، وانعكاسات استمرار الأزمة أو حلها على نفوذهما.

١. استمرار عوامل التنافس الإقليمي

ينطوي التنافس الإقليمي بين روسيا وتركيا على عوامل عديدة تعدّ بالنسبة إلى إحداهما عوامل قوة وتعزيز للنفوذ، فيما تعدّ بالنسبة إلى الأخرى عوامل ضعفٍ وتهديدٍ للمصالح. وقد لا تتعمّد إحداهما استهداف الأخرى من خلال هذه العوامل، ولكن طبيعة التحالفات المتناقضة والرؤى المتعارضة هي التي تؤدي إلى هذه المحصلة. أما عوامل القوة الروسية التي قد تؤثر في إضعاف الموقف التركي أو التأثير في نفوذه فمنها[١٨]:

- اعتماد تركيا الأساسي على موارد الطاقة الروسية بوصفها تستورد ثلثي احتياجاتها من الغاز من روسيا، كما سيعزز هذه الاعتمادية مشروع نقل الغاز الروسي عبر تركيا إلى أوروبا؛ وهو ما قد يشكل عامل ضغط على السياسات التركية المتعلقة بمصالح روسيا ونفوذها في المنطقة.
- لا تزال الفاعلية الروسية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز تشكل ضغطًا كبيرًا على أنقرة وتمنع مدّ نفوذها أو قيامها بدور فاعل فيها.

18 Gökhan Bacik, "Turkey and Russia in the Arab Spring: Straining Old Rifts Further?" The German Marshal Fund of the US (August 16, 2012), pp. 2 - 3.

- أضعف التوافق الروسي - الإيراني في العديد من القضايا الإقليمية الدور والنفوذ الإقليمي التركي في المنطقة، كما في سورية، وإلى حد ما في العراق.

وفي مقابل ذلك، ترى روسيا أنّ هناك عوامل قوة تركية وانعكاسات سلبية لسياساتها بعد الربيع العربي على المصالح والنفوذ الروسي في المنطقة، ومنها[١٩]:

- هناك تغير رئيس حصل في السياسة الخارجية التركية بعد الربيع العربي، وتخشى روسيا تداعياته السلبية على مصالحها، ويتمثل في "دعم أنقرة لتغيير الأنظمة في المنطقة". فقد أعلنت تركيا أنها لن تدعم أي نظام يقمع شعبه، ومن ثم أصبحت تطالب بتنحيه. ويعدّ هذا الموقف بالنسبة إلى روسيا خروجًا عن السياسة التركية المعروفة "تصفير المشاكل والعلاقة الجيدة مع جميع الجيران" والتي كانت تتبناها على الرغم من أنّ أغلبية علاقاتها كانت مع دول عربية غير ديمقراطية. وقد تكون لهذا التغير انعكاسات على مصالح روسيا ليس في المنطقة العربية فحسب، بل أيضًا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. فهل تدعم تركيا مثلًا انتفاضات وثورات قد تنشأ ضد أنظمة مقربة من روسيا في تلك المنطقة؟ وفي المقابل، هل تدعم تركيا مثل هذه الانتفاضات لو حصلت في دول حليفة لها مثل أذربيجان؟ أم إنها ستكون انتقائية؟ لذا ليس من الواضح بالنسبة إلى الجانب الروسي كيف سيؤثر هذا التغير الجديد في السياسة الخارجية التركية، ومن ثمّ في مصالح روسيا.

- بحكم تبنيها إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وأفضليتها الجغرافية وتداخل روابطها مع سورية، فإنّ تركيا ستكون حاضرة بقوة وسيكون دورها فاعلًا جدًا في حقبة ما بعد الأسد، ولكنّ هذه النتيجة تعني بالنسبة إلى روسيا خسارة فادحة لمصالحها الراسخة منذ عقود ولنفوذها الكبير في سورية وشرق البحر المتوسط.

- تثير علاقات تركيا مع أطراف عربية في المنطقة قلق روسيا تجاه القضايا التي تخصها، مثل التنسيق التركي الوثيق مع بعض دول الخليج العربية الداعمة للمعارضة السورية، والتي تتبنى مبادرات سياسية لحلّ الأزمة السورية وتعارض مبادرات موسكو ومواقفها.

٢. الإسلام والحركات الإسلامية

تحرص روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وعقيدته الشيوعية على إظهار أنه ليس لها مشكلة مع الإسلام محليًا ولا في المنطقة العربية؛ إذ لديها أقلية مسلمة كبيرة، وحصلت في عام ٢٠٠٥ على العضوية المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي. ولكن لديها تصورات سلبية تجاه الحركات الإسلامية السياسية والجهادية. أما تركيا، فلديها رؤية مختلفة تمامًا عن روسيا تجاه الحركات الإسلامية السياسية، ولكنها تتقارب مع روسيا في مواقفها تجاه بعض الحركات الجهادية.

بالنسبة إلى الحركات الإسلامية السياسية، فقد عبرت المواقف والسياسات الروسية عن الخشية من تزايد فرصها في الوصول إلى السلطة بعد الربيع العربي، كما حصل في مصر وليبيا وتونس أو غيرها لو نجحت الثورات فيها. فهي تخشى أن تسفر مثل هذه التحولات عن زيادة نفوذ دول أخرى مثل تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية؛ ما يعزز "النموذج التركي" الذي يروجه، ويزيد من محاولات محاكاته ليس في المنطقة العربية فحسب، وإنما في مناطق الجوار الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز. وقد يعني ذلك احتمال امتداد النفوذ التركي إلى المجال الروسي الحيوي، وتقويض مصالح روسيا في المنطقة العربية، وتشكّل محورٍ إقليمي فاعلٍ تقوده تركيا.

من جهة أخرى، يثير إضعاف الأنظمة السياسية في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع العربي قلق روسيا على استقرارها الداخلي؛ فهي تخشى انتقال تأثير الجماعات الجهادية إلى المناطق المسلمة فيها وفي جوارها، مما قد يشعل حروبًا جديدة كحرب الشيشان في التسعينيات من القرن الماضي. وتتشارك تركيا القلق مع روسيا من تنامي قوة الجماعات "الجهادية" وانتشارها، فهي تشكّل أيضًا تهديدًا لأمنها الداخلي ومصالحها في المنطقة، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، ولكنها تختلف معها الموقف تجاه حرب الشيشان، وكذلك في مواقفها تجاه العديد من الحركات العسكرية المعارضة في سورية.

٣. سورية

طورت كلٌ من روسيا وتركيا علاقات وثيقة جدًا مع سورية بسبب أهميتها الجيوبولتيكية وتأثيرها في موازين القوى الإقليمية. فقد حافظت روسيا منذ عقود وحتى الآن على تحالفها مع النظام السوري، فقامت

19 Ibid.

إبان فترة الاتحاد السوفياتي بتزويده بمساعدات مالية وعسكرية[٢٠]، ثم وقفت بكل ثقلها العسكري والسياسي خلفه في الأزمة الراهنة. ومن ثمّ، فإنّ سقوط هذا الحليف الأساسي في منطقة الشرق الأوسط يعدّ خسارة كبيرة لها، وقد يؤدي إلى التأثير السلبي في وضع روسيا طويل المدى في المنطقة[٢١]. لذا تسعى روسيا للحفاظ على مصالحها القائمة في سورية عبر استمرار دعم النظام، واستمرار صفقات السلاح معه، والمحافظة على قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس على البحر المتوسط. وتعارض أي تدخل خارجي ضد النظام في سورية، فهي ترى أنّ تغيير النظام من الخارج يعد زعزعةً للاستقرار في المنطقة، وأنّ أي تدخل عسكري في سورية يجب أن يكون عبر موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ أي من خلال موافقتها نفسها على ذلك[٢٢]. وبناء عليه، تسعى روسيا إلى أن يسفر أي حلٍ للأزمة السورية عن ترتيبات تضمن استمرار وجودها الإستراتيجي في سورية والبحر المتوسط.

> أدت صلابة موقف روسيا ودفاعها عن مصالحها وحلفائها بعد الربيع العربي إلى إعادة الزخم للدور الروسي وزيادة فاعليته في المنطقة، فقد أظهر مدى موثوقية الاعتماد على روسيا وعدم تخليها عن حلفائها

من جهة أخرى، أدت صلابة موقف روسيا ودفاعها عن مصالحها وحلفائها بعد الربيع العربي إلى إعادة الزخم للدور الروسي وزيادة فاعليته في المنطقة، فقد أظهر مدى موثوقية الاعتماد على روسيا وعدم تخليها عن حلفائها، على عكس بعض المواقف الغربية التي تخلت عن حلفائها في مصر واليمن. وقد شجع هذا الموقف دولًا عربية عديدة للبحث في تطوير العلاقة مع روسيا، كما فعلت مصر مثلًا.

أما تركيا، فقد طورت علاقات شراكة إستراتيجية مع سورية في العقد الأول من القرن الحالي، وعملت على تكريس الاعتماد الاقتصادي المتبادل والحدود المفتوحة، وأسست مجلس التعاون الإستراتيجي رفيع المستوى معها، والذي كان من المفترض أن يشرف على تنفيذ شراكة طويلة المدى ومتعددة الجوانب. ولكنها فقدت كثيرًا من مصالحها إثر اندلاع الثورة السورية وانحيازها ودعمها للمعارضة. كما تراجع الدور التركي مع تعقّد الأزمة وتدخل عدة أطراف دولية وإقليمية فيها مثل إيران وروسيا و"داعش"؛ وهو ما قوّض طموحاتها ونفوذها في المنطقة العربية، وأظهر ضعف سياساتها في الجوار، وقلل من موثوقية الاعتماد عليها.

إنّ بقاء النظام السوري ما بعد الأزمة الحالية، يعني خسارةً كبيرةً لنفوذ تركيا في سورية والمنطقة، ولكنه يعني في الوقت نفسه تكريس النفوذ الروسي في الجوار التركي وفي البحر المتوسط، بعد أن تكرّس في الشمال التركي والبحر الأسود بعد ضم شبه جزيرة القرم. لذلك، تعدّ محصلة الأزمة السورية وفق الحسابات الراهنة "صفرية" وحرجة بالنسبة إلى الطرفين الروسي والتركي، فهي ستؤثر إستراتيجيًا في مصير نفوذهما في المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك، قد تستجيب تركيا لإفساح المجال لروسيا للمشاركة في حل الأزمة السورية بعد أن رأت أنّ هناك توجهًا أميركيًا وغربيًا لمساهمة موسكو في هذا الحل عبر مشاركتها الفاعلة في مؤتمري "جنيف ١" و"جنيف ٢"[٢٣]، وبعد أن تكثفت اتصالات مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستافان دي ميستورا بروسيا[٢٤] للتحضير لمؤتمر "جنيف ٣"، فضلًا عن أنّ الطرف الروسي هو الأكثر تأثيرًا في النظام السوري. أما روسيا، فتدرك أنّها لا تستطيع إبعاد تركيا إلى الأبد عن الحضور في سورية بسبب القرب الجغرافي وتداخل روابط البلدين، كما تدرك أنّ ضمان حضورها الدائم في سورية والبحر المتوسط في مرحلة ما بعد الأسد يتطلب التواصل مع الفواعل المحلية في سورية ومع الدول الإقليمية المؤثرة فيهم مثل تركيا. لذلك، يبقى هناك احتمال لبحث الطرفين عن حلٍ للأزمة السورية بما يقلل انعكاساتها السلبية عليهما.

---

20 Jon B. Alterman, "Turkey, Russia, and Iran in the Middle East," in Samuel Brennen (ed.), *The Turkey, Russia, Iran Nexus* (Lanham: Center for Strategic and International Studies, 2013), p. 4.

21 Bacik, p. 1.

٢٢ تيرنين.

٢٣ إرول مانيصالي، "سلبيات زيارة بوتين تركيا وإيجابياتها"، **الحياة**، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

24 Semih Idiz, "Turkey sidelines itself in US-led coalition against IS," *Al-Monitor*, March 22, 2015, at: http://bit.ly/1Jo2lw7

خاتمة

تدرك روسيا وتركيا أنّ الواقعية السياسية وحدها هي التي تفرض تقارب المصالح الراهن. كما تدركان تمامًا أنّ المنطلقات التاريخية والطموحات القومية، وربما "الأيديولوجية"، لا تزال كامنة في سياساتهما الخارجية تجاه بعضهما بعضًا. ومن ثمّ، لا يعني التوافق على المصالح الضرورية إلغاء التنافس التاريخي بينهما. وإذا كان هذا التنافس لا يظهر في العلاقة الثنائية الآن، فإنه يتجلّى بصورة واضحة في الهوامش أو الأقاليم المجاورة. فقد ظهر هذا التنافس بوضوح في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، وفي أوكرانيا والبحر الأسود مؤخرًا، فيما نشهده على أشده حاليًا في سورية، وتجاه قضايا عديدة في المنطقة العربية. لذلك، فإنّ المعادلة التاريخية التي حكمت العلاقة الروسية – التركية، والتي قامت على توسيع النفوذ وتعزيز القوة على حساب نفوذ الآخر وإضعافه، لا تزال تعمل في الوقت الحاضر، ولكن في هوامش الدولتين وليس في العلاقة المباشرة بينهما.

> "المعادلة التاريخية التي حكمت العلاقة الروسية – التركية، والتي قامت على توسيع النفوذ وتعزيز القوة على حساب نفوذ الآخر وإضعافه، لا تزال تعمل في الوقت الحاضر، ولكن في هوامش الدولتين"

ومع ذلك، فإنّ المستوى العالي من تشابك العلاقات الروسية – التركية في مجالات إستراتيجية مثل الطاقة النووية والفضاء ونقل الغاز الطبيعي والتجارة الحرة، سوف يخلق نوعًا من الاعتماد المتبادل والمصالح التي تحتّم استمرار العلاقة على الرغم من التوترات المباشرة المتعلقة مثلًا بالأزمة الأوكرانية أو المتعلقة بتضارب المصالح في المنطقة العربية.

فمن جهة، ربما يؤدي تزايد اعتماد الشركات ورجال الأعمال الأتراك على السوق الروسية الضخمة إلى تشكيل جماعات ضغط اقتصادية داخل تركيا تدفع لاستمرار العلاقة الجيدة مع روسيا على الرغم من التوتر بين حلفائها الغربيين وروسيا، ورغم تزايد هيمنة الأخيرة في البحر الأسود بعد ضم شبه جزيرة القرم مما قد يهدّد المصالح التركية فيه. وفضلًا عن ذلك، قد يضيف تزايد الاعتماد الإستراتيجي على روسيا قيودًا جديدًا على سياسات تركيا في المنطقة العربية فوق قيود تحالفاتها الغربية، بدلًا من زيادة استقلالية تحركاتها وهامش المناورة بما يخدم نفوذها.

ومن جهة أخرى، لا يمكن إغفال أنّ تركيا تنظر لتعاظم مصالحها مع روسيا أيضًا من منظور "الدبلوماسية المتعددة" التي تروم تعزيز استقلالية مواقفها وتحركاتها الخارجية اعتمادًا على تنويع شراكاتها بدلًا من أن تكون معتمدة تمامًا على التحالفات الغربية التقليدية فحسب. كما أنّها تأمل أن تساهم الطبيعة النوعيّة لمجالات التعاون الجديدة مع روسيا، وبخاصة في الطاقة النووية والفضاء، في تجسير الفجوة نسبيًا في التوزان الإستراتيجي غير التقليدي مع القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة؛ وهو ما تأمل في أن يعزز دورها ويزيد فاعلية سياساتها.

وبناء عليه، فكما لا يخفي الطرفان الروسي والتركي اختلافهما في المنطقة العربية، فمن الواضح أنّ تنافس الأهداف بعيدة المدى في علاقتهما الثنائية نفسها يبقى كامنًا فيها على الرغم من الازدهار الحالي الظاهر. وبهذا، تبقى الطبيعةُ التاريخية المتنافسة بين البلدين حاكمةً لمسار أي علاقات بينهما سواء الثنائية أو في أقاليمهما المجاورة.

نيروز ساتيك*

هل يمكن تقسيم دول المشرق العربي؟

تناقش هذه الورقة امكانية تقسيم دول المشرق العربي على خلفية حالة الاضطراب الكبيرة التي يشهدها الإقليم. ترى الورقة أن المؤشرات الميدانية والسياسية في سورية والعراق تدل على أنّ الأكراد بدأوا يستعيدون وحدتهم ووعيهم القومي. فهم الآن الطرف الوحيد في المشرق العربي الذي يقاتل على أسس قومية وعرقية. ومما يسهل عليهم إنشاء كيان كردي قابل للحياة، على الصعيد المحلي، كونهم يمتلكون مقومات اقتصادية وسياسية وبشرية وعسكرية كبيرة. ومن غير اعتراف دولي لا تحظى الدول الجديدة بشرعية دولية. غير أن الاعتراف الدولي بكردستان يبدو سلسًا إلى حدٍ ما. أما على الصعيد الإقليمي فإن الاعتراف بها سيكون في غاية التعقيد. وترى الورقة أنه من غير المرجح إنشاء كيانات طائفية في سورية والعراق، في الظروف المحلية والدولية الحالية. فالعنف الطائفي ليس سوى توترات اجتماعية نتيجة للخلل في توزيع الثروة والسلطة، ونتيجة للاستبداد السياسي. ولذلك لا تندرج الجماعات المتصارعة في إطار النزعات الانفصالية، لكنّها قابلة للتحول إلى قوميات طائفية بفعل التدخلات والرؤى الخارجية؛ (الاستشراق الغربي، والدور الروسي الجديد ومسألة الأقليات، والمذهبية السياسية الإقليمية).

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

لم تتناول الأدبيات العربية أفكار تقسيم الدول العربية منذ نشوء عهد الدولة الوطنية، بل كانت تركّز على مسائل الاندماج العربي وقضايا العروبة. ولم تظهر تلك الأطروحات إلا في حالات قليلة مثل العراق - شمال العراق، والسودان - جنوب السودان، ولبنان خلال الحرب الأهلية في السبعينيات والثمانينيات. لكن، تكاثرت هذه الأدبيات مع الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣، حيث دخل العراق في حالة اقتتال أهلي أخذت تعبيرات طائفية وإثنية، وارتسمت حدودًا في بعض المناطق تمايز بين العراقيين أنفسهم على أسس فرعية وبخاصة الإثنية منها. كان شمال العراق أكبر تجلٍّ لتلك الانقسامات، والذي أصبح يتمتع بالاستقلال الذاتي رسميًا تحت مسمّى "كردستان العراق". ولأنّ الثورات العربية مطلع عام ٢٠١١ هي هبّات شعبية محلية وطنية، كان لا بد لها أن تعكس واقع البنى الاجتماعية والتقليدية للشعوب العربية في دول المشرق العربي[١]، بما يتضمنه التراث العربي من حداثة وتخلّف. التحقت سورية (قلب المشرق العربي) بالثورات العربية، ومن ثمّ تحوّلت إلى ساحة لصراعات مسلّحة تختلط فيها أبعاد اجتماعية وسياسية وإقليمية، وارتسمت فيها أماكن معزولة على خلفيات طائفية في العديد من المناطق السورية، وخضعت المناطق ذات الغالبية الكردية لإدارة قوى مسلحة كردية، وشُكِّل فيها مجلس إدارة حكم ذاتي.

سيطر تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" على مدينة الموصل في العراق في ١٠ حزيران / يونيو ٢٠١٤[٢]، وأزال مقاتلوه الحدود بين سورية والعراق[٣]. كما انسحب الجيش العراقي من مدينة كركوك بفعل تقدّم تنظيم الدولة، ما دفع قوات البشمركة الكردية إلى السيطرة التامة على المدينة في ١٢ حزيران / يونيو ٢٠١٤[٤]. حينها أعلن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني في جلسة أمام برلمان إقليم "كردستان العراق" في ٣ تموز / يوليو ٢٠١٤ انتهاء مفاعيل المادة ١٤٠ من الدستور العراقي الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، كما أنّ القوات الكردية لن تنسحب من المناطق التي جرى السيطرة عليها لأنّها مناطق كردية[٥]، فهناك واقع جديد على الأرض قد طرأ وفرض نفسه، ومسألة استقلال إقليم كردستان بـ "كامل حدوده التاريخية" متوقّفة على بعض الإجراءات الخاصة بالإعداد لإجراء استفتاء عامّ في الإقليم والمناطق المتنازع عليها[٦].

أجاز الرئيس الأميركي باراك أوباما في ٨ آب / أغسطس ٢٠١٤ توجيه ضربات عسكرية محددة الأهداف في العراق[٧]. وقرّر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٥ آب / أغسطس ٢٠١٤ تسليح قوات البشمركة الكردية في العراق بأسلحة متطورة[٨]، والتنسيق مع القوات الكردية في سورية. فاستطاعت قوات "حماية الشعب الكردي" منع التنظيم من السيطرة على مدينة عين العرب "كوباني" في سورية، وما زالت تتقدم نحو مدينة الرقة.

وعليه، تعاظمت القوة العسكرية والسياسية للأكراد، واستمر الاحتقان الطائفي الفئوي بين المكونات الاجتماعية في المشرق العربي، لعدم زوال الأسباب التي أدت إلى وجوده. تحاول هذه الورقة أن تناقش قابلية الدول المركزية في المشرق العربي، سورية والعراق، للتقسيم وفقًا لـثلاثة عوامل تعدّها مؤثّرة في التقسيم مستمدة من التجربة التاريخية لنشوء الدولة الحديثة؛ وهي: بنية النظام الدولي، والمستوى الإقليمي، والدولة الوطنية ذاتها. وهذا لا يعني أنّ هذه المستويات، تحفّز على تقسيم الدول، بل قد تكون مثبطة، وإنّما هي المحددات الأساسية لنشوء دولة جديدة في أيّ منطقة جغرافية في العالم.

---

١ تختلف الأدبيات العربية في تحديد مفهوم المشرق العربي، إذ يكتفي بعضها بعدّها بلاد الشام والعراق، بينما يذهب بعضها إلى ضمّ مصر والخليج العربي. لكن المقالة ستتناول دولتَي سورية والعراق فقط كونهما ساحتَي الصراع المركزيتين في المشرق العربي. ونستثني دراسة لبنان في هذه الدراسة لأنّه بلد طرفي في المشرق العربي وصغير من الناحية الجغرافية.

٢ "أهي سياسات المالكي وحساباته الخاطئة أم أنّها الدولة الإسلامية في العراق والشام؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٤/٦/١٥، شوهد في ٢٠١٤/٨/١٧، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/7c469442-096c-4a5b-9fab-1285387aea17

٣ مشرق عباس، "'داعش' يسيطر على الموصل ويزيل الحدود مع سورية"، **الحياة**، ٢٠١٤/٦/١١، شوهد في ٢٠١٤/٨/١٧، على الرابط:
http://goo.gl/odWSWe

٤ "الأزمة العراقية: قوات البشمركة الكردية تقول إنها تسيطر على كركوك بعد انسحاب الجيش"، **بي بي سي العربية**، ٢٠١٤/٦/١٢، شوهد في ٢٠١٤/٨/١٧، على الرابط:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/06/140612_iraq_isis_army_developments.shtml

٥ زيدان الربيعي، "السعودية تنشر ٣٠ ألف جندي على الحدود البرزاني يضع أكراد العراق على طريق الانفصال"، صحيفة **الخليج**، ٢٠١٤/٧/٤، شوهد في ٢٠١٤/٨/١٧، على الرابط:
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/0420e7fd-ffae-4b70-b26c-9cad18aa2e4d

٦ "إقليم كردستان العراق... هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٤/٧/١٥، شوهد في ٢٠١٤/٨/١٧، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/374ff388-00f9-4db0-bb21-627c3513182a

٧ "أوباما يجيز توجيه ضربات عسكرية محددة الأهداف في العراق"، **العربي الجديد**، ٢٠١٤/٨/٨، شوهد في ٢٠١٤/٨/١٧، على الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/flashnews/76cfa60c-38e3-4119-b05f-04dd922f43d5

٨ "الاتحاد الأوروبي يقرر تسليح الأكراد"، **الحياة**، ٢٠١٤/٨/١٦، شوهد في ٢٠١٤/٨/١٧، على الرابط:
http://www.alhayat.com/Articles/4147602

بنية النظام الدولي

يشير مفهوم النظام الدولي إلى التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي ينتج منها بروز أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي ترتكز على أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية معيّنة، وقواعد سلوكية دولية محددة، وهي القواعد التي يمكن أن تتطور مع الوقت وفقًا لما تقضي به معطيات الواقع، وتفرضه متغيرات الظروف المتعلقة بهيكل القوة والسلطة والتأثير وأنواع الصراعات وطرق حلّها التي يستخدمها اللاعبون الدوليون من أجل تحقيق مصالحهم[٩]. وعليه، يساعد النظام الدولي على ظهور دول جديدة في المناطق الجغرافية ذات القابلية للتغيير في نظامها الإقليمي، لقدرة الدول الفاعلة في النظام الدولي ذات المصلحة على التأثير في مجريات الصراع السياسي في تلك المنطقة. ولا يستكمل الكيان الجديد مقوماته بوصفه دولة، إن لم يحصل على اعتراف الدول الأخرى.

ركّزت نظرية الواقعية الجديدة على بنية النظام الدولي بوصفه أهمّ مستوى من مستويات التحليل في العلاقات الدولية. ويرى كينيث والتز – منظّر الواقعية الجديدة – أنّ موازين القوى العالمية هي التي تحدد بنية النظام الدولي، والذي سيكون نظام مساعدة ذاتية للفاعلين الدوليين الآخرين في توجيه سياساتهم الخارجية. أمّا الدول التي لا تتجاوب مع معطيات بنية النظام الدولي، فإنّها قد تفقد استقلالها، أو تتغير حدودها، أو تتعرض للأذى على أقل تقدير[١٠].

ظهرت أطروحات نهاية نظام الأحادي القطبية مع عدم نجاح إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في فرض الأمن والاستقرار في العراق وأفغانستان واستعادة روسيا قدرتها على الدفاع عن مصالحها الوطنية في دول الجوار القريب منها. وبينما ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ التحالف الغربي، استمر الشرق الآسيوي يحقق نموًا اقتصاديًا مطردًا. بدأ تلك الأطروحات الباحث الأميركي ريتشارد هاس في مقالته في فورين أفيرز Foreign Affairs في عام ٢٠٠٨ بما أسماه "عالم اللاقطبية"[١١]، وقد اتفق معه بعض من الباحثين الغربيين في العديد من النقاط تحت مسميات مختلفة أشارت إلى تراجع في الدور الأميركي في العالم. بينما تمسّك قسم من الباحثين وبخاصة الواقعيين منهم بفرضية أنّ الولايات المتحدة ما زالت القوة الأعظم في النظام الدولي كونها الأقوى عسكريًا في العالم. تشير التطورات الدولية منذ عام ٢٠٠٨ إلى اختلاف في المشهد الدولي، فقد فصلت روسيا إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا، وضمّت شبه جزيرة القرم إلى أراضيها. وفي الشرق الآسيوي، مازالت الولايات المتحدة تتبع سياسة تطويق الصين واحتوائها بأحلاف أو تفاهمات عسكرية مع الدول المحيطة بها.

إنّ التفوّق العسكري والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الأميركي، وقدرة الدول الصاعدة في النظام الدولي على الدفاع عن مصالحها الوطنية، يدفعاننا إلى توصيف بنية النظام الدولي بأنّه نظام أحادي القطبية تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية، لكن الدول الصاعدة فيه أصبحت قادرة على الدفاع عن مصالحها الوطنية في مناطق أمنها القومي[١٢]. قد تكون أوكرانيا إحدى أهمّ ساحات الصراعات الدولية التي شرحت واقع بنية النظام الدولي، حيث لم تفهم النخبة الروسية المعارضة أنّ روسيا أصبحت في مكانة دولية، تستطيع فيها الدفاع عن مصالحها القومية. وكذلك الحكومة السابقة الموالية لروسيا، أقصت المعارضة عن الحكم، واستقوت بتحالفها مع روسيا، وتجاهلت المصالح الغربية. وهذا ما يقودنا إلى ما شرحه كينيث والتز "الدول التي لا تفهم بنية النظام الدولي، تخسر استقلالها أو تتعرض للأذى على أقل تقدير". فخسرت أوكرانيا شبه جزيرة القرم، ودخلت البلاد في حالة من الاحتراب الأهلي.

وبناءً عليه، هل للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين مصلحة في تقسيم المشرق العربي؟ وهل يقع المشرق العربي في مناطق الأمن القومي الروسي[١٣]؟

تأثّر الاستشراق الأميركي بالاستشراق الأوروبي، والذي يقوم على المركزية الأوروبية في رسم تاريخ الآخرين وتحليله وفقًا للمعطيات الأوروبية، وإن تمايز عنه في جوهره وأدبياته. أنتجت الأدبيات الأميركية ومصالحها الإستراتيجية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ضمان إمدادات

٩ جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، وليد عبد الحي(مترجم)، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١١٦.

١٠ كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ط١ (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص ٥٤ – ٥٥.

11 Richard N. Haass, "The Age of Nonpolarity What Will Follow U.S. Dominance," *Foreign Affairs*، May/June 2008، at: http://www.foreignaffairs.com/articles/63397/richard-n-haass/the-age-of-nonpolarity

١٢ عزمي بشارة، **أن تكون عربيًا في أيامنا**، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٨٥، ٩٣.

١٣ جرى اختيار روسيا من الدول الصاعدة في النظام الدولي، لامتلاكها أدوات التأثير في المشرق العربي أكثر من كلّ القوى الأخرى، كالصين مثلًا.

النفط، وأمن إسرائيل، والحدّ من النفوذ الشيوعي) ظهور مصطلح الشرق الأوسط بدلًا من المشرق العربي تدريجيًا. وتحوّل بذلك المشرق العربي إلى نظام إقليمي فرعي من النظام الدولي، له مراكز بحثية خاصة به، ومختصون غربيون في منطقة "الشرق الأوسط"[١٤].

ازداد الاستشراق الأميركي تأثّرًا بالاستشراق الأوروبي، بخاصة بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، فصاغت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الغربيون رؤاهم الاستشراقية للمجتمعات العربية في تشكيل النظام العراقي الجديد بعد احتلال العراق ٢٠٠٣. فأنتجت الديمقراطية الغربية في المشرق العربي، "ديمقراطية الطوائف والإثنيات"، بما يسمّى "الديمقراطية التوافقية"[١٥]، فكان النظام السياسي العراقي الجديد قائمًا على المحاصصة الطائفية والإثنية.

> مثلما صاغت المصالح والإستراتيجيات الأميركية مصطلح الشرق الأوسط، بوصفه نظامًا إقليميًا فرعيًا من النظام الدولي، يمكن إعادة صوغه على أسس مذهبية وإثنية، إذا ما اقتضت المصالح الأميركية ذلك

تعاملت الولايات المتحدة الأميركية مع الثورات والانتفاضات في المشرق العربي التي تطالب بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعدم التهميش والمشاركة السياسية، وفقًا لمصالحها الوطنية وتفاهماتها الدولية في المشرق العربي. فقد حافظت الولايات المتحدة الأميركية في سورية على نوع من التوازن في موقفها بين القوى الإقليمية الفاعلة، حيث تركت ميزان القوى الإقليمي الذي تشكّل على الساحة السورية، يستثمر صراعات الأطراف المحلية السورية، دون انحيازها ميدانيًا لأيّ جهة. بينما أزاحت بالتفاهم الضمني مع إيران رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي عن رئاسة الحكومة العراقية، بعد أن أصبح من الاستحالة للمجتمعات الأهلية في مدن وقرى وسط العراق وغربه التعايش مع سياساته الإقصائية، بخاصة بعد سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" على الموصل.

وفي المجمل، حاولت الولايات المتحدة أن تحافظ على مؤسسات الدولة المركزية في سورية والعراق (بعد أن تعلمت من درس العراق في ٢٠٠٣) مع محاولات استبدال الشخصيات السياسية فقط، وذلك حتى تضمن استقرار المنطقة، وعدم فسح المجال أمام الحركات الجهادية للتمدد. لكن خطابها كان استشراقيًا، يُعَرِّف العراقيين والسوريين على أنّهم "سنة وشيعة وكرد"[١٦]، يتصارعون منذ الأزل. وتختصر بذلك الولايات المتحدة كلّ الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأزمات سورية والعراق بالأبعاد الدينية والإثنية[١٧]، وإن وجدت هذه الأبعاد في أزماتهما، لكنّها ليست الوحيدة.

إن كانت الولايات المتحدة الأميركية ترغب في الحفاظ على شكل الدول المركزية حاليًا، فسلوكها الاستشراقي، وسياساتها في المشرق العربي، سوف يؤديان إلى مأسسة هويات متناحرة في إطار الدولة أو الكيان الواحد. ومثلما صاغت المصالح والإستراتيجيات الأميركية مصطلح الشرق الأوسط، بوصفه نظامًا إقليميًا فرعيًا من النظام الدولي[١٨]، يمكن إعادة صوغه على أسس مذهبية وإثنية[١٩]، إذا ما اقتضت المصالح الأميركية ذلك.

عدّلت روسيا وثيقتها في السياسة الخارجية الروسية في شباط / فبراير ٢٠١٣ عن وثيقتها السابقة المعتمدة في عام ٢٠٠٠، لتأخذ في الحسبان المتغيرات الدولية وإعادة توزيع توازن القوى في العالم، والأزمة المالية

---

١٤ عبد الفتاح نعوم، "مساهمة الاستشراق الأنغلو - أميركي في صعود دراسة المناطق"، مجلة **تبين**، المجلد الثالث، العدد ٩، (٢٠١٤)، ص ٧ - ٢٨.

١٥ للتوسع في مفهوم الديمقراطية التوافقية يمكن الرجوع في ذلك لمنظّرها: آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، حسني زينة(مترجم)، (بغداد/بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)؛ وللنقاش حولها في الحالة العربية، انظر: أحمد بيضون، **لبنان: الإصلاح المردود والخراب المنشود** (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٢).

١٦ انظر مثلًا تصريحات نائب الرئيس الأميركي جو بايدن بأنّ الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة العراق على إقامة نظام فيدرالي بعيدًا عن مركزية بغداد:
"Biden: U.S. would help Iraq pursue federal system," *Politico*, 22/8/2014، at:
http://www.politico.com/story/2014/08/biden-us-would-help-iraq-pursue-federal-system-110282.html

١٧ من الأمثلة على ذلك، وهي كثيرة، يُعَرِّف أوباما الدول العربية التي تشارك في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية بالدول "السنية". انظر تصريحات أوباما خلال الإعلان عن تشكيل التحالف الدولي: "أوباما يعلن تحالفًا دوليًا لمواجهة 'داعش' يستثني إيران"، **العربي الجديد**، ٢٠١٤/٩/٥، شوهد في ٢٠١٥/١/٢٠، على الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/politics/32ea2512-19bd-4ad4-984a-d2d2b2cdb767

١٨ نعوم.

١٩ كتب مساعد وزير الخارجية الأميركية الأسبق كريستوفر ر. هل مقالة في بروجيكت سينديكيت ونشرها موقع الجزيرة نت في ١٣ آب/ أغسطس ٢٠١٤، رأى فيها أنّ السنّة أقلية في العراق والشيعة أكثرية، وعندما كانت "الأقلية" تحكم كانت تحارب الطائفية لأنّها أقلية، وقد اختبأت تحت حكم البعث. كما أنّ الدولة العربية حاليًا قد انهارت أو على وشك الانهيار، إذ لا معنى لأن يكون المواطن في المشرق العربي عراقيًا أو سوريًا أو يمنيًا أو لبنانيًا، ولا بدّ من اسم مركب عراقي سُنّي، أو سوري علوي... كما أنّه لا يوجد عراقي يصوّت لشخص من غير طائفته. هذه أفكار تزوّر التاريخ العربي أو جاهلة به، تحمل أفكارًا مسبقة بعيون غربية عن المشرق العربي. وهي قضايا من السهل على أيّ باحث أومؤرخ عربي تفنيدها، انظر مقالة: كريستوفر ر. هل، "نهاية الدولة العربية"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/٨/١٣، على الرابط:
http://goo.gl/0uG97i

العالمية، والوضع المضطرب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلا أنّ الوثيقة لم ترد على ذكر الشرق الأوسط إلّا في البند الـ ٨٨ ومن خلال مبادئ عامة فقط في إطار الأولويات الإقليمية التي جاءت في البند الـ ٤٢ من الوثيقة[٢٠].

وفقًا لوثيقة الخارجية الروسية، لا يقع المشرق العربي ضمن مناطق الأمن القومي الروسي. وعليه، لن تكون روسيا قادرة على الدفاع عن مصالحها الوطنية بصورة تنافسية مع الولايات المتحدة الأميركية، كما في دول الجوار الروسي القريب، بناءً على موقعها في النظام الدولي، كما أسلفنا سابقًا. إلّا أنّ مسألة الحركات العابرة للحدود وبخاصة "الحركات الإسلامية المتطرفة" وانتشارها في المشرق العربي، لا بدّ وأن تترك تأثيرها في مناطق النفوذ الروسية القريبة في دول بحر قزوين وآسيا الوسطى، بل وفي العمق الروسي نفسه في الشيشان وداغستان. أضف إلى ذلك التقارب الجيوسياسي بين المشرق العربي ودول آسيا الوسطى وبحر قزوين. ما يجعل روسيا دولة ناشطة جيوستراتيجيًا في المشرق العربي، لكن ليس في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، وإنّما في مواجهة تركيا.

تكوّنت الحضارة الروسية على أساس التمازج العرقي التركي - السلافي تاريخيًا[٢١]. وبما أنّ أجزاء كبيرة من مواطني دول آسيا الوسطى، تتكلّم اللغة التركية ومن أصول تركية، إضافةً إلى المواطنين من الأصول التتارية والمسلمين في داخل روسيا نفسها. فإنّ ذلك يعني رصيدًا من القوة التركية للتمدد في العمق الروسي بعد زيادة رصيدها الجيوستراتيجي في المشرق العربي ممزوجًا بخلفيات أيديولوجية دينية تسمح بنقلها إلى العمق الروسي. يعني ذلك نقل الإشكالية الثقافية إلى داخل روسيا وعزل روسيا إثنيًا[٢٢]، وإبعاد روسيا عن المواطنين ذوي القومية الروسية في الدول الأوراسية. وستصبح مناطق القوقاز والشيشان وداغستان وأبخازيا بؤرة للصراعات والاضطرابات، ما إن تتصادم فيها المصالح الجيوبوليتكية لتركيا الأطلسية مع روسيا الأوراسية[٢٣]. أي هناك قلق روسي كبير من النفوذ التركي في آسيا الوسطى والعمق الروسي، يستند على أسس مذهبية وإثنية، وعليه لا بدّ لها من الحدّ من النفوذ التركي في المشرق العربي حتى لا تتعاظم قوة تركيا في النظام الدولي. وكذلك يُنَظِّر المفكرون الروس الأوراسيون الساعون إلى إقامة الاتحاد الأوراسي[٢٤] لضرورة تمجيد "المسيحية الأرثوذكسية" عنصرًا جوهريًا من عناصر الهوية الأوراسية التي يكون فيها للقومية الروسية طابع متروبولي في بناء الاتحاد الأوراسي[٢٥]. ولذلك سنجد روسيا هي من أكثر الدول حديثًا عن حقوق "الأقليات"، وضرورة حمايتها في سورية، والتخوّف من وصول الإسلاميين إلى السلطة في سورية، وباقي دول الثورات العربية[٢٦].

---

20 the Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation، "Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation Approved by President of the Russian Federation V. Putin"، 12/2/2013، at:
http://goo.gl/WxxoC

٢١ زبيغنييف بريجنسكي، **رقعة الشطرنج العظمى**، سليم ابراهام (مترجم)، ط١ (سوريا: دار علاء الدين، ٢٠٠١)، ص ١٠٢ - ١٠٣.

٢٢ دوغين، **أسس الجيوبوليتكيا ومستقبل روسيا الجيوبوليتكي**، عماد حاتم(مترجم)، ط١ (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، ٢٠٠٤) ص ٢١١.

٢٣ المرجع نفسه، ص ٢٩٠ - ٢٩١، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

٢٤ بدأ العمل على هذا المشروع عمليًا في ٥ تموز/يوليو ٢٠١٠ بتوقيع إعلانٍ يفعِّل الاتحاد الجمركي بين روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان. ويُستكمل العمل حاليًا على إنجاز المشروع من خلال لجنة شُكِّلت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بعد لقاء بين قادة الاتحاد الجمركي لتوقيع وثيقة "إعلان التكامل الاقتصادي الأوراسي" واتفاقية تنظيم عمل "اللجنة الاقتصادية الأوراسية". وأصبحت معاهدة الاتحاد الاقتصاد الأوراسي سارية المفعول في ١ كانون الثاني/ ناير ٢٠١٥. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ انضمت أرمينيا إلى الاتحاد الأوراسي رسميًا. وتتهيّأ قيرغيزستان للانضمام إليه.

٢٥ لاحظ مثلًا زيارة الرئيس الروسي بوتين موقع عمادة السيد المسيح عليه السلام (المغطس) خلال زيارته الأردن في عام ٢٠٠٧، جرى الاتفاق خلالها على بناء بيت ضيافة للحجاج الروس تموّله الكنيسة الروسية، انظر: "الرئيس الروسي يزور موقع المغطس في الأردن يتسلم شهادة ودرع المغطس ويزور قطعة الأرض المخصصة كبيت لضيافة الحجاج الروس، **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٧/٢/١٦، شوهد في ٢٠١٥/١/٢٥، على الرابط:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=54&article=406548&issueno=10307#.VMTKwNySxgs
وفي الزيارة الثانية له للمنطقة في صيف ٢٠١٢، زار بوتين معبد القبر المقدس، قبل الحجر الذي جرى غسل السيد المسيح فيه، وبقي في خلوة وحده لمدة عشر دقائق. وزار أيضًا كنيسة المهد في بيت لحم في فلسطين المحتلة. وفي الأردن افتتح مقر بيت ضيافة الحجاج الروس واغتسل بمياه نهر الأردن، "ما سر خلوات بوتين وتعبده في الأرض المقدسة؟"، **وكالة أنباء موسكو**، ٢٠١٢/٦/٢٧، شوهد في ٢٠١٥/١/٢٥، على الرابط:
http://anbamoscow.com/aworld/20120627/375765452.html
وفي الشأن السوري، أوفد الرئيس الروسي بطريرك موسكو وسائر روسيا كيريل لزيارة سورية ولبنان (١٢-١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١) في مهمة سلام التقى فيها الرئيس السوري بشار الأسد، انظر: "بطريرك موسكو وسائر روسيا كيريل يزور سورية ولبنان في 'مهمة سلام'"، **روسيا اليوم**، ٢٠١١/١١/١١، شوهد في ٢٠١٥/١/٢٥، على الرابط:
http://goo.gl/Lt9jY1
وفي إطار حوار أجرته جريدة الأخبار اللبنانية مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم وخلال نقاشه عن الموقف الروسي من الأزمة السورية، ركّز المعلم على "روسيا مدينة لسوريا بإيمانها الأرثوذكسي، أي بأحد العناصر الأساسية في هويتها القومية" انظر: ناهض حتر، "المقابلة | المعلّم: سنحصل على 'اس ٣٠٠' قريبًا"، **الأخبار**، ٢٠١٤/١١/٦، شوهد في ٢٠١٥/١/٢٥، على الرابط:
http://www.al-akhbar.com/node/219143

٢٦ تخوّف لافروف في آذار/مـارس ٢٠١٢ من وصول "نظام سنّي" في سورية، انظر: "تصريحات لافروف عن 'حكم السنة' في سوريا تثير إدانات موسعة"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٢/٣/٢٣، شوهد في ٢٠١٥/١/٢٢، على الرابط:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=669347&issueno=12169#.VMD_G9ySzVE
أو موقف بوتين من المخاوف على الأقليّات في سورية إذا ما سقط النظام في سورية خلال لقائه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في موسكو، "قلق روسي على الأقليات ورعاية سعودية لتوحيد المسلحين"، **السفير**، ٢٠١٢/١١/١٧، شوهد في ٢٠١٥/١/٢٢، على الرابط:
http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionID=2311&ChannelID=55504&ArticleID=1637

تسعى روسيا إلى المساهمة في تسليح الجيش العراقي[٢٧]، وتقدّم كلّ أنواع الدعم العسكري والسياسي للنظام السياسي السوري على الرغم من مطالبتها بالحلّ السياسي القائم على الحوار مع المعارضة السورية. كما وقّعت مع الحكومة السورية عقد التنقيب عن الغاز والنفط في الساحل السوري[٢٨]، وأرسلت عددًا من السفن الحربية إلى قاعدة طرطوس على البحر المتوسط، كلّما توترت الأوضاع العسكرية في سورية بصورة متزايدة[٢٩]. وبناءً على وزن روسيا الجيوستراتيجي في النظام الدولي وحجم امتلاكها أدوات التأثير في المشرق العربي، تكون قدرتها محدودة على الدفع باتجاه التقسيم في المنطقة، وضعيفة القدرة على منعه، لكن سياساتها مؤثّرة وفاعلة في تطوّر الأحداث في سورية والعراق.

إنّ التركيز الروسي على مسألة "الأقليات" في المشرق العربي، قد يتلاقى مع الاستشراق الغربي في النظرة إلى المشرق العربي. ما يجعل بنية النظام الدولي مهيّأة لتقبّل فكرة تجزئة المشرق العربي إلى دويلات، أو فيدراليات، أو صناعة جماعات سياسية متناحرة هويتيًا في إطار الدولة الوطنية الواحدة.

المستوى الإقليمي

يتأثر المستوى الثاني (الإقليمي) بالمستوى الأوّل (الدولي)، ويؤثّر فيه. لقد احتلت الولايات المتحدة الأميركية العراق على الرغم من معارضة أغلب الدول الإقليمية المجاورة للعراق أو عدم حماستها، لكنّها ظلت تراعي المصالح الإقليمية للدول المجاورة المتضررة والمستفيدة من الفوضى في العراق. وفي الأزمتين السورية والعراقية، صاغت الولايات المتحدة الأميركية مخرجاتها الدولية، بالتنسيق مع القوى الإقليمية في المشرق العربي (إيران، وتركيا، والسعودية، وإسرائيل).

يتباين باحثو العلاقات الدولية في ضرورة تحليل أيديولوجية النظام السياسي أو العوامل الداخلية في الدولة خلال تحليل السياسة الخارجية لأيّ دولة في العالم. يذهب البعض منهم إلى أنّ الدولة ستتخذ قراراتها، وفقًا لمصالحها الوطنية على أن يكون أمنها القومي على رأس أولوياتها، وذلك بغض النظر عن أيّ مسائل أخرى داخلية. بينما يذهب البعض الآخر، إلى ضرورة الأخذ في تحليل السياسة الخارجية المسائل الأيديولوجية للنخبة الحاكمة، أو العوامل الاقتصادية، أو أيّ قضية محلية أخرى... تمثّل السياسة الخارجية الإيرانية أكبر جدلًا حول هذه المسألة في المشرق العربي في وسمها بسياسات طائفية شيعية أو سياسات مصالح قومية إيرانية. تدعم إيران جميع حركات الإسلام السياسي الشيعية في لبنان والعراق والبحرين واليمن. وتُرَسِخ بناء سياسات طائفية في العراق، بإصرارها على دعم حكومات إقصائية طائفية[٣٠]. وتسهّل مشاركة مقاتلين شيعة إلى جانب النظام السياسي الحاكم في الحرب السورية أو تجنّدهم، عدا عن وجود عسكري للحرس الثوري الإيراني على الأراضي السورية. لكنّها في منطقة القوقاز مثلًا، تساند إيران أرمينيا (غالبية سكانها يدينون بالدين المسيحي) في نزاعها حول إقليم ناغورني كارباخ مع أذربيجان (غالبية سكانها يدينون بالدين الإسلامي وبالمذهب الشيعي).

في جميع الحالات، المصلحة القومية الإيرانية هي المحدد الأساسي لسياساتها الخارجية، لكن ضمان المصلحة القومية، يحتاج إلى أدوات تأثير في أيّ صراع سياسي خارجي. وفي حالة المشرق العربي، يكون الإسلام السياسي الشيعي، هو الأداة الأكثر سهولة والأقلّ كلفة، لتعظيم أكبر قدر ممكن من المصالح القومية الإيرانية. إنّ إيران بوصفها دولة متعددة الإثنيات والمذاهب، وهي لا تزال في مرحلة بناء الدولة الوطنية[٣١]، قد لا تمتلك أيّ مصلحة في الدفع باتجاه أيّ تقسيمات لدول المشرق العربي، طالما أنّ مصالحها تُؤخذ في الحسبان، لكنّها سوف تستمر في دعم الحركات الإسلامية الشيعية، ما يترك آثارًا ونتائجَ غاية في السلبية على هوية دول المشرق العربي.

---

٢٧ "العراق يتوقع الدفعة الثانية من الأسلحة الروسية في بداية عام ٢٠١٤"، **أخبار الدفاع والتسليح**، ٢٠١٣/١٢/١٥، شوهد في ٢٠١٥/١/٢٥، على الرابط:
http://defense-arab.com/news/5286

٢٨ "الحكومة تصادق على عقد التنقيب مع سيوز نفط الروسية"، **الاقتصادي**، ٢٠١٤/٥/١٨، شوهد في ٢٠١٥/١/٢٥، على الرابط:
https://sy.aliqtisadi.com/376832-/شركة-روسية-تنقب-عن-نفط-ساحل-سورية

٢٩ أرسلت روسيا في بدايات عام ٢٠١٣ إنزال حربية (نوفوتشيركاسك وازوف، ونيكولاي فيلتشينكوف)، انظر: "في طريقها إلى ميناء طرطوس روسيا ترسل سفينة إنزال حربية إلى سوريا"، جريدة **الاتحاد**، ٢٠١٢/١٢/٣١، شوهد في ٢٠١٥/١/٢٥، على الرابط:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=125206&y=2012&article=full

٣٠ أصّرت إيران على تجديد ولاية رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي (حزب الدعوة) على الرغم من فوز "القائمة العراقية" في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠، ودعمته طيلة مدة حكمه على الرغم من تهميشه كلّ القوى السياسية في العراق. إنّ أوضح تجلٍّ لطائفية نوري المالكي عدّه الأزمة السياسية التي يمر بها العراق بعد الحركة الاحتجاجية في المحافظات الغربية أنّ المعركة ما زالت مستمرة بين "أحفاد الحسين وأحفاد معاوية"، انظر مقطع الفيديو التالي، شوهد في ٢٠١٥/٢/٥، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=AySTmmS7XGY

٣١ بمعنى عدم نشوء نظام سياسي ديمقراطي قادر على تجنيب البلاد أيّ هزات اجتماعية مستقبلًا.

استطاعت تركيا خلال العقود الماضية بناء دولة مؤسسات ونظام سياسي ديمقراطي، يقوم على التعددية الحزبية والانتقال السلمي للسلطة. ترافق ذلك مع إنجازات اقتصادية مهمة، نقلت تركيا لأن تصبح إحدى دول مجموعة G 20. ما حوّلها إلى أحد أهمّ اللاعبين الإقليميين الفاعلين في المشرق العربي. لكن الجنوب التركي ظلّ منطقة جغرافية تؤرق الحكومات المركزية المتعاقبة في تركيا، بفعل النزعات المتمردة لدى بعض القوى السياسية أو الميليشيات الكردية، وأزمة الهوية (التركية/العربية/الطائفية) لدى المواطنين الأتراك من ذوي الأصول العربية السورية.

نشطت تركيا توجهاتها الجيوستراتيجية في المشرق العربي، بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (الإسلامي المعتدل) والاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣، بسبب الفراغ الأمني الذي أحدثه الاحتلال وحاجتها إلى التنسيق مع الدول العربية والإقليمية لضبط التفاعلات المحلية في العراق والتوازنات الإقليمية. لكن ترتيبات الاحتلال أسفرت عن تجسيد كيان سياسي واقعي بمسمّى "كردستان العراق" في شمال العراق، وهو ما يتعارض مع صلب المصالح القومية التركية.

كانت العلاقات التركية السورية، مدخلًا لتشابك تركيا الإقليمي مع الدول والقوى العربية الأخرى وممرًا لتسويق بضائعها ومنتجاتها حتى وصلت درجة التعاون بين كلا الدولتين إلى إلغاء سمات الدخول بينهما، ومن ثمة مع العديد من الدول العربية الأخرى، كلبنان والأردن. ارتكزت السياسة الخارجية التركية في المشرق العربي في تلك الفترة على بعدين أساسيين هما: بعد أمني، يقوم على محاولة وضع حدٍ للفوضى في العراق وضمان استقرار العراق ووحدته، والحدّ من حركة حزب العمال الكردستاني ونشاطه في سورية والعراق. وبعد اقتصادي، يتمثل بتعظيم المصالح الاقتصادية التركية في المشرق العربي، حتى غدت تركيا أكبر دولة مستثمرة في سورية.

قلب الربيع العربي، والانتفاضة السورية بخاصة، المشهد الإقليمي برمّته؛ إذ تدرجت تركيا في سياساتها من مرحلة الدعوات إلى الإصلاح في سورية، وإشراك القوى السياسية المعارضة في الحكم بما فيها الإخوان المسلمون، إلى الانحياز الكامل للمعارضة السورية، مع تقديم الدعم اللوجستي للمعارضة المسلحة في شمال سورية وشمال غربها، وتزويدها بأنواع محددة من الأسلحة والمعدات.

خشيت تركيا التطورات العسكرية في شمال شرق سورية وتفاعلاتها التي أدت إلى ظهور مقاتلين أكراد أطلقوا على أنفسهم "قوات حماية الشعب الكردي". فاتجهت تركيا إلى التنسيق والتعاون مع حكومة إقليم كردستان العراق وفقًا لحسابات دقيقة ومعقدة (اقتصادية، وسياسية). ومن ثمّة سيطر المقاتلون الأكراد على مناطق إستراتيجية في سورية، وأعلنوا إنشاء منطقة حكم ذاتي للأكراد في سورية سالفة الذكر أعلاه. ولذلك، سوف نجد أنّ تركيا لم تتدخل في أزمة عين العرب "كوباني" ٢٠١٤ ذات الغالبية الكردية عندما حاول تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" اقتحامها والسيطرة عليها على الرغم من المطالب الدولية والمحلية الكردية بذلك، إلّا وفقًا لإستراتيجية متكاملة تأخذ في الحسبان المصالح التركية[٣٢].

"قلب الربيع العربي، والانتفاضة السورية بخاصة، المشهد الإقليمي برمّته؛ إذ تدرجت تركيا في سياساتها من مرحلة الدعوات إلى الإصلاح في سورية، وإشراك القوى السياسية المعارضة في الحكم بما فيها الإخوان المسلمون، إلى الانحياز الكامل للمعارضة السورية"

عملت تركيا طيلة الصراع العسكري في سورية على عدم السماح لميزان القوى المحلي بالاختلال لمصلحة النظام السياسي في سورية وحلفائه الإقليميين. فعندما حقق الجيش السوري وحزب الله اللبناني تقدمًا عسكريًا كبيرًا في منطقة القلمون في ريف دمشق في نهايات آذار / مارس ٢٠١٤[٣٣]، قدّمت تركيا للمعارضة السورية المسلحة دعمًا لوجستيًا وعسكريا، لفتح جبهة جديدة في مدينة كسب الحدودية في مدينة اللاذقية في نهاية آذار / مارس ٢٠١٤، حتى لو ضمّت بينها تنظيمات إسلامية متشددة[٣٤]. ما وضع مدينة اللاذقية على حافة

٣٢ للاطلاع على هذه الشروط يمكن الرجوع إلى: محمود سمير الرنتيسي، "التحالف ضد 'تنظيم الدولة': معطيات وشروط تركيا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٤/١٠/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/٣/١٧، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/201410209552834235 8.htm

٣٣ وسيم عيناوي، "أسباب الانسحابات والمواجهات الحالية"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/٣/٢٤، شوهد في ٢٠١٥/٢/١١، على الرابط:
http://goo.gl/bYhDAe

٣٤ أطلقت المعارضة اسم معركة الأنفال، ومن بين الفصائل التي شاركت في المعركة (جبهة النصرة، وحركة شام الإسلام وهو تنظيم إسلامي من دول المغرب العربي يقاتل في ريف اللاذقية، وأنصار الإسلام التابعة للجبهة الإسلامية)، قاد المعركة أبو موسى الشيشاني من تنظيم أنصار الشام المقرب من جبهة النصرة. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: وسيم نصر، "كيف جرت معركة كسب في ريف اللاذقية وما هي تداعياتها؟"، **فرانس ٢٤**، ٢٠١٤/٣/٢٥، شوهد في ٢٠١٥/٢/٨، على الرابط:
http://goo.gl/ZwxEuf

الصدام الأهلي والعنف المجتمعي في المدينة على غرار المدن السورية الأخرى المختلطة طائفيًا، كحمص وريف حماه.

تفرض الحسابات الاجتماعية والإثنية على تركيا، ألّا تدعم بأيّ نمط أو زمن أيّ توجهات ذات نزعات انفصالية[٣٥]. لكن تجاهل مصالحها، قد يدفعها إلى تبنّي سياسات تؤدي إلى المزيد من العنف السياسي والاجتماعي في المشرق العربي. بخاصة إذا ما تعلقت المسألة بأمن المواطنين السوريين أو العراقيين من التركمان[٣٦].

أمّا المملكة العربية السعودية، وهي الدولة العربية الإقليمية الأكثر تأثيرًا في مجريات الأحداث في المشرق العربي، فقد تكونت تاريخيًا من ضمّ أقاليم جغرافية في شبه الجزيرة العربية. بمعنى أنّها ما زالت دولة في طور تكوينها الوطني، وبناء نظام سياسي يواجه تحديات سياسية واجتماعية عميقة. لم توافق المملكة العربية السعودية على الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣ من حيث المبدأ، لكنّها خضعت مثلها مثل القوى الدولية الأخرى، للرغبة الأميركية ومصالحها. ومن ثمّة عملت على التركيز على ثلاث نقاط رئيسة في سياساتها تجاه العراق؛ وهي: استقرار العراق ووحدته وعروبته، والتي تعني ضمنيًا الحدّ من النفوذ الإيراني في العراق. لكن التنسيق الأميركي الإيراني كان جليًا بصورة أكبر من التنسيق مع السعودية، وهو ما أوصل إلى الحكم حكومات عراقية متتالية، تدين بالولاء لإيران. لم تدعم المملكة العربية السعودية الثورات العربية، بل قادت معسكر الثورات المضادة. يمكن تحديد الموقف السعودي من الثورات العربية في إطار اتجاهين؛ هما منع الحركات الإسلامية من الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية، وألّا تؤول مجريات الثورات في مصلحة التمدد الإيراني في المشرق العربي[٣٧].

وانطلاقًا من ذلك، لا يوجد أيّ مصلحة للمملكة العربية السعودية باتباع سياسات تدعم أيّ نزعات انفصالية في سورية والعراق. لكن مشكلتها الأساسية في مدى تأثّرها بقرارات حليفتها الولايات المتحدة الأميركية.

مثّل الصراع العربي - الإسرائيلي، وسياسات الدول العربية تجاهه وتحديد أولوياته، المحور الأساسي للتفاعلات بين الدول العربية. وهو ما صاغ النظام الإقليمي العربي منذ نكبة فلسطين ١٩٤٨. وعلى الرغم من الإخفاق العربي في تحرير فلسطين، ظلت إسرائيل تشعر بمعضلتها الأمنية، ما دامت هي في خارج سياق هذا النظام. صعدت قوى اجتماعية وسياسية جديدة في الدول العربية بعد هزيمة عام ١٩٦٧، واستمر خلافها في سياساتها وأولوياتها تجاه القضية الفلسطينية وقضايا إقليمية أخرى، إضافةً إلى تراكم التغيير في بنية النظام الدولي. ما دفع بالحكومات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية - بصورة متتالية - إلى الدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل، ووقّعت مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية معاهدات "سلام" مع إسرائيل بصورة منفردة. لكن إسرائيل ظلت تعاني مأزقًا أمنيًا مع صعود حركات أيديولوجية دون دولاتية في فلسطين ولبنان، رفضت تلك التسويات مع إسرائيل، وتبنّت الكفاح المسلح لتحرير الأراضي العربية. فأقدمت إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، واستكملت إجراءات انسحابها من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥.

أنتج الاحتلال الأميركي العراق ٢٠٠٣، وتحوّله إلى دولة ميليشيات متصارعة، تضعضعًا أو انهيارًا للنظام الإقليمي العربي، بل فتح عهد اختلال الدولة الوطنية ذاتها في المشرق العربي وتشرذمها. ومن حينها، لم تُقدِم إسرائيل على تقديم أيّ تنازل إستراتيجي للدول العربية، بل وَسعت عملياتها الاستيطانية، وتشددت في المفاوضات مع كلّ

---

٣٥ انظر مثلًا تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد استعادة القوات الكردية السيطرة على عين العرب كوباني بأنّه لن يقبل بأيّ شكل من الأشكال إقامة "كردستان سورية": "أردوغان: لا نقبل إقامة 'كردستان' في سورية"، **دي برس**، ٢٠١٥/١/٢٧، شوهد في ٢٠١٥/٢/٢٢، على الرابط:
http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=172626

٣٦ انظر مثلًا تصريحات رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته السابق أحمد داوود أوغلو في منتدى التركمان في العاصمة التركية أنقرة، بمناسبة تأسيس جمعية التركمان السوريين في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠١٣. حيث أعلن خلالها أنّ تركيا لن تتخلى عن الأشقاء التركمان في سورية: "تركيا تحض تركمان سوريا على 'تحديد دورهم في مستقبل البلاد'"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٣/٣/٣١، شوهد في ٢٠١٥/٢/١١، على الرابط:
http://m.aawsat.com/content/1364688876489355500/Top%20Stories
كما يطلق نشطاء المعارضة السورية في اللاذقية تسمية جديدة على الجبال الساحلية في سورية ما بين اللاذقية وكسب (جبل التركمان) على الرغم من اسمه الجغرافي التاريخي (كتلة الباير والبسيط) وهي هضاب الجبل الأقرع وهي جزء من سلسلة جبال الساحل الغربية التي تبدأ بجبال الأمانوس في لواء اسكندرون تليها كتلة الباير والبسيط وهي وحدها ما تبقّى لسورية من هضاب الجبل الأقرع بعد اقتطاع اللواء، انظر: صفوح خير، **سورية دراسة في الجغرافية السياسية** (دمشق: وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠٣)، ص ٥٤-٥٥؛ وانظر تصريحات رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان، في مركز القرن الذهبي للمؤتمرات في مدينة إسطنبول التركية في عام ٢٠١٣ خلال استقباله رئيس الجبهة التركمانية العراقية أرشد الصالحي بأنّ التركمان عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في سياسة تركيا: "'أردوغان' يستقبل مسؤولي الجبهة التركمانية العراقية"، **موقع حزب العدالة والتنمية التركي**، ٢٠١٣/١٢/٦، شوهد في ٢٠١٥/٢/١١، على الرابط:
https://www.akparti.org.tr/arabic/haberler/irak-turkmen-cephesi-uyelerini-kabul-etti/56405#1

٣٧ لمزيد من التفاصيل عن الدور السعودي في المشرق العربي، انظر: مروان قبلان، "صعود تنظيم الدولة وتحولات النظام الإقليمي في المشرق العربي"، **سياسات عربية**، العدد ١٢ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، ص ١٧ - ١٨.

الأطـراف العربية، وكررت استخدامها القوة العسكرية في ضرب خصومها في سورية ولبنان وفلسطين في عدة حروب أو اغتيالات أو قصف مواقع عسكرية.

قلقت إسرائيل من مسار الثورات العربية ومآلاتها، في مرحلتها الأولى على الأقل. وظلت في موقع المراقب القريب لأحداث الانتفاضة الشعبية في سورية. إذ لم تكن معنيّة بقيام نظام ديمقراطي في سورية مجهول الهوية والسلوك، قد يهدد أمنها مستقبلًا. ولن تخسر سياسيًا أو أمنيًا، في حال نجحت المعارضة السورية في إسقاط نظام، لم تستطع التوصل معه لاتفاق سلام، ويساند حركات المقاومة في فلسطين ولبنان. لكن السمة الأساسية التي ميّزت الموقف الإسرائيلي من الأحداث في سورية هي مدى قدرتها على استغلال هذه الحرب بالتخلص من أيّ قدرات إستراتيجية في سورية تهدد أمنها، وذلك بغضّ النظر، عمّن يملكها أو سيمتلكها، أو يستخدمها أو لا يستخدمها. ولذلك، سوف يقوم سلاح الجو الإسرائيلي بقصف مواقع تخزين الصواريخ السورية عدة مرات. وسوف ينشط اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأميركية لتوجيه ضربة عسكرية للجيش السوري، عندما استخدم السلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية في خريف عام ٢٠١٣، ومن ثمّة تراجع نشاطه بعد إتمام صفقة الكيماوي التي ضمنت التخلص من المخزون السوري من الأسلحة الكيماوية، بحيث تحقق بذلك أحد أهمّ أهداف الأمن الإسرائيلي[٣٨].

انتقلت إسرائيل في حالة حروبها مع الدول العربية من حروب ضد مجموعة من الجيوش العربية (حرب فلسطين ١٩٤٨، حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧، حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣) إلى عدوانيات جزئية ضد حركات وفصائل أيديولوجية عربية، والتي تقدّمها إسرائيل على أنّها ليست حربًا ضد "دولة مجاورة"، وإنّما ضد مجموعة مسلحة أو حركة "إرهابية" في محاولة منها لاستثمار التنوّع السياسي والهوياتي في المشرق العربي.

إسرائيل هي القوة الإقليمية الوحيدة التي تتحقق مصالحها في تقسيم دول المشرق العربي، وتحوّلها إلى جماعات متناحرة فيما بينها بدلًا من التناحر معها، ليس من منطق تحقيق أمنها الذاتي فقط والحفاظ على التفوق الإستراتيجي العسكري على مجموع الدول العربية، وإنّما أيضًا لشرعنة سياستها في الداخل الإسرائيلي في تحقيق مبدأ "يهودية الدولة"، والذي يتجاهل البعد الاستعماري، ويحوّل الصراع إلى صراع ديني، حيث يطغى على الهوية الإسرائيلية الطابع الديني اليهودي بوصفه انعكاسًا لهوية الجماعة الإسرائيلية وروحها الثقافية[٣٩]. ولا تخفي إسرائيل مثلًا دعمها استقلال إقليم شمال العراق أو "كردستان العراق" على أساس أنّ العراقيين الأكراد شعب يستحق الديمقراطية والاستقلال[٤٠].

منذ معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية والحرب العراقية – الإيرانية، اتسم النظام الإقليمي العربي بالهشاشة والقابلية للتغيير؛ إذ بقي يتغير كلّ مدة عشر سنوات تقريبًا، وأصبحت محاوره تقاد من أطراف غير عربية. وذلك بسبب بقائه عرضة للتأثر بطبيعة الصراع في بنية النظام الدولي. وفي المحصلة، لا يبدو المستوى الإقليمي عاملًا دافعًا باتجاه تقسيم دول المشرق العربي. لكن تعارض مصالح أطرافه، قد يدفع فاعليه الأساسيين إلى تبنّي سياسات لا تتوافق مع وحدة دول المشرق العربي ومصلحتها. كما أنّه هو ذاته، أي المستوى الإقليمي، فشل في تحقيق ضمان أو توافق على الأمن الإقليمي منذ احتلال العراق ٢٠٠٣.

الدولة الوطنية وصراعات الهوية

ما كان للنظام الدولي والمستوى الإقليمي أن يكون له فاعلية فيصوغ قرارات مستقبل المشرق العربي ومخرجاته، لو أنّ أنظمته السياسية نجحت في بناء مؤسسات الدولة، وساهمت لترسّخ الهوية الوطنية أو فتحت المجال لذلك. نشأت دولتا سورية والعراق من منطقة المشرق العربي بعد خضوعها لعهود طويلة من الاحتلال الأجنبي (العثماني، والأوروبي)، عرفت خلالها - بخاصة سورية في عهد الاحتلال الفرنسي - سياسات الهوية الطائفية والإثنية، وتطبيقها فعليًا في ممارسات الحياة اليومية أو على شكل كيانات سياسية.

٣٨ "صفقة الكيماوي: المخرج الذي يحتاجه أوباما"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٣/٩/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٢/١٢، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/04ab0be2-4249-46c7-9830-904b7b13560e

٣٩ للتوسع في مفهوم الدولة اليهودية، انظر: هنيدة غانم، "مقدمة في معنى دولة يهودية"، في: مجموعة مؤلفين، هنيدة غانم وأنطوان شلحت (محرران)، **في معنى الدولة اليهودية** (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٢)، ص ١١ - ٣١.

٤٠ دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤ في كلمة أمام معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب إلى "الأكراد هم شعب مقاتل وعصري على الصعيد السياسي ولهم الحق في استقلال سياسي"، انظر: "نتنياهو يدعو لاستقلال كردستان العراق ودعم الأردن أمام 'داعش'، **الشروق** (مصرية)، ٢٠١٤/٦/٣٠، شوهد في ٢٠١٥/٢/١٥، على الرابط:
http://goo.gl/zfovEV

الهوية العراقية

يعتقد الباحث العراقي في علم الاجتماع عصام الخفاجي أنّ بدايات تشكّل الهوية الوطنية العراقية الحديثة تعود إلى القرن الثامن عشر مع بروز وحدة إدارية تجمع مدن العراق الرئيسة مركزها بغداد. ويجادل في تبسيط بعض الباحثين العراقيين بأنّ المستعمر البريطاني شكّل الدولة العراقية من اتحاد أقاليمه الإدارية الثلاثة (بغداد، والموصل، والبصرة) ومعها نشأت الهوية العراقية، حيث يقدّم أدلة وبراهين ووقائع سياسية واجتماعية واقتصادية على نشوء الهوية الوطنية العراقية قبل الاحتلال البريطاني. بمعنى أنّ القرارات الاستعمارية في ترسيم حدود الدولة العراقية الحديثة، وبغض النظر عن النوايا الاستعمارية، هي نتاج تكيّفها مع الحقائق الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة للمجتمعات العراقية[٤١].

تفاقمت مشكلة الهويات الفرعية في العراق مع دخوله في سلسلة من موجات العنف الدولية والمحلية. ومن ثمّة فرض المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية على العراق، أنهكت المجتمع العراقي. تزامن ذلك مع حدة الاستبداد السياسي وإغلاق القنوات السياسية كافّة أمام القوى الاجتماعية العراقية، لطرح حلول سياسية بديلة لأزمات العراق الدولية والمحلية. ما أثّر سلبيًا في بعض من فئات المجتمع العراقي، وغيّر اتجاهاتها السياسية والفكرية[٤٢].

لم تبدأ الطائفية الاجتماعية في العراق مع الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣، لكن صناعة الطائفية السياسية ومأسستها هوية سياسية انطلقت معه، بتفكيك بنية الدولة العراقية[٤٣]، وصوغ دستورها الجديد على أسس ومبادئ مذهبية وإثنية[٤٤]، أتاحت لقوى سياسية كردية إنشاء فيدرالية في شمال العراق، ومحاصصة عُرفية طائفية وإثنية لمناصب السلطة السياسية الجديدة. وتبعًا لتركيبة هذه السلطة السياسية، مازالت العملية السياسية تتعثر في العراق، وتنشأ أزمة سياسية حادة مع كلّ انتخابات برلمانية. وهو ما يحتاج إلى تدخّل كلّ القوى الإقليمية والقوى الدولية الفاعلة للاتفاق على تشكيل الحكومة العراقية وأحيانًا حكومات غير مكتملة. وفي كلّ أزمة تظهر أصواتٌ وكتابات تدعو أو تنادي بالتقسيم أو فيدرالية لإقليم "شيعي" أو "سني". لكن أشدّها أو بلغت مداها عندما انتفض أهالي المحافظات الغربية في العراق ضد حكومة نوري المالكي في ربيع عام ٢٠١٣، لما مارسته بحقّهم من تهميش وإقصاء وتضييق. ودخلت العشائر العراقية في مواجهات مع قوات الأمن والجيش العراقيين بعد فضّها اعتصام أهالي مدينة الرمادي في مطلع عام ٢٠١٤[٤٥]. وكانت صورة انهيار الجيش العراقي أمام تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في العاشر من حزيران / يونيو ٢٠١٤ في مدينة الموصل، الأكثر تعبيرًا عن فشل النظام العراقي وحلفائه في إعادة بناء الدولة الوطنية العراقية. ما سمح لقوات غير نظامية وميليشيات محلية طائفية أو قومية، تمتلك القوة العسكرية، بالدخول في معارك طويلة للسيطرة على مدن ومناطق عراقية خارجة عن إرادة الحكومة المركزية العراقية وإدارتها.

ثمّة تنافس تاريخي بين مركزين حضاريين كرديين في العراق، إربيل (الحزب الديمقراطي الكردستاني) والسليمانية (الاتحاد الوطني الكردستاني)؛ يتنافسان سياسيًا، ويتمايزان اقتصاديًا واجتماعيًا[٤٦]. لم تخف حكومة إقليم كردستان العراق رغبتها في الاستفادة من الأوضاع الحالية في العراق، فأعلنت رسميًا أنّ ميليشياتها لن تخرج من المناطق الجديدة التي سيطرت عليها قوات البشمركة الكردية بعد سقوط

---

٤١ عصام الخفاجي، "تشكل العراق الحديث الوقائع والأساطير"، مجلة **كلمن**، العدد ٧، (صيف ٢٠١٢)، شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨، على الرابط:
http://www.kalamon.org/articles-details-159#axzz39z3nGPIQ

٤٢ يمكن ملاحظة أنّ الحركات الجهادية التكفيرية في العراق لم تظهر بصورة واضحة في العراق إلا بعد عام ١٩٩١ باتجاه بعض الشبان العراقيين نحو الحركات السلفية، وبخاصة مع ما سمّي "الحملة الإيمانية" التي رعتها السلطة الحاكمة في العراق، والذين انضمّوا لتنظيم القاعدة بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣. هذا عدا عن تراجع دور حزب البعث في المحافظات العراقية ذات الغالبية الشيعية تدريجيًا، بخاصة بعد انتفاضة المحافظات الجنوبية في عام ١٩٩١ وارتفاع نبرة خطاب القوى السياسية الكردية للمطالبة بفدرالية لإقليم كردستان العراق، بعد قمعها في عام ١٩٩١.

٤٣ سنان أنطون، "العراق: خطاب التقسيم والأقلمة"، موقع **جدلية**، ٢٠١٤/٦/٢٨، شوهد في ٢٠١٥/٢/١٨، على الرابط:
http://goo.gl/4MXRke

٤٤ انظر: الدستور العراقي، **موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي**، على الرابط التالي:
http://cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=2

٤٥ "حسابات أطراف الأزمة في اعتصامات الأنبار"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٤/١/٧، شوهد في ٢٠١٥/١/١٩، ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/53f20a86-eb58-4a44-8dcb-08fb95a4c313

٤٦ لمزيد التفصيل في تلك التمايزات، انظر: عصام الخفاجي، "كردستان: نشوة الاستقلال ومأزق الدولة"، **الحياة**، ٢٠١٥/١/٢١، شوهد في ٢٠١٥/٣/١١، على الرابط:
http://goo.gl/DbtTem

الموصل، وكذلك عن رغبتها في انفصال الإقليم عن العراق[٤٧]. وهو ما لم يلق معارضة من الاتحاد الوطني الكردستاني، بل وجد تشجيعًا لتلك الخطوة، على الرغم من التنافس التاريخي بينهما[٤٨].

يقرّ الدستور العراقي بأنّ جمهورية العراق هي دولة اتحادية واحدة مستقلة، وينظّم في مواده (١١٦- ١١٩) آلية غير معقدة لإنشاء أقاليم اتحادية من محافظة واحدة أو عدة محافظات[٤٩]. وعلى الرغم من دستورية إنشاء أقاليم في الجنوب (شيعي) والوسط (سني)، لم يجْر تشكيل أيّ منهما حتى يومنا هذا، ولا يوجد قوة سياسية عراقية واضحة ولها شعبية، تدعو إلى إنشائهما. أمّا الأصوات الداعية إلى تجزئة الجنوب والوسط، فقد ظلت مرهونة بحسابات الضغط السياسي بين القوى العراقية المتنافسة على نتائج الانتخابات، ومرتبطة بمدى حدة الأزمات السياسية والأمنية وضعف حكومات الوحدة الوطنية، كما أنّ تلك الأصوات ضعيفة في حالات الاستقرار النسبي[٥٠].

يعود اختلاط سكان العراق في وحدات جغرافية عابرة للطوائف إلى عهود سابقة قديمة[٥١]، وعلى الرغم من موجات الحروب والعنف التي شهدها العراق[٥٢]، بقي كثير من المناطق في العراق مختلطًا طائفيًا، أو مناطق يقطنها أغلبية مذهبية، لكن محطيها الجغرافي مغاير مذهبيًا. لا تزال العاصمة بغداد مدينة تضمّ جميع مكونات المجتمع العراقي، وحزامها الجغرافي الذي يحيط بها، يشتمل في أغلبه على مناطق ريفية وأغلب سكانه من العشائر المختلطة طائفيًا. وهو يمتدّ من جنوب بغداد، حيث مناطق المحمودية واليوسفية إلى مناطق الغرب حيث أطراف أبو غريب وإلى شمال شرق بغداد حيث أرياف مدينة سلمان باك[٥٣]. وكذلك العديد من المناطق في محافظات ديالى (مندلي، وجلولاء، والمقدادية، والخالص، والسعدية...)، وصلاح الدين، (بلد، والدجيل...)، والبصرة (الزبير، والفاو، وأبو الخصيب)[٥٤].

> لا تزال العاصمة بغداد مدينة تضمّ جميع مكونات المجتمع العراقي، وحزامها الجغرافي الذي يحيط بها، يشتمل في أغلبه على مناطق ريفية وأغلب سكانه من العشائر المختلطة طائفيًا

تنقسم هذه المناطق نفسها المختلطة طائفيًا بصورة حادة في كثير من الأزمات حول موقفها السياسي، وأحيانًا عديدة تشهد عنفًا طائفيًا مريرًا. لكن يجب التمييز هنا ما بين التوتر السياسي والاجتماعي والصراع بين المكونات العراقية. لم يبدأ العنف الطائفي في العراق إلّا مع تعثّر العملية السياسية وتطبيقها والشروع في عملية اجتثاث البعث بعد الاحتلال الأميركي. إنّ التوتر السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي، هو نتيجة طبيعية للخلل في توزيع الثروة والسلطة في مجتمع غير متجانس على مستوى الهوية، لا تكاد توجد فيه مؤسسات الدولة المشكوك في شرعيتها أصلًا. وهو ما ظل يولّد العنف الطائفي بين الفينة والأخرى منذ الاحتلال الأميركي للعراق ٢٠٠٣. أمّا

---

٤٧ في مقابلة مع صحيفة الحياة لرئيس الإقليم صّرح البارزاني: "لنكن واقعيين. إن الحدود الجديدة تُرسَم بالدم بين الدول أحيانًا وداخل الدول أحيانًا أخرى. إنّها حدود المجموعات والأدوار والمخاوف والضمانات والتطلعات"، انظر: غسان شربل، "بارزاني لـ 'الحياة': خرائط سايكس - بيكو مصطنعة والحدود الجديدة تُرسم بالدم"، صحيفة **الحياة**، ٢٠١٥/٢/٧، شوهد في ٢٠١٥/٢/١٩، على الرابط:
http://www.alhayat.com/Articles/7243606
وفي مقابلة مع قناة العربية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أكّد البارزاني "أنّ موضوع استقلال الإقليم هو هدف لن يتمّ التخلي عنه". مقابلة رئيس إقليم كوردستان مع قناة العربية، **رئاسة إقليم كردستان**، ٢٠١٤/١٢/١٧، شوهد في ٢٠١٥/٢/١٩، على الرابط:
http://www.presidency.krd/arabic/articledisplay.aspx?id=+/CHfRaazRI=

٤٨ انظر مثلًا: رشا الأمين، "قوى كردية تؤيد تصريحات بارزاني حول استقلال كردستان"، **راديو سوا**، ٢٠١٤/٦/٢٦، شوهد في ٢٠١٥/٣/١١، على الرابط:
http://goo.gl/tht4D5
وكذلك وجّه كوسرت رسول، النائب الأول للسكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني رسالة إلى رئيس الإقليم يدعوه فيها إلى إعلان استقلال الإقليم، انظر: "كوسرت يدعو البارزاني لإعلان كيان كردي مستقل عن العراق"، **القدس العربي**، ٢٠١٥/١/٢، شوهد في ٢٠١٥/٣/١١، على الرابط:
http://www.alquds.co.uk/?p=273660

٤٩ انظر: الدستور العراقي، **موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي**، على الرابط:
http://cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=2

٥٠ صادق طعمة، "عودة المطالبة بالإقليم السني ضغط سياسي أم دعوات مدفوعة الثمن؟"، **وكالة أنباء الإعلام العراقي**، ٢٠١٣/٢/١١، شوهد ٢٠١٥/٢/١٩، على الرابط:
http://al-iraqnews.net/new/political-analysis/89731.html

٥١ خفاجي.

٥٢ الحرب العراقية الإيرانية، ودخول القوات العراقية الكويت والتحالف الدولي ضده، والأزمة في الجنوب والشمال العراقي، والعقوبات الاقتصادية الدولية، واحتلال العراق، وحلّ مؤسسات الدولة العراقية وانتشار الفوضى، والعنف الطائفي، والحرب على تنظيم القاعدة في العراق، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية.

٥٣ عدنان أبو زيد، "'حزام بغداد'.. الجغرافيا تلوذ بالطائفة"، موقع **المونيتور**، ٢٠١٣/٨/٢٨، شوهد في ٢٠١٥/٢/٢٥، على الرابط:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/08/baghdad-belt-sectarian-conflict.html#

٥٤ تضم ديالى مثلًا عشائر من الجبور والعزة والعبيد والدليم، وكلّها تعود لقبيلة زبيد وأفخاذ أخرى من قبيلة زبيد من الجحيش والبو سلطان وتضمّ المحافظة عشائر أخرى مثل الهواشم الموسوية ومن ربيعة وشمر وبني زيد وتميم والعنبكية والدهلكية والداينية والندى والمجمع والكرخية والزهيرية والقيسية الكروية، وكلّ هذه العشائر فيها خليط من السنة والشيعة وبنسب مختلفة، وكذلك الحال من ناحية التزاوج. لمزيد من التفاصيل عن التركيبة الاجتماعية في ديالى، انظر: "واقع ديالى بعد خمس سنوات من الاحتلال.. صورة قاتمة ووضع إنساني صعب"، **وكالة حق**، ٢٠٠٨/٢/٧، شوهد في ٢٠١٥/٢/٢٥، على الرابط:
http://www.haqnews.net/news.aspx?id=18576

الصراع، فهو حالة مستديمة لها جذورها التاريخية، ولو كان المجتمع العراقي يشهد صراعًا مستديمًا بين مكوناته الاجتماعية، لما تشكّل العراق بالأصل، ولما كانت تعايشت مكوناته الاجتماعية طيلة العهود السابقة، ولما تشكّلت فيه أحزاب سياسية علمانية وغير علمانية.

تتشكّل الميليشيات على أسس مذهبية، وهي من تقوم بالجرائم الطائفية، وعليه فهي تعبّر عن قوى اجتماعية طائفية موجودة في العراق. لكن يجب الانتباه هنا إلى مسألة التمثيل. فلا يجوز عدّ أيّ فصيل عسكري أو قوة سياسية ممثلًا لمجموعة من المواطنين، ما هي بجماعة متجانسة ولا متماثلة في الآراء والأفكار، أو أنّ لهم سلوكًا واحدًا[٥٥]. فهل يمثّل تنظيم الدولة الإسلامية مثلًا "السنة" في العراق (أهل بغداد والموصل والأنبار وديالى...)؟ وهل تمثّل عصائب أهل الحق "الشيعة" في العراق (أهل البصرة وبغداد وديالى...)؟ إنّ المجتمع العراقي هو مجتمع متعدد الأفكار والآراء والأيديولوجيات الطائفية وغير الطائفية. لكن الحاضر على الساحة السياسية هو القوى العراقية الطائفية، بينما تغيب أصوات عراقية أخرى، لها رؤية مختلفة عن مستقبل العراق.

تشير نتائج المؤشر العربي لعام ٢٠١١ إلى أنّ العراق هو البلد العربي الثاني بعد لبنان والـذي يرى مواطنوه ضرورة فصل الدين عن السياسة، إذ إنّ ٤٧٪ يوافقون جدا على ذلك، و٢٧ ٪ يوافقون إلى حدٍ ما، ولم يعارضه إلّا ٥٪ فقط[٥٦]. إنّه مأزق النخب السياسية العراقية التي تخضع للقوى الطائفية في توجهاتها وسياساتها، وفقًا لحساباتها السياسية والانتخابية الضيّقة وارتباطاتها الإقليمية المذهبية.

إذًا، لا يمكن وصف المجتمع العراقي بالمجتمع الطائفي ولا توجد جماعة سياسية ممثلة لطائفة معيّنة، ولكن المشكلة تكمن في أنّ الاحتلال ومن معه من القوى السياسية العراقية، بنوا نظامًا يقوم على أسس فرعية غير وطنية، فُرضت فيه الطائفية السياسية، وارتبطت القوى السياسية العراقية فيه بمركبات خارجية.

الهوية السورية

نادرة هي الدراسات التي تناولت الهوية السورية وتكوينها؛ فغالبًا ما اتجه الباحثون لدراسة نشوء القومية العربية في سورية في مدنها وأريافها. تناول الباحث الأميركي مايكل برفنس في كتابه عن الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ "الثورة السورية الوطنية وتنامي القومية العربية" مسألة الهوية السورية العربية. ورأى أنّ الثورة السورية، سمحت للسوريين بالحفاظ على ذواتهم الاجتماعية والثقافية المختلفة، لكنّها ساعدتهم في النهاية على تخيّل أنفسهم أمّة واحدة تحت فكرة الأمة العربية السورية من خلال النظرة السلبية تجاه المُستعمِر[٥٧]. ووصف التحاق دمشق بالثورة بأنّه اتحاد غير مسبوق ما بين الريف والمدينة في سورية بناءً على علاقات اقتصادية، قد نشأت سابقًا بين العاصمة دمشق والجنوب السوري. وإذا ما تجاوزنا مسألة دور السيادة وهي قضية جوهرية في مراحل تشكّل الدولة – الأمة، كون أنّ برفنس يقرّ بعدم وجودها أصلًا، فهو يرى أنّ بالإمكان "إيجاد مجمل الهوية الوطنية من دون الفكرة الوحدوية"، فإنّه لا يمكن تجاوز شرط اختلاط السكان مع بعضهم البعض، بفعل تفكك الجماعة المحلية بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة والجماعة المهنية الحرفية في المدينة في إقليم جغرافي، لم تكن حدوده واضحة حينها[٥٨]. وباعتقادنا أنّ الهوية السورية لم تتشكّل إلّا مع الاستقلال عن المستعمر الفرنسي، فقد بدأ معه انفتاح المجتمعات الأهلية على بعضها في إطار جغرافي محدد وواضح، وزمن جديد يؤرخ لمرحلة تاريخية جديدة[٥٩].

للطائفية الاجتماعية تاريخ حديث في سورية، يعود إلى أحداث العنف الطائفي في دمشق في عام ١٨٦٠ خلال فترة الاحتلال العثماني. ومن ثم اتبعت حكومة الاحتلال الفرنسي سياسات هوية طائفية

٥٥ وقفت الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي زعيم حزب الدعوة الشيعي إلى جانب النظام السياسي في سورية. فهل يمكن عدّ هذا الموقف ممثلًا للعراقيين للشيعة بمجملهم؟ تشير نتائج استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١١ والذي يجريه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنويًا، إلى أنّ ٥٣٪ من المستجيبين العراقيين الشيعة يرون أنّ الحلّ الأمثل لحلّ الأزمة السورية هو تغيير نظام الحكم في سورية في مقابل ٥٢٪ من العراقيين السنّة. ويؤيّد ٣٥٪ من العراقيين الشيعة تنحّي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة، بينما يؤيّد ذلك ٧٢٪ من العراقيين السنّة بوصفه أفضل حلّ لإنهاء النزاع في سورية. أمّا فكرة استخدام العنف للقضاء على الثورة فيؤيّدها ١٪ من العراقيين السنة و٤٪ من العراقيين الشيعة. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد المصري، "اتجاهات الرأي العام في المشرق العربي نحو الأزمة السورية"، مجلة **سياسات عربية**، العدد ١، (آذار/مارس ٢٠١٣)، ص ١٣٤، ١٣٩.

٥٦ المؤشر العربي ٢٠١١، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١٢/٣/١، ص ٧٠، شوهد في ٢٠١٥/٣/١، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/4cdb1658-588f-4c53-923d-08d6d4972dda.pdf

٥٧ مايكل برفنس، **الثورة السورية الوطنية وتنامي القومية العربية**، وسام دودار(مترجم)، (بيروت: دار قدمس، ٢٠١٣)، ص ٥٢، ٢٧٣.

٥٨ عزمي بشارة، تقديم كتاب بندكت أندرسون، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ثائر ديب(مترجم)، (بيروت/دمشق: دار قدمس، ٢٠٠٩)، ص ٣٣.

٥٩ للمزيد عن نشوء الهوية السورية انظر: نيروز غانم ساتيك، "الحالة الطائفية في الثورة السورية: المسارات والأنماط"، مجلة **عمران**، العدد ٥، (صيف ٢٠١٣)، ص ١١٠.

منظمة نحو عقدين ونيف، حوّلت فيها الطوائف والإثنيات إلى قوميات واعية بذاتها[٦٠]. لكن دولة الاستقلال السورية، وضعت ذلك الإرث الاستعماري وراءها، وعكست ما في المجتمع السوري من أيديولوجيات في إطار دولة وطنية علمانية. ومع تسلّم حزب البعث (القومي العربي) الحكم في سورية، واحتكاره السلطة منذ عام ١٩٦٣، أقصى الأيديولوجيات والتوجهات الأخرى في المجتمع السوري عن المشاركة السياسية، فحافظ على البنى الاجتماعية الطائفية والعشائرية والإثنية في سورية، أو أعاد إيقاظها، فظل التوتر الاجتماعي قائمًا في المجتمع السوري، يعبّر عن نفسه بأشكال مستترة أو ظاهرة أحيانًا مع كلّ أزمة سياسية محلية. ولذلك، لم تنشأ الطائفية الاجتماعية أو النزعات الانفصالية القومية في سورية مع يوميات انتفاضة عام ٢٠١١ ومراحلها، لكنّها جسّدت ذاتها في التعبير عن تراكمات تاريخية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية.

> إنّ أخطر ظاهرة على حالة الاختلاط السكاني، هي ظاهرة الميليشيات بمذاهبها وطوائفها المختلفة السورية، وبخاصة غير السورية منها التي تعرف نفسها على أسس مذهبية فقط، وتسلك سلوكًا طائفيًا انتقاميًا في المجتمعات التي توجد فيها، وتتعامل مع المواطن السوري وفقًا لمذهبه الديني

شهدت سورية على مدار السنوات الأربع الماضية عنفًا طائفيًا مريرًا في العديد من البلدات والقرى والأحياء السورية. ارتسمت فيها حدود الصراع العسكري على أسس مذهبية في مدينة حمص وريفها وريف حماه في المنطقة الوسطى من سورية. وعلى الرغم من وقوع عدة أنماط من العنف الطائفي في ريف دمشق والساحل السوري، فقد بقيتا منطقتين مختلطتين طائفيًا، إضافةً إلى العاصمة دمشق. وما زال أهالي هذه المناطق يتشابكون مع بعضهم البعض في علاقات اقتصادية معقدة ومتشابكة نسبيًا، تختلف بين المدينة أو البلدة والأخرى. ومن خلال دراسة أحداث المجازر والجرائم الطائفية ووقائعها، فإنّه يتبين لنا أنّ المجازر الطائفية الكبرى، لم تقع إلّا في المناطق المختلطة طائفيًا التي تشهد عمليات عسكرية كبرى في إطار صيرورة تطور الصراع السوري، ومحكومة بأبعادها الاقتصادية والسياسية[٦١].

إنّ أخطر ظاهرة على حالة الاختلاط السكاني، هي ظاهرة الميليشيات بمذاهبها وطوائفها المختلفة السورية، وبخاصة غير السورية منها التي تعرف نفسها على أسس مذهبية فقط، وتسلك سلوكًا طائفيًا انتقاميًا في المجتمعات التي توجد فيها، وتتعامل مع المواطن السوري وفقًا لمذهبه الديني بوصفه فردًا في جماعة تسلك سلوكًا واحدًا. وهو ما يدفع إلى هجرة السوريين وتهجيرهم من مناطق سكنهم التي عاشوا فيها، والذي يفتح المجال لاحتمالات وسيناريوهات متعددة تخضع للحسابات والرؤى الإقليمية والدولية.

تنقسم القوى السورية الكردية إلى تكتلين رئيسين: المجلس الوطني الكردستاني - سورية ومقرّه في مدينة أربيل العراقية، ويطالب بفيدرالية كردية في سورية على غرار كردستان العراق[٦٢]. وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (جناح حزب العمال الكردستاني في سورية)، والذي شكّل ميليشيات أطلق عليها "قوات حماية الشعب الكردي"، سيطرت على مدنٍ وقرى ذات غالبية كردية في ريف حلب والحسكة. لكنّهما يشتركان في تسمية المناطق الشمالية الشرقية في سورية والتي يسكنها سوريون من مكونات اجتماعية متعددة (أشوريين، وأرمن، وعرب، وأكراد، وسريان...) باسم "غرب كردستان"، أي أنّها جزء (غرب) من كلّ (كردستان). وعلى الرغم من خلافاتهما السياسية على تمثيل الكرد في سورية، فقد أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ تشكيل مجلس حكم ذاتي انتقالي "لإدارة الشؤون الإدارية" في ثلاث مدن غالبية سكانها من السوريين الأكراد، هي: القامشلي، وكوباني، وعفرين. تنفصل هذه المدن عن بعضها من الناحية الديموغرافية في وجود مناطق وقرى

٦٠ قسمت فرنسا سورية إلى دويلات طائفية (علوية ودرزية وحكومة دمشق ووضعت الجزيرة العربية في نظام خاص)، انظر: ستيفن همسلي لونغريغ، **سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، بيار عقل(مترجم)، (بيروت: دار الحقيقة، د. ت).

٦١ تستضيف مدينة اللاذقية أكثر من مليون سوري من محافظات إدلب وحلب، وكذلك مدينة السويداء تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين السوريين من مدن درعا. ومازال الاختلاط الطائفي بأديانه وطوائفه المتعددة موجودًا في كلّ أنحاء سورية. وقد جرى ذكر الساحل السوري وحمص وحماه وريف دمشق فقط لأنّها المناطق التي شهدت عنفًا طائفيًا واضحًا بين السوريين العلويين والسوريين السنّة. وهي المناطق الدافعة أو المثبطة لفكرة تقسيم سورية على أسس مذهبية، انظر: "أبعاد العنف الطائفي في الساحل السوري"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، شوهد في ٢٠١٥/٣/١٠، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/file/Get/697a17dc-d1aa-4de7-8c82-78119a6f5ce4.pdf

٦٢ "لا بديل عن الفيدرالية"، **المجلس الوطني الكردستاني - سوريا**، شوهد في ٢٠١٥/٣/٧، على الرابط:
http://goo.gl/VI9Iks

عربية، ما يُصعّب إقامة وحدة جغرافية بين هذه المدن على أسس إثنية[٦٣]. إلّا أنّ ذلك يفتح المجال لحروب ونزاعات أهلية في الجزيرة السورية، بدأت تظهر إلى العلن بعد معركة كوباني، والتي ستترك أثرًا كبيرًا في تغيير بنيتها الديموغرافية.

لا توجد قوة سياسية أو اجتماعية سورية تطالب بإدارة إقليم جغرافي معيّن أو استقلاله على أسس طائفية. وما زال الصراع يدور حول من يحكم سورية[٦٤]. بمعنى أنّ الطائفية السياسية غير مطروحة بوصفها نظام حكم بالنسبة إلى السوريين. والقوى السياسية السورية الكردية وحدها، تطالب بإدارة إقليم ذاتي، تعدّه مؤقتًا، وهي مطالب مازالت صيرورة تطوّرها قيد التشكل.

النتائج

تسمح بنية النظام الدولي الحالي بدرجة كبيرة من التدخّل الخارجي في المشرق العربي، إذ تسعى القوى الكبرى لتحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحها الوطنية وضمان أمنها القومي، وذلك بسبب توافر عوامل داخلية محلية وهشاشة الدولة الوطنية في المشرق العربي. وبذلك تتشابك القضايا الداخلية مع المصالح الدولية. وتُصاغ على شكل مخرجاتٍ نتيجة التفاعل بين المدخلات الوافدة من البيئتين الداخلية والخارجية.

يتبين لنا من خلال العرض السابق أنّه كلّما ازداد دور القوى الدولية الصاعدة في بنية النظام الدولي، ازدادت احتمالات تقسيم العراق أو استكمال فدرلته، وصوغ نظام سياسي توافقي فرعي في سورية على أقلّ تقدير. وكذلك فإنّ تعدّد دور الفاعلين الإقليميين، سوف يؤدي إلى زيادة هذا الاحتمال. وذلك بسبب تضارب مصالحها الوطنية وصراعها على الموارد والأدوار في المشرق العربي.

أمّا على الصعيد المحلي، فإنّ امتداد النزاعات العسكرية أو صراع الميليشيات إلى المناطق التي لا تزال مختلطة سكانيًا، سوف يؤدي بالضرورة إلى تغيير بنيتها الديموغرافية، وهو ما يهيّئ لظهور جماعات سياسية ذات نزعات انفصالية، مدعومة ميليشاويًا، قد تحظى بدعم من قوى إقليمية ودولية، وتتحول إلى ممثل لجماعة معيّنة بفعل التعامل الدولي معها. بينما تغيب فاعلية قوى سياسية أخرى لها رؤية مختلفة عن مستقبل سورية والعراق، كونها لا تنظّم ميليشيات، ولا تحظى بدعم دولي.

تدلّ المؤشرات الميدانية والسياسية في سورية والعراق على أنّ الأكراد بدأوا يستعيدون وحدتهم ووعيهم القومي[٦٥]، وهم الطرف الوحيد في المشرق العربي الذي يقاتل على أسس قومية وعرقية. ما يسهّل إنشاء كيان كردي قابل للحياة على الصعيد المحلي، كونهم يمتلكون مقومات اقتصادية وسياسية وبشرية وعسكرية كبيرة. ومن دون الاعتراف الدولي لا تحظى الدول الجديدة بشرعية دولية، والذي يبدو سلسًا إلى حدٍ ما على الصعيد العالمي، لكنّه في غاية التعقيد على الصعيد الإقليمي.

أمّا عن إمكانية إنشاء كيانات طائفية في سورية والعراق، فمن غير المرجّح نشوء هذه الكيانات في الظروف المحلية والدولية الحالية. فالعنف الطائفي ما هو إلّا توترات اجتماعية نتيجة الخلل في توزيع الثروة والسلطة والاستبداد السياسي، لا تندرج ضمن النزعات الانفصالية، لكنّها قابلة للتحول إلى قوميات طائفية بفعل التدخلات والرؤى الخارجية (الاستشراق الغربي، والدور الروسي الجديد ومسألة الأقليات، والمذهبية السياسية الإقليمية).

إنّ الاقتتال الطائفي في سورية والعراق، ليس انتصارًا للهوية الطائفية، بل هو تجسيد لفشلها في محاولة فرض نفسها هوية واحدة. ويتمثل ذلك بفشل أيّ من القوى في تقديم نفسها على أنّها الممثل الشرعي لجماعة قائمة بحدّ ذاتها. أمّا المشكلة فتكمن في القوى السياسية المحلية المتنافسة التابعة ثقافيًا وسياسيًا إلى قوى خارجية لها مصالحها الخاصة المتضاربة والمتصارعة في النظام الدولي. وهذا لا يعني أنّ القوى السياسية الطائفية ليس لها جمهورها، ولكن الفكرة أنّها ليست الوحيدة، أمّا المفقود فهو أصوات السوريين والعراقيين.

٦٣ خورشيد دلي، "الإدارة الذاتية الكردية بين الانفصال والاستحقاق"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/١٢/١، شوهد في ٢٠١٥/٣/٧، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/12/1/الإدارة-الذاتية-الكردية-بين-الانفصال-والاستحقاق

٦٤ يتّهم النظام السياسي في سورية المعارضة السورية بأنّها تقود مشروع تقسيم سورية والفتن الطائفية، وكذلك بعض أطياف المعارضة تتّهم النظام السوري بأنّه يعمل على إقامة دويلة علوية في الساحل السوري. لكنّها لا تعدو عن مناكفات سياسية ومحاولات تشويه صورة الآخر بالنسبة إليهم. فكلا الطرفين يقاتلان في جميع أنحاء سورية.

٦٥ خورشيد دلي، "المؤتمر القومي الكردستاني والحلم الكردي"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٣/٨/١٠، شوهد في ٢٠١٥/٣/١١، على الرابط:
http://goo.gl/k4BN4v

مرسي مشري*

أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والانعكاسات

تمثّل الهجرة غير الشرعية أحد التهديدات التي تواجهها الدول الأوروبية، نظرًا لاستمرار تدفق عدد كبير من المهاجرين بطرق شرعية وغير شرعية، وما يخلفونه من مظاهر الخوف والعنصرية في المجتمعات الأوروبية، وقد حاولت الحكومات الأوروبية معالجة الظاهرة بانتهاج مقاربة أمنية، تقوم على تجنيد كل الوسائل القمعية والبوليسية، وسن القوانين الردعية لمواجهتها، وهو ما يعرف بأمننة ظاهرة الهجرة، التي جاءت بفعل تكاثف عدة عوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي؛ فمن العوامل الخارجية حوادث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ودورها في إلصاق تهمة الإرهاب بالمسلمين الذين يمثّلون نسبة كبيرة من المهاجرين الوافدين إلى أوروبا، أما العوامل الداخلية فتتمثل في التوظيف الإعلامي والسياسي لظاهرة الهجرة لدى وسائل الإعلام وأحزاب اليمين المتطرف التي تسعى دائمًا لربط الهجرة بمختلف الظواهر السلبية كالجريمة المنظمة والإرهاب، ما انعكس سلبيًا على وضع المهاجر وحقوقه المنصوص عليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها حق اللجوء السياسي الذي عرف تضييقًا كبيرًا من الدول الأوروبية في سبيل القضاء عليه نهائيًا، كما انعكست سياسة أمننة الهجرة على علاقة المهاجرين الوافدين بالمجتمعات المستقبلة التي تزايد لديها هاجس الخوف والعنصرية، كان من أهم انعكاساته رفض كل ما هو أجنبي والتعصب للقيم والهوية الوطنية، مكرسًا بذلك مقولة صدام الحضارات.

* أستاذ في قسم العلوم السياسية في المركز الجامعي في تيسمسيلت - الجزائر.

مقدمة

تُعدّ ظاهرة الهجرة بكل أنواعها (شرعية وغير شرعية) ظاهرة إنسانية، فرضتها الاختلافات الموجودة في الأوضاع الأمنية والمعيشية بين مختلف مناطق العالم، فهي انتقال الأفراد بحثًا عن مكان آمن للاستقرار وتحقيق العيش الكريم، وقد تغير هذا المنظور البسيط لظاهرة الهجرة لتصبح ملازمة لمظاهر العنف والإرهاب والجريمة المنظمة، نظرًا للتحولات الحاصلة على مستوى الدول المصدرة والمستقبلة في آن واحد، فعلى مستوى الدول المصدرة ودول العبور سيطرت عصابات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات على شبكات الهجرة، وأصبحت تستخدمها في الترويج لنشاطاتها في دول الاستقبال، كما انعكست الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في دول المصدر على نوعية المهاجرين، فأصبحت تضم متطرفين ومجرمين يمثّلون خطرًا على الأمن الاجتماعي في الدول الأوروبية.

> تحوّل مفهوم الهجرة من ظاهرة إنسانية اجتماعية تساهم في نقل الثقافات واحتكاك الشعوب بعضها ببعض، إلى ظاهرة تنقل الدمار والخوف وتؤدي إلى تصادم الشعوب والدول

أما على مستوى الدول المستقبلة للهجرة، فقد ساهمت حوادث دولية ومتغيرات وطنية في تغيير نظرة هذه الدول لظاهرة الهجرة من كونها حلًا لمشكلة نقص اليد العاملة وتناقص النمو الديمغرافي، إلى كونها مشكلة تتسبب في حالة من الفوضى واللاأمن في المجتمعات الأوروبية، فقد كان لحوادث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة، و١١ مارس بمدريد وتفجيرات لندن، مادة إعلامية استخدمتها وسائل الإعلام الغربية لتهويل ظاهرة الهجرة وتخويف الدول الأوروبية منها، كما وظفتها أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية للنجاح في الانتخابات والمشاركة في الحكومات.

وفي هذه الظروف تحوّل مفهوم الهجرة من ظاهرة إنسانية اجتماعية تساهم في نقل الثقافات واحتكاك الشعوب بعضها ببعض، إلى ظاهرة تنقل الدمار والخوف وتؤدي إلى تصادم الشعوب والدول، فهل تتضمن ظاهرة الهجرة كل هذه المخاطر والتحديات، أم أنّ التوظيف السياسي والإعلامي لها جرّدها من كل إيجابياتها وجعلها هاجسًا أمنيًا للدول الأوروبية؟

أولًا: دوافع أمننة ظاهرة الهجرة

١. الأمننة: المدلول والمعنى

أ- التغير في مفهوم الأمن

ارتبط مفهوم الأمن لعقود طويلة بالحرب والتهديدات العسكرية، إذ "ساد هذا المنظور الواقعي للأمن منذ صلح وستفاليا ونشأة الدولة القومية عام ١٦٤٨، أي لمدة ثلاثة قرون ونصف القرن"، وقد تأثر هذا المنظور بعاملين ساهما في تغييره من المنظور الصلب إلى المنظور الليّن وهما[١]:

- لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرًا على الدولة القومية؛ إذ أصبح هناك فاعلون دوليون من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية.
- حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية؛ إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظور الواقعي). فالدولة أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة، وانتشار الإرهاب الدولي، والهجرة غير الشرعية، وانتشار الأمراض والأوبئة كالإيدز، وانتشار الفقر، والتلوث البيئي... إلخ. وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا.

وبذلك ظهرت الدراسات النقدية التي حاولت أن تعوّض النقص الحاصل في هذا التصور، وذلك من خلال رفض ربط الأمن بالحرب، وركزت عوضًا عن ذلك على مفهوم أكثر إيجابيـة، فقد دعا Johan Galtung إلى السلام الإيجابي Positive Peace وKenneth Ewart Boulding الذي يستند إلى فكرة السلام المستقر Stable Peace. فمن منظور المدرسة النقدية يتضمن الأمن القضاء والتخفيف من العنف غير المباشر كمًا وكيفًا، ولا يقتصر على غياب الحرب[٢]. ويؤكد هذا التصور "تقرير Egon Bahr المقدم للجنة Palme (١٩٨٢) والذي كان بعنوان

---

١ خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً"، onislam، ٢٠٠٣/٩/٧، شوهد في ٢٠١٥/٠١/١٧، على الرابط:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/100626-2003-09-07%2021-00-45.html

٢ عادل زقاغ، "إعادة صوغ مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، **سياسة**، ٢٠١١/١٠/٢٣، شوهد في ٢٠١٥/٠١/١٧، على الرابط:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html

"الأمن المشترك" Common Security. ويرى فيه أنّ التركيز على القوة في عالم يتميّز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها، سوف يقلّص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنّ التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المأزق الأمني غير واقعي، فهناك أنواع أخرى من المخاطر التي تتهدد الدول، وهي ذات طبيعة اقتصادية، وبيئية وحتى ثقافية، كما قد يكون وراءها فاعلون آخرون غير الدولة كالمنظمات الإرهابية[٣].

ونتيجة هذا التوجه النقدي الجديد في التنظير لمفهوم الأمن التقليدي، ظهرت عدة مفاهيم منبثقة عنه كالأمن الإنساني والأمن المجتمعي، إذ تُعدّ "مدرسة كوبنهاجن" الرائدة في تطوير مثل هذا التوجه لمفهوم الأمن، فقد قدّمت للأمن إطارًا ملائمًا لدراسة الطبيعة الديناميكية لمدركات الأمن، بإقرارها بأنه ليس مفهومًا ثابتًا، بل هو بناء اجتماعي يتشكّل عبر الممارسة وبصفة ديناميكية، ويُعدّ باري بوزان Barry Buzan أحد أهم رواد هذه المدرسة، فبالنسبة إلى بوزان فإنّ إضفاء الطابع الأمني securitization على مجال معيّن يكون عبر عملية خطابية لغوية، إذ يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما، قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية.

> ما يشار إليه في غالب الأحيان بصفته تهديدًا للأمن المجتمعي هو الهجرة، فقد يحدث أن يذوب شعب في آخر جراء تدفقات الهجرة أو تسرب قيم ثقافية، لغوية وحضارية على قيم شعب آخر فتذيبها أو تهمّشها

وتهدف "عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى تشريع لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لانتهاج ترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان" (المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة به. إذ يمكن التعامل معها بحرية أكثر، بعيدًا عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار، لا سيما ما يرافقها من ضغط لمنظمات المجتمع المدني"[٤].

ويصنف الأمن المجتمعي، بحسب مدرسة كوبنهاجن، ضمن أهم القطاعات الأمنية للدولة في إطار النظرة الموسعة والمعمقة للأمن، إذ يتركّز أساسًا حول استمرارية حياة المجتمع والدولة، في إطار يضمن التطور الطبيعي للمجتمع في لغته، وثقافته، وديانته، وعاداته وتقاليده وكل خصائص هويته الوطنية؛ و"يعدّ تهديدًا كل ما يعرّض الهوية الجماعية والثقافية للمجموعة إلى الخطر. وما يشار إليه في غالب الأحيان بصفته تهديدًا للأمن المجتمعي هو الهجرة، فقد يحدث أن يذوب شعب في آخر جراء تدفقات الهجرة أو تسرب قيم ثقافية، لغوية وحضارية على قيم شعب آخر فتذيبها أو تهمّشها"[٥].

كما يُعدّ من التهديد للأمن المجتمعي كل ما يعرّض قومية شعب ما لذوبان عن طريق الإدماج جراء الاحتلال، والاتحاد أو الوحدة، ويرى باري بوزان Barry Buzan وأول ويفير Ole Weaver أنّ أمننة هوية المهاجرين أو الهويات المنافسة يرتبط بالشكل الذي يتبعه المحافظون على الهوية الجماعية، في كيفية فهم هويتهم الخاصة وبنائها والحفاظ عليها، ومن ثمّ الانفتاح أو الانغلاق تجاه هذه الهويات[٦].

مفهوم الأمننة

ظهر مفهوم الأمننة أول مرة في مدرسة كوبنهاجن، وهو يعني تحول أي موضوع إلى قضية أمنية، بحيث يقدمها الفاعلون على أنها تهديد لوجودهم، ويتقبلها الجمهور[٧]. "فنقطة البداية في مفهوم الأمننة هي نظرية الفعل الخطابي، أي كيف يمكن القيام بأفعال بالكلمات، فالأمننة تدرس من خلال تحليل الخطاب لتقديم شيء ما بوصفه تهديدًا وجوديًا، بحيث يتقبلها الجمهور ويسمح باستخدام الإجراءات الاستثنائية لمحاربة التهديد"[٨].

---

٣ المرجع نفسه.

٤ عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد ٥، (جوان ٢٠١١)، ص ١٠٩.

٥ مريم شوفي، "التصور الأمني لمدرسة كوبنهاجن"، **الحوار المتمدن**، شوهد في ٢٠١٥/٠١/١٨، على الرابط:
http://m.ahewar.org/s.asp?aid=396778&r=0&cid=0&u=&i=7234&q

٦ اليامين بن سعدون، "الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١، ص ٣٢.

7 Thierry Balzacq, *Securitization Theory, How security problems emerge and dissolve*) USA: Routledge Edition, 2011), p. 57.

٨ عزيز نوري، "الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١، ص ١٦٥.

وبذلك فإنّ أمننة الهجرة غير الشرعية يعني تحويلها من قضية إنسانية بسبب فرار الأشخاص من ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية صعبة، إلى قضية أمنية وتحدٍ يهدد الوجود الحضاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأوروبية، ما يستوجب اتخاذ تدابير استثنائية ردعية وعقابية لمواجهة هذا التحدي. وفي هذا الإطار يمكن أن يتقاطع مفهوم الأمننة مع مفهوم آخر وهو مفهوم تجريم الهجرة غير الشرعية.

وتتكون مستويات الأمننة من ثلاثة مستويات هي[٩]:

١. **الفواعل:** يمكن تقسيم هذا المستوى إلى شقين؛ الشق الأول يتمحور حول الفواعل، وهو يضمّ أولئك الذين يساهمون أو يقاومون، مباشرة أو عن طريق الوكالة، في تصميم القضايا الأمنية أو ظهورها (أمننة الفواعل، والجماهير، والفواعل الوظيفية)، أمّا الشق الثاني فيتضمن المواضيع التي تشكّل العلاقة التي تؤطر الوضعية الأمنية، وهي وضعيات القوة (العلاقات البديلة) للفواعل، والهويات الشخصية والهويات الاجتماعية التي تكشف سلوك الفواعل، وكذلك الموضوع المرجعي والشخص المعني، أي من يهدد وماذا يهدد؟

٢. **الفعل:** ويهتم هذا المستوى بالممارسات استطرادية أكانت أم غير استطرادية، والتي تدخل ضمن مسار الأمننة قيد الدراسة، والنتيجة الشاملة تشمل السياسات والطرق التي تخلق الأمن، ويتكون هذا المستوى بدوره من أربعة جوانب:

- نوع الفعل
- الإستراتيجية
- مكونات الأمننة
- السياسات الناجمة عن الأمننة

٣. **السياق:** ذلك أنّ الخطاب الأمني لا ينبع من فراغ بل ينتج عن سياق الحوادث والتهديدات.

وعلى هذا الأساس "فإنّ تعامل الاتحاد الأوروبي مع قضية الهجرة غير الشرعية مر بعدة مراحل، وذلك عبر إدراجها في إطار التعاون بين الأطراف المتوسطيين، ثم التحول إلى تسييس هذه القضايا وإبرازها بصفتها أهدافًا خاصة في السياسات العامة للاتحاد الأوروبي، وذلك بتخصيص الإمكانيات والميزانيات اللازمة لمواجهتها، ثم الوصول إلى المرحلة الأخيرة وهي أمننة هذه القضايا، فهي تعطي الحق للجوء إلى وسائل وإجراءات استثنائية وغير عادية لمواجهتها"[١٠].

> تعتمد الحكومات والدول الأوروبية بصفة متزايدة على تصور وسائل الإعلام والاتصال في صوغ سياساتها للهجرة، نظرًا لقدرة الإعلام على صناعة رأي عام وطني تجاه أي قضية

٢. دور الإعلام في أمننة الهجرة وربطها بالتهديدات الأخرى

تعتمد الحكومات والدول الأوروبية بصفة متزايدة على تصور وسائل الإعلام والاتصال في صوغ سياساتها للهجرة، نظرًا لقدرة الإعلام على صناعة رأي عام وطني تجاه أي قضية، كما تستخدم هذه الحكومات وسائل الإعلام من أجل توجيه الرأي العام الوطني والدولي في اتجاه يخدم مصالحها، وهو في هذه الحالة توجيه من أجل أمننة ظاهرة الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية. ففي دراسة نوعية لمضمون أهم الصحف الوطنية والقنوات التلفزيونية قامت بها الباحثة Tsoukala Anastassia، استنتجت أنّ وسائل الإعلام في فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان تجرّم الهجرة، دون أن تعكس واقعها الحقيقي، بحيث تساهم في صنع رأي عام مناهض للهجرة من خلال ربطها بالانحراف والعنف، فكانت الصحف تركّز في مقالاتها على الجرائم والمخالفات التي يرتكبها المهاجرون، حتى وإن كانت تافهة؛ ففي ألمانيا مثلًا ٢ / ٥ من المقالات المنشورة في بداية التسعينيات تناولت قضايا الهجرة وربطتها بالجرائم التي ارتكبها الأجانب، ٦٠٪ منها متعلقة بالمتاجرة بالمخدرات والجريمة المنظمة، أمّا في إيطاليا ٤٧٪ من المواضيع المنشورة في أهم سبع صحف يومية كانت تتحدث عن الهجرة في الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ - ١٩٩٣، إذ تناولت الجرائم المرتكبة من المهاجرين، أو الإجراءات الأمنية المتخذة ضدهم لحفظ الأمن العمومي[١١].

وبالنظر إلى نوعية العناوين التي تتناول مواضيع الهجرة والمهاجرين نجد وسائل الإعلام الأوروبية تختار العناوين المثيرة، فهذه الصحف الإيطالية تكتب مثلًا[١٢]:

---

9 Balzacq, pp. 35 - 36.

١٠ نوري، ص ١٦٦.

11 Anastassia Tsoukala, "Le traitement médiatique de la criminalité étrangère en Europe," *cairn info*, vol. 26, (2002), p. 65.

12 Ibid, p. 67.

- اقتحام السواحل الإيطالية Prise d'assaut des côtes italiennes (صحيفة L'Unità الصادرة بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٤).
- غزو اليائسين L'invasion des désespérés (صحيفة La Repubblica الصادرة بتاريخ ١٩٩٧/٠٣/١٥).
- حالة طوارئ قصوى ضد خطر الغزو الإجرامي Alerte maximale contre le risque d'une invasion criminelle (صحيفة Il Corriere della Sera الصادرة في ١٩٩٧/٣/١٨).

أما الصحافة الألمانية فقد تناولت قضية الهجرة (خلال النقاش الدائر حول اللجوء في ألمانيا خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣) وكأنها موجة بحرية أو طوفان من طالبي اللجوء، وأنّ ألمانيا تمثّل السفينة المملوءة أو الجزيرة المزدحمة بالناس والتي تشرف على الغرق.

وفي فرنسا ربطت وسائل الإعلام الفرنسية بين الهجرة والجرائم التي يرتكبها المهاجرون، والتي تمثّل مشاكل الضاحية الباريسية أشهرها، إذ اتهم الشبان من أصول مهاجرة وبالأخص من أصول مغاربية بمسؤوليتهم في حوادث العنف التي حصلت، وكذلك بدورهم في تنامي الجريمة، وذلك من خلال عناوين مثل الضواحي والهجرة: حالة طوارئ Banlieue, immigration: l'état d'urgence (صحيفة L'express الصادرة في ١٩٩١/٦/١٢-٥)[١٣].

وعلى الرغم من الانقسام الإعلامي والاختلافات الأيديولوجية الموجودة بين مختلف الصحف الفرنسية منها صحيفة لوفيغارو (Le Figaro) القريبة من اليمين المتطرف والجبهة الوطنية (Front national) وصحيفة لوموند (Le Monde) القريبة من اليسار والوسط، فإنّ موقفها من الهجرة لم يكن مختلفًا، ويظهر ذلك من خلال عناوين هذه الصحف، ومنها:

- الهجرة غير الشرعية: فرنسا تحت الضغط Immigration clandestine: la France sous pression (صحيفة Le Figaro الصادرة في ٢٠١٣/١٢/١٧)
- فيون: عدد كبير من المهاجرين في فرنسا Fillon: trop d'immigrés en France (صحيفة Le Figaro الصادرة في ٢٠١٣/٠٦/٠٦)

13 Anastassia Tsoukala, "Crime et immigration en Europe," p. 13, at: http://www.cedem.ulg.ac.be/wp-content/uploads/workingpaper/27.pdf

- ضد الهجرة غير الشرعية، يجب فرض مشروطية المساعدات للمغرب العربي Contre l'immigration clandestine, il faut conditionner les aides au Maghreb (صحيفة Le monde الصادرة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٢)

ونتيجة للحملة الإعلامية التي تشنها وسائل الإعلام الأوروبية على المهاجرين، فقد تشكّل رأي عام معادٍ للهجرة والمهاجرين، ففي استطلاع للرأي أجرته الأوروبية للمسح الاجتماعي في ٢٠٠٢، صرّح قرابة ٤٠٪ من الأوروبيين بالتأثير السلبي للهجرة في الأجور[١٤].

كما رأى عدد من الباحثين الألمان أنّ الهجمات التي تمّت ضد مهاجرين في مدينتي روستوك Rostock وهويارسويردا Hoyerswerda الألمانيتين في بداية التسعينيات سببها المعالجة الإعلامية لمسألة الهجرة، وقد تفاقمت النزعة العدائية ضد المهاجرين لدرجة أنّ أنصار اليمين المتطرف اعتقدوا أنهم باستهدافهم المهاجرين سيحظون بتعاطف الجماهير[١٥].

٣. صعود التيارات اليمينية[١٦] ومعاداتها المهاجرين

جرت العادة في الحملات الانتخابية أن تركّز الأحزاب السياسية في الدول الأوروبية على توظيف هواجس الجماهير ومخاوفها، والاستثمار في مشاكلها من خلال التطرق إليها وتقديم الحلول لها، وهو نهج الأحزاب اليمينية المتطرفة باستثناء أنّ هذا التوظيف يمثّل لب العمل السياسي للأحزاب اليمينية التي تقوم أيديولوجيتها على المحاور التالية:

- مناهضة الهجرة، وبالضبط اعتماد كراهية الأجانب وسيلة انتخابية.
- رفض التعددية الثقافية، والنظر إلى الثقافات الأخرى نظرة دونية.
- التأكيد على الهوية الوطنية، ونقاء القومية من العناصر الدخيلة.

14 Jérôme Héricourt & Gilles Spielvogel, "Perception publique de l'immigration et discours médiatique," *laviedesidees.fr*, 18/12/2012, p. 3, at: http://www.laviedesidees.fr/Perception-publique-de-l.html

15 Tsoukala, "Crime et immigration…," p. 12.

١٦ يعرف اليمين المتطرف أو الشعبوية الوطنية على أنه يشمل مجموع الأحزاب والتنظيمات الموجودة خارج النظام السياسي، وكذلك خارج النظام الحزبي، وهي أحزاب ترفض المشاركة الانتخابية وتهدف إلى محاربة النظام الحزبي، وهو حركات قومية وطنية تنتظم في شكل أحزاب وتشكيلات سياسية للدفاع عن قيم معينة. للمزيد انظر: مخلوف ساحل، "ظاهرة تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا الغربية ١٩٨٤-٢٠٠٠"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٢.

و"تُعدّ الهجرة أحد الأسس المهمة في خطاب اليمين المتطرف في أوروبا، فقد كان لتوظيف قضية الهجرة دور كبير في نهضة أحزاب اليمين المتطرف، إذ لا يفوّت رؤساء هذه الأحزاب فرصة في تصريحاتهم إلّا وتطرقوا إلى مشكلة الهجرة، فهذا بيم فورتيون رئيس الحزب اليميني الهولندي يصرح قائلًا: "لقد امتلأت هولندا، ويجب أن تغلق أبوابها". وكذلك لوبان بمقولته الشهيرة "الفرنسيون أولًا"، كما طالب بالنص في الدستور على ما يدعوه "الأولوية الوطنية"، وبذلك أصبح المهاجر في نظر اليمين المتطرف هو السبب الرئيس لكل المشاكل التي تعانيها المجتمعات الأوروبية كالبطالة والجريمة"[١٧]. كما ترى الأحزاب اليمينية سبب وجودها هو الحفاظ على الهوية الوطنية وحمايتها، "فالجبهة الوطنية ترى أنّ المبرر الأساسي لوجودها هو تمثيلها للثقافة والهوية الفرنسية اللتين تدّعي أنّ الأحزاب السياسية الأخرى وأجهزة الإعلام لا تعبّر عنهما بصدق، كما أنها تتحرك بدعوى الدفاع عن التقاليد الفرنسية التي هي أقدم من دستور الجمهورية الخامسة ذاته"[١٨]. وقد اعتمدت الأحزاب المتطرفة على الصحافة الموالية لها في نشر دعايتها، وترويج مواقفها تجاه المهاجرين، فمثلًا نجد المجلة الفرنسية "المناضل" (Le Militant) في أحدى مقالاتها المتطرفة جاء فيها: "هل نحن مرغمون على تحويل باريس ولندن وميونخ إلى مدن أفريقية وآسيوية". وفي مجلة أخرى "الوطني" (Le National) جاء فيها:"...أنهم يرغبون في إلحاق فرنسا وأوروبا بالعالم الثالث". وفي مقالة آخرى للمجلة نفسها ورد فيها: "أنّ الفرنسيين ليسوا فقط مطالبين بالدفاع عن حقوقهم الشرعية، وإنما هذا يُعدّ كذلك واجبًا مقدسًا تجاه الأجيال القادمة، وعلينا ألّا ننحني أمام الهجرة "[١٩].

وبذلك استثمرت الأحزاب اليمينية في المشاكل التي يواجهها المواطن الأوروبي، ذلك أنّ استفحال ظاهرة البطالة في فرنسا دفع بعدد كبير من الفرنسيين للتصويت لمصلحة الجبهة الوطنية عام ١٩٨٤ في الانتخابات البلدية والانتخابات الأوروبية التي حققت فيها نجاحًا باهرًا، لم يسبق لها منذ أن أنشئت عام ١٩٧٢، وبذلك نجح الحزب اليميني الفرنسي في تطبيق الإستراتيجية المبنية على أيديولوجية التخويف من خطر المهاجرين[٢٠]. وعلى نطاق واسع شهدت سنوات عقدي الثمانينيات والتسعينيات صعودًا واضحًا لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، إذ أخذت هذه الظاهرة في بعض الدول بعدًا ذا عواقب خطيرة على النظام الحزبي والسياسي في تلك الدول، تجسد في النتائج الباهرة التي حققتها الأحزاب اليمينية في الانتخابات المحلية والتشريعية وحتى الأوروبية، ففي فرنسا مثلًا بدأت النجاحات الانتخابية للجبهة الوطنية عام ١٩٨٤ حين حققت ١١،٢٪ من الأصوات، وبلغت ذروة انتصاراتها الانتخابية في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٢، حين وصل مرشحها جان ماري لوبان إلى الدور الثاني أول مرة في تاريخ الرئاسيات وأحزاب اليمين المتطرف في فرنسا. وفي النمسا (التي تعدّ ثالث الدول الأوروبية من حيث شعبية الأحزاب اليمينية) حصل حزب الحرية اليميني Parti autrichien de la liberté (FPO) في الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ على ٢١،٩٪ من الأصوات، وفي العام الموالي في الانتخابات الأوروبية حقق الحزب ٢٧،٦٪، أمّا في الانتخابات المحلية التي جرت في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦ تحصل الحزب اليميني على ٢٨٪ من الأصوات[٢١]. كما حقق الحزب ٢٦،٩٪ و٥٢ مقعدًا في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٩، و٦٠ مقعدًا في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٨، ما سمح له بالدخول في الحكومة، وبذلك تحول هذا الحزب إلى ثاني قوة سياسية في البرلمان. أمّا في سويسرا فقد حقق حزب الشعب السويسري انتصارًا انتخابيًا في الانتخابات الفدرالية لعام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٩٪ من الأصوات و٦٢ مقعدًا من بين ٢٠٠ مقعد تشكّل البرلمان[٢٢].

من خلال النظر إلى النتائج الانتخابية التي صار يحققها اليمين المتطرف، نلاحظ توجه شريحة واسعة من الشعوب الأوروبية للتصويت لمصلحة اليمين، خاصة في ظل عجز اليسار واليمين المعتدل الأوروبي على الاستجابة لمتطلبات المواطن الأوروبي، بالأخص قضيتي البطالة والأمن. وبذلك أصبحت أحزاب اليمين المتطرف جزءًا من اللعبة السياسية الأوروبية يحسب له حساب في صوغ سياسات الهجرة، هذا إن لم يكن تصور اليمين للمهاجرين هو السائد حتى لدى التيارات السياسية

١٧ ستار جبار الجابري، "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي"، **دراسات دولية**، العدد ٣٥ (٢٠٠٨)، ص ٥٩.

١٨ هدى جمال عبد الناصر، "صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات"، **السياسة الدولية**، العدد ١١٨ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤)، ص ٩.

١٩ ساحل، ص ١٨.

٢٠ المرجع نفسه، ص ١٦.

21 Pascal Delwit & Jean Michel De Waele & Andrea Rea, "Comprendre L'Extrême Droite," in *L'Extrême droite en France et en Belgique* (Bruxelles: Editions Complexe, 1998), p. 15.

22 Robin Wilson & Paul Hainsworth, "Les Partis d'Extrême droite Et Leurs Discours En Europe," le Réseau européen contre le racisme (ENAR), Bruxelles (March 2012), p. 6.

المعتدلة في اليمين أكانت أم في اليسار، خاصة أنها تسعى للحفاظ على وعائها الانتخابي الذي صار ينزف بسرعة لمصلحة اليمين المتطرف الذي نصّب نفسه ناطقًا رسميًا باسم الشعوب الأوروبية.

> تقوم نظرية صدام الحضارات على الاختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات، وتزداد حدة التصادم بين الثقافات عندما يترسّخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم وازدراء ثقافة الآخرين

٤. أمننة الهجرة وتأكيد نظرية صدام الحضارات

تقوم نظرية صدام الحضارات على الاختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات، وتزداد حدة التصادم بين الثقافات عندما يترسّخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم وازدراء ثقافة الآخرين، كما أنّ التقاء المتعصبين من مختلف الحضارات يكرّس هذا الطرح. غير أنّ إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة الهجرة على أنّها تأتي بأشخاص من ثقافات دونية مختلفة ويرفضون الاندماج بالمفهوم الغربي، وسّع مفهوم التصادم ليتجاوز الجماعات المتطرفة من الحضارتين، ويشمل باقي أفراد المجتمع فباتت المجتمعات الأوروبية تنظر لصدام الحضارات على أنه ينتج بفعل شعور المهاجر – عند وصوله ولفترة زمنية معينة - بالعجز والإحباط في مجتمع لا يتكلم لغته ولا يتفهم ثقافته. بل وأكثر من ذلك يحاول إدماجه بالقوة من خلال إجباره على اعتناق ثقافة المجتمع المستقبل، فأصبح هذا المفهوم الخاطئ للإدماج الأساس الذي تقوم عليه السياسة الأوروبية للهجرة، ففي فرنسا مثلًا أصبحت الإشكاليات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين أكثر حضورًا منذ وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، وهي تعكس، في الواقع، إيمانه الشديد بنظريات "اليمين الجديد" وقناعاته حول أثر الاختلافات العرقية، وضرورة حماية الثقافة الوطنية ومنعها من الاختلاط بمختلف أشكال الثقافات الأجنبية الأخرى، أو ما يسمى بـ "نظرية الاختلاف"[٢٣]. وفي السياق نفسه كتب الباحث والصحافي الفرنسي دانيال فيرني على صفحات موقع "سلات" الإخباري "عندما يقول لنا وزير الداخلية الفرنسي كلود غيان بأنه وخلافًا لليساريين و(مذهبهم النسبوي) الذي يتبنى فكرة أنّ لكل ثقافة قيمها ومعتقداتها التي لا يجب أن تقارن بأخرى، فهو ومن معه من نخبة اليمين الحاكم يؤمن بأنّ الحضارات لا تتساوى"[٢٤].

وقد فسر عالم الأنثروبولوجيا كاليرفو أوبيرغ الذي كان أول من استخدم مصطلح الصدمة الثقافية، بأن الصدمة الثقافية تحدث بسبب القلق الناجم عن فقدان المرجعيات والرموز المألوفة لدينا في التفاعل الاجتماعي.

٥. حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتغير في سياسات الهجرة

خلفت حوادث ١١ سبتمبر آثارًا اقتصادية وسياسية على الدول الغربية، كانت ضخمة في حجمها وقصيرة في مداها الزمني، غير أنّ الآثار النفسية التي تركتها في نفوس المجتمعات الغربية كانت أعظم، ذلك أنّها رسّخت فكرة الخوف من الأجنبي القادم من الدول العربية والإسلامية، ويظهر ذلك جليًا في تعامل الدول والحكومات الغربية مع ظاهرة الهجرة. "ففي أعقاب هذه الحوادث أعلنت الحكومة الأميركية الحرب على الإرهاب، وتم اتخاذ تدابير عدة، كان من بينها إصلاح النظم القانونية بغية التصدي للتهديدات الجديدة التي يمثلها الإرهاب في أحدث صوره، وتمت إعادة صوغ قانون الهجرة، وتركزت التدابير الأخرى على تحسين الآليات الرامية إلى ضمان الحد من تدفق الموارد الاقتصادية والمالية لدعم الأنشطة الإرهابية، وربما وقفها كلياً"[٢٥]. وبحسب وثيقة "الإستراتيجية الأوروبيةللأمن"، التي اقترحها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية خافيير صولانا وتبناها المجلس الأوروبي في اجتماعه في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣، فإنّ التهديدات الجديدة من بينها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية، ما يحتم اللجوء إلى جملة من الوسائل المختلطة كالعمل المخابراتي، واستخدام وسائل الشرطة والوسائل القانونية والعسكرية إذا لزم الأمر. وبذلك أصبح بإمكان الدول الأوروبية بموجب اجتماع برلين استخدام إمكانيات الحلف

٢٣ أنيسة مخالدي، 'صدام الحضارات'بنسخة فرنسية، هل يجنح بلد 'حقوق الإنسان' صوب العنصرية؟"، **الشرق الأوسط**، العدد ١٢٢٠٦ (٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، على الرابط: http://bit.ly/1BQ1inn

٢٤ المرجع نفسه.

٢٥ إبراهيم إسماعيل عبده، "واقع ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م: رصد تحليلي في ضوء التداعيات المجتمعية على العالمين العربي والإسلامي"، **مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام**، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، على الرابط: http://www.asbar.com//ar/monthly-issues/1042.article.htm

الأطلسي من أجل مواجهة مثل هذه التهديدات، وقد تقاطعت الرؤية الأوروبية مع التصور الأطلسي الذي يرى حوض المتوسط منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكيتها الخاصة، فالهجرة الدولية بشقيها الشرعية وغير الشرعية ومختلف التهديدات الصادرة عن تلك المنطقة تُعدّ هواجس أمنية كبرى بالنسبة إلى أوروبا والحلف الأطلسي[٢٦].

لقد كان لحوادث ١١ سبتمبر وقع على السياسات الأوروبية بصفة عامة ومن ضمنها سياسات تنظيم الهجرة، إذ أدت إلى مراجعة كل سياسات الهجرة للدول الأوروبية، فهذا توني بلير رئيس الوزراء البريطاني يعلن عن إصلاحات صارمة في قانون اللجوء في المملكة المتحدة، كما قامت الحكومة الألمانية بتعليق النقاش البرلماني حول مقترحات لقانون الهجرة الجديد، في حين تساءلت الصحافة الإيرلندية حول ما إذا كان الإيرلنديون يبالغون في الترحيب بالمهاجرين المسلمين أكثر من اللازم، كما قامت الدول الأوروبية بعد حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بتقديم مقترحات من أجل صرامة أكثر في سياساتها للهجرة، إذ اقترحت ألمانيا إنشاء قاعدة بيانات أوروبية يُدرج ضمنها كل الموقوفين من المهاجرين[٢٧].

وبموجب ردات الأفعال الناتجة من حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عرفت فرنسا عقب هذه الحوادث أسوأ قانون للهجرة في تاريخها بتولي ساركوزي منصب وزارة الداخلية، حاملًا معه قناعة مفادها أن الهجرة في سياقها القديم تمثّل عبئًا اقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا على فرنسا، وتشكّل مصدر تهديد وتوتر كونها لا تؤدي إلى أكثر من ضم بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في الدولة ويعانون أوضاعًا بائسة في الأساس[٢٨]. كما عدّل ساركوزي بعد توليه رئاسة الجمهورية بعض النقاط في قانون الاندماج من أهمها شرط اكتساب اللغة الفرنسية وتحديده بصفته شرطًا مسبقًا للمهاجرين القادمين إلى فرنسا، وفي هذا السياق يقول كريستوفر بيرتوسي الخبير في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI): "هناك اتجاه سائد في السياسة الفرنسية لوقف الهجرة العائلية، لا سيما بعد تكييف قانون ٢٠٠٦ عن طريق الحد الأدنى من اللغة الفرنسية واختبارها"[٢٩]. أمّا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية فقد أنشأت الدول الأوروبية في ١ أيار/ ماي ٢٠٠٥، الوكالة الأوروبية للتسيير والتعاون الميداني للحدود الخارجية (Frontex)، والتي دخلت مجال النشاط في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، إذ تتمثل مهماتها الرئيسة في التنسيق وتقديم الدعم الميداني، ودراسة إمكانية إنشاء جهاز أوروبي لحرس السواحل[٣٠].

ثانيًا: انعكاسات أمننة ظاهرة الهجرة

اعتمد مفهوم الأمننة على الخوف الجماهيري من ظاهرة الهجرة، ما انجرّ عنه انعكاسات سلبية، شملت المستويين الرسمي والشعبي، وكذلك الجبهتين الداخلية والخارجية، إذ صادرت أمننة مفهوم الهجرة حق المهاجرين في اللجوء السياسي، وصارت السياسات الأوروبية تراوح بين الإشادة بحقوق الإنسان وضرورة حمايتها وتعميمها في كل بقاع العالم من ناحية، وضرب هذه المبادئ عرض الحائط من خلال التضييق على حق المهاجر في اللجوء من ناحية أخرى، كما أنّ مفهوم الأمننة ساهم في انتشار ظاهرة سلبية في المجتمعات الأوروبية وهي الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) الذي يُعدّ الدين الرسمي لغالبية المهاجرين الوافدين من منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط، وبذلك أصبحت السياسات الأوروبية للهجرة تؤكد الطرح القائل بصدام الحضارات، وبالنظرة العنصرية التي تميز موقف الدول الأوروبية من الثقافات الوافدة إليها.

١. الإسلاموفوبيا

نظرًا لتزايد أعداد المهاجرين وتزايد حجم خوف الشعوب الأوروبية من الإرهاب والجريمة التي أصبحت مرادفة للمهاجرين، بفعل سياسات أمننة ظاهرة الهجرة، نتج من ذلك نشوء ظاهرة الخوف المرضي غير المبرر من الإسلام والمسلمين الذين يشكّلون غالبية المهاجرين، وهذا ما أكدته التقارير التي أصدرتها اللجنة الأوروبية ضد العنصرية والتعصب التابعة لمجلس أوروبا، إذ تضمنت توصيات للسياسات العامة متعلقة بوضع الأجانب في أوروبا، منها التوصية

٢٦ فايزة ختو، "البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية ١٩٩٥-٢٠١٠"، رسالة ماجستير في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠١٠، ص ٦١.

27 Virginie Guiraudon, "L'européanisation des politiques publiques de migration," in Maximos Aligisakis, *L'Europe face à l'Autre: politiques migratoires et intégration européenne*)Genève: Publications euryopa, 2003(, p .31.

٢٨ رشيد ساعد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١، ص ٣٩.

٢٩ المرجع نفسه، ص ٤٠.

30 Abdelkhaleq Berramdane &Jean Rossetto, *La politique européenne d'immigration* (Paris: Edition Karthala, 2009(, p.19.

رقم ٥ لمكافحة التمييز والتعصب ضد المسلمين الصادرة عام ٢٠٠٠، والتوصية رقم ٧ الصادرة عام ٢٠٠٣، المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز الاجتماعي، فلقد جاء فيها أنه وبسبب سياسات مكافحة الإرهـاب، أصبحت بعض الجماعات، ولا سيما العرب واليهود والمسلمين، وبعض طالبي اللجوء، واللاجئين السياسيين والمهاجرين، وبعض الأقليات، معرّضة للعنصرية والتمييز العنصري في العديد من المجالات منها على مستوى التعليم، وفي العمل، والسكن، والحصول على الخدمات، والولوج إلى الأماكن العامة[٣١]. وذلك بسبب الجهل والأحكام الجاهزة الموروثة منها أو المركبة والمعززة بأصناف من النزاعات الاختزالية والأحكام الدونية، اتخذت القولبة الإعلامية مكانها في الفكر والوعي المعاصرين، واستغلت الأمر وسائل الإعلام بتقنياتها المتطورة وانتشارها السريع الفاعل والمكثف، لتقدم تخيلات وصورًا جاهزة لشخصية المهاجر في أنماط كليشيهات[٣٢]. كما خلّفت حوادث ١١ سبتمبر جوًا من الفوبيا ضد الإسلام والمسلمين، خاصة المهاجرين الوافدين الجدد، وهذا ما خلص إليه تقرير المرصد الأوروبي لظواهر العنصرية والخوف من الأجانب، إذ ميز ثلاث ظواهر ترسخت في المجتمعات الأوروبية هي[٣٣]:

- تضاعف الاعتداءات الجسدية وخاصة اللفظية.
- تغيّر سلوك الجماهير الأوروبية ومواقفها: قلق، وعدائية.
- محاولات التوظيف السياسي والانتخابي للخوف من الإسلام من بعض الأحزاب السياسية، والمنظمات.

وترجع الإسلاموفوبيا وفق التقرير ذاته إلى الأسباب التالية[٣٤]:

- نقص المعرفة القاعدية حول الإسلام والمسلمين.
- الخطاب المعتمد في وسائل إعلام خطابًا وصورة.
- انخراط بعض الدول الأوروبية في الحرب على الإرهاب.
- غياب التفاعل على المستوى الشخصي بين المسلمين وغير المسلمين.

وفي إطار انتقاده لمصطلح الإسلاموفوبيا يعترض فريد هاليداي (Fred Halliday) على مصطلح الإسلاموفوبيا، فهو يرى أنّ القضية تتعلق بظهور العداء للمسلمين، بصفتهم شعوبًا أو جاليات مهاجرة، في إطار بيئة تاريخية وإستراتيجية واجتماعية معينة، ولا تتعلق بالاعتراض على الإسلام بما هو دين. ولذلك، فلا يرى هاليداي العداء للمسلمين منظومة فكرية متكاملة في حد ذاته، بل هو "شبه أيديولوجيا"، يرتبط ظهوره بوجود مشاكل أخرى، مثل التباين الإثني، والمشاكل الاقتصادية والمجتمعية، والاستغلال السياسي لهذا العداء لحشد الدعم والأنصار. ولذلك، فإنّ صورة العداء للمسلمين ومضمونه يختلف باختلاف البيئة التي يظهر فيها، والأغراض التي يوظف من أجلها. وبالنسبة إلى ظهور العداء للمسلمين في مجتمعات أوروبا الغربية، فإنّ جذوره ترجع، بحسب هاليداي، إلى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، فقد كان له رافد "إستراتيجي" ورافد "اجتماعي". ارتبط ظهور فكرة أنّ المسلمين يمثّلون خطرًا إستراتيجيًا على الغرب بالحظر الذي فرضته منظمة الأوبك على صادرات البترول لبعض الدول الغربية عام ١٩٧٣، والارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي واكبه. وقد مثّل ذلك صدمة كبيرة للنظام الاقتصادي الغربي والمجتمعات الغربية التي سرعان ما وصفت هذا الفعل بأنه "مبادرة إسلامية"، على الرغم من أنّ منظمة الأوبك تضم أيضًا دولًا غير إسلامية[٣٥].

٢. مستقبل الهجرة غير الشرعية في ظل أمننة الهجرة

تمخض عن أمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعدّها تمثّل تهديدًا على الأمن الأوروبي بجميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحول هذه الظاهرة من بعدها الإنساني المتمثل في طلب اللجوء والعيش الكريم إلى بعد إجرامي، إذ تحوّل المهاجرون غير الشرعيين نحو احـتراف الجريمة بكافة أنواعها وارتباطها بعصابات تجارة المخدرات وتهريب البشر والمنظمات الإرهابية المتطرفة، فقد باتت هذه المنظمات السبيل الوحيد أمام المهاجرين الوافدين إلى أوروبا في ظل انقطاع كافة السبل بهم.

31 Beate Winkler, *les musulmans au sein de l'union européenne, discrimination et islamophobie*, Rapport de L'observatoire européen des phénomènes racistes et xénophobes (2006), p.14, at: http://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/156-Manifestations_FR.pdf

٣٢ عبد الله صالح أبو بكر، **حوار الحضارات تحليل نقدي لظاهرة الإسلاموفوبيا**، ط ٢ (السودان: هيئة الأعمال الفكرية، ٢٠٠٥)، ص ٢١.

33 Ingrid Ramberg, *L'islamophobie et ses conséquences pour les jeunes*) Conseil de l'Europe, 2004(, p. 45.

34 Ibid, p .57.

٣٥ كارن أبو الخير، "ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام"، **الأهرام الرقمي**، ١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠. على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362575

وقد وجد المدافعون عن الطرح القائم على ربط الهجرة غير الشرعية بالجرائم التي تحدث في المجتمعات الأوروبية من رأسماليين ومقاولين سياسيين في تقارير الشرطة ووكالات الأمن سندًا قويًا لطرحهم، ففي عام ٢٠١٠، أصدرت العدالة الفرنسية ٦٣٠ ألف حكم راوح بين المخالفات المرورية البسيطة، والمتاجرة بالمخدرات والسرقة والعنف الجسدي، إذ كانت نسبة المهاجرين تقدر بـ ١٢،٧٪. كما قدرت نسبة المسجونين من أصول مهاجرة في السجون الفرنسية بـ ١٧،٧٪ أي ٦٦٠٨٩ مسجونًا[٣٦].

ويؤكد المرصد الوطني للمنحرفين والرد القضائي (L'Observatoire national de la délinquance et de la réponse pénale (ONDRP)) في تقريره الصادر بتاريخ ١٥ شباط / فبراير ٢٠١٢، المعنون بـ "الزاوية الكبيرة" (Grand Angle)، أنّ نسبة الجرائم التي ارتكبها المهاجرون قد ارتفعت خلال ٥ سنوات أي ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١١، إذ قدرت بـ ١٢،٨٪ إلى ١٧،٣٪ عام ٢٠١١ من مجموع الجرائم المرتكبة[٣٧].

نتيجة لهذا الترابط الذي صار بين الهجرة غير الشرعية ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، أصبحت السلطات الأوروبية وخاصة الفرنسية تضيّق على المهاجرين، وقد شمل هذا التضييق حتى المهاجرين الذين طلبوا اللجوء السياسي والمطاردين في دولهم الأصلية، كما وجدت الدول الأوروبية في الهجرة القادمة من أوروبا الشرقية بديلًا يسمح لها باستبدالها بدل الهجرة من الدول المغاربية، خاصة أنها تشترك معها في القيم والقواسم الحضارية.

مستقبل حق اللجوء السياسي في ظل أمننة الهجرة

أدت أمننة ظاهرة الهجرة إلى تشدد الدول الأوروبية في قوانين منح اللجوء السياسي، إذ أصبحت كل دولة تحاول قدر المستطاع التضييق على طالبي اللجوء من أجل إجبارهم على الرحيل سواء بوضعهم في معسكرات لاإنسانية وجعلهم يتحملون ظروف حياة قاسية، أو بتركهم في الشارع. ففي إيطاليا تستغرق فترة دراسة ملفات طالبي اللجوء ١٠ أشهر يقيم خلالها اللاجئون في محطات السكك أو الأبنية المهجورة، فيما يلقى ثلث هذه الطلبات الرفض. أمّا فرنسا التي تعرف زيادة كبيرة في طلبات اللجوء بلغت نحو ٧٣٪ خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، فيحصل فيها غالبية طالبي اللجوء على إقامة موقتة لمدة ٧٠ يومًا، لكن عملية دراسة طلباتهم قد تستغرق ٢٠ شهرًا، مع احتمال بنسبة ٩٠ ٪ لرفض هذه الطلبات[٣٨]. وتبعًا لإحصاءات المكتب الأوروبي للإحصاءات (Eurostat)، في عام ٢٠١١ استقبلت الـ ٢٧ دولة الأوروبية ٣٠١٠٠٠ طلب لجوء سياسي تم رفض ٧٥٪ منها، فيما تم قبول ١٢٪ فقط، وحصل ٩٪ على المتابعة الحمائية (protection subsidiaire)، أمّا الـ ٤٪ الباقية فقد حصلت على البقاء لدواعٍ إنسانية[٣٩]. وتعدّ هذه النتائج المسجلة على مستوى دراسة ملفات اللجوء ثمرة الجهود التي بذلتها مجموعات التفكير حول الهجرة واللجوء، فقد كان موضوع اللجوء السياسي محور محادثات غير رسمية وسرية بين موظفين وخبراء أوروبيين للنظر في الطرق المثلى للحد منه، فكانت انطلاقة الاستشارات بمبادرة سويدية عـام ١٩٨٥، والتي تحولت فيما بعد إلى المشاورات بين الحكومات حول الهجرة واللجوء consultations intergouvernementales (IGC)، وهي تضمّ ١٧ حكومة، منها ١٠ حكومات منخرطة في الاتحاد الأوروبي. وبذلك أصبحت مجموعات التشاور نموذجًا اقتدت به باقي الدول الأوروبية، بحيث فتح المجال لإنشاء مجموعات خبراء حكوميين ومنتديات لتبادل الخبرات في إطار غير ملزم، بعيدًا عن الأنظار، ففي عام ١٩٨٦، تم إنشاء المجموعة الاستشارية الخاصة بالهجرة واللجوء، والتي تضمّ وزراء الهجرة لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية[٤٠].

وقد تمخض عن هذه المحادثات غير الرسمية، مفاهيم ووسائل من أجل منع وصول طالبي اللجوء السياسي، حتى في حالة وصولهم إلى أي بلد أوروبي فإنّ هذه الوسائل كفيلة بالحيلولة دون حصولهم على حق اللجوء، ومن بينها منحهم وضعيات مؤقتة، أو إدراجهم ضمن وضعيات غير معترف بها قانونيًا، وتعدّ مختلف الميكانيزمات والوسائل التي تصبّ في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية أهم الوسائل التي

36 Mustapha Harzoune, "Y a-t-il un lien entre délinquance et immigration?", viewed 22/01/2015, at: http://bit.ly/1Is4g2T

37 Aude Lorriaux, "Rapport délinquance/étrangers: la délinquance des étrangers augmente, selon les statistiques de la police," *Le huffington post* 15/2/2012, viewed 22/01/2015, at : http://huff.to/1Ho1Zok

٣٨ رندة حيدر، "المهاجـرون غير الشرعيّين يفرّون من موت إلى موت/ أوروبا تُقفل أبوابها وتتشدّد في منح اللجوء السياسي"، صحيفة **النهار**، السنة ٨٠، العدد ٢٥٢١٨، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، على الرابط:

http://bit.ly/1dqcPhC

39 Virginie Guiraudon, "l'Europe et les réfugiés: une politique peu solidaire," *Cairn Info*, no. 144)2013/1(, p. 82.

40 Ibid, pp. 84 - 85.

تحول دون وصول طلبات اللجوء، بما أنهم يستخدمون طرقًا غير شرعية للفرار من الدول التي يضطهدون فيها. وبذلك فإنّ مكافحة الهجرة والتصدي لها تدخل في إطاره مكافحة اللجوء السياسي.

وبالنظر إلى اختلاف طرق معالجة ملفات اللجوء السياسي بين مختلف الدول الأوروبية – ما أدى إلى تفاوت نسب الملفات المقبولة بين مختلف الدول - صادق البرلمان الأوروبي على مشروع توحيد نظام منح اللجوء السياسي[٤١]، يدخل حيز التنفيذ في الثلاثي الأول من عام ٢٠١٥، وعلى الرغم من المزايا التي يتضمنها قانون الهجرة واللجوء الجديد[٤٢]، منها تحديد فترة معالجة ملفات اللجوء إلى ستة أشهر، بعدما كانت مفتوحة في القوانين السابقة، فإنّه يتضمن سلبيات كثيرة منها سماح القانون الجديد لطالبي اللجوء بالبحث عن عمل بعد تسعة أشهر من الإجراءات الأولى لمعالجة ملفه، إلا أنه لا يتضمن تصريحًا له بالعمل. كما يمكن التحفظ على طالبي اللجوء واحتجازهم وهو إجراء استثنائي، إلّا أنّ مكمن الخطر في كيفية تفسير الدول الأوروبية وتطبيقها لهذا الإجراء وإدراجه ضمن قوانينها الوطنية.

وبسبب تزايد الهاجس الأمني في معالجة ظاهرة الهجرة واللجوء، ضربت قوانين الهجرة واللجوء الأوروبية قواعد اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ عرض الحائط، بداعي التحكم في موجات الهجرة الوافدة إليها. ولكون الاتفاقية المذكورة لم تفرض على الدول الموقعة طرق تطبيق أحكامها، تاركة لكل منها وضع شروط الحصول على وضع لاجئ، فقد بات قانون اللجوء الأوروبي رهين أمننة ظاهرة الهجرة.

الهجرة من أوروبا الشرقية بديلاً من الهجرة غير الشرعية المغاربية

تعدّ توسعة الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧ ليشمل دول أوروبا الشرقية أهم الحوادث التي أثرت في الهجرة الوافدة من جنوب المتوسط، ذلك أنها وفرت يدًا عاملة كبيرة من حيث العدد ورخيصة من حيث الكلفة، غير أنّ أهم العوامل التي ساهمت في رواج المهاجرين من أوروبا الشرقية في سوق العمل كان التجانس الحضاري والثقافي بينها وبين شعوب الدول الأوروبية المستقبلة لها. فوفقًا لتقرير منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE) فإنّ الهجرة من شرق أوروبا كانت جدّ نافعة، خاصة في القطاعات التي تشهد نقصًا في اليد العاملة، ويضيف التقرير أنّ هؤلاء المهاجرين يشغلون مناصب العمل التي يرفض العمل بها المواطنون الأوروبيون والبريطانيون أو الفرنسيون أو الألمان، كما أنهم يقللون من نسبة البطالة في بلدانهم الأصلية التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي. ويشير التقرير إلى أنه خلال عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢ فإنّ نسبة المهاجرين الرومانيين والبلغار الذين وجدوا عملًا في بريطانيا قدّرت بـ ٧٦٪، و٦٢٪ منهم وجدوا عملًا في ألمانيا[٤٣].

أمّا في فرنسا فقد فتحت السلطات أمام هؤلاء المهاجرين سوق العمل منذ عام ٢٠٠٨، إذ يحق لهم العمل ضمن قائمة تضمّ ١٥٠ وظيفة، كما أنّ العديد من الأطباء والممرضين الرومانيين يشتغلون في المستشفيات الفرنسية، وقد تمّت توسعة هذه القائمة إلى ٢٩١ وظيفة يمكن للمهاجرين البلغار والرومانيين العمل بها عام ٢٠١٢، منها قيادة المعدات الفلاحية، وتهيئة المساحات العمومية، والحلاقة[٤٤]. وهي المهن نفسها التي كان يشغلها المهاجرون من أصول مغاربية ولكن بصفة سرية، قبل أن تشرع السلطات الفرنسية في سن قوانين تعاقب أرباب العمل الذين يشغلون مهاجرين دون ترخيص عمل.

لقد دفع التجانس الحضاري والثقافي الذي يجمع شعوب دول أوروبا الغربية بشعوب أوروبا الشرقية إلى تشجيع الهجرة من هذه الأخيرة من أجل تحقيق غايتين هما:

- تعويض النقص الكبير في اليد العاملة في الدول الأوروبية، نظرًا لقلتها بسبب النمو الديمغرافي البطيء أو في القطاعات التي يعزف الشباب الأوروبي عن العمل بها.
- تعويض المهاجرين من أصول أفريقية، وخاصة المغاربية منها، بسبب كثرة المشاكل والجرائم التي تنسب إليهم صحيحة كانت أو تلفيقات.

٤١ خلال عام ٢٠١٢ سجلت الدول الأوروبية ٣٣٠ ألف طلب لجوء، وقد اختلفت نسبة قبول هذه الطلبات من دولة أوروبية إلى أخرى، ففي حين قبلت اليونان ١٪ من الطلبات، وصلت نسبة مستوى القبول ١٤،٥٪ و ٣٠٪ في كل من فرنسا وألمانيا على التوالي.

٤٢ يتكون نظام اللجوء الأوروبي من شقين: نظام دوبلن (le règlement Dublin) ونظام أورورداك (Eurodac)، إضافة إلى أربعة أوامر:
- أوامر الاستقبال (directives accueil)
- أوامر الأهلية (directives qualifications)
- أوامر الإجراءات (directives procédures)
- أوامر الإقامة طويلة المدى (directives résidents longue durée)

وتعدّ هذه النصوص القانونية مراجعة لمجموعة نصوص تم اعتمادها في الفترة ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥.

43 Stoyan Nenov, "Les immigrés de l'Est, sauveurs de l'Europe?," *SPUTNIK*, viewed 26/01/2015, at: http://fr.ria.ru/presse_russe/20140113/200203446.html

44 Catherine Rollot, "Un afflux massif en France de travailleurs de l'est de l'Europe est peu probable", *LE MONDE* | 30/12/2013, at: http://bit.ly/1Jmkx7R

وبذلك سار الموقف الأوروبي تجاه الهجرة من أوروبا الشرقية ومن جنوب المتوسط بنسق تصاعدي بالنسبة إلى الأولى وبنسق تنازلي بالنسبة إلى الثانية، خاصة في ظل تنامي مظاهر الرفض والخوف من أولئك المختلفين حضاريًا وثقافيًا والمرتبطين دومًا بمظاهر العنف والإرهاب.

خاتمة

يعبّر مفهوم أمننة الهجرة عن التوجهات السياسية للحكومات الأوروبية، وعن النفوذ السياسي الذي تملكه المعارضة خاصة اليمينية المتطرفة منها، وقد سيطر الطابع الأمني على الخطاب الأوروبي في معالجة ظاهرة الهجرة، إذ أصبح يستند خطاب أمننة الهجرة إلى أربعة محاور؛ المحور السوسيو - اقتصادي إذ ترتبط الهجرة بالبطالة والأزمات الاقتصادية، والمحور الأمني وفيه يتمّ التطرق إلى تأثير الهجرة في السيادة والأمـن الداخلي والصحة العمومية، والمحور الثالث متعلق بالهوية والاغتراب الاجتماعي وضياع الهوية الوطنية بفعل الهجرة، أما المحور الأخير فهو المحور السياسي الذي يركّز على اللعبة الانتخابية التي تقوم على خطابات حول التمييز العنصري وكراهية الأجانب.

وقد استفاد مفهوم الأمننة في رواجه وانتشاره الواسع من بعض العوامل التي تكاثفت لتقدّم وجهًا مشوّهًا عن الهجرة والعلاقات الحضارية بين المهاجرين ومجتمعات الاستقبال، إذ عملت بعض وسائل الإعلام التابعة لدوائر صهيونية مسيحية أو تلك الراغبة في تحقيق رواج كبير، على تشويه صورة المهاجرين واتهامهم بمختلف الآفات والجرائم كالإرهاب والتطرف والمخدرات وتجارة الأسلحة والسرقة.

كما وظفت الأحزاب اليمينية، الطامحة للوصول إلى السلطة وتغيير الأوضاع في المجتمع بما يتوافق وأيديولوجيتها الهجرة، فركّزت على بعض الحوادث المعزولة التي ضلع فيها أو اتهم بها زورًا مسلمون، وقامت بتعميمها وجعلت منها صفة راسخة في كل المهاجرين المستقرين أو الوافدين إلى الأراضي الأوروبية، ما مكنها من الحصول على شعبية واسعة في أوساط المجتمعات الأوروبية وتحقيق نتائج انتخابية غير مسبوقة، فأصبحت تشارك في الحكومات وتحظى بالأغلبية البرلمانية.

وكان من نتيجة هذا التوظيف الأمني لظاهرة الهجرة أن تزايدت نسبة الخوف من المهاجرين، والعنصرية تجاههم، وتراجع الدول الأوروبية عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الأشخاص المضطهدين الفارين من أوطانهم، بما يتماشى والشعارات الكبيرة التي ترفعها الدول الأوروبية كحماية حقوق الإنسان وحرياته. كما أبان التوظيف الأمني للهجرة في السياسات الأوروبية نزعتها العنصرية المتطرفة، ونظرتها الاحتقارية المتكبرة المتمركزة حول الذات تجاه الثقافات والشعوب الأخرى، رافضة الحوار والتعاون، ومتجهة نحو المزيد من الهيمنة والصدام.

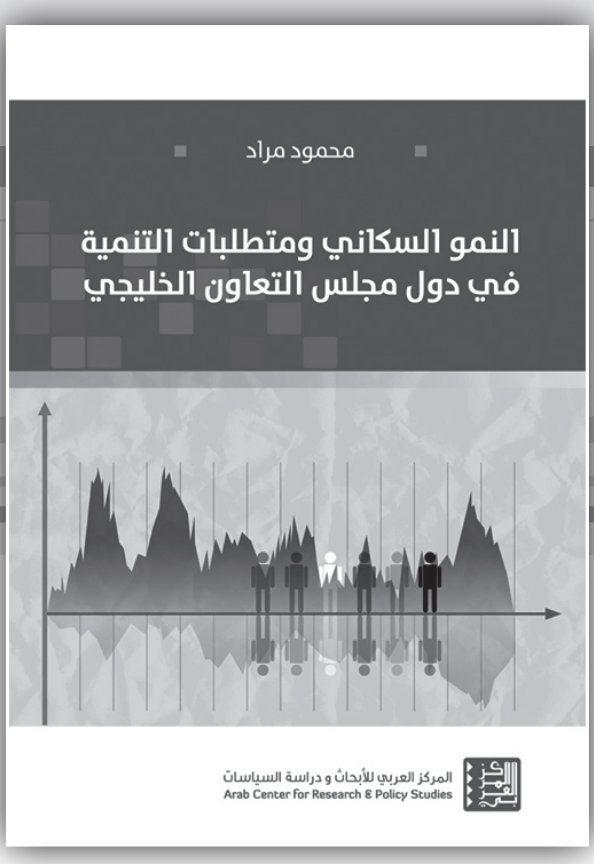

صدر حديثًا

محمود مراد

النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي

يشتمل كتاب النمو السكاني ومتطلبات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي للكاتب محمود مراد على ١٢٠ صفحةً من القطع الكبير، وهو يدرس واقع السكان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوزيعهم، والقوة العاملة، والبطالة ولاسيما البطالة الجندرية، وعلاقة ذلك كلّه بمستويات التعليم.

وقد أظهرت الدراسة نموًا ملحوظًا في السلاسل المتعلقة بالحراك السكاني كلّها، وخصوصًا في أمد الحياة عند الولادة بالنسبة إلى المرأة، وبيّنت وجود فجوة جندرية في القوة العاملة من جهة، وتأثّر البطالة بالمستوى التعليمي لكلا الجنسين في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى. كما بحثت الدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد في القوة العاملة، ومعدلات النمو السنوي لكليهما. وأكد الكتاب أنّ القوة العاملة ستبلغ نحو ٣١ مليون عامل عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت نحو ٢٢ مليونًا عام ٢٠١٢. أمّا الناتج المحلي، فهو سيترفع إلى أكثر من ثلاثة تريليونات دولار؛ ما يجعل نصيب الفرد من هذا الناتج يصل إلى ١٠٥ آلاف دولار، في حين ستستقر البطالة على معدل ٣ في المئة تقريبًا، وهذه الأرقام شديدة الأهمية؛ فحتى أكثر المجتمعات الصناعية الغربية تقدُّمًا لم تصل إليها.

فاطمة غلمان*

الدبلوماسية الجماعية بين احترام سيادة الدول والتدخل لأغراض إنسانية

شهدت مجموعة من الدول العربية انتفاضات متنوّعة بحسب طبيعة البيئة الاجتماعيّة والأنظمة الحاكمة، وانطلاقًا من مجالها الإقليمي وموقعها الجيوسياسي. كما اختلفت أدوات إدارة هذه الحوادث والحلول المطروحة لإيقافها أو الحد من تصاعدها.

لقد جاءت الانتفاضات العربية ضمن حقبة متميزة من تاريخ العلاقات الدولية بحكم تعرض النظام العالمي إلى تحولات عميقة من حيث الأطراف الفاعلة والمؤثرة، وكذلك من حيث طبيعة الأزمات التي اختلفت شكلًا ومضمونًا عن تلك التي تعرّض لها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. هذا التحول طرأ أيضًا على مفهوم الأمن، إذ لم يعد يتحدد في الدفاع عن الوطن فقط، بل أصبح يستوجب أيضًا تسوية النزاعات الخارجية قبل أن تتحول إلى عوامل تزعزع الاستقرار الإقليمي. وقد صاحب هذه التحولات سعي القوى الكبرى إلى إشراك منظمة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال توسيع اختصاصات مجلس الأمن عن طريق طرح بعض المفاهيم الجديدة التي تلائم طبيعة الصراعات والأطراف المتنازعة، والتي يمكن من خلالها التوفيق بين مبدأ عدم التدخل ومبدأ السيادة. فكيف تعاملت الدبلوماسية الجماعية مع انتفاضات ما سمّي "الربيع العربي"؟

انطلاقًا من هذه الإشكالية يحاول هذا البحث التطرق إلى تقنية إدارة الأزمات في حقل العلاقات الدولية بصفتها وسيلة ترتكز على مقومات قانونية / دبلوماسية بغرض احتواء أزمة معينة، بما أنّها أنجع الوسائل لاحتواء الأزمات التي قد تؤثر بشكل ما في توازن النظام الدولي. وتتطلب هذه العملية كثيرًا من الحكمة والحذر في التعامل مع نوع جديد من الحروب، خاصة أنّ الأمر يتعلق بأزمات داخلية يعود حلها بالدرجة الأولى إلى أجهزة الدولة المعنية.

* أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق جامعة القاضي عياض – المغرب.

مقدمة

لقد مثّل حل الأزمات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين دائمًا قلقًا للسياسات الخارجية، وخاصة السياسات الخارجية للقوى الكبرى، إلّا أنّ الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يكمن في البحث عن السيطرة على الصراعات بالعمل على منعها قبل حدوثها، أو للتصدي لها درءًا للتصعيد وتفاديًا لوقوع الأزمات، فيما سمّي الدبلوماسية الوقائية. فإذا كانت النزاعات التي شهدتها فترة الحرب الباردة بمنزلة أزمات دولية خطيرة كادت أن تفضي بالقوى العظمى آنذاك إلى مواجهات عسكرية مباشرة (أزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢)، فإنها تميزت إجمالًا بسهولة الإدارة نظرًا إلى كون غالبيتها جاءت نتاجًا لصراع بين خصمين تقليديين (الشرق والغرب)، إذ كان الطرفان يتوافران على أدوات احتوائها في إطار سياسة الردع المتبادل والمفاوضات الثنائية، أمام ضعف الأمم المتحدة. أمّا اليوم، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة، فإنّ الأمر أضحى في غاية الصعوبة، خصوصًا مع بروز صراعات ذات طبيعة مختلفة من حيث الأسباب والمجال، كتلك المرتبطة بصراعات داخلية إثنية أو قبلية، أو تلك الناتجة من مطالب سياسية وحقوقية.

> مثّلت النزاعات الداخلية، كتلك التي شهدتها مجموعة من الدول العربية من ليبيا إلى سورية، نوعًا مختلفا من الحروب، وهي بذلك تطرح تحديًا كبيرًا للقانون الدولي العام، وللقانون الدولي الإنساني، وبالخصوص للدبلوماسية الجماعية

لقد صاحب هذه التحولات رغبة القوى الكبرى في إشراك الأمم المتحدة لمواجهة هذا النوع الجديد من الحروب المهددة للسلم والأمن الدوليين، وطرح بعض المفاهيم الجديدة التي تتلاءم مع طبيعة الصراعات، وذلك في محاولة منها دعم العمل الدبلوماسي على حساب العمل العسكري. فقد مثّلت النزاعات الداخلية، كتلك التي شهدتها مجموعة من الدول العربية من ليبيا إلى سورية، نوعًا مختلفا من الحروب من حيث الطبيعة والمجال والأطراف، زد على ذلك تميزها من حيث النهج والأسباب، وهي بذلك تطرح تحديًا كبيرًا للقانون الدولي العام، وللقانون الدولي الإنساني، وبالخصوص للدبلوماسية الجماعية. لذلك مثّلت الانتفاضات العربية فضاءً خصبًا لتجريب آليات دبلوماسية دولية جديدة بقصد احتوائها عبر محاولة التوفيق بين مبدأ الحماية ومبدأ السيادة.

انطلاقًا من هذه الإشكالية يحاول البحث التطرق إلى تقنية الدبلوماسية الجماعية بصفتها وسيلة تركّز على احتواء أزمة معينة وإلى الآليات الناجمة عنها والمعتمدة لتطويق نزاعات في حلّة جديدة.

تأكّل مبدأ السيادة المطلقة

ينصّ ميثاق الأمم المتحدة في فقرته الـ ٧ من المادة ٢ على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما... إلخ". فبموجب القانون الدولي يحدد السلطان الداخلي للدولة المجال الحصري الذي يقع خارج نطاق القواعد الدولية، والذي من خلاله تؤكد الدولة استقلالية سلوكها باسم السيادة المطلقة التي تمنع على أي دولة أجنبية التدخل في شؤونها الداخلية، ولذلك عندما تمارس الدولة العنف المشروع للحد من اضطرابات قد تهدد استقرارها الداخلي، فهي تستفيد من هذا المبدأ[١]. إلاّ أنّ هذا الاختصاص الداخلي يمكن أن يتغير بالتدريج تبعًا لتطور قواعد القانون الدولي، فمثلًا كلما تمّ صدور قاعدة قانونية جديدة تنظم سلوك الدولة، داخليًا أو خارجيًا، يعدّ ذلك قيدًا إضافيًا لحريتها، خصوصًا إذا ارتبطت حرية تصرف الدولة بالتزامها تطبيق قواعد دولية ناجمة عن اتفاقيات ومعاهدات دولية[٢].

من المؤكد أنّ اختيار الدولة نظامًا سياسيًا واقتصاديًا معيّنًا يدخل في جوهر اختصاصها الداخلي، لكن هذا الأمر لم يعد واضحًا اليوم، خاصة عندما تفرض بعض القواعد الدولية، عرفية أكانت أم وضعية، شروطًا

---

١ مبدأ عدم التدخل من مبادئ القانون العرفي، لكنه سيفقد أي معنى حقيقي كمبدأ قانوني، إذا كان من السهل تبرير التدخل استجابة لطلب مساعدة خارجية من المعارضين لنظام الدولة، ففي هذه الحالة يمكن لأي دولة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بحجة مساعدة الحكومة، أو مساعدة المعارضين لها. هذه الحالة لا تتجاوب مع أحكام القانون الدولي، بحسب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، انظر: **الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية)، الأسس الموضوعية**، محكمة العدل الدولية، الحكم الصادر في ٢٧ تموز/ يونيو ١٩٨٦، ص ٢١٢، على الرابط:
http://www.icj-cij.org/homepage/ar/files/sum_1948-1991.pdf
فمبدأ عدم التدخل ناتج من معارك تاريخية خاضتها الدول الضعيفة منذ القرن التاسع عشر لمواجهة القوى الاستعمارية التي كانت تتدخل باسم قيم الحضارة الغربية، وبحجة العامل الإنساني لتتدخل عسكريًا ضد الإمبراطورية العثمانية، وفي القارة الأفريقية وأقصى الشرق، انظر:
Olivier Corten, "Les ambiguïtés du droit d'ingérence humanitaire," *Le Courrier de l'Unesco*, Paris (July/August 1999).

٢ فكلما وقّعت الدولة أو صادقت على نظام قانوني ما، أو شاركت في عضوية اتفاقية ما، تقلص مجال سلطانها الداخلي.

معيّنة على الدولة لنهج مبادئ الديمقراطية أو احترام حقوق الإنسان، أو في حالة سعي الدولة نفسها إلى ملاءمة قواعدها الداخلية في هذا المجال مع قواعد القانون الدولي، ما يؤدي من ثمّ إلى تأكّل سيادتها المطلقة. فاليوم أصبحت الدول، خاصة العربية منها، وبسبب ما تشهده من انتفاضات داخلية، تواجه بعض التأويلات لما كان ينعت "بالمجال الداخلي الحصري"، من خلالها يتمّ تجاوز مبدأ السيادة الذي كان في مرحلة معيّنة عائقًا صلبًا أمام أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية. إذ هناك بعض المبادئ، كمبدأ "حماية الأشخاص المدنيين" الناجم عن مبدأ "عالمية حقوق الإنسان" وما يحمله من أبعاد سياسية وثقافية الذي جعل التدخل أمرًا ممكنًا في إطار تطبيق مبدأ "حق التدخل الإنساني"، والذي تمّ تأويله بدوره ليصبح مبدأ "مسؤولية الحماية".

الواقع أنّ النظام الدولي شهد تحوّلات عميقة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة، فالحروب التي كانت تنشب بين دولتين أو أكثر خلال تلك الفترة غالبًا ما كان يتمّ احتواؤها من القوتين العظميين عن طريق ما يسمى الردع المتبادل، لتجنب أي تصعيد قد يهدد السلم العالمي. لكن مع نهاية هذه الحقبة أضحت الحروب مختلفة تمامًا عما كانت عليه من قبل، سواء من حيث المجال أو الأطراف أو الأسباب، فهي حروب داخلية أو ما يسمّى الحروب الجديدة، وهي أكثر عنفًا وتقع غالبًا داخل دول منهارة أو على وشك الانهيار.

اليوم، ومنذ اندلاع الثورات العربية (٢٠١٠ - ٢٠١١)، أصبح النظام الدولي يواجه من جديد صراعات / أزمات تختلف من حيث النهج، والطبيعة والأسباب. فهي صراعات داخلية لكن ذات طبيعة سلمية أو شبه سلمية، قد تتحول إلى مواجهات عسكرية، أمّا الأطراف فهي نظام الحكم والمؤسسات التي تمثّله من جهة، والشعب أو جزء منه من جهة أخرى. هذه الحروب والصراعات الجديدة واجهها مجلس الأمن، أو الدول الكبرى دائمة العضوية في المجلس، بأسلوبين، الأول يتعلق بتدخل دبلوماسي، والثاني متمثّل في تدخل عسكري.

إلغاء التدخل بواسطة "الدبلوماسية الوقائية"

لقد فرضت النزاعات المسلّحة الداخلية، خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، زيادة الطلب على تدخل الأمم المتحدة. ولمواجهة هذه النزاعات طلب رئيس مجلس الأمن من الأمين العام بطرس غالي، في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، تقديم اقتراحات حول "وسائل تعزيز قدرات المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلم وتثبيته"[٣]. أمّا الاقتراحات التي طرحها الأمين العام السابق فقد ركزت على تغيير نهج حفظ السلم عن طريق تعديل وسائل عمل مجلس الأمن، لضمان فعالية أدائه في مجال الأمن الدولي، وعلى كيفية التعامل مع هذه النزاعات؛ وبذلك انبثق ما سمّي الدبلوماسية الوقائية، الاقتراح البارز في "خطة للسلام" لبطرس غالي[٤]. ويكمن هدف الدبلوماسية الوقائية في منع حدوث الصراعات، والعمل على ألّا تتحوّل إلى نزاع مسلّح مفتوح، وفي حالة حدوث النزاع يجب العمل على الحد من انتشاره[٥]. أمّا مهمّة الدبلوماسية الوقائية، فتنحصر في تدارك النزاع بتدعيم السلم، وتجنّب حصول انتكاسة، وذلك عن طريق الانتشار الوقائي للقوات الأممية، وإنشاء مناطق مجرّدة من السلاح[٦]. ولتحقيق مبدأ الوقاية هذا، اقترح الأمين العام إنشاء جهاز للإنذار المبكر، إضافة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية.

تعدّ مسؤولية الوقاية من حدوث الصراعات في حد ذاتها خطوة ضرورية للتقليل أو حتى لإلغاء الحاجة إلى التدخل، لكن لكي تكون الوقاية فعّالة يجب أن تجتمع ثلاثة شروط أساسية: "الإنذار المبكر" المتعلق بتحليل الوضع ومدى هشاشته، و"الأدوات الوقائية" المتعلقة بالسياسات القابلة لتغيير الوضع، ثم "الإرادة السياسية". كما يتحتم أن تتم الوقاية عبر مراحل زمنية متباينة، إمّا قبلية أو بعدية.

---

3 Céline Hiscock- Lageot, "Boutros .B Ghali, Secrétaire Général de L'ONU. Grandeurs et
Servitudes d'un mandat unique, " *Revue générale de droit international public*, 104 (1), 2000 - 2001, p. 110.

لقد كانت الفترة الممتدة بين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ و١٩٩٤ حاسمة في تطور دور الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين، بعد التحول الذي شهده العالم بسبب تخلي الاتحاد السوفياتي عن مواصلة الصراع مع الولايات المتحدة (١٩٨٧ - ١٩٩١). وقد تجلت ملامح التوجه الجديد لدور الأمم المتحدة في ارتفاع الطلب على تدخلها بما لم يسبق له نظير، وفي توسع عملياتها التقليدية. انظر: عبد الوهاب معلمي، **الأمم المتحدة واستمرار الحروب الإقليمية والمحلية** (غير منشور).

٤ انظر ما جاء في: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام، خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم**، A/٤٧/٢٧٧، S/٢٤١١١(نيويورك، ١٩٩٢/١/٣١)، ص ١١.

٥ المرجع نفسه، ص ٦٤.

تعدّ مذكرة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بطرس غالي، تجسيدًا للمنظور التفاؤلي الذي يرى الأمن على أنه إنساني عالمي، لا يتجزأ عموديًا (من الفرد إلى الدولة)، وأفقيًا (كل انهيار في مكان ما يؤثّر في نهاية الأمر، إذا لم يواجه، في كافة الأماكن الأخرى)، وينظر إلى السلم على أنه عدالة بمعانيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. انظر: معلمي.

٦ أو ما يسمّى بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وذلك قصد توطيد السلام ومنع عودة المواجهة المسلحة، وينطوي بناء السلام على تعزيز المؤسسات الوطنية، ورصد الانتخابات، وتعزيز حقوق الإنسان، وتوفير برامج إعادة الإدماج، وإعداد الظروف المواتية لاستئناف التنمية، انظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة**، الوثائق الرسمية، الملحق رقم A/٥٢/١ (نيويورك، ١٩٩٧/٩/٣)، ص ١٨.

تتطلب الأولى عملًا استخباراتيًا وأدوات التحليل والوقاية، والثانية، تتضمن ردة فعل آنية أمام ظهور إشارات تحذير، أي منع وقوع الصراع والحيلولة دون تحوله إلى أزمة، أمّا الثالثة، فهي تتطلب انسجامًا بين الإرادة السياسية الوطنية والدولية. لكن على الرغم من النيات الحسنة التي جاءت بها "الدبلوماسية الوقائية"، فالأمر المهم ليس هو ظهور علامات إنذار مبكرة، إنّما التجاوب معها بأسرع وقت ممكن لكيلا يتمّ التصعيد، فتعامل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع حوادث يوغسلافيا السابقة، والولايات المتحدة وبعض الدول العربية مع العراق (١٩٩٠)، وتعامل الأمم المتحدة، والولايات المتحدة وفرنسا مع رواندا (بداية ١٩٩٤)، كلها أمثلة كشفت عن محدودية تطبيق مفهوم الوقاية[٧]، إذ انتهى الأمر في كل هذه الحالات بتدخل عسكري جماعي تحت مظلة الأمم المتحدة، وبعناوين متنوعة، من حق التدخل الإنساني، وحماية الأقليات، إلى التصدي للمذابح الجماعية.

> تساءل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، أمام الجمعية العامة قائلاً: "إذا كان التدخل الإنساني يمثل حقًا انتهاكًا غير مقبول للسيادة الوطنية، فكيف ينبغي لنا الاستجابة لحالات مثل تلك التي شهدناها في رواندا وسريبرينيتشا"

من "الدبلوماسية الوقائية" إلى "مسؤولية الحماية"

في شهر آذار / مارس ٢٠٠٠، تساءل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، أمام الجمعية العامة قائلًا: "إذا كان التدخل الإنساني يمثل حقًا انتهاكًا غير مقبول للسيادة الوطنية، فكيف ينبغي لنا الاستجابة لحالات مثل تلك التي شهدناها في رواندا وسريبرينيتشا Srebrenica، حيث وقعت انتهاكات جسيمة جماعية ومنظمة لحقوق الإنسان، وهي تتناقض مع المبادئ الإنسانية؟"[٨].

فانطلاقًا من عام ٢٠٠٠ شهد الجدل الكبير حول كيفية تعامل المنظمة الدولية مع الأزمات الداخلية تطورات مهمة، ومن سماته الأساسية ظهور مفهوم جديد للحماية ناتج من مفهوم الأمن الإنساني، ومن خلاله يتمّ التوفيق بين مبدأ عدم التدخل ومبدأ الحماية[٩].

وبذلك ورد مفهوم "مسؤولية الحماية" أول مرة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥[١٠]، بمناسبة الذكرى الستين لإنشائها، والذي شمل ليس فقط مسؤولية الرد حين وقوع كارثة إنسانية ولكن أيضًا منع وقوعها، إضافة إلى إعادة البناء بعد انتهاء العمليات.

لقد جاء هذا المفهوم في إطار انقسام مواقف "المجتمع الدولي" بين الطرح القائل إنّه بمجرد فشل التدابير الوقائية وعندما يكون أمن المدنيين مهددًا، على المجتمع الدولي مسؤولية الرد عن طريق استعمال التدابير التي لا تدعو إلى التدخل، والموقف الداعي إلى التوفيق بين احترام السيادة الوطنية للدول والحاجة إلى التدخل لأغراض إنسانية.

لكن في خضم هذا الجدال طرح سؤال جوهري يتعلق بحدود العنف الممارس أو بهامشه، وسوء المعاملة، وغيرها من الانتهاكات التي تلحق بالساكنة المدنية، وتتّخذ وازعًا لتدخل عسكري قسري داخل الإقليم الوطني للدولة. وردًا على هذا السؤال اقترحت "اللجنة الدولية للوقائية وسيادة الدول" ستة معايير:

المعيار الأول يتعلق بالسلطة المختصة، يعني الجهاز الأكثر شرعية لتحمل مسؤولية هذا النوع من العمليات. وهنا تمّ اقتراح مجلس الأمن بصفته هيئة تمثيلية دولية مؤهلة للقيام بهذه المهمة[١١].

- المعيار الثاني يتعلق بـ "عدالة القضية"، إذ هناك حالتان تبرران خرق مبدأ عدم التدخل؛ عندما يتعلق الأمر بمنع قتل المدنيين أو تجنبه بطريقة فعلية أو مرتقبة، مع وجود نية إبادة جماعية متعمدة لدى الدولة، أو ناتجة من إهمالها، أو أمام عدم قدرة الدولة على التصرف، أو في حالة وقوع تطهير عرقي على نطاق واسع، فعليًا أكان

7 "Du règlement à la prévention", *La politique étrangère: Nouveaux regards*, Frédéric Charillon (dir.) (Paris: Ed. Presse de la fondation nationale des Sciences Politiques, 2002), pp. 288 - 289.

٨ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **تقرير الأمين العام، نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين**، الوثائق الرسمية، 2000/A/54 (نيويورك، ٢٠٠٠/٣/٢٧).

٩ مفهوم "مسؤولية الحماية" صاغته اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول CIISE، التابعة لمركز البحث حول التنمية الدولية، أوتاوا، كندا، ٢٠٠٠.

١٠ **نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥**، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الستون، الوثائق الرسمية، القرار رقم /160A/RES، (نيويورك ٢٠٠٥/٩/١٦).

١١ مسؤولية مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن مضمونة، لكن ليست حصرية أو فريدة، فهناك مسؤولية الجمعية العامة أيضًا. فالمادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة تعترف بالمسؤولية الفرعية للجمعية العامة من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، المرفقة بقرار "الاتحاد من أجل السلم" لعام ١٩٥٠ في حالة شلل عمل مجلس الأمن.

أم محتملًا، نفذ بواسطة القتل والطرد القسري، وأعمال الاغتصاب والإرهاب.

• المعيار الثالث يتعلق بمبدأ حسن النية، بحيث يجب أن يكون هدف التدخل العسكري فقط هو وقف المعاناة التي يتعرض لها المدنيون.

• ويتطلب المعيار الرابع أن يكون التدخل العسكري آخر خيار، أي عندما تفشل كل المحاولات لإيقاف العنف.

• أما المعيار الخامس، فيتعلق بتلاؤم وسائل التدخل، سواء من حيث الحجم، والمدة أو القوة، مع طبيعة الأزمة.

• يبقى المعيار السادس الذي يطرح مسألة الاحتمالات المعقولة للتدخل، أي أن يضمن التدخل العسكري فرصة نجاح العملية، لا أن يساهم في تعميق الصراع. في هذه الحالة الأخيرة توصي اللجنة بعدم التدخل، وفي حالة وقوعه يجب العمل على إعادة البناء وإعادة الأرض / الدولة إلى الشعب الذي تقع على عاتقه مسؤولية بناء المستقبل[١٢].

> تمّ اللجوء إلى مفهوم "مسؤولية الحماية" خلال شهر آذار / مارس ٢٠١١، حين قرر مجلس الأمن استخدام القوة في ليبيا ضد قوات العقيد القذافي لوضع حد "لقمع المتمردين الليبيين"

ميدانيًا، تمّ اللجوء إلى مفهوم "مسؤولية الحماية" خلال شهر آذار / مارس ٢٠١١، حين قرر مجلس الأمن استخدام القوة في ليبيا ضد قوات العقيد القذافي لوضع حد "لقمع المتمردين الليبيين"[١٣]. هذا القرار دخل التاريخ الدبلوماسي العالمي بما أنّه أول قرار أممي يطبّق مفهوم "مسؤولية الحماية" الذي يشير إلى "حق حماية المدنيين من الإبادة، وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية[١٤]. فأول مرة في تاريخ عمل المنظمة يأذن مجلس الأمن باستخدام القوة لحماية مواطنين دولة ضد إرادة السلطة الحاكمة (ليبيا)؛ وبعد مرور أقل من شهر لجأ مجلس الأمن إلى تطبيق المفهوم نفسه في ساحل العاج[١٥].

الاتجاهات المتناقضة حول تنفيذ "مسؤولية الحماية"

تعرّض تنفيذ الأمم المتحدة مفهوم "مسؤولية الحماية" لاتجاهين متناقضين:

• الاتجاه الأول، يتماشى مع النقلة النوعية التي أحدثها تبنّي مفهوم "مسؤولية الحماية"، إذ يرى أنه في الوقت الذي كان فيه الاختيار صعبًا بين احترام سيادة الدول أو التدخل لأغراض إنسانية، مع هذا المفهوم، أصبحت هناك إمكانية للتوفيق بينهما من خلال النظر إلى السيادة على أنّها أصبحت مسؤولية؛ بمعنى أنه لم يعد للحكام المستبدين إمكانية التملص من المسؤولية أمام المجتمع الدولي، "ما يمنح أملًا كبيرًا للشعوب المقهورة"، بحسب رئيس الوزراء الفرنسي السابق، فرانسوا فيون[١٦]. انطلاقًا من هذا الطرح، يركّز هذا المفهوم الجديد على المنطق الإنساني، وعلى أهمية التوصل إلى توافق في الآراء والتعاون مع الآليات أو المنظمات الإقليمية من أجل التنفيذ، فالقرار الخاص بليبيا مثلًا لم يكن ليتمّ طرحه على التصويت داخل مجلس الأمن من دون إشراك جامعة الدول العربية. ففي هذا الإطار شدد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي على أهمية الدعم الإقليمي قائلًا: إنّ "الدعم الإقليمي، على وجه الخصوص بالغ الأهمية، وهذا هو السبب الذي جعلني أواصل مشاوراتي مع المجتمع الدولي ومع شركائنا في المنطقة، ولا سيما الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول

12 Rapport de la Commission internationale de l'intervention et de la souveraineté des États CIISE, *La responsabilité de protéger*, Centre de recherche pour le développement international, (Ottawa, December 2001), p. 12.

١٣ انظر: **السلام والأمن في أفريقيا**، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الوثائق الرسمية، S/RES/١٩٧٠ (نيويورك، ٢٠١١/٢/٢٦) وانظر أيضًا: **الوضع في الجماهيرية الليبية**، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الوثائق الرسمية، S/RES/١٩٧٣ (نيويورك، ٢٠١١/٣/١٧).

14 Galia Glume, "Responsabilité de protéger," Centre d'études des crises et des conflits internationaux, Université de Louvain, Belgique (13/07/2006) & Réseau de recherches sur les opérations de paix, Université de Montréal, Canada (12/05/2011).

١٥ **الحالة في كوت ديفوار (ساحل العاج)**، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الوثائق الرسمية، S/RES/١٩٧٥ (نيويورك، ٢٠١١/٣/٣).

١٦ خطاب رئيس الوزراء فرانسوا فيون أمام الجمعية الوطنية بمناسبة تطبيق مفهوم "مسؤولية الحماية" في ليبيا، باريس، ٢٠١١/٧/١٢، على الرابط:
http://www.assemblee-nationale.fr/13/cri/2010-2011-extra/20111012.asp#INTER_4

العربية، والاتحاد الأفريقي، وطلب المساعدة لتسوية الوضع ودعم موجة الديمقراطية التي تجتاح المنطقة"[١٧].

- أما الاتجاه الثاني فهو يكرّس أكثر المنطق السياسي، إذ يرى أصحابه أنّ مفهوم "مسؤولية الحماية" هو مصطلح جديد يختفي وراءه منطق المنافسة نفسه، والربح السياسي دافعين لأي تدخل في السابق. والسؤال المطروح بالنسبة إلى هذا الاتجاه هو ما إذا كان مفهوم "مسؤولية الحماية" لا يمثّل في نهاية المطاف ذريعة جديدة لتدخلات القوى العظمى. إذ وبحسب "جان باتيست"، (أستاذ محاضر في قسم دراسات الحرب في المدرسة الملكية بلندن)، فإنّ أي تدخل عسكري لأسباب إنسانية، يكون دائمًا بدافع المصالح الوطنية البحت، وذلك لسبب بسيط هو أنّ الأساس المنطقي لوجود الأنظمة يتمثّل في الدفاع عن مصالح المواطنين[١٨].

انطلاقًا مما سبق، يتبيّن أنّ هناك مخاطر في تطبيق هذا المفهوم الجديد (مسؤولية الحماية)، فالتدخل في ليبيا وساحل العاج كشف عن تلك الحدود الشفافة بين حماية المدنيين والتدخل بغرض تغيير الأنظمة، فبحسب ما جاء في بعض الصحف الفرنسية، قامت فرنسا بإرسال أسلحة إلى المتمردين الليبيين في جنوب طرابلس للمساعدة على الاستيلاء على العاصمة[١٩]. وجاء أيضًا في اعتراف لوزير الخارجية الفرنسي بأنّ أهداف التدخل من اختيار حلف شمال الأطلسي، مما منحه إمكانية تفسير واسعة لنص القرار الصادر عن مجلس الأمن، باسم "مسؤولية الحماية"[٢٠]. وهذا ما أشار إليه أحد الموظفين الأمميين قائلًا إنّ الحرية التي منحتها عبارة "التدابير اللازمة"، الواردة في نص القرار ١٩٧٣ للجهات المعنية بتنفيذ القرار حلف شمال الأطلسي، تثير التخوف من حدوث انزلاقات[٢١]، مضيفًا أنّ العمل العسكري لا يعبّر عن ثقافة المنظمة الأممية.فوفق بعض الدراسات المنتقدة لتطبيق مفهوم "مسؤولية الحماية"، مثّلت إزاحة العقيد القذافي هدفًا للتدخل الفرنسي، بحكم أنه كان يمثّل عائقًا أمام تعزيز نفوذها التقليدي في أفريقيا، إضافة إلى فتح المجال لعودة استثماراتها في ليبيا إلى جانب الولايات المتحدة، والصين، وتركيا[٢٢]. من زاوية أخرى، رأى الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ثابو مبيكي "Thabo Mbeki"، أنّ إعلان الأمم المتحدة عن فوز "الحسن واتارا" في الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج يعدّ تجاوزا لمهامها، ويكشف عن موقفها المتحيز بصورة واضحة لمصلحة أحد الطرفين. إذًا، في كلتا الحالتين، أضاف متسائلًا، ألا يمكن أن نعدّ "الحماية الإنسانية" طريقًا نحو تغيير الأنظمة؟ في السياق نفسه يرى "باسكال بونيفاس" (الرئيس الفرنسي لمؤسسة العلاقات الدولية والجيوستراتيجية) أنّ مفهوم "مسؤولية الحماية" يكشف النقاب عن محدوديته أمام ما يقع في سورية من قمع مسلح خطير، وارتفاع متزايد لعدد الضحايا[٢٣].

> مثّلت إزاحة العقيد القذافي هدفًا للتدخل الفرنسي، بحكم أنه كان يمثّل عائقًا أمام تعزيز نفوذها التقليدي في أفريقيا، إضافة إلى فتح المجال لعودة استثماراتها في ليبيا إلى جانب الولايات المتحدة، والصين، وتركيا

عمومًا، فإنّ آلية التدخل العسكري الأجنبي في أراضي الدول الأخرى، بغضّ النظر عن دوافعه، وعن الجهة التي أذنت به، وعن المقاربات (approaches) التي استعملت (دولية أكانت أم إقليمية) يظل عاملًا مهددًا لسيادة الدول واستقلاليتها. فمن الضروري أن يظل النظام العالمي قائمًا على احترام سيادة الدول وشرعية الأنظمة، ولا يوجد أي مبرر للخروج عن هذه القاعدة، خاصة إذا وقع التدخل باسم تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

---

17 OTAN, "L'OTAN est prête à appuyer les efforts internationaux concernant la Libye," 10/3/2011,
in Julie Lemaire, "La responsabilité de protéger: un nouveau concepte pour de vieilles pratiques," note d´analyse du GRIP, 31/1/2012, Bruxelles, p. 10.

18 Lemaire.

19 "La France aurait livré des armes aux rebelles libyens", *Le Monde*, 29/6/2011.

20 **Béligh Nabli,** "Un regard juridique sur les mutations dans le monde arabe," *M idées*, 4/4/2011, at:
http://bit.ly/1AFgfbo

٢١ وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا النوع من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، قد جاء في إطار دعوة مجلس الأمن عام ١٩٩٣ لتقاسم عبء حفظ السلم، إلّا أنّ هذه الدعوة للتنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة تبقى عامة وغير محددة. من جانب آخر، تتطلب فعالية المنظمات الإقليمية قدرًا من الحرية في التعامل مع الأزمات وبهامش من المرونة والابتكار، ما يؤدي من ثمّ إلى تأويلات موسعة للميثاق، قد يتسبب في إضعاف شرعية المنظمة. انظر: فاطمة غلمان، "دراسة تركيبية في إشكالية إصلاح الأمم المتحدة"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، (غير منشورة) جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء - المغرب، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، ص ١٣٣، ١٣٨.

٢٢ خليل عرنوس سليمان، "علاقة إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية بهيكل النظام الدولي"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، دراسات إستراتيجية، ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١، على الرابط:
http://bit.ly/1T8vUG2

٢٣ بلغ عدد القتلى في سورية خلال شهر أيار/ مايو٢٠١١ أكثر من ٥٠٠٠، وإلى حدود تموز / يوليو ٢٠١٤ بلغ عدد القتلى ١٦٢٠٠٠، انظر:
"La guerre en Syrie: victimes et drame humanitaire", *l'orient le jour*, 3/6/2014, viewed 30/7/2014, at:
http://bit.ly/1tKTfyf

خلاصة

الواقع، أنّ ما ينعت بالحروب الجديدة جعل المجتمع الدولي مقسّمًا بين احترام السيادة الوطنية للدول والحاجة إلى التدخل لأغراض إنسانية، والبحث عن كيفية التصرف أمام فظائع إنسانية جماعية. إلّا أنّ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومهما كانت منطلقاته وأسبابه، يثير بعض المشاكل، خاصة إذا كان تدخلًا عسكريًا، لأنه نادرًا ما ينظر إلى التدخل العسكري على أنّه عمل محايد، فضلًا عن أنّ أساس العمليات العسكرية يكمن في محاربة عدو محدد. فالخطر الذي يطرحه دائمًا منطق الصراع يكمن في انزلاق المقترب السياسي في اتجاه المقترب العسكري. فعندما ترخّص الأمم المتحدة بالتدخل عسكريًا لمنظمة إقليمية وبقرار من مجلس الأمن، فهي تخاطر بصدقيتها وبأمن الدول واستقرارها، خاصة أنّ المنظمات الإقليمية غالبًا ما تقوم بعمليات معقدة وقسرية. كما أنّ الفصل الثامن من الميثاق لا يتضمّن ما يوحي بمنح مهمة التدخل الجماعي لمنظمة إقليمية، فالأمم المتحدة إذًا، تتعامل بـ "منطق تجريبي" في إطار البحث عن وسائل ملائمة لأوضاع / أزمات جديدة. لكن تنفيذها يثير تساؤلات حول ما إذا كان مفهوم"مسؤولية الحماية" ناتجًا من توافق جديد أوسع داخل المجتمع الدولي، أم أنه يعكس في نهاية المطاف الاستمرار في المحافظة على مصالح القوى الكبرى القومية.

وخلاصة القول، يكشف تنفيذ مفهوم "مسؤولية الحماية" النقاب عن خضوعه للمنطق السياسي أكثر من تجاوبه مع الدافع الإنساني، ولعل الواقع الأمني والإنساني في سورية اليوم يمثل خير جواب عن هذه التساؤلات.

رويد أبو عمشة*

التوافق والتباين في مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن (١٩٧٩ - ٢٠١٣)

يتعلّق موضوع هذه الدراسة بمواقف الدول الخمس الدائمة العضوية من القضية الفلسطينية في مجلس الأمن في الفترة ١٩٧٩ – ٢٠١٣، مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأميركية؛ بالنظر إلى أنها بمنزلة قائد النظام الدولي الحاليّ، وذلك من خلال عرض مفهوم السلوك التصويتي للدولة في المنظمات الدولية، وإرصادٍ وتحليلٍ للسلوك التصويتي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا/ الاتحاد السوفياتي سابقًا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين، بصفتها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. تأتي أهمية الدراسة من جهة أنّها تضيف مساهمةً نظريةً في مجال الكتابات الدبلوماسية التي تحدثت عن مواقف الدول الكبرى في المنظمات الدولية، وهي تُعَدُّ نقطة تداخل بين السياسة الخارجية والقانون الدولي. فمن خلال مراجعة أولية للدراسات التي تناولت مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية بوجه عامّ، أو سياستها تجاه مسألة مهمة بعينها، أو فترة محددة بذاتها، لوحظت نُدرة الدراسات التي تناولت هذا الجانب على نحوٍ منفصل، على الرغم من أهميته.

* أكاديمي فلسطيني متخصص في العلاقات الفلسطينية - الأميركية، حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية.

موضوع الدراسة

من المعلوم أنّ السلوك التصويتي لأيّ دولة في المنظمات الدولية - ومنها الأمم المتحدة على وجه الخصوص - يُعدُّ، بوجه عامّ، مؤشرًا دالًّا على سياستها الخارجية وسلوكها في المستوى الدولي، وبما أنّ الأمم المتحدة تضمّ في عضويتها جلّ دول العالم، فقد جعل ذلك بعضهم ينظر إليها على أنها برلمان العالم. فمن الممكن أن تكون منبرًا مهمًّا لإرصاد السياسة الخارجية لأيّ دولة، وميدانًا صالحًا لدراسة سلوكيات السياسة الخارجية لأيّ دولة أيضًا تجاه قضية معينة، من خلال دراسة سلوكها التصويتي تجاه ما تصدره المنظمات من قرارات. فقد درَج دارسو السياسة الخارجية على إرصاد سلوك السياسة الخارجية للدولة من خلال ثلاثة مؤشرات هي: الأحداث الدولية في إطار ما عُرف باسم حركة تحليل الأحداث، والسلوك التصويتي، والسلوك الدبلوماسي[1].

وطبقًا للمادة السابعة من الميثاق، فإنّ مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة هما أهمّ أجهزة الأمم المتحدة، وهما اللذان يقومان على تحقيق مبادئها وأهدافها الواردة في الميثاق، وأهمها حفظ السّلم والأمن الدوليين. ويضم مجلس الأمن في عضويته خمس عشرة دولةً، منها خمس دول دائمة وعشر دول تنتخبها الجمعية العامة بأغلبية الثلثين بصفة دورية مدةَ سنتين. ويؤدِّي هذا الأمر وظيفتين رئيستين، هما: التسوية السلمية للمنازعات (الفصل السادس)، وردع أعمال العدوان وإزالة أيّ تهديد للسلم والأمن الدوليين (الفصل السابع).

ويقوم نظام التصويت بحسب الميثاق على ضرورة حصول القرار على تسعة أصوات إيجابية من أصل خمسة عشر صوتًا، على ألّا تجرى معارضته من أيّ دولة من الدول الدائمة العضوية من خلال استخدام حقّ الفيتو. بناءً على ذلك هل تكون بعض الدول أحيانًا مضطرةً لصَوْغ مشاريعها بطريقة تُجنّبها استخدام الفيتو في حقها؟ ومن جهة أخرى هل تقوم الدول صاحبة حقّ الفيتو باستخدامه وفق مصالحها؟ أم هل تستخدمه استخدامًا منسجمًا مع القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وأهدافها نفسها؟

يُعَدُّ سلوك هذه الدول تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن خلال الفترة ١٩٧٩ – ٢٠١٣، بالغ الأهمية؛ وذلك لأنّها احتوت مراحل مفصليةً مرَّت بها القضية الفلسطينية، واتخذ مجلس الأمن حينئذ عدّة قرارات مهمة، كالقرارات المتعلّقة بحرب لبنان التي شنّتها إسرائيل ضدّ منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٢، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بالانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ والقمع الإسرائيلي لها، إضافةً إلى أنّ تلك الفترة تلَت توقيع معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية (كامب ديفيد)، وإلى أنّ الولايات المتحدة أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة قائدةً للنظام الدولي، فضلاً عن تأثير نهاية الحرب الباردة في السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأميركية وروسيا، وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي، وتوجهها لإحياء منظمة الأمم المتحدة بإقحامها في معالجة كثير من الأزمات الدولية، وتأثير هذا التغير في إعادة تشكيل الكتل التصويتية في منظمة الأمم المتحدة، كما شهدت تلك الفترة انطلاق عملية التسوية بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وتوقيع اتفاق أوسلو بين الجانبين في العاصمة الأميركية واشنطن، في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وانفراد الولايات المتحدة بعد ذلك برعاية المفاوضات الثنائية المباشرة بين الجانبين، فهل يتوافق السلوك السياسي للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن مع موقعها راعيًا وحيدًا لعملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؟

الإشكالية البحثية وتساؤلات الدراسة

بعد مراجعة سجلات التصويت للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، اتّضح لنا وجود تباين جليّ بين هذه الدول من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، واتضح لنا كذلك استمرار تصويت الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل في مجلس الأمن، على حساب القضية الفلسطينية؛ وذلك باستخدام حقّ الفيتو. فقد قامت باستخدام حقّ الفيتو منذ إنشاء الأمم المتحدة ٨٨ مرةً كان منها ٤٤ مرةً لإجهاض قرارات تُدين إسرائيل. وعلى الرغم من نهاية الحرب الباردة، وانطلاق عملية التسوية، وتسليم الجانبين برعاية الولايات المتحدة لها، فإنّ الولايات المتحدة ظلّت، على نحوٍ مختلف عن بقيّة الدول الأخرى، تصوّت في مجلس الأمن لمصلحة إسرائيل. بناءً على ذلك، فإنّ الإشكالية البحثية لهذه الدراسة تتحدد في السؤال:

١ محمد السيد سليم، "التحليل العلمي للسياسة الخارجية - إطار نظري"، **الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد ٤٠ (١٩٩٢)، ص ١٤٢.

إلى أيّ مدًى جاءت مواقف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية منسجمةً مع أهداف الأمم المتحدة نفسها ومبادئها ومع مكانتها في المستوى الدولي؟

> بعد مراجعة سجلات التصويت للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، اتّضح لنا وجود تباين جليّ بين هذه الدول من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى، واتضح لنا كذلك استمرار تصويت الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل في مجلس الأمن،

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إرصاد وتحليلٍ لمواقف الدول الخمس الدائمة العضوية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن، وذلك بالنظر في سلوكها التصويتي، في الفترة ١٩٧٩ – ٢٠١٣، وهو ما يمثّل جزءًا مهمًّا في ضرورة فهْم سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية. فهل أنّ موقف أيّ دولة تجاه القضايا المدرجة في المنظمات الإقليمية والدولية، وخصوصًا في مجلس الأمن، هو أحد المؤشرات الرئيسة التي تدلّ على سياسة الدولة في المستوى الخارجي، وعلى وجود أمرٍ ثابت في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية؟ أم هل أنّ هذه السياسة كانت تتغير في كلّ مرحلة تبعًا لأوضاع معيّنة، أو تبعًا لتأثّرها بعلاقتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل؟

منهج الدراسة

بعد تحديد موضوع الدراسة والمشكلة البحثية والتساؤل الرئيس، نرى ضرورةً لاستخدام عدّة مناهج لاختبار فرضية هذه الدراسة، من بينها:

اقتراب السلوك التصويتي

ينبغي إيلاء اقتراب السلوك التصويتي أهميةً في هذه الدراسة. والسلوك التصويتي لأيّ دولة، وخصوصًا في مجلس الأمن، هو أحد المؤشرات الرئيسة التي تدلّ على سياسة الدولة في المستوى الخارجي، ويمكن كذلك انتهاج متابعةٍ وإرصادٍ لموقف دولة ما تجاه قضية معينة عبر فترة زمنية من خلال الوقوف على أنماط تصويتها تجاه تلك القضية وتعرّفها، وتعرّف مدى التجانس والتباعد بين مواقف تلك الدول من القضايا المطروحة في المنظمات الدولية؛ وذلك من خلال مقارنة أنماط تصويتها. فلقد قدّم علماء العلاقات الدولية مقياسًا لمعرفة نمط تصويت الدولة، وهو يقوم على أنّه من الممكن لدولتين أن تتخذا مواقف ثلاثة، هي:

- أن تصوّتا لدولتين في اتجاه واحد سواء كان ذلك بالتأييد، أو الرفض، أو الامتناع، وهذا هو الاتفاق الكامل.
- أن تصوّت إحداها بالتأييد أو المعارضة في حين تمتنع الأخرى عن التصويت. وفي هذه الحالة، نكون بصدد اتفاق جزئي.
- أن تصوت الدولتان في اتجاهين متعارضين تمامًا وهذا ما يسمى الاختلاف الكامل.

ويجري حساب القيمة التصويتية على النحو بحسب المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{عدد مرات الإنفاق الكامل} + (٠{,}٥ * \text{مرات الإنفاق الجزئي}) * ١٠٠}{\text{عدد مرات التصويت (ماعدا الغياب)}}$$

ويجري حساب الحالات الثلاث في تركيب المقياس على أساس درجة في الحالة الأولى، ونصف درجةً للحالة الثانية، وصفر في الحالة الثالثة، مع إغفال حالة غياب كلتا الدولتين أو إحداهما بسبب عدم إمكان حساب موقف الدولة في مثل هذه الحالة[٢].

وحتى لا يبقى التحليل الكميّ جامدًا، لا بدّ من استخدام التحليل الكيفي وذلك لتفسير بعض دلالات السلوك الكمي؛ بالنظر إلى خصوصية الموضوع.

الاقتراب القانوني

يركّز هذا المنهج في قواعد التصويت في مجلس الأمن وإجراءاته، إلّا أنّ ما يؤخذ به أنه لا يساعد على إرصاد أنماط السلوك التصويتي للدول الأعضاء وتفسيره والتغيرات التي تؤثر فيه؛ وذلك لأنّ للسلوك التصويتي إطاره القانوني، غير أنّ القواعد والإجراءات القانونية

٢ أحمد محمد البتول، "الدبلوماسية اليمنية في الأمم المتحدة: دراسة حالة للسلوك التصويتي في الجمعية العامة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة - مصر، ٢٠٠٩.

ليست هي التي تشكّله وتوجّهه، بل المصالح الوطنية للدول على نحوٍ أساسيّ[٣]. ويستفاد من الاقتراب القانوني أيضًا، أننا ندرس مواقف الدول المستهدفة بالدراسة تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الذي يتحدد عمله بميثاق الأمم المتحدة وأحكامه وقواعد القانون الدولي المنبثقة منه، ومنها ما يتعلّق بحالة القضية الفلسطينية.

أمّا المصادر التي ينبغي الرجوع إليها، فهي تتمثّل بسجلات الأمم المتحدة، ومحاضر الجلسات الموثقة والمودعة في مكتبة الأمم المتحدة، وفي موقعها الإلكتروني، فهي تَفي ببيانات تفصيليّة متعلّقة بنتائج التصويت في مجلس الأمن. لذا يمكننا أن نعتمد عليها مصدرًا للبيانات التي سنقوم من خلالها بتحليل مواقف الدول التي هي محلّ الدراسة.

مفهوم السلوك التصويتي في المنظمات الدولية

هو الوسيلة التي تعلن بها المنظمات عن إرادتها ورغبات الدول الأعضاء في الأمور المعروضة عليها، فكما أنّ الإدلاء بالأصوات في الانتخابات والمجالس النيابية هو وسيلة لتعرّف إرادة الشعب والتعبير عن إرادته، فإنّ التصويت في المنظمات الدولية هو الأسلوب الذي يجرى به تعرّف إرادتها، ويتحدّد ذلك بعد قيام الدول الأعضاء فيها بالإدلاء بأصواتها[٤]. ويعرّف بعضهم السلوك التصويتي بأنه السلوك الذاتي للإدلاء بالرأي[٥].

مجلس الأمن وآلية عمله

تسند المسؤولية الرئيسة في حفظ السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويتكون المجلس من ١٥ عضوًا، لكلّ عضو صوت واحد. وبموجب الميثاق، على جميع الدول الأعضاء الامتثال لقرارات مجلس الأمن[٦]، ويتعهد جميع الأعضاء في الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، وإذا كانت أجهزة الأمم المتحدة الأخرى تقدّم التوصيات إلى الدول الأعضاء، فإنّ مجلس الأمن ينفرد بسُلطة اتخاذ قرارات تُلزم الدول الأعضاء بتنفيذها بموجب الميثاق.

وطبقًا للمادة السابعة من الميثاق، فإنّ مجلس الأمن أيضًا هو أحد الأجهزة الرئيسة الستة للأمم المتحدة. ويضمّ مجلس الأمن في عضويته خمسة عشر عضوًا فقط، منهم خمسة دائمون (الولايات المتحدة الأميركية، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفياتي/ روسيا حاليًا) وعشرة أعضاء غير دائمين. وفي عام ١٩٦٥ جرى تعديل ميثاق الأمم المتحدة بزيادة العدد من ستة أعضاء غير دائمين إلى عشرة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بأغلبية الثلثين بصفة دورية مدّة سنتين لتمثيل المجموعات الجغرافية الخمس المعترف بها. ولا يجوز إعادة انتخاب العضو غير الدائم مباشرةً حتى لا يكون ذلك سبيلًا تحظى من خلاله أيّ دولة بصفة دائمة أو شبه دائمة، ويراعى في اختيار هذه الدول أمران، هما: مدى مساهمة الدولة المعنية في حفظ السلم والأمن الدوليين ومقاصد المنظمة الأخرى، وتحقيق نوع من التوازن الجغرافي العادل[٧]. ويقوم نظام التصويت في مجلس الأمن بحسب الميثاق على ضرورة حصول القرار على تسعة أصوات من أصل خمسة عشر صوتًا، على ألاّ تُعارضه أيّ دولة من الدول الدائمة العضوية من خلال حقّ الفيتو. وبناءً على ذلك، يكون نظام التصويت في مجلس الأمن طبقًا للمادة ٢٧ من الميثاق، وفقًا لنوعين من المسائل:

- المسائل الإجرائية: تصدر القرارات في المسائل الإجرائية بأغلبية تسعة أصوات من خمسة عشر عضوًا، من دون تفرقة بين أصوات الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين.
- المسائل الموضوعية: تصدر القرارات في المسائل الموضوعية بأغلبية تسعة أصوات إيجابية من دون أيّ اعتراض من الأعضاء

٣ هدى عبد العزيز صلاح، **السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٨.

٤ بطرس غالي، **التنظيم الدولي المدخل لتنظيم الدول: دراسة التنظيمات الدولية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩)، ص ٥٢.

5 Allan Hovey, "Voting Procedures in the General Assembly," *International Organization*, Vol. 4, no. 3 (August 1950), p. 422.

٦ يأخذ المجلس زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلم أو عمل من أعمال العدوان، ويطلب إلى الدول الأطراف في النزاع تسويته بالطرق السلمية، وفي بعض الحالات يمكن لمجلس الأمن اللجوء إلى فرض جزاءات، وصولًا إلى الإذن باستخدام القوة لحفظ السلم والأمن الدوليين وإعادتهما، ويقدّم توصيته إلى الجمعية العامة في ما يتعلق بانتخاب الأمين العامّ وقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة. كما أنه ينتخب القضاة في محكمة العدل الدولية مع الجمعية العامة.

٧ أحمد أبو الوفا، **الوسيط في القانون الدولي**، ط ٣ (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص ٤٦٤.

الخمسة الدائمين، ويعني اعتراض أيّ منها على القرار سقوطه، وفي هذه الحالة تجدر الإشارة إلى أنّ الاعتراض ينبغي أن يكون بالوجه الصريح، لا بالامتناع، أو التغيب عن جلسة التصويت.

وتشمل المسائل الموضوعية تدابير الحلول السلمية للمنازعات أو المواقف الدولية التي قد تؤدِّي إلى احتكاك دولي أو تثير نزاعًا، كما تشمل اتخاذ تدابير القمع في حالة وقوع أعمال تهدّد السلم والأمن الدوليين أو تخلُّ بهما، أو أيّ أعمال عدوانية أيًّا كانت. ومن المسائل الموضوعية أيضًا التوصية لدى الجمعية العامة بقبول عضو جديد في الأمم المتحدة، أو بوقف عضو عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها، أو بردّ تلك الحقوق والمزايا إليه أو فصل عضو من الهيئة[٨].

سنتناول في هذه الدراسة عرضًا وتحليلًا لمواقف الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن من مختلف جوانب القضية الفلسطينية (قضية اللاجئين، والقدس، والاستيطان، والحقّ في تقرير المصير، وحقوق الإنسان)، وقد جرى تداول هذه العناصر أمام مجلس الأمن خلال الفترة ١٩٧٩ - ٢٠١٣. وسنتناول كذلك مسألة مدى الانسجام أو التباين بين الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن.

ينبغي أن نشير إلى أنّ مشاريع القرارات التي جرى تقديمها لمجلس الأمن وتداولها والتصويت بشأنها، ستجري دراستها وتحليلها، وإلى أنّنا لن نقصر هذا الأمر على القرارات الصادرة عن هذا المجلس. فميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي الذي يعمل بموجبه المجلس، كما هو معلوم، لا يسمح بصدور أيّ قرار عن المجلس استخدمت بشأنه أيّ دولة من الدول الدائمة العضوية في المجلس صلاحياتها لنقضه. لذا، ففي الحالة التي ندرس من خلالها مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لن نتمكن من إرصادٍ وتحليلٍ دقيق لمواقفها في حال الاكتفاء بالنظر في القرارات الصادرة عن المجلس وحدها. فهذه القرارات صدرت بطبيعة الحال بعد عدم تسجيل أيّ اعتراض لدولة من الدول عليها. وهكذا، ينبغي أن نأخذ في الحسبان كلّ القرارات التي صدرت عن المجلس فعليًّا، ومشاريع القرارات المنقوضة من خلال استخدام أيّ دولة لحقها في الاعتراض على أيّ قرار أيضًا (حقّ استخدام الفيتو).

السلوك التصويتي للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية

بالنظر إلى أنّ مجلس الأمن هو أحد أهمّ الأجهزة الرئيسة الستة للأمم المتحدة، وإلى المسؤوليات والصلاحيات المنوطة به من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، وإلى أنّ النزاع العربي - الإسرائيلي، وفي جوهره القضية الفلسطينية، من أكثر القضايا التي جرى تداولها أمام مجلس الأمن لتعلّقها بالسلم والأمن الدوليين والاستقرار الإقليمي وتداعياتها في المستوى الدولي، وأنه صدر بشأنها عديد القرارات المهمة وجرى نقض عديد القرارات وإسقاطها بفعل الفيتو الذي استخدمته الولايات المتحدة لحماية إسرائيل، فإنّ هذا المجلس يُعَدُّ مجالًا مهمًّا يمكن من خلاله تحليل مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية تجاه القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها؛ إذ سنقوم بتتبع سلوك كلّ دولة من هذه الدول الخمس تجاه القرارات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية من حيث التصويت بالتأييد، أو المعارضة، أو الامتناع. وفي محاولة لإرصاد التجانس والتباعد في مواقف هذه الدول، سنقوم باستخدام مؤشّر مقياس الاتفاق ليعطينا صورةً كمّيةً للتباين الموجود بينها.

وحتى لا تبقى المعطيات الكمية صمّاء، ينبغي أن نقدّم التحليل الكيفي لهذه المواقف وأن نتبيّن الأسباب الكامنة وراءها، سواء كانت مؤيّدةً، أو معارضةً، أو ممتنعة عن تأييد القرارات أو مشاريع القرارات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، مسلّطين الضوء، ولو في إيجاز، على خلفيات مواقف تلك الدول من القضية الفلسطينية داخل المجلس، وهي تعدُّ انعكاسًا - على نحوٍ أو آخر - لمواقفها خارج المجلس، وانسجامًا تامًّا مع سياستها الخارجية تجاه المنطقة برمّتها، وتجاه القضية الفلسطينية خصوصًا، والمحددات الداخلية والخارجية التي أنتجت هذه السياسة، ومدى انسجام هذه المواقف مع القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها نفسه.

وعلى الرغم من أهمية تلك الدول بوصفها الدول العظمى عالميًّا، وأهمية المواقف الصادرة عنها داخل المجلس وخارجه أيضًا، فإنه من الأهمية أن نشير إلى أنّ طبيعة التنظيم الدولي (منظمة الأمم المتحدة) وآلية عمله بوجه عامّ، ومجلس الأمن على نحوٍ خاص وآلية اتخاذ القرار فيه، تعطي تلك الدول ميزةً على حساب سائر دول العالم كلّها. وسنرى أنه جرى استخدام هذه الميزة أكثر من مرة بطريقة تتعارض مع الأهداف والمبادئ التي أُسّست منظمة الأمم المتحدة من أجلها، وأنه جرى استخدامها ضدّ الشعوب المقهورة والمظلومة، فقد ضاعت مظالم كثيرة في أدراج هذا المجلس، وفي صدارتها حقّ تقرير المصير بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني.

٨ علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي المعاصر** (الإسكندرية: دار المعارف، ١٩٧٣)، ص ٦٣٤.

الجدول (١)

النمط التصويتي للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٩ – ٢٠١٣

العام	عدد القرارات ومشاريع القرارات	الولايات المتحدة	فرنسا	بريطانيا	الصين	روسيا
١٩٧٩	٢	٠	٢	١	٢	٢
١٩٨٠	٨	٢	٧	٧	٨	٨
١٩٨١	١	١	١	١	١	١
١٩٨٢	١١	٤	١١	٩	١١	١١
١٩٨٣	١	٠	١	١	١	١
١٩٨٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٨٥	٣	١	٢	٢	٣	٣
١٩٨٦	٢	٠	٢	٢	٢	٢
١٩٨٧	٢	١	٢	٢	٢	٢
١٩٨٨	٥	١	٥	٥	٥	٥
١٩٨٩	٥	٠	٥	٥	٥	٥
١٩٩٠	٣	٢	٣	٣	٣	٣
١٩٩١	١	١	١	١	١	١
١٩٩٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
١٩٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٤	١	١	١	١	١	١
١٩٩٥	١	٠	١	١	١	١
١٩٩٦	١	٠	١	١	١	١
١٩٩٧	٢	٠	٢	١	٢	٢
١٩٩٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٠	٢	٠	٢	٢	٢	٢
٢٠٠١	٢	٠	١	٠	٢	٢
٢٠٠٢	٦	٤	٦	٦	٦	٦
٢٠٠٣	٣	١	٣	١	٣	٣
٢٠٠٤	٣	٠	٣	١	٣	٣
٢٠٠٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٦	٢	٠	٢	٠	٢	٢
٢٠٠٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٨	١	١	١	١	١	١
٢٠٠٩	٢	١	٢	٢	٢	٢
٢٠١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠١١	١	٠	١	١	١	١
٢٠١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠١٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر: من إعداد الباحث، استنادًا إلى الوثائق الرسمية لمجلس الأمن خلال الفترة ١٩٨٨ – ٢٠٠٨، وإلى **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والنزاع العربي – الإسرائيلي**، المجلدات ٤ – ٥ - ٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٧ - ٢٠٠٣)

الرسم البياني (١)

نمط تأييد الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن للقضية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٩ – ٢٠١٣

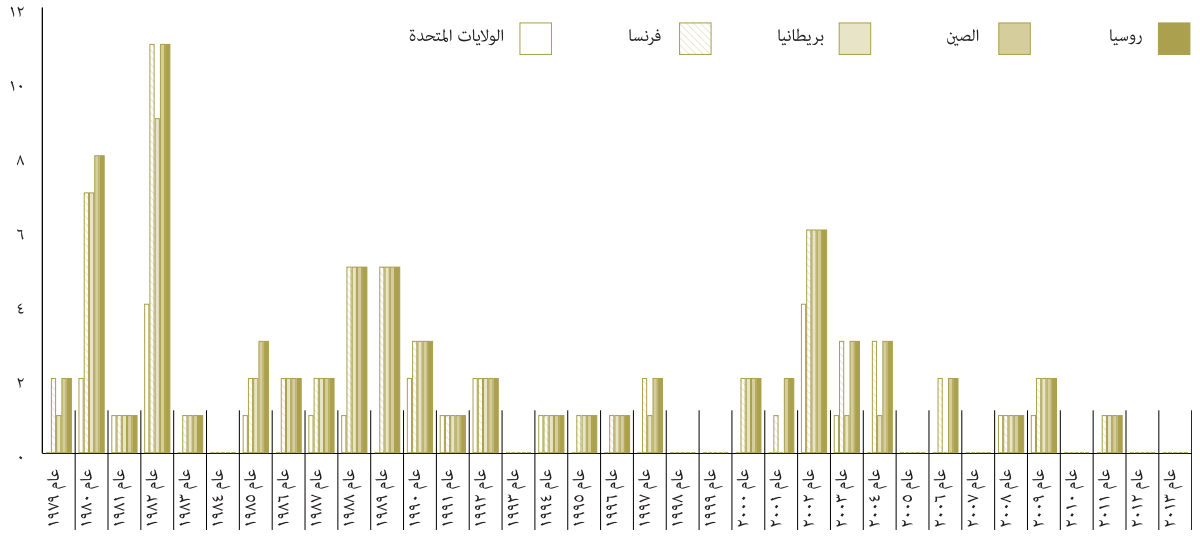

المصدر: من إعداد الباحث

الرسم البياني (٢)

نمط تأييد الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن للقضية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٩ – ٢٠١٣

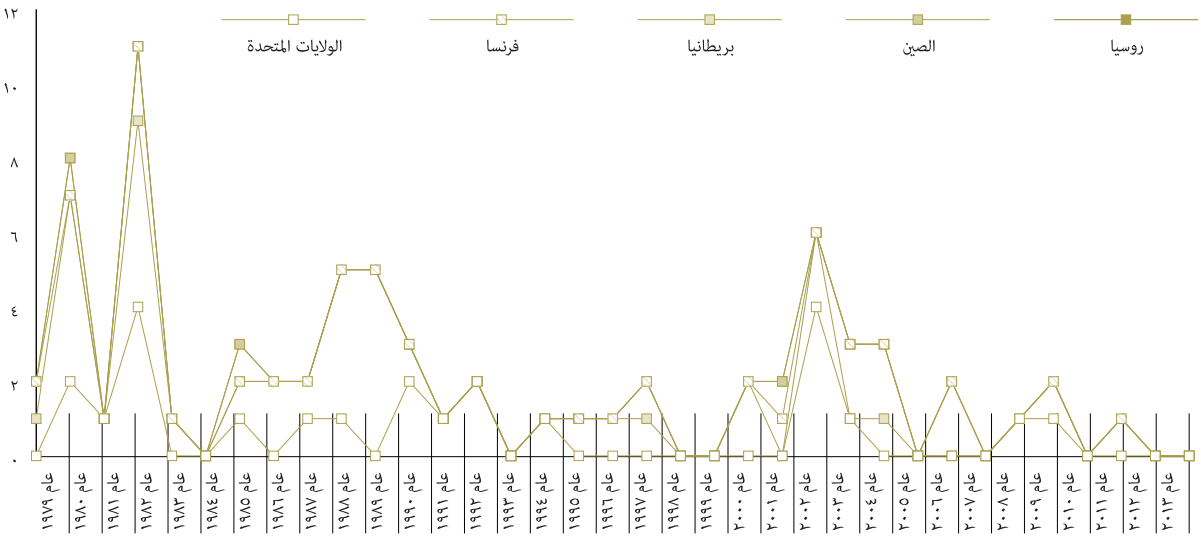

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول (٢)

نمط معارضة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن للقضية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٩ - ٢٠١٣

العام	عدد القرارات ومشاريع القرارات	الولايات المتحدة	فرنسا	بريطانيا	الصين	روسيا
١٩٧٩	٢	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٨٠	٨	١	٠	٠	٠	٠
١٩٨١	١	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٨٢	١١	٥	٠	٠	٠	٠
١٩٨٣	١	١	٠	٠	٠	٠
١٩٨٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٨٥	٣	١	٠	٠	٠	٠
١٩٨٦	٢	١	٠	٠	٠	٠
١٩٨٧	٢	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٨٨	٥	٢	٠	٠	٠	٠
١٩٨٩	٥	٣	٠	٠	٠	٠
١٩٩٠	٣	١	٠	٠	٠	٠
١٩٩١	١	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٢	٢	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٤	١	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٥	١	١	٠	٠	٠	٠
١٩٩٦	١	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٧	٢	٢	٠	٠	٠	٠
١٩٩٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠١	٢	٢	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٢	٦	١	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٣	٣	٢	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٤	٣	٢	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٦	٢	٢	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٨	١	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٩	٢	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠١١	١	١	٠	٠	٠	٠
٢٠١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠١٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر: المرجع نفسه

الرسم البياني (٣)
نمط معارضة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن خلال الفترة ١٩٧٩ – ٢٠١٣

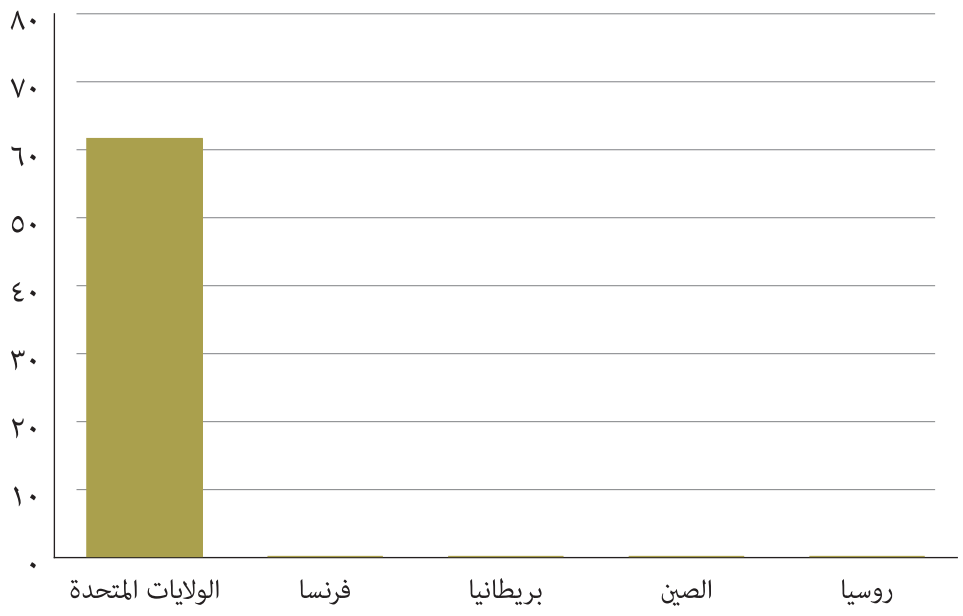

المصدر: من إعداد الباحث

الرسم البياني (٤)
نمط امتناع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن عن التصويت تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٩ – ٢٠١٣

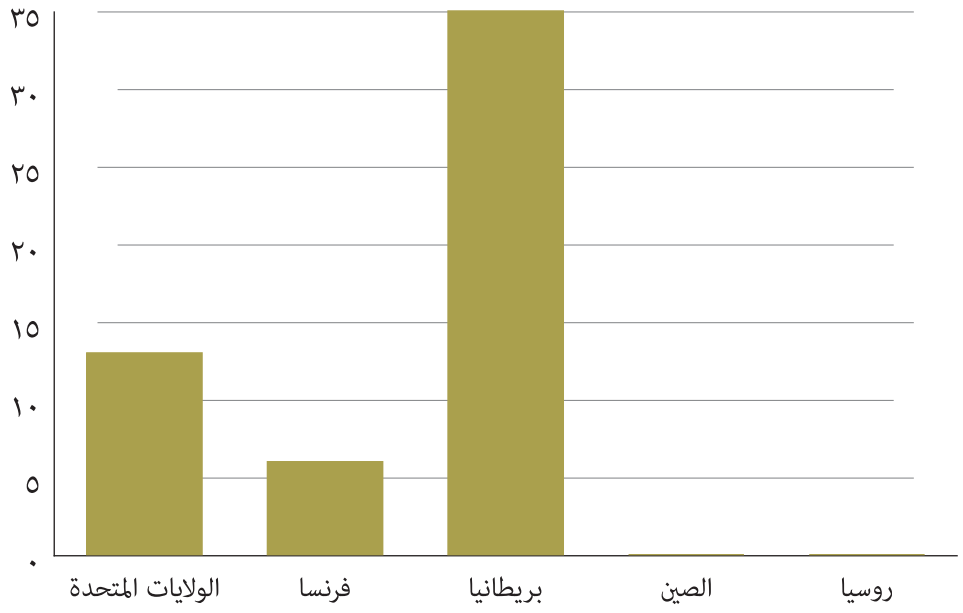

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول (٣)

نمط امتناع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن عن التصويت تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٩ - ٢٠١٣

العام	عدد القرارات ومشاريع القرارات	الولايات المتحدة	فرنسا	بريطانيا	الصين	روسيا
١٩٧٩	٢	٢	٠	١	٠	٠
١٩٨٠	٨	٥	١	١	٠	٠
١٩٨١	٦	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٨٢	١١	٢	٠	١	٠	٠
١٩٨٣	١	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٨٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٨٥	٣	١	١	١	٠	٠
١٩٨٦	٢	١	٠	١	٠	٠
١٩٨٧	٢	١	٠	٠	٠	٠
١٩٨٨	٥	٢	٠	٠	٠	٠
١٩٨٩	٥	٢	٠	٠	٠	٠
١٩٩٠	٣	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩١	١	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٢	٢	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٤	١	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٥	١	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٦	١	١	٠	٠	٠	٠
١٩٩٧	٢	٠	٠	١	٠	٠
١٩٩٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٠	٢	٢	٠	٠	٠	٠
٢٠٠١	٢	٠	١	٢	٠	٠
٢٠٠٢	٦	١	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٣	٣	٠	٠	٢	٠	٠
٢٠٠٤	٣	١	٠	٢	٠	٠
٢٠٠٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٦	٢	٠	٠	٢	٠	٠
٢٠٠٧	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٨	١	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٩	٢	١	٠	٠	٠	٠
٢٠١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠١١	١	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠١٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠

المصدر: المرجع نفسه

الجدول (٤)

مؤشر مقياس الاتفاق بين الولايات المتحدة الأميركية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٩ – ٢٠١٣

	القيمة	الدولة
الولايات المتحدة الأميركية	٪٤٩	فرنسا
	٪٦١	بريطانيا
	٪٤٦	روسيا
	٪٤٦	الصين

المصدر: المرجع نفسه

الجدول (٥)

ملخص إحصائي متعلّق بالنمط التصويتي للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٧٩- ٢٠١٣

الدولة	البيان	عدد مشاريع القرارات	التأييد	المعارضة	الامتناع	الغياب
الولايات المتحدة	الإجمالي	٧٣	٢٣	٢٨	٢٢	٠
	المتوسط	٢,١	٠,٦٥٥	٠,٨	٠,٦٢	٠
	النسبة مقارنةً بعدد القرارات	_	٪٣١,٥	٪٣٨,٥	٪٣٠	٪٠
بريطانيا	الإجمالي	٧٣	٥٩	٠	١٤	٠
	المتوسط	٢,١	١,٦٨	٠	٠,٤	٠
	النسبة مقارنةً بعدد القرارات	_	٪٨٠	٪٠	٪٢٠	٪٠
فرنسا	الإجمالي	٧٣	٧٠	٠	٣	٠
	المتوسط	٢,١	٢	٠	٠,١	٠
	النسبة مقارنةً بعدد القرارات	_	٪٩٦	٪٠	٪٤	٪٠
الصين	الإجمالي	٧٣	٧٣	٠	٠	٠
	المتوسط	٢,١	٢,١	٠	٠	٠
	النسبة مقارنةً بعدد القرارات	_	٪١٠٠	٪٠	٪٠	٪٠
روسيا	الإجمالي	٧٣	٧٣	٠	٠	٠
	المتوسط	٢,١	٢,١	٠	٠	٠
	النسبة مقارنةً بعدد القرارات	_	٪١٠٠	٠	٪٠	٪٠

المصدر: المرجع نفسه

التحليل الكيفي لنمط تصويت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمـــن تجاه القضية الفلسطينية

بلغ عدد مشاريع القرارات التي جرى تداولها في مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها طَـوال فترة الدراسة (١٩٧٩ – ٢٠١٣)، ما مجموعه ٧٣٪ ما بين مشروع قرار أو قرار رسمي؛ أي بمعدّل قرارين سنويًّا، وقد تناولت في مجملها حقّ تقرير المصير بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والقرارات التي تناولت قضية القدس والاستيطان في الأراضي الفلسطينية ومخالفتها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وعديد القرارات التي جرى تداولها في مجلس الأمن؛ أي مختلف القرارات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية.

وإذا نظرنا في سجلات التصويت والجدول (١) والرسم البياني (١)، وجدنا أنّ الاتجاه المسيطر للولايات المتحدة الأميركية هو التصويت بالاعتراض؛ أي باستخدام حقّ الفيتو ضدّ القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية. فمن مجموع ٧٣ قرارًا خاصًّا بالقضية الفلسطينية بمختلف جوانبها، نجد أنّ الولايات المتحدة صوتت بالمعارضة تجاه ٢٨ قرارًا؛ أي ما نسبته ٣٨,٥٪، وصوتت بتأييد ٢٣ قرارًا؛ أي ما نسبته ٣١,٥٪، وصوتت بالامتناع تجاه ٢٢ قرارًا؛ أي ما نسبته ٣٠٪.

> إذا نظرنا في معدل التقارب التصويتي بين الولايات المتحدة والـــدول الأخرى التي هي محـــلّ المقارنة، لوجدنا أنّ نسبة التقارب التصويتي للولايات المتحدة مع فرنسا بلغ ٤٩٪، و٦١٪ مع بريطانيا، و٤٦٪ مع روسيا، و٤٦٪ مع جمهورية الصين

وإذا نظرنا في معدل التقارب التصويتي بين الولايات المتحدة والدول الأخرى التي هي محلّ المقارنة (من خلال الجدول ٤)، وجدنا أنّ نسبة التقارب التصويتي للولايات المتحدة مع فرنسا بلغ ٤٩٪، و٦١٪ مع بريطانيا، و٤٦٪ مع روسيا، و٤٦٪ مع جمهورية الصين. ومن خلال نظرة مقارنة بين السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأميركية والسلوك التصويتي للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، نجد فرقًا واضحًا بين هذا السلوك وذاك، وهو أمرٌ يعود إلى نظرة كلّ دولة من هذه الدول إلى القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الإسرائيلي من جهة، وعلاقتها بالولايات المتحدة من جهة أخرى.

ومن خلال استعراض الملخص الإحصائي المتعلّق بالنمط التصويتي للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية في فترة الدراسة (وفقًا للجدول ٥)، ونمط المعارضة الأميركي في مجلس الأمن (وفقًا للجدول ٢)، نجد أنّ المعارضة الأميركية هي السمة الغالبة لموقف الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن. فقد صوتت بالمعارضة في أغلب الأحيان تجاه مجمل القضايا التي تتعلق بالقضية الفلسطينية؛ كالحق في تقرير المصير بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، وحقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم، وكذلك الشأن بالنسبة إلى قضايا حقوق الإنسان والانتهاكات الإسرائيلية في حقّ المواطنين الفلسطينيين، وقضية القدس والمحاولات الإسرائيلية لتغيير مركزها القانوني، وطابعها الديموغرافي، وقضية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وإذا نظرنا في معدل التقارب التصويتي، لاحظنا أنّ للولايات المتحدة موقفًا مغايرًا من القضية الفلسطينية مقارنةً بالدول الأخرى؛ وذلك من خلال فارق نسبة التقارب التصويتي بينها وبين مختلف الدول التي هي محلّ المقارنة، ويعود ذلك إلى خصوصية نظرة الولايات المتحدة إلى القضية الفلسطينية من زاوية العلاقة الخاصة بإسرائيل من جهة، ومن زاوية العلاقات العربية الأميركية ونظرتها إلى النزاع العربي الإسرائيلي كلّه، إضافةً إلى عديد العوامل والمحددات الداخلية والخارجية (الفلسطينيون في المنظور الأميركي هم شعب عاش خارج التاريخ، وإن كان لديهم تاريخ، فهو مسجل على نحو سلبيّ، أو هم "الذين ليسوا يهودًا" في فلسطين، وهم غير قادرين على ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم وذلك بسبب ما يشاع من تخلّفهم وجهلهم وممارستهم للإرهاب)[٩].

وتساهم في صنع السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية عدّة عوامل خارجية وداخلية، أهمها النظام السياسي الأميركي الذي تسمح

9 Edward W. Said & Christopher Hitchens (eds.), *Blaming The Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question* (London: Verso, 1988), pp. 15 - 25.

آلية عمله لمجموعات الضغط والمصالح بالقيام بدور فعَّال، خصوصًا في عملية الانتخاب التي يكون المرشحون فيها في حاجة إلى دعمها، سواء كان ذلك في انتخابات الكونغرس أو الانتخابات الرئاسية. وقد ظلّت القضية الفلسطينية في الولايات المتحدة ضحيةً لهذه الصفقات[١٠].

بالنسبة إلى التصويت بتأييد القضية الفلسطينية، بحسب الجدول (١)، والرسم البياني (١)، نجد أنّ الولايات المتحدة قد صوتت بالتأييد لمصلحة القضية الفلسطينية تجاه ٢٣ قرارًا جرى عرضها على مجلس الأمن من أصل ٧٣ قرارًا؛ أي ما نسبته ٣١,٥٪. وأنّ فرنسا صوتت لمصلحة القضية الفلسطينية بتأييدها ٧٠ قرارًا؛ أي بنسبة ٩٦٪، وأنّ بريطانيا صوتت بتأييد القضية الفلسطينية تجاه ٥٩ قرارًا؛ أي بنسبة ٨٠٪. أمّا الصين وروسيا، فقد صوّتتا بتأييد كلّ القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية التي جرى عرضها على مجلس الأمن؛ أي بنسبة ١٠٠٪.

يتضح ممّا سبق أنّ الولايات المتحدة سجّلت نسبة التأييد الأقل تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن، وأنّها كانت قد صوتت بهذه النسبة المنخفضة بتأييدها للقضية الفلسطينية في مجلس الأمن لإظهارها الدعم المطلق لإسرائيل في هذا المنبر الدولي المهمّ، وذلك على الرغم من عِلمها أنه في حال حدوث تصديقٍ لأيّ قرار مضاد لإسرائيل، أنّ إسرائيل نفسها لن تقوم بتنفيذه. يُضاف إلى ذلك أنّ الولايات المتحدة كانت تسعى دائمًا من خلال تهديدها باستخدام الفيتو إلى إدخال تعديلات على نص القرار لكي تفرغه من محتواه أو تخفف من لهجة الإدانة الشديدة لإسرائيل. فلم يقتصر الدعم الأميركي المقدَّم لإسرائيل على الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي فحسب، بل تعدَّاه إلى الدعم الدبلوماسي في المنظمات الدولية. وفضلًا عن ذلك، كانت الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في مجلس الأمن تبذل كلّ ما في وسعها لئلّا يحدث نقاش لأيّ أمرٍ يتعلق بإسرائيل تحت بند الباب السابع، وهي بذلك تضمن حتى في حالة صدور قرار مضاد لإسرائيل أنّه سوف يحمل الدعوة إلى تسوية سلمية للمنازعات.

١٠ العنصر الأهمّ في تتبع سياسات معينة متعلّقة بفلسطين أو أيّ منطقة أخرى من مناطق العالم هو رأي الزعماء الأميركيين بشأن طريقة ترويج المصالح الأميركية على أحسن وجه. فالعملية السياسية الأميركية تجعل عرض وضعٍ موضوعي أو مناصر للفلسطينيين قضيةً خلافيّةً. ومن ثمّة يكلّف هذا الوضع السياسي كثيرًا بالنسبة إلى مرشّح سياسي أو زعيم سياسي في حال اعتماده إيّاه؛ لأنه يُفقده كثيرًا من الفرص في حياته السياسية، انظر:
William B. Quandt, *Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967 - 1976* (Berkeley: university of California press, 1977), p. 213.

وبالنسبة إلى فرنسا، فقد وقفت إلى جانب القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية من خلال تصويتها بالتأييد لمجمل هذه القضايا في أغلب الأحيان؛ إذ سعت إلى أن تكون لها استقلاليتها إزاء النزاع العربي – الإسرائيلي، على نحوٍ مختلف إلى حدّ ما عن الولايات المتحدة. وقد بلغت نسبة التأييد الفرنسي للقضية الفلسطينية في مجلس الأمن خلال فترة الدراسة ٩٦٪، وجاء التصويت الفرنسي على هذا النسق في مجلس الأمن، مختلفًا عنه في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ إذ كان هذا التصويت في جانب القضية الفلسطينية أحيانًا، وفي الاتجاه المعاكس أحيانًا أخرى[١١].

وصوتت بريطانيا، ولو على نحوٍ أقل بتأييد أغلبيّة القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية التي جرى تداولها في مجلس الأمن، وأخذت شكلًا يختلف عن السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأميركية، وهي بذلك لم تستخدم حقّ الفيتو. ويمكن تفسير ذلك برغبة بريطانيا في الحفاظ على علاقات ودّية مع العالم العربي، أو بسبب علمها أنّ الولايات المتحدة ستستخدم الفيتو إنْ تطلّب الأمر حماية إسرائيل من الإدانة.

ويتضح من العرض السابق أنّ روسيا/ الاتحاد السوفياتي سابقًا، صوّتت بتأييد كلّ القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية التي جرى تداولها في مجلس الأمن. ويرجع ذلك إلى أنّ قرارات مجلس الأمن لا تحمل إدانةً شديدةً ولهجةً قاسيةً ضدّ إسرائيل كما هو الشأن في حالة الجمعية العامة؛ بسبب مقايضة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها تمرير القرار مقابل تخفيف اللهجة، وهو ما يدفع الحرج عن بعض الدول للتصويت لمصلحة القرار الذي يُجرى صوغه على نحوٍ يتوافق مع مضمون القانون الدولي وروحه (بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حاولت روسيا جاهدةً أن يبقى لها دور في المحافل الدولية وبخاصة ما يتعلّق منها بالقضية الفلسطينية، لكنّها لا تستطيع أن تقف موقفًا صارمًا؛ فهي تحاول إرضاء حلفاء لها في الشرق الأوسط وكسبهم، حفاظًا على مصالحها، وفي الوقت نفسه تجتنب إدانة الموقف الإسرائيلي إدانةً سافرةً لئلّا تُثير غضب الرأسماليين اليهود

١١ من القرارات التي صوتت فرنسا لمصلحتها في الجمعية العامة: تأكيد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧، والقرار الذي أكّد عدم قانونية إدارة إسرائيل للقدس في١٩٨٧/١٢/١١، إضافةً إلى معارضتها بعض بنود القرارات التي تطالب بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام وأيّ مشروع حلّ سلمي للقضية الفلسطينية في ١٩٨٧/١٢/١١، واستمرت كذلك حتى عام ١٩٩١، انظر: مروان البرغوثي، **العلاقات الفرنسية – الفلسطينية ١٩٦٧ – ١٩٩٧** (رام الله: أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، ١٩٩٩)، ص ١١٢.

الذين لهم تأثير فعليّ في الاقتصاد الروسي. وهذا الموقف المتذبذب يأتي أيضًا في سياق عدم رغبة روسيا في فقدان الدعم الاقتصادي من الولايات المتحدة التي تحمي المواقف الإسرائيلية على الصعيد الدولي، وهو أمرٌ يعني أنّ روسيا تقف موقفًا متحفظًا يتمثّل بأنها مع قرارات الشرعية الدولية، وأنه ينبغي لكلا الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) على حدّ سواء التزام هذه الشرعية[١٢].

حاولت روسيا أن تضطلع بدور مناورٍ للولايات المتحدة الأميركية بين الحين والآخر في محاولة لمحاكاة نموذج الاتحاد السوفياتي بوصفه قوةً منافسةً. وتعزّزت هذه الصورة في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ إذ عدّت القضية الفلسطينية والتسوية السياسية المتعلّقة بها أحد هذه الملفات المهمة، مع علم روسيا أنّ الولايات المتحدة هي الراعي الوحيد لهذه التسوية[١٣].

> على الرغم من مناصرة الصين لمختلف قضايا العالم الثالث، فإنها اتبعت سياسة الحياد قدر الإمكان داخل مجلس الأمن؛ إذ اختارت الغياب عن التصويت في بداية شغلها لمقعدها الدائم، في بعض القرارات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية

أمّا الصين، فقد صوتت دائمًا لمصلحة القضية الفلسطينية في مجلس الأمن، وساندت كلّ القرارات التي جرى عرضها على المجلس طَوال فترة الدراسة، وذلك انسجامًا مع الموقف الثابت للصين من قضايا الاستعمار وانتمائها إلى دول العالم الثالث ودفاعها عن قضاياها، علمًا أنّ جمهورية الصين قد استعادت مقعدها في مجلس الأمن بعد عام ١٩٧١، وكانت تايوان قد شغلته بدعم من الولايات المتحدة، بعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام ١٩٤٩. وعلى الرغم من مناصرة الصين لمختلف قضايا العالم الثالث، فإنها اتبعت سياسة الحياد قدر الإمكان داخل مجلس الأمن؛ إذ اختارت الغياب عن التصويت في بداية شغلها لمقعدها الدائم، في بعض القرارات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، وهي أقل دولة استخدمت الفيتو في تاريخ مجلس الأمن؛ ذلك أنّها لم تستخدمه سوى سبع مرات فقط، ثلاث منها من أجل سورية، انسجامًا مع الموقف الروسي.

والمتابع للسياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط يعلم أنها محكومة بمحددات عديدة؛ أهمها حرص الصين على استمرار علاقاتها بأصدقائها في مختلف أنحاء العالم - ومنها العالم العربي - والرؤية الإستراتيجية التي تقوم على المصالح المشتركة مع بلدان العالم، علاوةً على أنّ الصين لا تسمح بأن تُمارس عليها ضغوط سياسية أو غير سياسية من أيّ مصدر كان.

وفي يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني في بيجين يوم ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، وهو يوم تحرص الصين على إقامته سنويًّا، أكّد ممّثل الصين في كلمته أنّ الصين تدعو دائمًا إلى الحلّ السياسي والدبلوماسي على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلّقة بهذا الشأن، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة السلام في الشرق الأوسط، وتحقيق التعايش السلمي بين دولتي فلسطين وإسرائيل. وقال إنّ الصين بما أنّها من الدول الأوائل التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين، فهي تدعم بثبات حقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة عاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود ١٩٦٧، كما قال إنّ الصين تؤيّد انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفة مراقب غير عضو، وإلى المنظمات الدولية الأخرى[١٤].

أمّا بالنسبة إلى التصويت بالامتناع، فإذا نظرنا في الجدول (٣) والرسم البياني (٤) والملخص الإحصائي في الجدول (٥)، وجدنا أنّ الولايات المتحدة قد امتنعت عن التصويت تجاه ٢٢ قرارًا؛ أي بنسبة ٣٠٪ من إجمالي القرارات، وقد كانت تصوّت بالامتناع وتسمح بصدور القرار بعد أن تكون قايضت بإفراغ نص القرار من مضمونه. وامتنعت فرنسا عن التصويت تجاه ٣ قرارات؛ أي بنسبة ٤٪. في حين امتنعت بريطانيا عن التصويت تجاه ١٤ قرارًا من مجمل القرارات الخاصة بالقضية

١٢ انظر: "المواقف الدولية من القدس"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، على الرابط:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3570

١٣ عبّر عن ذلك فلاديمير بوتين في مؤتمر منعقد في موسكو في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ حين قال إنه يتمنى استئناف الاتصالات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين ويريد أن تؤدّي هذه الاتصالات إلى إيجاد حلّ طويل الأمد للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وقد رأى أنّ هذا الأمر ممكن لأنّ الفلسطينيين والإسرائيليين يتلهفون لإيجاد حلٍّ، وأبدى استعداد بلاده لضمان التوصّل إليه، وأشار إلى أنّ "الدور الذي تستطيع روسيا أن تقوم به هو دور الضامن، في حين أنّ الاتفاق على تسوية النزاع يجب أن يقترحه الطرفان المتنازعان وينفّذاه بأنفسهما"، انظر: خالد ممدوح العزي، "القضية الفلسطينية في الإستراتيجية السوفيا روسية ؟؟؟"، على الرابط:
http://www.ahraraliraq.com/print.php?id=28453

١٤ "الورقة الثالثة.. موجز عن تاريخ العلاقات الفلسطينية – الصينية"، **القدس**، ١٢/ ١٢/ ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.alquds.com/news/article/view/id/403726... 12/12/2012

الفلسطينية الصادرة عن مجلس الأمن؛ أي بنسبة ٢٠٪. أمّا روسيا والصين، فلم تصوّتا بالامتناع تجاه أيّ قرار كان يصدر عن مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية طَوال فترة الدراسة، وذلك انسجامًا مع موقفهما المعلن والثابت بوقوفهما إلى جانب الشعب الفلسطيني وحقّه في تقرير مصيره ونيل جميع حقوقه المشروعة.

وأمّا حالة الغياب عن التصويت، فتتضح من خلال النظر في الملخص الإحصائي المتعلّق بالنمط التصويتي للدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية في الفترة ١٩٧٩ - ٢٠١٣. فوفقًا للجدول (٥)، لم تتغيب الولايات المتحدة، وروسيا، والصين وفرنسا، وبريطانيا عن التصويت تجاه أيّ قرار صادر عن مجلس الأمن من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية طَوال فترة الدراسة؛ وذلك بوصفها دولًا فاعلةً في النظام الدولي، وهي نفسها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

> إذا نظرنا في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، ومشاريع القرارات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية التي جرى تداولها داخله، وجدنا أنها تمحورت حول قضايا الاستيطان، والقدس، وحقوق الإنسان، واللاجئين الفلسطينيين، وحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني

موقف مجلس الأمن من القضايا المختلفة

إذا نظرنا في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، ومشاريع القرارات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية التي جرى تداولها داخله، وجدنا أنها تمحورت حول قضايا الاستيطان، والقدس، وحقوق الإنسان، واللاجئين الفلسطينيين، وحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ لذلك كان لا بدّ من تعرّف دور المجلس في كلّ قضية على حدة، وكذلك موقف كلّ دولة من الدول الخمس الدائمة العضوية تجاه هذه القضايا المهمة.

وبما أنّ مجلس الأمن مسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، فإنه يُعدّ مسؤولًا عن تمكين أيّ شعب من حقوقه غير القابلة للتصرف، وممارسة حقه في تقرير المصير. وفي حال وجود شعب لم يتمكّن من الحظوة بحقوقه، فإنّ على مجلس الأمن مساعدته على التمكّن منها؛ لأنّ ميثاق الأمم المتحدة، نصَّ على حقّ الشعوب في تقرير المصير، وهو حقّ تطور عبر الممارسة الطويلة للمجتمع الدولي حتى أصبح أحد أهمّ الحقوق التي قررتها مبادئ القانون الدولي؛ فهو، إذن، حقّ دولي وجماعي في آنٍ واحدٍ.

وبالنسبة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإنّ مجلس الأمن لم يكن هو المنبر الذي يجري فيه تداول هذه القضية على نحوٍ رئيس، بل إنّ الجمعية العامة استأثرت بالنصيب الأكبر من القرارات التي تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ لأنه جرى التعامل معها بوصفها قضيةً إنسانيةً من مسؤولية "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (أونروا)، ولم يَجْرِ التعامل معها بوصفها قضيةً سياسيةً تؤثّر في السلم والأمن الدوليين وعلى أساس أنّها من صلاحيات مجلس الأمن.

ويُعدّ الموقف الأميركي من قضية اللاجئين الفلسطينيين في مجلس الأمن متطابقًا مع الموقف الأميركي خارجه؛ إذ يصل إلى حدّ اعتماد الموقف الإسرائيلي من خلال توطينهم خارج حدود فلسطين. فالولايات المتحدة نظرت إلى حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين على أنّه حقّ رمزيّ، وفي هذا السياق يقول دينس روس في قمة كامب ديفيد الثانية: "بالنسبة إلى الموقف الأميركي من اللاجئين، كان لدينا مبدأ لآلية دولية وصندوق يموّل إعادة تأهيل الفلسطينيين وإعادة توطينهم وعودتهم إلى فلسطين، أو إلى بلدان ثالثة، أو إلى إسرائيل في أوضاع محددة، لقد كنّا نسعى للتوفيق بين الحاجات الفلسطينية الرمزية والحاجات الإسرائيلية العملية. فإذا كان الفلسطينيون يحتاجون إلى حقّ العودة، فيجب أن يكون لإسرائيل حقّ السيادة في تحديد ما يمكن قبوله في إسرائيل"[١٥].

ولم تكن قضية القدس بمعزل عن بقيّة قضايا النزاع التي جرى تداولها في مجلس الأمن في تلك الفترة؛ إذ أصدر المجلس عديد القرارات التي دان فيها الممارسات الإسرائيلية الهادفة لتغيير معالم المدينة، وفرض فيها سياسة الأمر الواقع؛ ذلك أنّه اتخذ قرارين متتالين، ٤٧٦ و٤٧٨ عام ١٩٨٠، طالب فيهما إسرائيل بإلغاء القرار الذي اتخذته بشأن ضمّ مدينة القدس إليها وتصديق القانون الأساسي الخاص بذلك، ورأى مجلس الأمن أنّ هذه الإجراءات مخالفة

15 Dennis Ross, *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004), p. 117.

للقانون الدولي، وطالب الدول التي نقلت سفاراتها إلى القدس بإعادة بعثاتها الدبلوماسية فورًا، علمًا أنّ الولايات المتحدة كانت قد صوتت بالامتناع تجاه هذين القرارين. لكنْ إذا نظرنا في قرارات مجلس الأمن التي تناولت قضية القدس في فترة ما بعد الحرب الباردة، وجدنا أنّها أخذت تتضمن معاني ومفاهيم أقلّ من القرارات التي اعتمدها المجلس سابقًا بشأن قضية القدس على غرار القرار ٢٥٢ عام ١٩٦٩، والقرار ٤٧٦ عام ١٩٨٠، إضافةً إلى أنها تراجعت. فقد قلَّت من جهة العدد، وفقدت محتواها من جهة الموضوع، واكتفت بالأماني والآمال والأحلام، وبقيت من دون أيّ جزاءٍ دوليّ صغر أو كبر، ومن دون أيّ برنامج زمني أو سقف زمني محدّد لتنفيذ ما ورد فيها[١٦].

أمّا قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فهي الأكثر تداولًا لدى مجلس الأمن. وعلى الرغم من مخالفة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الصريحة للقانون الدولي، فإنّ الولايات المتحدة تصرفت على نحوٍ مغاير عن سائر الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن؛ ذلك أنها حالت دون استصدار عديد القرارات من خلال استخدامها لحقّ الفيتو، وامتنعت عن التصويت تجاه مثل هذه القرارات، على الرغم من أنها هي الراعية الوحيدة لعملية السلام بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي. ففي عـام ١٩٩٧، توجه الجانب الفلسطيني بالشكوى إلى مجلس الأمن ضدّ البناء في منطقة جبل أبو غنيم في القدس، وكانت الولايات المتحدة في آذار/ مارس ١٩٩٧ قد عطّلت صدور القرار الذي ينص على ضرورة امتناع إسرائيل عن تطبيق قرارها المتمثّل بالشروع في أنشطة استيطانية جديدة، وفي الشهر نفسه أيضًا أحبطت صدور قرار آخر عن مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالكفّ فورًا عن تشييد مستوطنة جبل أبو غنيم. أمّا ذريعة الولايات المتحدة في تبرير هذا الموقف، فهي أنّ تلك القرارات تؤثّر في تقدّم عملية السلام، وأنّ قضية المستوطنات أو القدس يجب أن يُنظر فيها من خلال المفاوضات الثنائية، لا من خلال المنظمات الدولية.

- وتجاه قضايا حقوق الإنسان، كان التباين في الموقف واضحًا بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى؛ فهي قد شكّلت الغطاء الدبلوماسي الدائم لإسرائيل في منظمة الأمم المتحدة، وخصوصًا في مجلس الأمن، لمساعدتها على الإفلات من العقوبة أو حتى الإدانة. وعلى سبيل المثال حين ارتكبت القوات الإسرائيلية مجزرةً بشعةً ضدّ المصلّين الفلسطينيين في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠ داخل المسجد الأقصى راح ضحيتها أكثر من ٢٠ فلسطينيًّا، قرّر مجلس الأمن تشكيل لجنة تحقيق وفقًا للقرار ٦٧٢ عام ١٩٩٠، إلا أنّ إسرائيل لم تستجب ولم تستقبل اللجنة، وسمحت الولايات المتحدة بتمرير تلك القرارات بعد إفراغها من محتواها أو ربطها بإجراءات عقابية وفقًا للقانون الدولي في حال رفْض إسرائيل تنفيذها[١٧].

خاتمة

من الممكن أن نسجّل بعض الملاحظات المهمة بناءً على العرض السابق بشأن مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية من القضية الفلسطينية في مجلس الأمن. فقد بلغ عدد القرارات ومشاريع القرارات التي قُدِّمت إلى مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية في فترة الدراسة ٧٣ قرارًا، وقد أيّدتها الدول الدائمة العضوية في المجلس في أغلب الأحيان ماعدا الولايات المتحدة. وإذا نظرنا في صيغة هذه القرارات في فترة ما بعد الحرب الباردة، وجدنا أنّها بدأت تحمل نوعًا من التوازن بين إسرائيل، والعرب أو الفلسطينيين، وأنّ صيغة إدانتها لإسرائيل تكون مخففةً، إضافةً إلى عدم ارتباط تلك القرارات بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو بأيّ من فصل من فصول الميثاق، وتركها من دون مرجعية محدّدة، أو أيّ إجراءات وتدابير دولية صغرت أو كبرت، ومن دون أيّ برنامج زمني محدّد أو سقفٍ زمني محدّد أيضًا من شأنه أن يسمح بتنفيذ ما احتوته.

١٦ من هذه القرارات ما كانت أرقامها: ١٢٦٥ عام ١٩٩٩، و١٢٩٦ عام ٢٠٠٠، و١٣٢٢ و١٣٢٥ عام ٢٠٠٠، و١٣٩٧ و١٤٠٢ و١٤٠٣ و١٤٣٥ عام ٢٠٠٢، و١٥١٥ عام ٢٠٠٣، و١٥٤٤ عام ٢٠٠٤، و١٨٥٠ عام ٢٠٠٨.

١٧ كانت الولايات المتحدة قد صوتت بتأييد تلك القرارات؛ وذلك بعد إفراغها من محتواها وحصرها في دائرة الشجب والاستنكار والاستهجان فقط بسبب عدم امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، من دون ذكر آلية واضحة للتنفيذ أو للعقوبات المترتبة على عدم الاستجابة، وتكرر الأمر نفسه في قرار مجلس الأمن رقم ٩٠٤ عام ١٩٩٤ الذي دان المجزرة التي قام بها مستوطن إسرائيلي داخل الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، والتي راح ضحيتها أكثر من ٥٠ من المصلين الفلسطينيين في شهر رمضان، ولم يختلف الموقف الأميركي أثناء قيام القوات الإسرائيلية باجتياح المناطق الفلسطينية وحصار الرئيس الراحل ياسر عرفات، وحصارها لكنيسة المهد، وقيامها بمحاصرة مخيّم جنين وهدم بيوته وممارسة القتل والتنكيل، فقد منعت الولايات المتحدة قرارًا من الصدور وامتنعت عن التصويت تجاه آخر، انظر: رويد أبو عمشة، "السلوك التصويتي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٨٨ - ٢٠٠٨، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - مصر ٢٠١٤، ص ٢٣٠.

وإذا نظرنا في دور المجلس في تلك الفترة وفشله في أخْذ دوره الحقيقي، وجدنا أنّه يلجأ في كثير من الأحيان إلى إصدار بيانات رئاسية بدلًا من القرارات التي كان يصدرها، وذلك على الرغم من ضعفها وافتقارها إلى آليات التنفيذ أصلًا؛ من أجل "إعفاء" إسرائيل من تطبيقها، حتى أنّ صيغة القرارات الصادرة عنه أخذت تكتفي بالأماني والآمال والأحلام، أو بإعلان القلق بشأن الوضع في المنطقة، من دون اشتمال على صيغ مجلس الأمن المعروفة؛ أي الصيغ التي تتصف بوضوحها وحزمها. علاوةً على ذلك، أخذت صيغة المساواة بين الطرفين تتضح في قرارات مجلس الأمن؛ كأن يُدعى الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي إلى الهدوء أو نبذ العنف، مع الأخذ في الحسبان بحاجات إسرائيل الأمنية دائمًا.

من أجل ذلك، ينبغي ألاّ يرفع الفلسطينيون سقف التوقعات في ما يتعلق بمجلس الأمن طالما أنّ المجلس نفسه يسير وفقًا لآلية عملٍ يحكمها ميثاق الأمم المتحدة الذي حدّد العلاقة بين أجهزتها كلّها، ووزع الصلاحيات والاختصاصات بينها، واحتفظ هو نفسه بسلطات مطلقة في حفظ السلم والأمن الدوليين، واحتكار الدول الخمس الدائمة العضوية لحقّ الفيتو الذي أُسيء استخدامه؛ على غرار ما تفعل الولايات المتحدة حينما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية لحماية إسرائيل من العقوبات أو حتى من الإدانة اللفظية. يُضاف إلى ذلك أنّ الجمعية العامة، وهي بمنزلة برلمان العالم، لا يمكنها ممارسة الرقابة السياسية الفعّالة تجاه مجلس الأمن، وأن يكون لملاحظاتها لقراراته صفة الإلزام، وأنّ الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي للأمم المتحدة، ليس إلزاميًا أيضًا.

وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، يجب علينا العمل فلسطينيًّا وعربيًّا على حشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية في أجهزة الأمم المتحدة المختلفة بخاصة في مجلس الأمن، وضرورة تحمّل الأمم المتحدة مسؤوليتها في حلّ القضية الفلسطينية، وذلك بمنزلة خطوة من خطوات تدويل النزاع للمساهمة في إيجاد حلّ عادل له وفق قرارات الأمم المتحدة. كما يجب علينا أن نتعاون مع المجموعة العربية وأن نبذل كلّ جهد ممكن مع المجموعات الصديقة في الأمم المتحدة، من أجل أن تكون القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تجاه القضية الفلسطينية مرتبطةً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مع ضرورة ربطها بإجراءات وتدابير دولية، وفرض عقوبات رادعة تجاه إسرائيل في حال عدم تنفيذها، والعمل على إكمال انضمام فلسطين إلى جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبخاصة بعد حصول فلسطين على صفة "دولة مراقب" في الأمم المتحدة، علمًا أنه من الحكمة أحيانًا أن نتجنب التوجه إلى مجلس الأمن في حال علمنا المسبق بوجود الفيتو تجاه مشاريع القرارات التي نتقدم بها، والاستعاضة من ذلك بالتوجه إلى الجمعية العامة، والعمل على استصدار قرارات منها بموجب اختصاصها (الاتحاد من أجل السلم).

أديب زيادة*

حماس واعتماد قانون "الأدلة السرية" في المحاكم الأوروبية

عبث "عالمثالثي" بالعدالة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها بوصفها الأولى التي تعالج مسألة اعتماد قانون "الأدلة السرية" في المحاكم الأوروبية وانعكاسه على حركة حماس، وتستند في الوقت ذاته إلى مصادر أولية لم يجرِ تناولها في هذا السياق من قبل. وسوف نستعرض فيها سياق التغييرات التي طرأت مؤخرًا على منظومة العدالة الأوروبية والأثر الذي تركته حركة حماس بهذا الشأن من خلال الالتماس الذي تقدمت به بهدف رفعها من قائمة الإرهاب أواخر عام ٢٠١٠. كما سنناقش البعد السياسي في القانون الجديد والكيفية التي تم بها إلباسه اللبوس القانوني كي يبدو متسقًا مع مقتضيات العدالة. ونتناول أيضًا المواقف الحقوقية الدولية الخجولة وردود الأفعال على هذا التطور، والأدوار التي أدتها كل من أميركا وبريطانيا، والعدوى الإسرائيلية المتعلقة بالاتكاء المزمن على قانون الأدلة السرية. وننهي الدراسة بالحديث عن انعكاسات القانون الجديد على إمكانيات فشل حماس – كحالة – أو نجاحها في الإفلات الكلي من القائمة المذكورة قبل أن نصل إلى خلاصة الرأي بهذا الصدد.

* أكاديمي فلسطيني متخصص في السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط/ جامعة إكستر- المملكة المتحدة.

مقدمة

بصمت مطبق وبعيدًا عن وسائل الإعلام ومن دون ضجيج، وحتى من دون انتباه من يعنيهم الأمر من الأطراف المقصودة قام مجلس الاتحاد الأوروبي بتمرير إجـراءات جديدة انحرفت بالعدالة في أوروبا[١]. فالشفافية بين الأطراف المتنازعة في كلٍ من المحكمة العامة ومحكمة العدل الأوروبيتين لم تعد على العهد الذي كانت عليه قبل العاشر من شباط/ فبراير ٢٠١٥؛ إذ غدا من الممكن لمؤسسات الاتحاد الأوروبي أو أيّ من دوله أن تلجأ إلى القضاء الأوروبي ضد أشخاص أو منظمات أو شركات أو دول موجودة على قائمة العقوبات الأوروبية أو قائمة الإرهاب - في حال التماسهم للخروج منها - مستخدمة (الأدلة السرية) كأدلة إثبات ضد الخصم. وهو الأمر الذي كانت ترفضه كلا المحكمتين حتى حينه؛ مما تسبّب في نجاح العديد ممن شملتهم تلك القوائم من الإفلات منها - بحكم الشفافية التي اتسمت بها المحاكم - والتي كان آخرها قرار المحكمة العامة الأوروبية برفع حركة حماس من قائمة الإرهاب بتاريخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

سياق الانحراف بالعدالة

تعدّ المحفزات كما العقوبات أدواتٍ فعالةً في يد الاتحاد الأوروبي يستخدمها في إدارة سياسته الخارجية وفقًا لمصالحه وأجندته[٢]. وفي الوقت الذي تستخدم فيه المحفزات من قبيل المساعدات المالية واللوجستية وتسهيل الولوج إلى أسواق الشراكة واتفاقياتها، تفاقمت قائمة العقوبات الخاصة بالاتحاد لتضم أكثر من عشرين دولة منها روسيا والصين وإيران وسورية وساحل العاج وغيرها بحيث تشمل العقوبات الدولة ذاتها أو شركات أو مصارف أو شخصيات فيها[٣]. وبهذا الصدد يلجأ الاتحاد إلى تجميد أصول تلك الشخصيات وممتلكاتها في الأراضي الأوروبية وحظر السفر أو التعامل معها بيعًا وشراءً مما يؤثر في قدرات تلك الشخصيات في الاستمرار كالمعتاد والتسبب لها ربما بالشلل. تُدرج بعض تلك الشخصيات ضمن قائمة العقوبات الأوروبية تلقائيًا إذا ما تم إدراجها ضمن قائمة العقوبات المعتمدة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا سيما الأشخاص الذين تتم ملاحقتهم بقضايا تتعلق بالإرهاب.

تنبّه العديد من المتضررين جراء هذه العقوبات إلى العدالة الأوروبية ملتمسين لديها الإنصاف بهدف رفعهم من قائمة العقوبات ومعتمدين - في كثير من الأحيان - على هشاشة الأسباب التي تبناها الاتحاد الأوروبي في قراراته. وبشكل لافت، كسب العديد من هؤلاء قضاياهم بعد سنوات من المحاكم وتمت إزالتهم من قوائم العقوبات بعد أن فشلت المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي وحتى بعض الدول الأوروبية التي كانت في بعض الحالات هي الخصم في إثبات صحة ادعاءاتهم ضد الملتمسين. فعلى سبيل المثال كسب أكثر من عشرين بنكًا وشركةً إيرانية الرهان على القانون الأوروبي حين حكمت المحكمة العامة الأوروبية لمصلحة إسقاط أسمائهم من قائمة العقوبات في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣[٤]. وعلى صعيد الأفراد، فقد تقدم العديد منهم للغاية ذاتها، وكان أبرزهم ياسين قاضي الذي ضمه مجلس الأمن إلى قائمة الإرهاب من دون إعطائه حق الدفاع عن نفسه، إلى أن وجد خلاصه لدى محكمة العدل الأوروبية التي حكمت برفع اسمه من القائمة الأوروبية للإرهاب بعد أن فشل مجلس الاتحاد في تدعيم موقفه إزاء حالته حين لم يتمكن من استخدام أدلة سرية لهذا الغرض[٥].

وقد سبق ذلك وأعقبه العديد من الحالات المماثلة من سورية وساحل العاج والسعودية وغيرها ممن نجحوا في التماساتهم إلى المحكمة العامة الأوروبية؛ وهو ما أرخى بظلال قاتمة على صورة الاتحاد الأوروبي غير القادر على حل هذه المفارقة والإربـاك بين المستويين القضائي والسياسي. واكب الكثير من تلك الحالات طلبات تقدم بها الاتحاد الأوروبي أو دول بعينها فيه للسماح لهم باستخدام ملفات سرية في المرافعات بحيث لا يسمح للخصوم الاطلاع عليها، لكنّ جميع هذه الطلبات كانت تواجه بالرفض من قبل المحكمة الأوروبية لمخالفتها الصريحة للإجراءات المعمول بها فيها ومخالفتها في الوقت ذاته للبند السادس من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

1 Council of the European Union, Outcome of the Council Meeting (3368th), February 10, 2015, at: http://bit.ly/1J27whl

2 European External Action Service, Sanctions' policy, 2015, at: http://eeas.europa.eu/cfsp/sanctions/index_en.htm

3 EU, European Commission – Restrictive measures in force (Article 215 TFEU), at: http://eeas.europa.eu/cfsp/sanctions/docs/measures_en.pdf

4 Judgment of the General Court (Fourth Chamber), September 16, 2013. In Case T-489/10, at: http://bit.ly/1Uvz2MS

5 "Kadi wins his second ECJ case removing him from the UN and EU counter-terrorist sanctions lists," Brick Court Chambers at: http://bit.ly/1H6MEF4

والمتعلق بالحق في المحاكمة العادلة[٦]. وعلى الرغم من أنّ الاتحاد الأوروبي لم تكن لتعجزه الحيلة كي يمرر قراراته السياسية بامتياز، فقد لجأ في معظم الحالات إلى إعادة وضع أولئك الذين كسبوا قضاياهم عبر المحاكم إلى قائمة العقوبات مجددًا لكن على أسس مختلفة عن سابقاتها، مما تسبب في عودة هؤلاء مجددًا إلى المحاكم من نقطة الصفر، وهكذا دواليك[٧]. بهذه الحيلة لم يتمكن سوى نفر قليل من الملتمسين من الإفلات نهائيًا من قائمة العقوبات الأوروبية[٨].

حماس والمتغير الجديد

شكلت حالة حركة حماس في قائمة الإرهاب الأوروبية[٩] - التي بدأ العمل بها في أعقاب تفجيري واشنطن ونيويورك في عام ٢٠٠١ بعد قرار مجلس الأمن بهذا الصدد[١٠] - علامة فارقة تختلف عن نظيراتها في قائمة العقوبات المذكورة آنفًا. فبالنظر إلى طبيعة الحركة وكونها محطًا لتقاطع اهتمامات الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا وغيرهم، فقد حظيت محاولة حماس الإفلات من قائمة الإرهاب الأوروبية عبر التماسها إلى المحكمة العامة اهتمامًا بالغًا تُوّج بالصخب الذي صاحب نجاحها بكسب القضية في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤[١١]. ففي الوقت التي كانت تجري فيها التماسات إلى المحكمة من أطراف موضوعة على قائمة العقوبات ويتم البت فيها والاستئناف عليها دون ضجيج إعلامي أو سياسي يذكر، كان لحالة حركة حماس وقع سياسي وإعلامي مميز تمثل في ردة الفعل الشديدة التي صدرت عن كثير من الأطراف الدولية ومنها إسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والمفوضية الأوروبية والذين أجمعوا في تعقيباتهم على (إرهابية) حركة حماس وضرورة العمل على إعادتها إلى قائمة الإرهاب بالسرعة والفاعلية الممكنة[١٢].

> حظيت محاولة حماس الإفلات من قائمة الإرهاب الأوروبية عبر التماسها إلى المحكمة العامة اهتمامًا بالغًا تُوّج بالصخب الذي صاحب نجاحها بكسب القضية في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤

إذًا، بعد أن تقدمت حماس الموضوعة بجناحيها على قائمة الإرهاب الأوروبية منذ عام ٢٠٠٣ بالتماس لتلك المحكمة تطالبها بإبطال إجراءات وضعها على القائمة المذكورة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، بدا جليًا، ومن خلال مداولات المحكمة، أنّ مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية لم ولن يقويا على تدعيم موقفهما ضد حماس قانونيًا بالشكل التقليدي المعروف. وكانت كل الدلائل تشير إلى أنّ المحكمة غير مقتنعة بالإجراءات التي اتبعت بهذا الشأن مما ولّد - بالإضافة إلى نجاح منظمة نمور التاميل في الحصول على الحكم ذاته قبل ذلك بشهر[١٣] إلى جانب القضايا التي ذكرت أعلاه - شعورًا لدى صانع القرار الأوروبي في شقه السياسي بضرورة السعي مع المستوى القضائي لتغيير يطال العدالة الأوروبية ويقضي بتعديل إجراءات العمل في المحاكم بما يسمح باستخدام الأدلة السرية في حالات كتلك المتعلقة بحماس بعد أن ثبت أنّ الأدلة العلنية لم تكن ولن تكون كافية لإقناع هيئة المحكمة.

فعلًا، وعلى مدار ما يزيد على العامين تمت مشاورات عديدة بين دول الاتحاد ومستوياتها القضائية المختلفة وأطراف أخرى ثالثة للنظر في كيفية اعتماد المسألة ومن ثم إخراجها. استقر الأمر بعد طول مناقشات وجدل إلى اعتماد الإجراءات الجديدة في العاشر من شباط/ فبراير ٢٠١٥ من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي بعد أن صدقت

---

6 Council of Europe, European Convention on Human Rights, Art 6 (1950), at: http://www.echr.coe.int/Documents/Convention_ENG.pdf

7 See for example, EU Council, Council Implementing Regulation (EU) 2015 / 230 of February 12, 2015, implementing Regulation (EU) No 267 / 2012 concerning restrictive measures against Iran (Official Journal of the European Union, L 39/3). at: http://bit.ly/1S5om3I

8 Laurence Norman, "EU Governments Approve Secret Evidence in Sanctions Cases," *The Wall Street Journal*, February 10, 2015, at: http://on.wsj.com/16MoqnO

9 EU, Council Common Position of 27 December 2001 on the application of specific measures to combat terrorism (Official Journal of the European Communities: 2001/931/CFSP), at: http://bit.ly/1LU3ygH

10 UNSC resolution 1368 (2001), at http://bit.ly/1Ck9BrF

11 Curia, Action brought on 12 September 2010 - Hamas v Council (Case T-400/10), at: http://bit.ly/1CikKFB

١٢ أديب زيادة، "في ضوء قرار المحكمة الأوروبية برفع الحركة عن قائمة المنظمات "الإرهابية": حماس بين مساعي تسييس المحكمة ومقتضيات العدالة"، مجلة **سياسات عربية**، العدد ١٣ (آذار/ مارس ٢٠١٥).

13 Judgment of the General Court, Case-law of the Court of Justice (Liberation Tigers of Tamil Eelam, LTTE, October 16, 2014), at: http://bit.ly/1vGkota

عليها محكمة العدل الأوروبية والمحكمة العامة ورفعتها الأخيرة بشكلها النهائي إلى المجلس من أجل التصديق عليها في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤[١٤]. في إطار تلك المداولات كان الاتحاد الأوروبي أمام خيارين: إما الاستمرار في سياسته القاضية بإعادة من يكسب التماسه عبر المحكمة إلى قائمة العقوبات مجددًا ولكن على أسس جديدة - وهو ما فعله في أغلب الحالات - أو أن يقوم بتغيير إجراءات المحاكم بما يحول دون نجاح الملتمسين من الأساس. وبالفعل، فبتصديقه النهائي على القرار الأخير حظي الاتحاد بكلا السلاحين في آن معًا؛ وهو ما جعل العدالة بهذا الشأن موضع شك وتساؤل. فإذا ما أفلتت حماس أو نظيراتها من الإصابة بأحد هذه الأسلحة كان الآخر لها بالمرصاد مما يسلط الضوء على صدقية العملية القانونية برمتها في هذه الحالة.

السياسي بلباس القانوني

لا شك أنّ البعد السياسي كان حاضرًا على الدوام أثناء المناقشات بين الأطراف المعنية في تغيير إجراءات العمل في المحاكم الأوروبية،[١٥] لكنّ الإخراج القانوني لهذا المنحى المثير كان ضروريًا بكل المعايير. لذا جاء التغيير المقصود في سياق تعديلات واسعة شملت العديد من القضايا الأخرى المتعلقة بعمل تلك المحاكم حيث كان أبرزها اعتماد الأوروبيين المعلومات السرية (Confidential Information) كدليل إثبات ضد الخصم مستخدمين في إدراجها ضمن القانون منطق التسلل، مستفيدين إلى حد كبير من غيبة كاملة لقطاع الإعلام والرأي العام الأوروبي. وفقًا لهذا التعديل من الناحية القانونية يتقدم الطرف الرئيس في القضية وهو الاتحاد الأوروبي أو أي من دوله - في حال التماس أحد الموجودين على قوائم العقوبات الأوروبية - بطلب إلى هيئة المحكمة باعتماد ملفات بعينها سرية وغير قابلة لاطلاع ممثلي الخصم المقابل. وبناء على نظر القضاة في الملفات المقدمة، يقررون مدى أهلية تلك الوثائق لاعتبارها سرية من عدمه. إذا ثبت أنّ في الكشف عن الوثائق المقصودة قد يلحق ضررًا محتملًا بمؤسسات الاتحاد أو أي من دوله أو قد يتسبب في الإضرار بعلاقاته الدولية مع أطراف أخرى يجري الإقرار بأهليتها كي تعامل باعتبارها سرية، وتجري المحكمة وفق الأصول ولا يطلع محامو الطرف الآخر على فحوى وتفاصيل ما هو مقدم ضده من قبل الاتحاد تحت بند السرية. وبناء على تقييم المحكمة لمدى الضرر الممكن وقوعه ومع مراعاة مبدأ الخصومة (Adversarial Principle) يمكن لهيئة المحكمة أن تطلب من مقدم الملف السري إيفاء الخصم بملخص كاف لمحتوى ذلك الملف بشكل يمكنه من تحقيق المعرفة حول حالته. وفي حال لم تقتنع هيئة المحكمة بأهلية الوثائق المقترحة لاعتبارها سرية تطلب من الطرف صاحب الوثائق الكشف عنها دون إلزامه ذلك. إذا لم يوافق هذا الطرف على طلب المحكمة بالإفصاح الجزئي أو الكلي عن المعلومات التي لديه يمكنه سحب الملف من التداول وإخراجه كليًا من القضية ولا يعدّ في هذه الحالة جزءًا من قرار المحكمة المتوقع[١٦].

هكذا لم يعد مبدأ الشفافية (Transparency Principle) الذي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان هو الناظم لعمل المحكمة والمحدد لحقوق الأطـراف المتقاضية أمامها، بل أصبح مبدأ تقدير احتمال الضرر (Harm Probability) الذي قد يلحق بمؤسسات الاتحاد أو أي من دوله أو بعلاقاته الدولية هو المحدد لحق الطرف المدان أو المتهم. وفقًا للتقاليد الراسخة في النظام القضائي الأوروبي وهي تقاليد ارتقت عبر الزمن إلى مستوى الحقوق الدستورية المكتسبة فإنّ من حق الأطراف المتقاضية الاطلاع على ما لدى كل منهما ضد الآخر بحيث يتسنى لهما الدفاع عن مواقفهما أمام هيئة المحكمة بكل وضوح وشفافية. فمراعاة مبدأ الخصومة هو أساس العدل ومن غيره يستقوي طرف على طرف مستغلًا نفوذه ومسماه السياسي في عملية تغييب قسرية لأسس العدالة التي لم يتم كسرها إلا عندما تسللت السياسة إلى القضاء بشكل فجّ كما جرى في الولايات المتحدة ويجري في إسرائيل وغيرهما من الدول صاحبة الأجندة الأمنية والسياسية في تلك القضايا المتعلقة بالإرهاب.

14 Council of the European Union, Draft Rules of Procedure of the General Court of the European Union - consolidated version (16724/14 issued on December 9, 2014), at: http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-16724-2014-INIT/en/pdf

١٥ "الطبيعة السياسية" لقرارات مجلس الاتحاد الأوروبي أقرت بها المحكمة العليا البريطانية أثناء نقاشها تفاصيل حكم أصدرته يقضي برفض التماس تقدمت به شركات إيرانية تمت إعادة وضعها على قائمة العقوبات على أسس جديدة بعد أن تم رفعها بقرار المحكمة العامة الأوروبية في وقت سابق. كان الالتماس المذكور يطالب المحكمة العليا البريطانية بإلزام الحكومة عدم التصويت إيجابيًا على القرار الأوروبي، انظر:
http://bit.ly/1IGB8Fc

16 Council of the European Union, Draft Rules of Procedure of the General Court of the European Union - consolidated version, Chapter 7: 155 (2014), pp. 56 - 57.

يفتح استبدال مبدأ "الشفافية" بمبدأ "احتمال الضرر" الباب على مصراعيه لحرف مسار العدالة وتضييع الحقوق التي يفترض بالقضاء حمايتها وتسييجها بالمزيد من الشفافية والصدقية لا بمزيد من الغموض والضبابية. فكلمة الضرر حمّالة أوجه، وهي بوابة واسعة للكثير من التفسيرات التي يمكن أن تدرج تحت هذا العنوان الفضفاض. وفي هذه الحالة سوف يصبح من النادر عدم القبول بالأدلة السرية لأنّ أجهزة الدولة الاستخباراتية والأمنية ستكون دومًا قادرة على تمرير ما تريده بحجة أنّ كشف الأدلة قد يؤدي إلى وقوع الضرر. وإذا علمنا أنّ هذا الضرر الذي يجب على المحكمة وفقًا للقانون الجديد مراعاته يتعلق ليس فقط بمؤسسات الاتحاد وإنما أيضًا بأية دولة من أعضائه أو بعلاقاته الدولية، فإنّ الباب في هذه الحالة غدا مشرعًا أمام أجهزة المخابرات الدولية لتلعب في هذه المساحات من خلال الاتحاد مباشرة أو عبر أيّ من دوله الثمانية والعشرين؛ إذ سيكون بالإمكان تقديم التقارير المعدة بأعلى مستويات المهارة والإتقان كأدلة سرية بما يخدم المآرب السياسية والأمنية للجهات التي تقف وراءها وهو ما لا يترك مجالًا للأطراف المتهمة أو المدانة – كحماس - للدفاع عن مواقفها؛ مما يقلل من فرص نجاحها في تلك المحاكم إن لم يكن القضاء كليةً على تلك الفرص.

غيبة الرأي العام وتعزيز الانحراف بالعدالة

تمامًا كما غابت ردود الأفعال السياسية من الأطراف المقصودة من القانون الجديد - كحركة حماس على سبيل المثال - لم يكن دور مؤسسات المجتمع المدني الأوروبي المعروفة بنشاطها في ما يتعلق بالشؤون العامة ملموسًا عبر المراحل المختلفة التي سار فيها النقاش حول هذا القانون. فلأنّ الإجراءات الجديدة تتعلق بما هو خارج دول الاتحاد بالمجمل، فإنّ ردة الفعل التي أبدتها المؤسسات الحقوقية الأوروبية لم تكن بالمستوى المتوقع؛ إذ لم تسع تلك المؤسسات أمام المسّ الصارخ بأحد أعمدة حقوق الإنسان في أوروبا إلى جعل القضية مسألة رأي عام بوصفها انتهاكًا خطيرًا للحريات والحقوق المصانة دستوريًا. كما أنها لم تسع إلى نقلها إلى قطاع الإعلام والذي كان بإمكانه ربما تغيير مسار القضية برمتها.

جاء التدخل الخجول في هذا الموضوع من جانب بعض المنظمات الحقوقية البريطانية تحديدًا والتي تنادت لبلورة موقف مشترك حاولت من خلاله التأثير في سير النقاش وتغيير خريطة أطرافه. شملت هذه المؤسسات كلًا من مجلس نقابة المحامين في إنكلترا وويلز وجمعية القانون في إسكتلندا وقسم المملكة المتحدة في المفوضية الدولية للفقهاء القانونيين والمجلس القومي للحريات المدنية في بريطانيا والمجموعة الأوروبية لنقابة المحامين. وقد اكتفت تلك المؤسسات بإرسال رسالتين بهذا الصدد إلى رئيس محكمة العدل الأوروبية وأعضائها يطالبونه في الأولى بفتح النقاش حول هذه التعديلات أمام الجمهور كونها تمس تقاليد دستورية راسخة تتعلق بحكم القانون[١٧]. في رده على هذه الرسالة، أكد رئيس المحكمة صحة المسألة لكنه أكد في الوقت ذاته بأنه لا شيء يقضي بفتح نقاشات أو مشاورات مع العامة في شأن كهذا مطمئنًا بأن الأمور ستسير وفقًا للأصول المرعية[١٨]. إذًا، أرادت محكمة العدل الأوروبية أن يقتصر النقاش والتشاور على الأوساط القضائية في الاتحاد والحكومات الأوروبية دون إشراكٍ حتى لمنظمات المجتمع المدني العاملة لسنوات طويلة في هذا المجال.

لم يمنع الرد الاستعلائي الذي أبداه رئيس المحكمة تلك المؤسسات والمنظمات من توضيح أسباب القلق الذي ينتابها جراء تجاهلهم وجراء المسّ بمجرى العدالة في رسالتهم الثانية التي وجهوها إلى المستوى القضائي في الاتحاد الأوروبي عبر القناة ذاتها. ووفقًا للرسالة المذكورة فالقرارات التي كان يجري الإعداد لاتخاذها وتم التصديق عليها مؤخرًا ليست مجرد تغيير إجرائي كما يحاول بعضهم تصوير الأمر، ولكنها في الحقيقة مسألة تتعلق بحقوق الدفاع أمام المحاكم. ومن ثم، فإنّ هناك خطورة حقيقية أن يتم المسّ بسيادة القانون وحكمه. ومما يزيد الطين بلة حسبما ورد على لسان تلك المؤسسات أنّ النقاشات حول الموضوع تتم بين القضاة أنفسهم والحكومات الأوروبية وحتى أطراف ثالثة من دون أن يتم التشاور مع الخصوم أو الاستماع إليهم أو حتى الحديث مع ممثلي مصالح العامة وصناع القرار على نطاق أوسع. كما أنّ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سبق أن رفضت طلبًا تقدمت به إحدى الدول

17 Bar Council of England and Wales & Other participants, Letter sent to President of the Court of Justice of the European Union on May 21, 2013, at: http://bit.ly/1Ha2VbA

18 Court of Justice of the EU, Response letter issued in June 2013, at: http://bit.ly/1Hd6EIz

الأوروبية لاعتماد أدلة سرية لأسباب الأمن القومي وهو ما يحتم أن تحذو محكمة العدل الأوروبية حذوه. أما التوضيح الأخير الذي أشارت إليه تلك الرسالة فيتعلق بالحالة المعمول بها في المملكة المتحدة والتي أكد فيها قضاة المحكمة العليا ألا استثناءات يمكنها أن تمنع العدالة المفتوحة[١٩]. من هنا، فإنّ الموقف الرافض للتعديلات على الشكل الذي تمت فيه كان موجودًا من قبل بعض المؤسسات الحقوقية، إلا أنّ ذلك بقي في إطار المراسلات البينية ليس إلا؛ وهو ما يعد قصورًا واضحًا إذا ما قيس بحجم الانحراف الذي نحن بصدده والذي يمسّ جوهريًا صلب العدالة الأوروبية.

> النقاشات حول الموضوع تتم بين القضاة أنفسهم والحكومات الأوروبية وحتى أطراف ثالثة من دون أن يتم التشاور مع الخصوم أو الاستماع إليهم أو حتى الحديث مع ممثلي مصالح العامة وصناع القرار على نطاق أوسع

الحضور الأميركي "الوصيّ"

استكمالًا لدور "الوصاية" الذي تمارسه أميركا على صانع القرار في أوروبا بصور مختلفة، لم تكن هذه المرة أيضًا في منأىً عن التدخل في الشأن القانوني الأوروبي الصرف. فقد أعربت الولايات المتحدة عشية صدور قرار المحكمة الأوروبية لمصلحة حماس عن رفضها المطلق له مؤكدة على أنّ حماس حركة "إرهابية"، إذ دعت الاتحاد الأوروبي لإعادتها إلى قائمة الإرهاب في أقرب وقت ممكن[٢٠]. ومن اللافت أنه لم يستفز هذه الدولة بين كل الذين تقدموا بالتماسات أيّ من الذين نجحوا في استصدار قرارات لمصلحتهم من قبل المحكمة الأوروبية بقدر ما استفزها النجاح الذي حالف حركة حماس بقرار رفعها من قائمة الإرهاب، فقد مرت جميع الحالات من دون ضجيج إعلامي أو سياسي يذكر.

لا شك أنّ الشراكة الأميركية الأوروبية بشأن قوائم العقوبات ومنها قائمة الإرهاب كانت إحدى أمثلة التعاون عبر الأطلسي حسبما أكد ذلك السفير الأميركي للاتحاد الأوروبي في بروكسل أنتوني جاردنر (Anthony Gardner)، فقد وجه انتقادًا لاذعًا للمفوضية الأوروبية وذراعها الخارجي المسمى خدمة العمل الخارجي الأوروبي (European External Action Service, EEAS) بسبب هشاشتهم في الرد على الطعن الذي تقدمت به حماس بهدف إخراجها من قائمة الإرهاب منوهًا إلى أنّ العمل الجاري من قبلهم في هذا الشأن غير مهني، وهو ما أدى إلى مثل تلك النتائج. وأبدى سعادته في الوقت ذاته بالأنباء التي تحدثت حينها عن النية لتغيير الإجراءات المعمول بها في المحاكم – أي اعتماد قانون الأدلة السرية - ولكنه أكد على ضرورة أن ترتقي المفوضية في مهنيتها بحيث يمكنها تصليب موقفها حول القائمة المذكورة بما لا يتيح لمنظمات مثل حماس استغلال الثغرات الموجودة في القانون الأوروبي للنفاذ منها. من أجل ذلك، أعلن السفير الأميركي عن أنّ بريطانيا بدأت بتزويد المفوضية الأوروبية بالخبراء ووثائق سرية أفضل من تلك المواد التي اعتمدت عليها في مرافعاتها أمام المحاكم. كما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تقديم مثل هذه الخدمة - بحسب السفير - إلى الاتحاد الأوروبي من خلال الدعم المعلوماتي والبحثي اللازم لتمكين الأخير من بناء حالات دفاع قانونية صلبة وقادرة على مواجهة التحديات، ومن ثمّ إعادة تثبيت حركة حماس على قائمة الإرهاب مجددًا[٢١].

وبالنظر إلى أنّ الولايات المتحدة تعتمد في الأساس قانون الأدلة السرية وقد فعّلته في كثير من الحالات التي تم النظر فيها في المحاكم الأميركية[٢٢] فقد شكلت دورًا ملهمًا للاتحاد الأوروبي للسير في هذا الطريق المتناقض مع أبجديات العدالة التي سارت عليها محاكم الاتحاد حتى حينه. وسواء كان الدور الأميركي مباشرًا أو غير مباشر في إخراج القانون الجديد، فإن محاولات الاستمرار في الهيمنة على صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي لا سيما ما يتعلق منها بقضايا الأمن

19 Bar Council of England and Wales & Other participants, Letter No. 2 sent to President of the Court of Justice of the European Union on July 22, 2013. at: http://bit.ly/1HKm4Wh

20 U.S Department of State, State Department Daily Press Briefing (Press release: December 17, 2014), at, http://1.usa.gov/1vGkroT

21 Laurence Norman, "U.S. Weighs in On Problems with EU Sanctions Regime," *The Wall Street Journal*, January 30, 2015, at: http://on.wsj.com/1HJNnlf

22 See for example, ACLU Seeks Release of Palestinian Immigrant Held for Over Two Years on Secret Evidence, American Civil Liberties Union (ACLU), at: http://bit.ly/1E3zXdR

والحرب أو السلم لا زالت على قدم وساق جريًا على السياسة المتبعة عبر عقود من الزمن.

المملكة المتحدة وظلال قانونها (المدجّن)

كانت المملكة المتحدة إحدى أكثر المتحمسين بين دول الاتحاد الأوروبي لفكرة اعتماد قانون الأدلة السرية لأنها من القلائل الذين يعملون بقانون خاص بهذا الشأن، ولديها من الخبرة في التعامل مع الحالات التي يقتضيها تفعيل مثل هذا القانون ما يكفي لإفادة مؤسسات الاتحاد. يرفض بعضهم اعتبار القانون الجديد نسخة من نوع مشابه لنظيره البريطاني؛ إذ تم تقييد الأخير بمجموعة من الضوابط بما لا يسمح بالتعسف في استغلاله من قبل الحكومة كما تؤكد اللورد بانيك (Pannick QC)[٢٣]. وهو الأمر ذاته الذي ذهبت إليه مجموعة المنظمات الحقوقية البريطانية في رسالتها إلى رئيس محكمة العدل الأوروبية حين شددت على أنّ القانون البريطاني يخضع لمعايير دقيقة وصارمة وشارك في صناعته كثير من مؤسسات المجتمع المدني وذوو الشأن من صناع القرار على كل المستويات حتى غدا قانونًا مدجّنًا[٢٤]. يراعي هذا القانون "المدجّن" عند الضرورة وفي حالات استثنائية وبإشراف قضائي عميق الخلفيات التي تدفع إلى استخدامه والتي تقضي بضرورة عدم الإفصاح عن أسماء واردة في التقارير السرية أو أساليب استخدمت في جمعها أو حتى أية معلومات قد تعرض العلاقات مع أجهزة مخابرات خارجية متعاونة مع حكومة بريطانيا للخطر. ولا بد للجهة الحكومية التي تطلب استخدام هذا الحق باعتماد السرية أن تتولى إقناع هيئة المحكمة بأنّ للكشف عن أدلتها المستخدمة ضد خصم ما آثارًا مدمرة على الأمن القومي البريطاني كي تسمح المحكمة بهذا التوجه. وفي حال تمت الموافقة القضائية باعتماد ذلك، يجري تعيين محام محدد يخضع لمعايير أمنية عالية (Security Cleared Advocate) يمثل المتهم ويكون من حقه الاطلاع على التقارير السرية حتى يتسنى له الدفاع عن موكله بشكل فعال[٢٥].

لذلك، كان للدور البريطاني في إطار مشاورات إعداد القانون الأوروبي الجديد أهمية تميزه عن غيره من أدوار الآخرين بحكم الخبرة وأسبقية العمل بالقانون ودرجة الاهتمام وحتى التفاعل مع قضايا الشرق الأوسط. لذا، فإن بصمات بريطانيا على القانون الجديد يمكن تلمّسها في العديد من المحطات التي مرت بها عملية صوغه كما أوضح ذلك وزير أوروبا في الحكومة البريطانية ديفيد ليدنجتون (The RT Hon David Lidington MP) في رسالته الموجهة إلى لجنة الاتحاد الأوروبي في مجلس اللوردات[٢٦]. وفي الوقت الذي وافقت فيه بشكل أولي حكومات دول الاتحاد الأوروبي على مشروع القانون في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، كانت المملكة المتحدة – على الرغم من تثمينها له - تبدي تحفظًا على عدم تضمين تعديلين رأت ضرورة النص عليهما في المشروع، في حين رأت الأغلبية في تلك المقترحات تشددًا غير مبرر في التعامل مع السلك القضائي الأوروبي.

> تضمنت تعديلات بريطانيا التي أرادتها؛ أولاً ضرورة النص على إمكانية سحب الأدلة السرية من المداولات في أي وقت من الأوقات أثناء النظر في القضية المرفوعة أمام المحاكم – تمامًا كما الحال في القانون الإنكليزي

تضمنت تعديلات بريطانيا التي أرادتها؛ أولاً ضرورة النص على إمكانية سحب الأدلة السرية من المداولات في أي وقت من الأوقات أثناء النظر في القضية المرفوعة أمام المحاكم - تمامًا كما الحال في القانون الإنكليزي - خلافًا لما نص عليه مشروع القانون الأوروبي بتحديد فترة معينة لهذا الغرض. كما تضمنت - ثانيًا - السعي لتشديد الإجراءات الأمنية المتعلقة بإمكانية تسريب تلك الملفات السرية بشكل عرضي وهو ما يوجب النص على أحكام تتعلق بعمل فحص أمني للأحكام والأوامر الصادرة عن المحكمة للتأكد من خلوها من أية معلومات قد

23 Maya Lester, "FCO Answers Question on Draft EU Classified Evidence Rules," June 24, 2014, at: http://bit.ly/1JRjdtS

24 Bar Council of England and Wales & Other participants, Letter sent to President of the Court of Justice of the European Union on May 21, 2013.

25 UK, Justice and Security Act 2013, at: http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2013/18/notes

26 Minister of Europe letter to the Committee of the European Union in the House of Lords, December 3, 2014, at: http://bit.ly/1JRje17

تفضي إلى الكشف عن الأدلة السرية التي تم الاستناد اليها[٢٧]. ولما لم تجر الاستجابة للطلبات البريطانية، أعلنت المملكة توجهها للامتناع (Abstention) عن تأييد القانون الأوروبي الجديد لعدم مطابقته لمعايير السرية البريطانية وهو ما تم فعلًا في العاشر من شباط/ فبراير ٢٠١٥ عندما انعقد اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي؛ إذ وافقت ٢٧ دولة على القرار في حين امتنعت بريطانيا عن التصويت مما سمح بتمرير القانون بالإجماع، على الرغم من أنه كان بحاجة إلى الحصول على النسبة المؤهلة فقط (Qualified Majority Vote QMV)[٢٨].

الأدلة السرية بين المحاكم الإسرائيلية والمحاكم الأوروبية

لا شك أنّ إسرائيل هي الغائب الحاضر في كل ما تمّ حتى الآن؛ فهي المستفيدة من وضع حماس على قائمة الإرهاب قبل غيرها من الأوروبيين حتى لو اقتضى الأمر تغييرًا من قبيل ما تم في القانون موضع النقاش. فالاحتلال الإسرائيلي يستخدم قانون الأدلة السرية ضد الفلسطينيين منذ زمن بعيد في إطار ما يعرف بالاعتقال الإداري. ووفقًا لقانون الاحتلال هذا، فمن حق المسؤول العسكري الإسرائيلي عن منطقة ما داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أن يقرر اعتقال أي فلسطيني لفترة تمتد لستة أشهر قابلة للتجديد دون إبداء الأسباب[٢٩]. يتيح القانون للمعتقل الفلسطيني في هذه الحالة الاستئناف على القرار أمام محاكم عسكرية إسرائيلية، إذ يقوم المدّعي العام بتقديم ملف سري إلى المحكمة من دون أن تتاح الفرصة للمعتقل كي يطلع عليه أو يعرف محتواه، مما يحوّل المحكمة إلى أشبه ما تكون بالمسرحية الهزلية.

وفقًا لهذه "المسرحية"، فإنّ ممثلي المعتقلين الإداريين الفلسطينيين أمام المحاكم العسكرية لا تتوافر لهم في العادة أية معلومات حول الأسباب التي يُحتجز موكلوهم وفقها، وهو ما يجعل مرافعاتهم ضئيلة التأثير في مجريات المحاكمة إن لم تكن منعدمة المفعول تمامًا. وقد عانى عشرات آلاف الفلسطينيين ولا يزالون من هذه السياسة التي ترفضها الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وشرائع حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية العاملة في هذا الشأن[٣٠]. ينسحب هذا الوضع ذاته الآن على المحاكم الأوروبية - مع فارق الحالة - إذ سيضطر المتهمون في المحاكم الأوروبية أن يقفوا أمام القضاء من دون أن يكون لديهم فكرة كافية عن الأسباب التي تقف وراء وضعهم على قائمة الإرهاب أو العقوبات - تمامًا كما يجري في المحاكم العسكرية الإسرائيلية - مما يرجح أن تكون نتيجة المحكمة محسومة لمصلحة صاحب المعلومة والذي يكون في الغالب قد حبكها وصاغها بمضمون وطريقة سترخي ظلالها بالقطع على قضاة المحكمة.

انعكاسات القانون الجديد على قضية رفع حماس من قائمة الإرهاب الأوروبية

عندما توعّدت المفوضة الأوروبية للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فديريكا موغيريني - في معرض تصريحها حول قرار المحكمة العامة الأوروبية الذي قضى برفع حركة حماس من القائمة الأوروبية للإرهاب - بأنّ الاتحاد سيعمل على إعادة حماس إلى القائمة وأنه سيتخذ من الإجراءات والبدائل ما يحول دون تكرار مثل هذه الأحكام[٣١]، لم يكن موضوع تغيير القانون الناظم لإجراءات العمل في المحاكم الأوروبية محلّ توقع العديد من المحللين. لكنه سرعان ما تبدّى بأنّ الاتحاد الأوروبي لم يكن ليجهد ذاته في تصليب موقفه قانونيًا بحيث يحشد الأدلة والبراهين التي تؤيد ما ذهب إليه، بل إنه عمد إلى الطريق الأقصر والأسهل عبر تغيير أصول اللعبة من الأساس. هذا المستوى من التعامل كان من المتوقع أن يصدر عن دولة من الدول المتخلفة حيث التسييس سياسة، غير أنّ صدوره

27 House of Commons: European Scrutiny Committee, Twenty-ninth Report of Session 2014–15, pp. 63-65, at: at, http://bit.ly/1DIGb4I

28 Letter sent from the Foreign and Commonwealth Office to the European Scrutiny Committee in the House of Commons, January 5, 2014, at: http://bit.ly/1UvAeA0

٢٩ "المحاكم العسكرية للاحتلال الإسرائيلي واتفاقية جنيف الرابعة"، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، شباط/ فبراير ٢٠١٥، انظر:
http://www.addameer.org/atemplate.php?id=198

30 "Israel: The injustice and secrecy surrounding administrative detention, 2015, Amnesty International, at: http://bit.ly/1S5p0Ow

31 EEAS, Statement by the Spokesperson on the judgment of the General Court of the EU on Hamas, December 17, 2014, at: http://eeas.europa.eu/statements-eeas/2014/141217_01_en.htm; Statement by High Representative/Vice-President Federica Mogherini on the decision to appeal the Judgment regarding Hamas, January 19, 2015, at: http://eeas.europa.eu/statements-eeas/2015/150119_01_en.htm

من مؤسسة الاتحاد الأوروبي يعني أنّ الأخيرة يمكنها أن تستخدم القانون والقضاء في حالات محددة كأداة ليس إلا لتثبيت تهمة معلبة وجاهزة للاستهلاك بغض النظر عن مسألة الصلاحية ومدى العقلانية والأخلاقية في القرار.

وبالنظر إلى حيثيات قرار المحكمة الأوروبية بحق حماس، فقد انتقدت المحكمة اعتماد مجلس الاتحاد على اقتباسات ومقتطفات من الإنترنت كأسباب وراء وضع الحركة على قائمة الإرهاب بدلًا من إجراء التحقيقات اللازمة من أطراف مؤهلة داخل الاتحاد[٣٢]. غير أنه بعد أن تم الاستئناف على القرار أمام محكمة العدل الأوروبية فسوف يبدو من اليسير على مجلس الاتحاد أو أي من دوله توفير التقارير ذات الطابع السري التي يجري إعدادها خصيصًا لهذا الغرض من أجل إقناع هيئة المحكمة بصلابة قراره وقوته بحق حماس منذ البداية. وبطبيعة الحال، فإنّ من المرجح ألا يرفض القضاة اعتبار تلك التقارير سرية لأنّ الكشف عنها لممثلي حماس في المحكمة ربما سيلحق الضرر بمؤسسات الاتحاد أو أي من دوله أو بعلاقاته الدولية مع أطراف أخرى. في المحصلة النهائية، فإنّ النحو بالقضية المرفوعة ضد حماس هذا المنحى سيفرز على الأغلب قرارًا يثبت وجودها على قائمة الإرهاب. وإذا تم الافتراض جدلًا بأنّ مساعي الاتحاد الأوروبي على الرغم من ذلك ستبوء بالفشل أمام محكمة العدل فإنّ الاتحاد سيلجأ إلى إصدار قرار آخر يقضي بإعادة وضع الحركة على قائمة الإرهاب بناء على أسس وقواعد أخرى؛ جريًا على العادة التي اتبعها بحق العشرات ممن قضت المحاكم برفعهم نهائيًا من قائمة العقوبات وتمت إعادتهم مجددًا، وهو ما يعيد اللعبة إلى المربع الأول. لكنّ الخيار الثاني والذي يشكل في حالة حماس سلاحًا احتياطيًا يستخدمه الاتحاد ضدها عند الضرورة إذا فشل عبر المحاكم، فسيكون بحاجة إلى مجرد أغلبية بين الدول الأوروبية الـ ٢٨ لإعادة الحركة إلى قائمة الإرهاب بقرار جديد مما يرتب على عاتق العاملين في هذه القضية أو نظيراتها مسؤولية العمل على كسب مجموعة من الدول الأوروبية للحيلولة دون اللجوء إلى هذا الخيار.

الخلاصة

يعدّ اعتماد قانون الأدلة السرية في محاكم الاتحاد الأوروبي تصادمًا مباشرًا مع أسس المحاكمات العادلة التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية ومنها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ويعدّ الاستناد في ذلك إلى مبدأ احتمال الضرر لقاء التخلي عن مبدأ الشفافية تناغمًا مع متطلبات السياسة لا مقتضيات العدالة وحقوق الإنسان. وقد لحق الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بالولايات المتحدة وإسرائيل وجزئيًا بالمملكة المتحدة وكندا عندما آثر الانحياز إلى أمننة العدالة وتسييسها بدلًا من إنصاف ضحايا قوائم العقوبات والإرهاب. بهذا الإجراء تم إغلاق باب العدالة أمام كثير ممن وضعوا على تلك القوائم من دون أسس أو تحقيقات شفافة ومعمقة، فإن أفلتوا من قانون الأدلة السرية جدلًا، فلن يفلتوا من قرارات سياسية جاهزة لدى مجلس الاتحاد الأوروبي تقضي بإعادتهم إلى القائمة مجددًا على أسس مختلفة، مما يجعل من شبه المستحيل الإفلات من قبضة أجندة سياسية أوروبية مرسومة سلفًا، والتي يبدو فيها أنه لا يوجد مكان للعدالة أمام السياسة. في السياق ذاته، تبدو فرص حركة حماس في الإفلات الكلي من قائمة الإرهاب الأوروبية صعبة للغاية في ضوء اعتماد القانون الجديد والذي تم تفصيله لها ولأمثالها.

32 General Court of the European Union, The Court annuls, on procedural grounds, the Council measures maintaining Hamas on the European list of terrorist organizations (Press Release No 178/14, Luxembourg, December 17, 2014), at: http://bit.ly/1DLkAdS

محمود محارب*

حكومة نتنياهو الرابعة: الأضيق والأكثر تطرفًا

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بعد جهودٍ مضنية تخللتها عدة أزمات حقيقية، تمكّن نتنياهو من تشكيل حكومته الائتلافية الرابعة. ويستند هذا الائتلاف الحكومي إلى ٦١ عضو كنيست من بين أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ عضوًا، أي بأغلبية نائب واحد فقط. وهو أضيق ائتلاف حكومي يمكن تشكيله. ويشارك في الائتلاف الحكومي خمسة أحزاب يمينية متطرفة، هي: حزب "الليكود"، وله ١٢ وزيرًا (له ٣٠ عضو كنيست)، وحزب "كلنا" بقيادة موشيه كحلون، وله ثلاثة وزراء (١٠ أعضاء كنيست)، وحزب "البيت اليهودي" الفاشي بقيادة نفتالي بنيت، وله ثلاثة وزراء (٨ أعضاء كنيست)، وحزب "شاس" الديني الحريدي، وله وزيران (٧ أعضاء كنيست)، وحزب "يهدوت هتوراه" الديني الحريدي، وله نائب وزير (٦ أعضاء كنيست)؛ ولأسباب دينية يرفض هذا الحزب أن يكون له وزير في الحكومة الإسرائيلية، ويستعيض عنه بمنصب نائب وزير، والذي يتمتع بصلاحيات الوزير كاملةً، ولكن من دون أن يسمّى رسميًا وزيرًا، ومن دون أن يشارك في اجتماعات الحكومة.

> على الرغم من حصول حزب الليكود على ٣٠ مقعدًا في انتخابات الكنيست وفوزه هو وأحزاب المعسكر القومي بـ ٦٧ مقعدًا، فإنّ نتنياهو بَدا ضعيفًا أمام حلفائه قادة أحزاب المعسكر القومي

بعد ظهور نتائج انتخابات الكنيست، وحصول أحزاب اليمين المتطرف التي تنتمي إلى ما يطلق عليه "المعسكر القومي"، على ٦٧ مقعدًا في الكنيست، أعلن نتنياهو أنّ الائتلاف الحكومي الذي سيشكّله سيقتصر على أحزاب المعسكر القومي فقط. وعلى الرغم من حصول حزب الليكود على ٣٠ مقعدًا في انتخابات الكنيست وفوزه هو وأحزاب المعسكر القومي بـ ٦٧ مقعدًا، فإنّ نتنياهو بَدا ضعيفًا أمام حلفائه قادة أحزاب المعسكر القومي، وجعله إعلانه هذا عرضة لابتزازها. ويعود ذلك أيضًا إلى تراكم خلافاته وتوتّر علاقاته مع العديد من قادة أحزاب المعسكر القومي، لا سيّما مع أفيغدور ليبرمان رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" ونفتالي بنيت رئيس حزب "البيت اليهودي"، وإلى إدراك قادة هذه الأحزاب أنّه لا يوجد لنتنياهو بديل عنهم. وزاد إعلان ليبرمان المفاجئ أنّه لن ينضمّ إلى الائتلاف الحكومي، من صعوبة موقف نتنياهو؛ فقد كان متوقعًا أثناء فترة المفاوضات لتشكيل الحكومة أن يشمل الائتلاف الحكومي حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المتطرف (له ٦ أعضاء كنيست) بقيادة أفيغدور ليبرمان المحسوب على المعسكر القومي. بيد أنّ ليبرمان الذي شغل منصب وزير الخارجية في السنوات الأخيرة، في حكومتَي نتنياهو الثانية والثالثة، فاجأ الجميع، قبل فترة وجيزة من انقضاء الفترة الزمنية المحددة لنتنياهو لتشكيل الحكومة، بإعلانه أنّه لن ينضمّ إلى الائتلاف الحكومي[1]، وذلك على الرغم من عَرْض نتنياهو عليه منصب وزير الخارجية. وعزا ليبرمان رفضه الانضمام إلى الائتلاف الحكومي وتصميمه على الذهاب للمعارضة، إلى عدم استجابة نتنياهو إلى مطالبه وإلى تخلّي نتنياهو عن التزاماته السابقة وخضوعه لمطالب حزبَي شاس ويهدوت هتوراه الدينيين، لا سيّما في ما يتعلق بخدمة اليهود المتدينين الحريديم في الجيش، وبتخصيص المال لقطاع اليهود المتدينين الحريديم. ولكن يبدو أنّ ليبرمان الذي أعلن خطوته المبيّتة في الساعات الأخيرة المتبقية لتشكيل الحكومة، لكي لا يكون لنتنياهو الوقت الكافي لمحاولة تشكيل حكومة وحدة وطنية مع المعسكر الصهيوني، استعمل هذه الأسباب ذريعةً لتبرير قراره المبيّت بعدم المشاركة في الائتلاف الحكومي، لأسباب تعود أساسًا إلى تدهور علاقاته مع نتنياهو، وإلى سعيه لإعادة تعزيز قوة حزبه من موقع المعارضة، بعد أن تراجعت قوة حزبه تراجعًا كبيرًا في الانتخابات الأخيرة. ويعتمد حزبه أساسًا على أصوات يهودٍ روس علمانيين متشددين يتمسكون بنمط حياة علماني في الدولة اليهودية، ويتحفّظون من ائتلاف مع الأحزاب الدينية اليهودية.

برنامج حكومة التطرف

تعدّ حكومة نتنياهو الرابعة أكثر تطرفًا وعنصرية من حكوماته السابقة، من حيث تركيبتها وشخوصها ورؤيتها وخطوطها العريضة واتفاقات الائتلاف الحكومي. وهي تقتصر على أحزاب "المعسكر القومي" الأكثر تطرفًا وعنصرية في إسرائيل، وقد تعرّت من ورقة التوت التي كانت حكوماته السابقة تحاول تغطية نفسها بها من خلال ضمّ حزب العمل أو أحد أحزاب المركز إليها. وهي تمثّل بجلاء غلاة التوسعيين والمتشددين العنصريين في إسرائيل. ومشروعها الوحيد

١ يهونتان ليس، "ليبرمان أعلن: لن ننضم لائتلاف نتنياهو"، **هارتس**، ٢٠١٥/٥/٤، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2628625

في ما يخص القضية الفلسطينية، هو استمرار تعزيز الاستيطان في المناطق المحتلة والبطش بالفلسطينيين.

وعلى الرغم من مطالبة الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي نتنياهو بأن تعلن حكومته الجديدة قبول "حلّ الدولتين"، فإنّ نتنياهو رفض ذلك، وخلت الخطوط العريضة لحكومته من قبول "حلّ الدولتين"، واستعاضت عن ذلك بعبارة "إنّ الحكومة الإسرائيلية ستدفع العملية السياسية وستسعى نحو اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع جيراننا"، من خلال "الحفاظ على المصالح الأمنية والتاريخية والقومية لإسرائيل"، ما يعني تمسّك الحكومة الإسرائيلية بالاستيطان والاحتلال، وبعدم التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين[٢].

ويقود نتنياهو حكومة يمينية متطرفة تستند إلى أحزاب ما يطلق عليه المعسكر القومي؛ وهي:

- **حزب الليكود:** شهد حزب الليكود في العقد الأخير انزياحًا كبيرًا نحو اليمين المتطرف واليمين الفاشي والعنصرية. وظهر ذلك في مواقفه وسياساته التوسعية الاستيطانية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة وسياساته العنصرية تجاه المواطنين الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر وتجاه الأوضاع الداخلية الإسرائيلية، لا سيّما في ما يخص التركيز على يهودية الدولة وسنّ القوانين العنصرية المختلفة وتلك التي تقلّص الحريات الديمقراطية، إلى جانب عمله على سنّ القوانين التي تحدّ من صلاحيات المحكمة العليا الإسرائيلية، والتي تغيّر طريقة تعيين قضاتها بغرض تغيير تركيبتها، لكي تنسجم قراراتها مع مواقف اليمين المتطرف في إسرائيل.

وشهد حزب الليكود في العقد الأخير تغييرًا في تركيبته؛ فقد تلاشى منه "التيار الليبرالي اليميني"، وازداد فيه بصورة كبيرة وحاسمة غلاة المتطرفين اليمينيين المتدينين والعلمانيين وغلاة المستوطنين الفاشيين. وبات هؤلاء المتطرفون العنصريون يتمتعون بالنفوذ الأوسع في صفوف حزب الليكود وكوادره وقيادته. ورئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو الذي أكّد في حملته الانتخابية معارضته قيام دولة فلسطينية وأنّها لن تقوم ما دام هو في الحكم، والذي تفوّه بتصريحات عنصرية ضد المواطنين العرب في داخل الخط الأخضر، هو نفسه الذي يقف على رأس التوسعيين العنصريين المتشددين في داخل حزب الليكود وخارجه. وهو الذي ما انفكّ يعمل على تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة وزيادة عدد مستوطناته وعدد مستوطنيه وتقوية بنيته التحتية في مختلف المجالات، لخلق واقع استيطاني كولونيالي يهودي توسّع إسرائيل من خلاله حدودها، لتضمّ أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية المحتلة، تصل إلى نحو ٦٠ في المئة من مجمل مساحة الضفة الغربية. أمّا وزير الدفاع موشيه يعلون، فهو من أشدّ داعمي الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية المحتلة. ويقوم موشيه يعلون بدور محوري ويتمتع بصلاحيات واسعة جدًا في كلّ ما يتعلق بالاستيطان ومصادرة الأراضي الفلسطينية وشقّ الطرق للمستوطنين، ومنحهم تصاريح لإقامة وحدات استيطانية سكنية جديدة، إلى جانب تقديمه الدعم غير العلني في جميع المجالات التي تدعم عملية الاستيطان. وينافس بقية وزراء حزب الليكود في الحكومة الجديدة نتنياهو في مواقفهم المتطرفة والعنصرية في ما يخص القضية الفلسطينية بصورة عامة والاستيطان بخاصة.

ويحظى حزب الليكود بأغلبية واضحة في كلٍ من الحكومة واللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي (الكابينت السياسي - الأمني)؛ إذ يوجد لحزب الليكود ١٢ وزيرًا إلى جانب رئيس الحكومة في مجلس الوزراء البالغ عدد أعضائه ٢٢ وزيرًا[٣]. ويبلغ عدد أعضاء الكابينت السياسي - الأمني عشرة وزراء، ستة منهم من حزب الليكود. ويتشكل الكابينت من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع موشيه يعلون، ووزير الداخلية سيلفان شالوم، ووزير المواصلات يسرائيل كاتس، ووزير الأمن الداخلي جلعاد اردان، ووزير البنى التحتية يوفال شطاينتس، ووزير المالية موشيه كحلون رئيس حزب "كلنا"، ووزير التربية والتعليم نفتالي بنيت رئيس حزب "البيت اليهودي، ووزير الاقتصاد أرييه درعي رئيس حزب "شاس"، ووزيرة القضاء أييلت شاكيد من حزب "البيت اليهودي"[٤].

- **حزب كلنا:** أسّس موشيه كحلون حزب "كلنا" في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤. وكان موشيه كحلون يعدّ من غلاة المتطرفين في

٢ "الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية"، على الرابط:
http://main.knesset.gov.il/mk/government/documents/kaveiyesod2015.pdf
انظر أيضًا: براك رفيد، "رغم طلب أوباما، لا يوجد في خطوط الحكومة العريضة التزام بحل الدولتين"، **هآرتس**، ٢٠١٥/٥/١٣، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2635789

٣ انظر: تركيبة الحكومة الإسرائيلية الـ٣٤، **موقع الكنيست**، على الرابط:
http://www.knesset.gov.il/govt/heb/GovtByNumber.asp

٤ عاموس هارئيل، "الكابينت الجديد يبحث ونتنياهو ويعلون يقرران"، **هآرتس**، ٢٠١٥/٦/١، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2649031

حزب الليكود، وقد اكتسب شعبية واسعة على إثر الإنجازات التي حقّقها عندما كان وزيرًا للاتصالات والرفاه الاجتماعي في حكومة نتنياهو الثالثة، والتي أدّت إلى تخفيض ثمن الاتصالات الهاتفية تخفيضًا كبيرًا جدًا. وحاول كحلون موضعة حزبه في مركز الخريطة الحزبية الإسرائيلية. وركّز برنامجه الانتخابي على المواضيع الاجتماعية والاقتصادية؛ وفي مقدمتها تخفيض غلاء المعيشة، وتخفيض ثمن الشقق السكنية، وتقليص الفجوة بين شرائح المجتمع الإسرائيلي، ومكافحة الاحتكار في الاقتصاد الإسرائيلي، وتوسيع مجال المنافسة، وتشجيع المشاريع والصناعات الصغيرة[٥].

وكي يتمكّن حزب "كلنا" من تنفيذ برنامجه لا سيّما المتعلق بتخفيض كلٍ من غلاء المعيشة وثمن الشقق السكنية، أصرّ موشيه كحلون على الحصول على الوزارات واللجان التي تمكّنه من تنفيذ أهدافه. وفعلًا حصل حزب "كلنا" على ثلاث وزارات. وتبوّأ كحلون وزارة المالية. وحصل حزبه على وزارة الإسكان. وجرى إلحاق "سلطة أراضي إسرائيل"، و"قسم التخطيط" بوزارة المالية. وفي الوقت الذي يشدد فيه حزب "كلنا" بقيادة موشيه كحلون على أجندته وأولوياته المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، فإنّه يدعم تعزيز المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة وتوسيعه. ويتبنى مواقفَ عنصرية ضد المواطنين العرب داخل الخط الأخضر.

- **البيت اليهودي:** تشكّل حزب البيت اليهودي في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ من تحالف الحزب الديني القومي المفدال مع حزب "تكوماه" الاستيطاني الفاشي. وفي تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ انتخب نفتالي بنيت رئيسًا لهذا الحزب. وكان بنيت قد شغل في الفترة الواقعة بين ٢٠١٠ و٢٠١٢ منصب مدير عام مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة. ويتبنّى هذا الحزب الأيديولوجية الصهيونية الدينية المتطرفة، وهو يعارض بشدة إنشاء دولة فلسطينية. ويدعو ويعمل بكلّ طاقاته لتعزيز الاستيطان اليهودي وتكثيفه في الضفة الغربية المحتلة. وينادي بضمّ المنطقة "ج" التي تمثّل ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة، إلى إسرائيل وإبقاء السلطة الفلسطينية تحت سيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي. ويشدد حزب البيت اليهودي في برنامجه السياسي على يهودية الدولة. ويدعو إلى سنّ القوانين العنصرية المعادية للعرب وتلك التي تقلّص الحريات الديمقراطية وصلاحيات المحكمة العليا الإسرائيلية[٦]. ولحزب البيت اليهودي ثلاثة وزراء ونائب وزير في الحكومة؛ وهم: نفتالي بنيت وزير التربية والتعليم والتجمعات اليهودية في العالم، وأوري أرئيل وزير الزراعة، وأييلت شاكيد وزيرة القضاء.
- **حزبا شاس ويهدوت هتوراه:** حقق حزبا شاس ويهدوت هتوراه الدينيان الحريديان المتزمتان مطالبهما الأساسية التي اشترطاها لقبولهما الانضمام إلى حكومة نتنياهو. فقد حصلا على الميزانيات الكبيرة لقطاعيهما، وجرى الاتفاق على إلغاء العقوبات الجنائية في قانون الخدمة العسكرية الإلزامية للّذين يرفضون الخدمة في الجيش الإسرائيلي لأسباب دينية. ويمثّل حزب شاس في الحكومة وزيران، هما رئيس الحزب أرييه درعي وزير الاقتصاد وملف النقب والجليل، ودافيد أزولاي وزير الأديان. أمّا حزب يهدوت هتوراه، فحصل على وزارة الصحة ورئاسة اللجنة المالية في الكنيست. ويولي هذان الحزبان الأولوية القصوى لقطاعيهما الدينيين. وأمّا في ما يخص القضية الفلسطينية وحقوق العرب الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر والحريات الديمقراطية، فإنّهما يتخذان مواقف تنسجم تمامًا مع مواقف اليمين المتطرف الإسرائيلي.

اتفاقات الائتلاف الحكومي

تؤكد اتفاقات الائتلاف الحكومي[٧] التي عقدها حزب الليكود مع أحزاب الائتلاف الحكومي التزام حكومة نتنياهو المضيّ قدمًا في سياسة الاستيطان والعدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، واستمرارها أيضًا في سياسة سنّ القوانين العنصرية المعادية للعرب والقوانين التي تقلّص الحريات الديمقراطية وتضيّق الخناق على الجمعيات والمنظمات الإسرائيلية التي تدافع عن حقوق الإنسان، إلى جانب سنّ القوانين التي تهدف إلى تغيير تركيبة المحكمة العليا الإسرائيلية. فقد شمل اتفاق الائتلاف الحكومي بين حزب الليكود وحزب البيت اليهودي التزامًا بمنح وضع قانوني للبؤر الاستيطانية التي أقيمت خلال العقدين ونيف الأخيرين بصورة غير رسمية وغير قانونية، والتي كانت حكومة

٥ برنامج حزب "كلنا"، تحت عنوان "تخفيض غلاء المعيشة في إسرائيل"، **موقع حزب "كلنا"**، على الرابط:
https://www.kulanu-party.co.il/platformcategory/?cat=93

٦ للمزيد انظر: برنامج حزب البيت اليهودي، **موقع الحزب**، على الرابط:
http://www.baityehudi.org.il/main/principles

٧ انظر: اتفاقات الائتلاف الحكومي، **موقع الكنيست**، على الرابط:
http://main.knesset.gov.il/mk/government/Pages/CoalitionAgreements.aspx

أرئيل شارون قد التزمت للإدارة الأميركية إزالتها. وينصّ هذا الاتفاق على إقامة طاقم - في الشهر الأول من تشكيل الحكومة – لمنح وضع قانوني للبؤر الاستيطانية التي يبلغ عددها نحو مئة. وسيشمل هذا الطاقم سكرتير الحكومة، وممثلًا عن وزيرة القضاء من حزب البيت اليهودي أييلت شاكيد، وممثلًا آخر عن وزير الزراعة من حزب البيت اليهودي أوري أريئيل. وسيقدّم الطاقم توصياته للحكومة خلال فترةٍ أقصاها ستون يومًا من إقرار إقامته[٨].

> شمل اتفاق الائتلاف الحكومي بين حزب الليكود وحزب البيت اليهودي التزامًا بمنح وضع قانوني للبؤر الاستيطانية التي أقيمت خلال العقدين ونيف الأخيرين بصورة غير رسمية وغير قانونية، والتي كانت حكومة أرئيل شارون قد التزمت للإدارة الأميركية إزالتها

ويشمل اتفاق الائتلاف الحكومي أيضًا تعيين عضو الكنيست من حزب البيت اليهودي إيلي دهان الذي صرّح بأنّ "الفلسطينيين حيوانات ولا ينتمون إلى الجنس البشري ولا يستحقون الحياة"، نائبًا لوزير الدفاع ومسؤولًا عن "الإدارة المدنية" الإسرائيلية التابعة للجيش الإسرائيلي، والتي تتمتع بصلاحيات واسعة تجاه كلٍ من الفلسطينيين والمستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة. وجرى أيضًا بموجب هذا الاتفاق إلحاق "قسم الاستيطان" الذي يجري من خلاله ضخّ أموال طائلة للاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة، بوزارة الزراعة التي خصصت للوزير العنصري من البيت اليهودي أوري أريئيل. وجرى أيضًا وفقًا لهذا الاتفاق تكليف وزارة الزراعة بمتابعة وضع العرب في النقب في داخل الخط الأخضر من أجل تنفيذ "مشروع برافر" الذي يهدف إلى مصادرة مئات آلاف الدونمات من أراضي العرب البدو في النقب، واقتلاعهم من عشرات القرى التي لا تعترف إسرائيل بوجودها، وتجميعهم في تجمعات سكنية محدودة المساحة تفتقر إلى مقومات الحياة.

شملت اتفاقات الائتلاف الحكومي بين حزب الليكود وأحزاب الائتلاف الحكومي التزامًا بسنّ جملة من القوانين التي تتمشى غالبيتها مع وجهة نظر اليمين المتطرف في إسرائيل؛ وأهمّها:

- **قانون الجمعيات:** يهدف هذا القانون إلى تضييق الخناق على الجمعيات الإسرائيلية المحسوبة على اليسار الصهيوني، والتي تهتم بحقوق الإنسان وتتصدى لسياسة الحكومة الإسرائيلية سواء في سياساتها تجاه الفلسطينيين أو في القضايا الداخلية الإسرائيلية. وينصّ مقترح هذا القانون أنّه على الجمعيات التي تطلب إعفاء من الضرائب على التبرعات التي مصدرها دول أجنبية، الحصول على موافقة وزير الدفاع ولجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وفي حال عدم حصول هذه الجمعيات على هذه الموافقة، فإنّ ذلك يقود إلى عدم حصول هذه الجمعيات على إعفاء ضريبي، وعليه، فرض ضريبة عليها بنسبة ٤٥ في المئة من التبرعات التي مصدرها دول أجنبية.
- **قانون "التغلب":** يسعى هذا القانون إلى التغلب على إلغاء المحكمة العليا الإسرائيلية تلك القوانين التي يسنّها الكنيست، والتي تتناقض مع القوانين الأساس الإسرائيلية. ووفقًا لمقترح هذا القانون، فإنّه يجري التغلب على إلغاء المحكمة العليا أيّ قانون بعرضه مرةً أخرى على الكنيست وإقراره بأغلبية ٦١ عضو كنيست.
- **قانون حق التصويت في الخارج:** يهدف هذا القانون إلى منح المواطنين الإسرائيليين المقيمين في خارج إسرائيل حق التصويت للكنيست في الدول التي يقيمون فيها، وفقًا للشروط التي يجري الاتفاق عليها بين أحزاب الائتلاف الحكومي. وهناك اعتقاد في إسرائيل بأنّ هذا القانون يخدم الأحزاب اليمينية والدينية في إسرائيل، وأنّه يزيد من نسبة اليهود المشاركين في الانتخابات مقابل المواطنين العرب.
- **قانون القومية:** سيقيم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وفقًا لاتفاقات الائتلاف الحكومي، فريقًا من ممثلي أحزاب الائتلاف الحكومي لبلورة مشروع قانون أساس "إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي". ويهدف هذا القانون إلى ترسيخ يهودية الدولة في قانون أساس وجعلها القيمة المهيمنة والحاسمة في الدولة مقابل القيم الأخرى مثل الديمقراطية والمساواة، ما يتيح لمؤسسات الدولة ممارسة المزيد من التمييز العنصري ضد المواطنين العرب، وكلّ ما هو غير يهودي في إسرائيل.

---

٨ اتفاق الائتلاف الحكومي بين حزب الليكود وحزب البيت اليهودي، **موقع الكنيست**، على الرابط:
http://main.knesset.gov.il/mk/government/Documents/coalition2015_3.pdf

- **القانون النرويجي الجزئي:** يهدف هذا القانون إلى أن يتاح للوزراء الاستقالة من الكنيست ليحلّ مكانهم أعضاء آخرون من قوائم أحزابهم الانتخابية للكنيست. ويسمح للوزراء المستقيلين بالعودة إلى عضوية الكنيست عند توقّفهم عن شغل منصب الوزير. ويسعى هذا القانون إلى تخفيف عبء حضور الوزراء اجتماعات الكنيست، لا سيّما وأنّ هذه الحكومة لها أغلبية عضو كنيست واحد فقط ما يستدعي حضور الوزراء دائمًا للكنيست ولجانه لكي يكون أغلبية للحكومة.
- **قانون إصلاحات نظام الحكم:** ستقام وفقًا لاتفاقات الائتلاف الحكومي لجنة دائمة مكوّنة من ممثلي أحزاب الائتلاف الحكومي برئاسة ممثل عن رئيس الحكومة نتنياهو، بغرض بلورة مقترحات قوانين لإجراء إصلاحات في نظام الحكم، وفي طريقة انتخابات الكنيست، وفي تقديم مقترح قانون "الحزب الأكبر" الذي يمنح رئيس الحزب الأكبر في الكنيست حق تشكيل الحكومة، وذلك بخلاف ما هو متّبع حاليًا؛ إذ بعد التشاور مع الكتل في الكنيست، يقوم رئيس الدولة بتكليف أحد رؤساء الأحزاب، وليس بالضرورة رئيس الحزب الأكبر، بتشكيل الحكومة. وإذا ما جرى إقرار قانون الحزب الأكبر، فإنّه سيقود إلى إحداث تغيير في الخريطة الحزبية الإسرائيلية، وإلى سعي الحزبَين الكبيرين أو الثلاثة أحزاب الكبيرة لتشكيل قوائم انتخابية مشتركة مع أحزاب أخرى، لضمان الفوز بأكبر عدد من المقاعد في الكنيست من أجل الفوز بحق تشكيل الحكومة.

مستقبل حكومة نتنياهو الرابعة

من الواضح أنّه من الصعب أن تستمر هذه الحكومة التي تستند إلى أغلبية عضو كنيست واحد فقط، في الحكم فترةً طويلة؛ فهي عرضة للابتزاز الدائم من أحزاب الائتلاف ومن أيّ عضو كنيست في الائتلاف الحكومي. وفي ضوء عدم تماسك الائتلاف الحكومي، من الصعب عليها أن تجري إصلاحات جدّية، لا سيّما تلك التي يعتزم وزير المالية موشيه كحلون رئيس حزب "كلنا" القيام بها، والمتعلقة بتخفيض غلاء المعيشة وأسعار الشقق السكنية. ويدرك نتنياهو أنّه من أجل بقاء هذه الحكومة عليه توسيعها في أقرب وقت، وإلّا فإنّها ستكون عرضةً للسقوط. وأمامه نظريًا عدة احتمالات، منها التوجّه بعد عدة شهور إلى أحزاب "يوجد مستقبل" بقيادة لبيد و"إسرائيل بيتنا" بقيادة ليبرمان، وإلى "المعسكر الصهيوني" بقيادة هيرتسوغ، ودعوتها للانضمام إلى حكومته.

> من الصعب أن تستمر هذه الحكومة التي تستند إلى أغلبية عضو كنيست واحد فقط، في الحكم فترةً طويلة؛ فهي عرضة للابتزاز الدائم من أحزاب الائتلاف ومن أيّ عضو كنيست في الائتلاف الحكومي

من غير المتصوّر أن يستجيب لبيد لهذا العرض، لرفضه رفضًا حاسمًا الجلوس في الحكومة مع حزب شاس ويهدوت هتوراه. ومن غير المتوقّع أيضًا أن يستجيب ليبرمان للانضمام إلى الحكومة بسبب خلافه الشديد مع نتنياهو، وسعي ليبرمان لبناء حزبه وتعزيزه من موقع المعارضة. بيد أنّه لا يمكن الرهان بأن يستمر ليبرمان في التمسك بموقفه هذا الرافض الانضمام إلى الحكومة في كلّ الظروف؛ فليبرمان اليميني المتطرف الذي قام بالعديد من المفاجآت في مسيرته السياسية، قد يغيّر موقفه في ظروف معيّنة، وقد ينضمّ إلى الحكومة اليمينية إذا ما رأى أنّه استنفد جلوسه في المعارضة، واعتقد أنّ انضمامه إلى الحكومة يخدم حزبه ويخدم أجندته، لا سيّما أنّه هو وحده الذي يتّخذ القرارات في حزبه.

أمّا في ما يخص موقف المعسكر الصهيوني بقيادة يتسحاك هيرتسوغ، فإنّ الأمر يبدو مركبًا. فعلى الرغم من أنّ انضمام المعسكر الصهيوني إلى الحكومة يبدو في المرحلة الحالية مستبعدًا، فإنّه من الوارد أن تجري بعد عدة شهور أو خلال العام المقبل مفاوضات بين المعسكر الصهيوني والليكود لتشكيل حكومة وحدة وطنية بينهما في ضوء التحديات المستجدة التي تواجهها إسرائيل، لا سيّما أنّ يتسحاك هيرتسوغ حرص طيلة الوقت، منذ الحملة الانتخابية وحتى اليوم، على عدم اتخاذ موقف قاطع ونهائي بعدم الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية مع نتنياهو. وإذا ما رغب هيرتسوغ في الدخول إلى حكومة نتنياهو تحت أيٍ من التبريرات، فإنّ طريقه لن تكون سهلة، وذلك بسبب وجود معارضة داخل "المعسكر الصهيوني" مثل هذه الخطوة، سواء في حزب "العمل" أو في حزب "الحركة" الذي تقوده تسيبي ليفني.

وهناك العديد من العوامل التي تطرح لتبرير دخول المعسكر الصهيوني الحكومة، أهمّها:

- التحديات الجمّة التي تواجهها إسرائيل؛ مثل توتّر العلاقات مع الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي، والضغط على إسرائيل لتفعيل العملية السياسية مع الفلسطينيين، وإمكانية ازدياد المواجهة الفلسطينية مع إسرائيل في المناطق المحتلة، وعلى الصعيد الدولي المشروع النووي الإيراني والعزلة الدولية التي تعانيها إسرائيل.
- دخول الحكومة من أجل التأثير في القرارات من داخلها.
- دخول المعسكر الصهيوني الحكومة يحدّ من تطرّفها في قضايا إسرائيل الداخلية، ويساهم في عقلنة قراراتها، ما يخفّف من حدة التوتر مع الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي.
- دخول المعسكر الصهيوني الحكومة وتولّي يتسحاك هيرتسوغ وزارة الخارجية يعزّز مكانته، ما قد يؤهّله للمنافسة بصورة أفضل ضد نتنياهو في انتخابات الكنيست المقبلة.

في مقابل ذلك، هناك مجموعة من الأسباب التي تطرح ضدّ انضمام المعسكر الصهيوني إلى الحكومة، أهمّها: قد يؤثّر دخول المعسكر الصهيوني في جوانبَ معيّنة من سياسة الحكومة، ولكن لن يكون بإمكانه التأثير في جوهر سياسة نتنياهو، لا سيّما تلك المتعلقة بالاستيطان واستمرار الاحتلال، وعليه، استمرار توتر العلاقات مع المجتمع الدولي. إلى جانب ذلك، لن يتمكن المعسكر الصهيوني من أن يشكّل بديلًا لحكم الليكود في حال دخوله الحكومة؛ فحكومات الوحدة الوطنية تعزّز عمومًا مواقف الليكود واليمين المتطرف وتضعف قوة اليسار الصهيوني. فقد أثبتت التجربة أنّ حزب العمل لم يصل إلى السلطة في العقدين ونيف الماضيين إلّا من مواقع المعارضة، كما حصل في عامَي ١٩٩٢ و١٩٩٩.

الخلاصة

حكومة نتنياهو الرابعة هي أكثر حكوماته تطرفًا وعدوانية، ومشروعها الوحيد هو تعزيز الاستيطان وتوسيعه والبطش بالفلسطينيين في المناطق المحتلة وفي داخل الخط الأخضر أيضًا، لفرض الاستسلام عليهم. وموضوعيًا، هناك إمكانية لعزل هذه الحكومة على الصعيد الدولي وفرض العقوبات عليها. ولا مناص أمام الفلسطينيين سوى تفعيل عوامل قوّتهم، واتّباع سياسة المواجهة مع الاحتلال في المناطق المحتلة، والعمل على الصعيد الدولي بكلّ الطاقات لعزل إسرائيل وفرض العقوبات عليها، وجعلها تدفع ثمن استمرار الاحتلال والاستيطان، لإرغامها على الاستجابة للحقوق الفلسطينية.

أوكتاي يلماز*

قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية

فاجأت الانتخابات التركية الأخيرة المراقبين. فمع أنّ معظم استطلاعات الرأي التي أجريت قبل الانتخابات توقعت تراجع أصوات حزب العدالة والتنمية بشكل ملحوظ، فإنّ معظمها كان يشير إلى حصوله، في أسوأ التقديرات، على نحو ٢٨٠ – ٢٩٠ مقعدًا، ومواصلة تحقيق الأغلبية المطلقة لتشكيل الحكومة بمفرده. ولكنّ نتائج الانتخابات خالفت التوقعات، وأبرزت مفاجأتين: الأولى، تراجع أصوات حزب العدالة والتنمية بشكل ملحوظ، وخسارته الأغلبية المطلقة على الرغم من حصوله على ٤١٪ من إجمالي الأصوات، وعلى ٢٥٨ مقعدًا من مقاعد البرلمان. والثانية، تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي "الكردي" عتبة ١٠٪، بنسبة مريحة؛ إذ حصل على ١٣٪ من الأصوات، وعلى ٨٠ مقعدًا في البرلمان. وقد شارك الأخير، لأول مرة، في الانتخابات البرلمانية بقائمة حزبية بخلاف الدورات السابقة؛ إذ كان يدفع بمرشحين مستقلين بسبب اقتناعه بعدم قدرته على تخطي عتبة الـ ١٠٪. وبذلك، تكون تركيا قد انتقلت إلى حالةٍ من عدم الوضوح السياسي بعد استقرارٍ دام نحو ثلاثة عشر عامًا.

تناقش وتحلل ورقة تقييم الحالة هذهالانتخابات التركية الأخيرة وتستخلص دلالاتها.

* كاتب وباحث تركي متخصص في العلاقات التركية - العربية.

أنهت الانتخابات النيابية التركية، التي جرت في السابع من حزيران/ يونيو ٢٠١٥، حقبة الأغلبية البرلمانية المطلقة لحزب العدالة والتنمية، ووضعت الحياة السياسية في تركيا أمام هواجس وتساؤلات حول احتمالية عودة الحكومات الائتلافية التي ارتبطت في الذاكرة التركية بحالةٍ من عدم الاستقرار السياسي والارتباك الاقتصادي؛ والتي كان أحد أسبابها المسافات الأيديولوجية الكبيرة نسبيًا بين الأحزاب التركية الرئيسة.

تدرس هذه الورقة البحثية أهم أسباب تراجع حزب العدالة والتنمية الذي تصدّر المشهد لأعوام طويلة، وتلقي الضوء على تطورات المشهد السياسي خلال العامين الأخيرين، ومدى تأثيرها في نتائج الانتخابات، وتستعرض أهم السيناريوهات المستقبلية التي ينتظرها المشهد السياسي التركي في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة.

أسباب تراجع حزب العدالة والتنمية

مع أنّ معظم استطلاعات الرأي التي أجريت قبل الانتخابات توقعت تراجع أصوات حزب العدالة والتنمية بشكل ملحوظ، فإنّ معظمها كان يشير إلى حصوله، في أسوأ التقديرات، على نحو ٢٨٠ - ٢٩٠ مقعدًا، ومواصلة تحقيق الأغلبية المطلقة لتشكيل الحكومة بمفرده. ولكنّ نتائج الانتخابات خالفت التوقعات، وأبرزت مفاجأتين: الأولى، تراجع أصوات حزب العدالة والتنمية بشكل ملحوظ، وخسارته الأغلبية المطلقة على الرغم من حصوله على ٤١٪ من إجمالي الأصوات، وعلى ٢٥٨ مقعدًا من مقاعد البرلمان. والثانية، تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي "الكردي" عتبة ١٠٪، بنسبة مريحة؛ إذ حصل على ١٣٪ من الأصوات، وعلى ٨٠ مقعدًا في البرلمان[1]. وقد شارك الأخير، لأول مرة، في الانتخابات البرلمانية بقائمة حزبية بخلاف الدورات السابقة؛ إذ كان يدفع بمرشحين مستقلين بسبب اقتناعه بعدم قدرته على تخطي عتبة الـ ١٠٪. وبذلك، تكون تركيا قد انتقلت إلى حالةٍ من عدم الوضوح السياسي بعد استقرارٍ دام نحو ثلاثة عشر عامًا.

يعزى تراجع حزب العدالة والتنمية إلى أسباب عدة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين؛ تتضمن الأولى عوامل موضوعية داخلية ولخارجية لا علاقة لها بالحزب، بعكس الثانية المرتبطة بالحزب وممارساته السياسية، وبعض الأخطاء المتراكمة، والممارسة الخاطئة أثناء الحملة الانتخابية.

أولًا: عوامل موضوعية

١. العامل الكردي

في الماضي كان كلٌّ من حزب العدالة والتنمية وحزب الشعوب الديمقراطي يتقاسمان أصوات الأكراد؛ إذ يصوّت الأكراد المحافظون لمصلحة حزب العدالة والتنمية في حين يختار القوميون واليساريون مرشحي حزب الشعوب الديمقراطي. ولكنّ هناك تغيرًا كبيرًا حدث في تصويت الأكراد في الانتخابات الأخيرة عبر انتقال جزء كبير من أصوات العدالة والتنمية إلى حزب الشعوب الديمقراطي.

> عمل مناوئو العدالة والتنمية (داخليًا وخارجيًا) على تلميع صورة حزب الشعوب الديمقراطي، والدفع باتجاه تجاوزه عتبة دخول البرلمان؛ لأنه كان السبيل الوحيد لمنع العدالة والتنمية من الحصول على الأغلبية المطلقة

لقد عمل مناوئو العدالة والتنمية (داخليًا وخارجيًا) على تلميع صورة حزب الشعوب الديمقراطي، والدفع باتجاه تجاوزه عتبة دخول البرلمان؛ لأنه كان السبيل الوحيد لمنع العدالة والتنمية من الحصول على الأغلبية المطلقة، خاصة أنّ الأخير يعد المنافس الوحيد لحزب الشعوب الديمقراطي على الأصوات الكردية[2]؛ لذلك شجعوا الحزب الكردي على خوض الانتخابات بالقائمة الحزبية بدلًا من المرشحين المستقلين، وقدموا له ولزعيمه الشاب صلاح الدين دميرتاش دعمًا إعلاميًا كبيرًا[3]. لكنّ نجاح حزب الشعوب الديمقراطي في دخول البرلمان لم يقتصر على دعم خصوم العدالة والتنمية في الداخل والخارج له فحسب، فقد اتبع الحزب إستراتيجية ناجحة جدًا خلال حملته الانتخابية؛ فخلال هجوم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على مدينة عين العرب (كوباني) في السنة الماضية، أجج الحزب وأفرعه الأخرى مشاعر الأكراد القومية في البلاد وتوجههم

1 https://sonuc.ysk.gov.tr/module/ssps.jsf

2 http://www.haber7.com/dis-politika/haber/1383208-hdpye-ermeni-lobisinden-sasirtici-destek

3 http://www.sde.org.tr/tr/authordetail/turkiye-secimleri-dunya-icin-neden-onemli/4309

ضد الحزب الحاكم، ونجح في استثمار الموجة القومية الكردية انتخابيًا لمصلحته[٤].

من جهة أخرى، اتبّع الحزب سياسة الانفتاح على شرائح أخرى لم تصوّت له سابقًا مثل الإسلاميين الأكراد واليساريين الأتراك والعلويين والجالية الكردية في أوروبا والمثليين، وقدّم مرشحين من هذه الفئات نجح عدد منهم في الانتخابات، ودخلوا البرلمان على قائمة الحزب[٥]. كذلك قدمت جماعة "فتح الله كولن" دعمًا إعلاميًا كبيرًا له، على الرغم من العداء الأيديولوجي بينهما، وذلك بعد دخول الجماعة في صراعٍ شديدٍ مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومة العدالة والتنمية، وقد اعترف قادة حزب الشعوب الديمقراطي بأنّ جزءًا كبيرًا من الأصوات قد جاءت من خارج قواعدهم الشعبية. كما أنّ تحامل حزب العدالة والتنمية على الشعوب الديمقراطي وزعيمه الشاب "صلاح الدين دميرتاش" أتى بنتائج عكسية لما كان يريده العدالة والتنمية، وساهم في التفاف المعارضين لأردوغان حول الحزب وزعيمه. عدا عن ذلك، فإنّ نهج العدالة والتنمية في ما يتعلق بعملية السلام مع الأكراد والقائم على إشراك حزب الشعوب الديمقراطي في تلك العملية عززا من دور هذا الحزب، وأظهره في موقع أقوى مما كان عليه. وقد استغل حزب العمال الكردستاني (PKK) المصنف كمنظمة إرهابية، وحزب الشعوب الديمقراطي الذي يعمل كذراع سياسي له، عملية السلام في تقوية دورهما في منطقة جنوب شرق البلاد ونشر أيديولوجيتهما القومية[٦]. ليس هذا فحسب، بل أدى تعزيز الأكراد لدورهم السياسي عبر عملية السلام الداخلي إلى ابتعاد القوميين الأتراك من حزب العدالة والتنمية وتوجههم إلى حزب الحركة القومية ذي التوجه القومي التركي[٧]. كما أدت أعمال العنف والترهيب التي قام بها حزب العمال الكردستاني ضد مرشحي حزب العدالة والتنمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وممارسته ضغوطًا شديدة على الناخبين في جنوب شرق تركيا إلى انزياح التصويت ضد العدالة والتنمية، وقد اعترفت الحكومة التركية بحصول خللٍ في تأمين صناديق الاقتراع وحرية الاختيار في بعض مناطق جنوب شرق البلاد[٨]. وهنا، لا يمكن تجاهل دور القنبلة التي انفجرت قبل يومين من موعد الانتخابات في تجمع حزب الشعوب الديمقراطي الانتخابي في مدينة ديار بكر التي تعدّ معقلًا لحزب الشعوب الديمقراطي. فالتفجير الذي أدى إلى مقتل عدة أشخاص وإصابة عشرات آخرين ساهم في إظهار حزب الشعوب الديمقراطي بمظهر المظلوم والضحية، وأثار مشاعر الغضب لدى الأكراد ضد الدولة وحزب العدالة والتنمية بوصفه الحزب الحاكم. وبحسب تصريحات وزراء من العدالة والتنمية، فإنّ حادث الانفجار أثر في نتائج الانتخابات بشكل ملحوظ، وذهب نحو ٢٪ من أصوات الحزب إلى حزب الشعوب الديمقراطي، في أقل التقديرات. وتجدر الإشارة إلى أنّ دلائل عدة تشير إلى ارتباط منفذ العملية، والذي عثر عليه بعد الانتخابات، بمخابرات أجنبية وهو ما يشير إلى وجود عوامل دولية ساهمت في التأثير في نتائج الانتخابات[٩].

> أدت أعمال العنف والترهيب التي قام بها حزب العمال الكردستاني ضد مرشحي حزب العدالة والتنمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، وممارسته ضغوطًا شديدة على الناخبين في جنوب شرق تركيا إلى انزياح التصويت ضد العدالة والتنمية

٢. العامل الاقتصادي

تراجعت وتيرة الاقتصاد التركي في السنتين الأخيرتين، إذ سجلت تركيا في العام المنصرم نسبة نمو تقدر بـ ٢,٩٪ فقط، وهذه النسبة منخفضة مقارنةً بنسبة النمو المرتفعة التي عرفتها البلاد منذ عام ٢٠٠٢ من حكم العدالة والتنمية، وبنسبة المعدل العام للبلاد وهي ٥,٥٪[١٠]. كما أثرت أحداث "حديقة غزي" والتي اندلعت منتصف عام ٢٠١٣ للاحتجاج على خطة الإدارة المحلية لتحديث ميدان تقسيم (أشهر معالم مدينة إسطنبول)، وإعادة بناء ثكنة عسكرية تاريخية في

4 http://setav.org/tr/6-7-ekim-olaylari-ve-cozum-sureci/perspektif/1764

5 http://www.timeturk.com/dindar-kurtler-neden-ak-parti-den-koptu/haber-12681

6 http://akhbarturkiya.com/?p=63573

7 http://www.haberturk.com/gundem/haber/1088623-hangi-partinin-secmeni-hangi-partiye-oy-verdi

8 http://www.sabah.com.tr/gundem/2015/05/25/hdp-guneydoguda-bir-baski-ve-korku-rejimi-kurmus

9 http://www.sabah.com.tr/ekonomi/2015/03/31/2014-buyume-rakamlari-aciklandi

10 http://www.sabah.com.tr/ekonomi/2015/03/31/2014-buyume-rakamlari-aciklandi

الحديقة المجاورة له، في الاقتصاد التركي، وأدت إلى أضرار بالغة تقدر بمئة مليار دولار[11]. وجدير بالذكر أنّ هذه الاحتجاجات انطلقت سلمية ولأسباب بيئية، لكن سرعان ما تحولت إلى احتجاجات واسعة ضد الحكومة وإلى أحداث عنف وتخريب ضد الممتلكات العامة والخاصة بتدخل منظمات يسارية متطرفة وأطراف مؤثرة أخرى داخليًا وخارجيًا، واتسعت إلى أنحاء البلاد واستمرت شهرًا.

كما شهدت تركيا في السنة الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار المواد الأساسية وانخفاضًا في سعر صرف الليرة التركية نتيجة الجفاف الذي ضرب البلاد في السنة الماضية، والتحولات في الاقتصاد العالمي، علمًا بأنّ الاقتصاد هو من بين أهم العوامل التي تؤثر في قرار الناخبين في تركيا، كما حصل ذلك في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٩؛ إذ أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية في تلك الفترة في الاقتصاد التركي سلبيًا، وشاهدنا آثارها في تلك الانتخابات، حيث تراجعت أصوات حزب العدالة والتنمية إلى ٣٨٪ في تلك الانتخابات.

٣. الصراع مع جماعة "فتح الله كولن"

دفع نجاح حزب العدالة والتنمية في جميع الانتخابات التي خاضها منذ عام ٢٠٠٢ وحكمه البلاد لفترة طويلة بمفرده الأحزاب السياسية المعارضة إلى تبني نهج متشدد لمعارضة حزب العدالة التنمية وإلى التحالف في ما بينها ضده، وانضمت إلى هذا التحالف جماعة فتح الله كولن التي كانت تتمتع بنفوذ قوي جدًا في مؤسسات الدولة وتمتلك منظومة إعلامية قوية ومؤثرة.

وقد أدى الخلاف في الرؤى بين الحكومة والجماعة - التي تتهمها الحكومة بتشكيل كيان موازٍ في الدولة لتوجيه سياساتها - بشأن عددٍ من القضايا الخارجية والداخلية إلى تحوله إلى خصومة وعداء؛ إذ كانت الجماعة تريد تبني سياسات خارجية ترى الحكومة أنها متوافقة مع الغرب بشكل عام، ومع الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل خاص، بينما تتوجه الحكومة إلى نهج سياسات أكثر استقلالية.

وقد انتقل الخلاف بين الطرفين إلى العلن مع عزم الحكومة على الإصلاح التعليمي وإلغاء الدورات التحضيرية التي أصبحت نظامًا تعليميًا موازيًا لنظام التعليم الوطني في البلاد؛ إذ كانت الجماعة تمتلك معظم هذه الدورات التحضيرية وأعلنت حربًا إعلامية على الحكومة لمنع إغلاق هذه الدورات التي تعتبر المصدر المادي والبشري للجماعة. ثم أخذ الصراع بين الطرفين أبعادًا متعددة، وتحوّل إلى حرب إقصائية. ومنذ تلك الفترة، تمارس الجماعة حملة إعلامية شرسة ضد الحكومة. ومع أنّ تأثير هذه الحملة بقي محدودًا في الانتخابات الثلاثة المتتالية المحلية والرئاسية والبرلمانية ولكنها استطاعت تغيير آراء بعض الناخبين[12].

كما أضرت أحداث ١٧ و٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣ المتعلقة بـ "قضايا فساد"، وتوجيه التهم لمسؤولين وأبنائهم ورجال أعمال بارزين بصورة الحكومة والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد؛ إذ نفذت جماعة "فتح الله كولن" تلك العملية بواسطة عناصرها داخل جهازي القضاء والشرطة لإحراج الحكومة وتشويه صورتها.

٤. السياسة الخارجية واللاجئون

على الرغم من محدودية تأثير السياسة الخارجية في ترجيحات الناخبين في تركيا، فإنّ التداعيات السلبية للأزمة السورية واللاجئين السوريين ألقت بظلالها على نتائج الانتخابات ولو بشكل محدود. فتركيا تستضيف منذ أكثر من أربع سنوات نحو مليوني لاجئ سوري على أراضيها، وأنفقت عليهم حتى الآن أكثر من ستة مليارات دولار من خزانتها من دون أن تكون هناك مساعدة دولية تذكر. وينظر الشعب التركي بشكل عام إلى موضوع اللاجئين من جانبه الإنساني، ولكنّ هذا لا ينفي التداعيات السلبية على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة في المدن الحدودية وفي مدينة إسطنبول[13].

ثانيًا: عوامل مرتبطة بأداء حزب العدالة والتنمية

١. تغيرات جذرية داخل الحزب

شهد حزب العدالة والتنمية تغيرات جذرية بعد انتخاب زعيم الحزب التاريخي رجب طيب أردوغان رئيسًا للجمهورية في ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٤، ثم انتخاب أحمد داود أوغلو رئيسًا جديدًا للحزب. ومع أنّ الأخير يعدّ من أهم قادة الحزب والمنظّر الفكري له، فإنه يفتقد الخبرة والكاريزما السياسية الكافية، لذلك بقي في ظل أردوغان ولم يظهر

11 http://haber.star.com.tr/guncel/gezi-olaylari-ve-agir-bilancosu/haber-1032404

12 http://www.alzaytouna.net/permalink/63157.htm

13 http://setav.org/tr/siyasi-partilerin-multeci-politikalari/perspektif/22942

بمظهر القائد القوي منذ توليه رئاسة الحكومة وحتى موعد إجراء الانتخابات. كما انعكس خروج نحو سبعين نائبًا من قادة الحزب الكبار سلبيًا على الأداء الانتخابي للحزب، وذلك بموجب قاعدة عدم الترشّح لمن يكمل ثلاث دورات في البرلمان، ومن بين هؤلاء بولنت أرينتش نائب رئيس الـوزراء، وعلي باباجان نائب رئيس الوزراء، وجميل جيجيك رئيس البرلمان ومحمد علي شاهين وزير العدل السابق، وهم قادة مؤسسون للحزب. لقد وضع الحزب القاعدة السابقة ليضمن التحديث الدائم، ويمنع احتكار بعض الأشخاص لمواقع القيادة وتحديث الكوادر وإعطاء الشباب فرصة لإثبات أنفسهم في المواقع القيادية. ولكنّ خروج القيادات السابقة دفعة واحدة أدى إلى بعض الضعف في الحملة الانتخابية للحزب. كما أثرت عوامل أخرى في صورة الحزب أمام الناخبين، مثل عودة الرئيس السابق عبد الله غول إلى صفوف الحزب والشائعات حول عدم رضاه عن أداء حزبه، وبعض الخلافات بين بعض الأعضاء الكبار للحزب، والاتهامات المتبادلة عبر وسائل الإعلام قبل الانتخابات بشكل سلبي[١٤].

٢. ضعف الحملة الانتخابية

اتسمت الحملة الانتخابية للحزب بالضعف، وعدم طرح مشروع كبير يجذب الناخبين؛ ففي الانتخابات السابقة كان الحزب يعطي دائمًا مثالًا للحملة الانتخابية الناجحة، ويقدم الأغاني والأفلام الدعائية الانتخابية بشكل مبهر جذاب، ولكن في هذه الانتخابات كان أداؤه ضعيفًا جدًا ولم يقدّم جديدًا أو دعايةً قويةً مؤثرة. كما أنّ الحزب لم يطرح مشروعًا تنمويًا، حتى إنه لم يطرح صوغ دستور جديد أو تعديل نظام الإدارة من البرلماني إلى الرئاسي بشكل قوي، بل إنّ رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان هو من نزل إلى الميادين وقدّم هذا الطرح بشكل قوي، بينما ركز أحمد داود أوغلو في خطاباته الانتخابية على إنجازات الحزب السابقة.

من جهة أخرى، كان هناك عدم توافق على اختيار مرشحي الحزب المناسبين، وقد وجهت انتقادات واسعة من داخل الحزب لقيادته بهذا الخصوص، فبدلًا من المرشحين ذوي القاعدة الشعبية، اختار الحزب مرشحين غير معروفين لدى الشعب. ومع أنّ جل هؤلاء من حملة الدكتوراه والخبراء في اختصاصاتهم، فإنهم يفتقدون التواصل مع الشعب والناخبين، الأمر الذي أثر في تصويت بعض الناخبين.

14 http://www.aljazeera.com.tr/haber/arinc-gokcek-kavgasi

ويرجع بعض الخبراء هذا الخطأ إلى عدم امتلاك داود أوغلو الخبرة الكافية في العمل الحزبي مقارنة بعملة كوزير خارجية. وفي سياق متصل، اتسم سلوك بعض مرشحي العدالة والتنمية بالتعالي والكبر والغرور، لتقديرهم أنّ الشعب سينتخبهم في أي ظرف، وهو ما تبين أنه غير صحيح. وعزّز من هذا الانطباع السيء شعبيًا عدم قيام حزب العدالة والتنمية بالتحقيق الجدّي في قضايا الفساد الأخيرة التي شغلت الشارع التركي، وعدم تقديم المتهمين إلى المحاكمة، ونزوعه لتحدي خصومه بالقول "إنّ التصويت البرلماني هو من سيحاكمهم". وعلى الرغم من أنّ اتهامات الفساد السابقة جاءت ضمن صراع سياسي بين الحكومة وجماعة فتح الله كولن، فإنّ طريقة إدارة الأزمة أثرت بشكل سلبي في صورته لدى الشعب لا سيما أنّ مكافحة الفساد تعد من أهم مبادئه[١٥].

٣. نزول رئيس الجمهورية إلى الميادين

أثار نزول رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان لطرح مسألة تعديل الدستور وإقامة النظام الرئاسي بدلًا من النظام البرلماني انتقادات حول حياد رئيس الجمهورية، كما تبين أنّ أغلبية الشعب التركي لا ترى في تغيير شكل النظام أولوية بالنسبة إليه، على الأقل في الوقت الراهن، بل إنه يفضل دوام الاستقرار السياسي والاقتصادي على مناقشة التعديلات الدستورية[١٦].

من جهة أخرى تعد تركيا بلدًا ديمقراطيًا ونظام الحكم فيها برلماني ورئيس الوزراء هو رأس الإدارة والتنفيذ في البلاد، وقد أضر ظهور الرئيس أردوغان في الميادين في وقت الانتخابات بصورة أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء، وأظهره في صورة الضعيف والظل، وبدا المشهد كما أنّه ثمة قيادتان على رأس السلطة التنفيذية، ما أثر بشكل سلبي في اختيارات بعض الناخبين.

وبالمحصلة، أدت الأسباب السابقة إلى تراجع أصوات حزب العدالة والتنمية بشكل ملحوظ، لكنّ اعتبار هذا التراجع هزيمة كبرى يعبّر عن قصور في الفهم والتحليل، فقد حصل تراجع مشابه في أصوات الحزب في انتخابات ٢٠٠٩ المحلية، ولكن الحزب سرعان ما تلافاه في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عام ٢٠١١، والتي حصل فيها على نحو ٥٠٪

15 http://www.sabah.com.tr/gundem/2015/01/05/yuce-divan-karari-aciklaniyor-canli

16 http://www.haber3.com/erdoganin-sahaya-inmesi-ak-partiyi-yakti-3423877h.htm

من أصوات الناخبين. وبإمكان الحزب تدارك هذا التراجع في انتخابات مقبلة، بشرط أن يدرس أخطاءه وأن يدرك معنى الرسالة التي وجهت إليه من خلال نتائج الانتخابات بشكل جيد ويتحرك بموجبها.

احتمالات تشكيل حكومة ائتلافية

بعد اكتمال مرحلة انتخاب رئيس البرلمان وتشكيل ديوان الرئاسة كلّف رئيس الجمهورية رئيس حزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو تشكيل الحكومة خلال ٤٥ يومًا، وهي المدة التي حددها الدستور، وإلا فسيقرر رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان الذهاب إلى الانتخابات المبكرة.

وقد أثبتت مرحلة انتخاب رئيس البرلمان أنّ هناك أحزابًا ثلاثة ممثلة في البرلمان تجمعها معارضة حزب العدالة والتنمية، ولكنّ هذه الأحزاب عاجزة عن التوافق والاتفاق على تنفيذ أي مشروع بنَّاء آخر، لهذا السبب تمكّن حزب العدالة والتنمية من انتخاب مرشحه عصمت يلماز لرئاسة البرلمان على الرغم من تفوق مجموع مقاعد الأحزاب الثلاثة على كتلة العدالة والتنمية. وتبين خلال الفترة التي أعقبت إعلان نتائج الانتخابات عجز الأحزاب المعارضة الثلاثة - وهي حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي - عن التوافق في ما بينها لتشكيل الحكومة بسبب المواقف المتعارضة لحزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي. أما مقولة رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو عن كتلة معارضة موحدة تمثل ستين في المئة مقابل الأربعين في المئة لحزب العدالة والتنمية فلا تبدو واقعية؛ إذ لا يمكن الحديث عن كتلة متوافقة منسجمة، فليس بالضرورة أنّ كل خصم لحزب العدالة والتنمية يدعم تشكيل كتلة موحدة ضده[١٧].

كما يتضح عدم إمكانية تشكيل العدالة والتنمية حكومة ائتلافية مع حزب الشعوب الديمقراطي بسبب رفض الأخير لهذا التحالف، وهكذا يبقى أمام العدالة والتنمية تشكيل حكومة ائتلاف إما مع حزب الشعب الجمهوري أو مع حزب الحركة القومية.

أولًا: الائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري

تطمح أطراف دولية غربية، وبعض كبار رجال الأعمال، ووسائل إعلام قريبة من الحزب الحاكم إلى تشكيل حكومة ائتلافية بين كل من حزب العدالة والتنمية المحافظ، وحزب الشعب الجمهوري اليساري العلماني. ولكن تباعد مواقف الحزبين حول بعض القضايا الداخلية والخارجية المهمة مثل الموقف المتناقض من الأزمة السورية، وكذلك شروط حزب الشعب الجمهوري التعجيزية للدخول في الحكومة الائتلافية مثل توزيع الحقائب الوزارية بشكل متساوٍ يعوق حصول مثل هذا التحالف[١٨].

> تطمح أطراف دولية غربية، وبعض كبار رجال الأعمال، ووسائل إعلام قريبة من الحزب الحاكم إلى تشكيل حكومة ائتلافية بين كل من حزب العدالة والتنمية المحافظ، وحزب الشعب الجمهوري اليساري العلماني

ثانيًا: الائتلاف مع حزب الحركة القومية

تتقارب طبيعة القاعدة الشعبية بين حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، فكلاهما يرتبط بقاعدة شعبية محافظة والقومية التركية، ويخاطب الناخب اليميني بشكل عام. وتطالب القاعدة الشعبية لكلٍ من الحزبين بتشكيل الحكومة بينهما، ما يجعل هذا الخيار أقرب إلى الواقع، إلا أنّ موقف رئيس حزب الحركة القومية دولت باهتشلي من رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان ومن حزب العدالة والتنمية وعدم رغبته في الدخول في التحالف معه يصعبان هذا الخيار[١٩].

ثالثًا: الذهاب إلى انتخابات مبكرة

يبدو أنّ احتمال تشكيل حكومة ائتلافية والذهاب إلى الانتخابات المبكرة، أو إلى الانتخابات المكررة كما سماها أردوغان، متساويان حتى الآن، ويقال إنّ الرئيس التركي يرجح الذهاب إلى الانتخابات المبكرة، بينما يرجح رئيس حزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو

17 http://www.haberler.com/kilicdaroglu-yuzde-60-lik-blok-hala-ilk-tercih-7477698-haberi/

18 http://t24.com.tr/haber/iste-14-maddede-chpnin-koalisyon-ilkeleri,299721

19 http://www.yeniakit.com.tr/haber/mhp-tabani-ak-parti-diyor-74197.html

تشكيل حكومة ائتلاف أو على الأقل تجريب تحقيق هذا الخيار بشكل جاد وبنّاء، لأنّ الناخب التركي قد يعاقب من يحاول الالتفاف على إرادته وخياره، ولكن في حال دخول مفاوضات تشكيل الحكومة في طريق مسدود لم يبق غير خيار الذهاب إلى انتخابات مبكرة. ويسود اقتناع لدى كثير من مسؤولي حزب العدالة والتنمية أنه حال الذهاب إلى الانتخابات المبكرة فسيحصل الحزب على الأغلبية المطلقة من جديد ما سيمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده، وتشير استطلاعات الرأي التي أجريت وما زالت تُجرى بعد الانتخابات إلى هذا الاحتمال، ولكنّ بعض قادة الحزب يرون أنه لا بد من خوض تجربة "ترجمة" نتائج انتخابات السابع من حزيران/ يونيو إلى الواقع احترامًا للإرادة الوطنية[٢٠].

يمكن القول إنّ الأحزاب الثلاثة الممثلة للمعارضة تبدو متخوّفة من الدخول في حكومة ائتلافية، فهي بالنسبة إليها مغامرة غير محسوبة العواقب، في حين يبدو الأمر أكثر مرونة بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية، كما أنّ إفشال المعارضة تشكيل الحكومة الائتلافية قد تنعكس إيجابيًا عليه لا سيما أنّ جميع الاستطلاعات تشير إلى ارتفاع شعبية حزب العدالة والتنمية في ظل تزايد الاستياء في صفوف الناخبين من حالة الغموض وعدم الاستقرار السياسي التي تنتظر البلاد في هذه الأجواء السياسية[٢١].

تداعيات نتائج الانتخابات على السياستين الداخلية والخارجية

أراد الشعب التركي في الانتخابات الأخيرة معاقبة حكومة العدالة والتنمية على بعض إخفاقاتها في مجال السياسة الداخلية، وتأكيد حقيقة أنه هو صاحب القرار في بقائها أو رحيلها. كما يبدو أنّ هناك رغبة شعبية جرت ترجمتها عبر صناديق الاقتراع في تخفيف حدة الاستقطاب السياسي الذي ازدادت وتيرته في الآونة الأخيرة عبر الدفع باتجاه تشكيل حكومة ائتلافية والتحول نحو سياسات أكثر توافقية بدلًا من سياسات المواجهة والمماحكة لتواصل الحكومة المقبلة العمل على تنفيذ المشاريع التنموية الضخمة. كما اعتبرت نتيجة الانتخابات بمنزلة استفتاء على عدم رغبة الشعب التركي في التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي وإعطاء صلاحيات أكبر لدور رئيس الجمهورية. ولذلك يتوقع في المدى المنظور أن يبقى دور رئيس الجمهورية في ما يتعلق بتحديد السياسات الداخلية ورسمها في الإطار الذي يحدده الدستور لأنّ كلًا من حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية يصران على تراجع دور رئيس الجمهورية إلى موقعه الذي يرسمه الدستور حسب رؤيتهما.

> أراد الشعب التركي في الانتخابات الأخيرة معاقبة حكومة العدالة والتنمية على بعض إخفاقاتها في مجال السياسة الداخلية، وتأكيد حقيقة أنه هو صاحب القرار في بقائها أو رحيلها

على المستوى الخارجي، يرجح في حال تشكيل حكومة ائتلافية، تبني سياسات أكثر توافقية في مجال السياسة الخارجية. كما أنّ تأثير رئيس الجمهورية في تحديد سياسات البلاد سيكون أقل مما كان عليه قبل الانتخابات.

ومع ذلك، فإنّ التغيّر الذي قد تشهده السياسية الخارجية التركية لن يكون جذريًّا؛ فحزب العدالة والتنمية إن عجز عن تشكيل الحكومة منفردًا، فإنه يبقى صاحب الحصة الأكبر في الحكومة، ومع ذلك تبقى المعضلة في عدم تمكّن الحزب من اتخاذ قرارات مصيرية تجاه قضايا السياسة الخارجية تحديدًا، بسبب المعارضة التي يواجهها الحزب في البرلمان، فضلًا عن القيود التي سوف يضعها أي حزب مشارك في الحكومة الائتلافية بهذا الاتجاه[٢٢].

خاتمة

دخلت تركيا بعد انتخابات السابع من حزيران/ يونيو ٢٠١٥، فترة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي قد تمتد شهورًا معدودة أو تطول لسنوات، وذلك بعد أن كانت قد شهدت فترةً من الاستقرار في

20 http://www.kanalahaber.com/haber/siyaset/iste-ak-partinin-son-oy-orani-243275/

21 http://m.yenisafak.com/gundem/kapilar-kapanirsa-secime-gideriz-2164199

22 http://setav.org/tr/7-haziran-sonrasi-turk-dis-politikasi/yorum/22885

ظل حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢، وقد سجلت البلاد خلال هذه الفترة طفرةً في التنمية السياسية والاقتصادية، غيّرت وجه تركيا من بلد غير مستقر إلى بلد مستقر ومتطور وانعكست على الحياة المعيشية للمواطنين بشكل مباشر.

وعلى الرغم من ملامح عدم الاستقرار، ومؤشرات عدم الوضوح السياسي للمرحلة التي تلت الانتخابات، تبقى هناك العديد من الدلالات التي يمكن قراءتها والتي أفرزتها نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، خاصة ما يتعلق منها بأسباب تراجع حزب العدالة والتنمية والسيناريوهات المحتملة. وفي ما يلي بعض الدلالات المهمة التي تجدر الإشارة إليها:

أكدت نتائج الانتخابات أنّ الديمقراطية راسخة في تركيا، فقد شارك أكثر من ٤٧ مليون ناخب في الانتخابات بنسبة بلغت ٨٥٪، وأكدت التصريحات الصادرة عن جميع الأحزاب السياسية احترام النتائج التي عبّرت عن رأي الشعب التركي وتوجهاته، وهو مؤشر صحي يشير إلى تقدّم التجربة الديمقراطية التركية. كما أنّ استيعاب الأكراد في النظام السياسي كمواطنين أتراك لهم الحقوق نفسها وعليهم الالتزامات نفسها يعتبر مكسبًا لتركيا.

ظهرت مسألة الهوية والأيديولوجية القومية بوضوح في التصويت، فقد صوّت معظم الأكراد لحزب الشعوب الديمقراطي، حتى إنّ بعض الإسلاميين الأكراد، قدموا الهوية الكردية كأساس للتصويت. كما توجّهت معظم أصوات القوميين الأتراك إلى حزب الحركة القومية التركية؛ إذ ثمة تصاعد في التوجهين القوميين التركي والكردي معًا. وجاء تصاعد القومية الكردية نتيجة التطورات الراهنة في المنطقة وتنامت في ظل أجواء الحرية والديمقراطية وعملية السلام الداخلي. أما تصاعد النزعة القومية التركية فجاء كرد فعل على بروز دور الأكراد في السياسة التركية وعلى عملية السلام، إذ يشترط حزب الحركة القومية للدخول في الائتلاف الحكومي مع حزب العدالة والتنمية إنهاء تلك العملية وتبني النهج الأمني حيال مشكلة الإرهاب.

اتضحت الخريطة الحزبية التركية من خلال المشهد السياسي الذي أظهرته الانتخابات البرلمانية؛ إذ تسيطر أربعة تيارات رئيسة على المشهد ممثلة في الأحـزاب الأربعة التي نجحت في الوصول إلى البرلمان، وهي العدالة والتنمية بما يمثله من اتجاه محافظ، والشعب الجمهوري الذي يمثل اليسار الوسطي والقومي والعلماني، والحركة القومية المعبرة عن القوميين الأتراك، وحزب الشعوب الديمقراطي الذي يعتبر نسخة كردية لحزب الشعب التركي إذ يتبنى أفكارًا قومية كردية ويسارية وعلمانية.

لم يكن النظام الرئاسي أولوية لمعظم الناخبين في تركيا، على الأقل في المرحلة الحالية، بل ما يهم الشعب هو مواصلة الاستقرار والتنمية الاقتصادية. كما أنّ نتائج الانتخابات شكلت ردًا مباشرًا على أي محاولة لإعادة إنتاج نظام سياسي مطلق السلطات، فأعادت بذلك توضيح الحدود الديمقراطية التي يجب على أي سياسي مهما علا شأنه أن يلتزمها ويخضع لها.

في حال تشكل حكومة ائتلافية، هناك تخوف على المستوى الاقتصادي من سيادة فترة من التقلبات السياسية والاقتصادية الناجمة عن اضطلاع حكومة ذات ائتلاف ضعيف في شؤون البلاد، ما قد يؤثر في الاستقرار ويزيد من مخاوف تكرار التجربة التاريخية السابقة لتركيا، إذ لم تكن تستمر الحكومات الائتلافية فترات طويلة، وهو ما أدى إلى زعزعة الاستقرار السياسي وإلى تقلبات اقتصادية حادة.

كان أثر السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية محدودًا مقارنة بالسياسة الداخلية في قرار الناخب التركي، إذ لم تمثل السياسة الخارجية عاملًا حاسمًا في نتائج الانتخابات، على عكس قضايا السياسة الداخلية والاقتصادية والاجتماعية في الداخل التركي. وليس من المتوقع أن تشهد السياسة الخارجية التركية تغيرًا جذريًا في المرحلة الحالية، إذ يستلزم التغيير مدى زمنيًا كبيرًا، خاصة في حالة دولة إقليمية مثل تركيا، وربما تشهد تغيرًا في الشكل والأسلوب؛ إذ قد تصبح أكثر هدوءً وأقل حدة في مواجهة بعض الأطراف الخارجية، في حال تشكل الحكومة الائتلافية.

تعد نتائج الانتخابات البرلمانية فرصة لحزب العدالة والتنمية لمراجعة سياسات الحزب، وإعادة ترتيب أوراقه، في ضوء قراءة التطورات المختلفة التي طرأت على المشهد السياسي التركي.

صـدر حديـثًا

تأليف: مايكل إدواردز
تـرجمة: عبد الرحمن عبد القادر شاهين

المجتمع المدني: النظرية والممارسة

أصد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ضمن سلسلة ترجمان التي تشرف عليها وحدة ترجمة الكتب في المركز، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين لكتاب المجتمع المدني: النظرية والممارسة، للكاتب مايكل إدواردز. ويقع الكتاب الذي صدر في نسخته الأصلية Civil society أول مرّة في ٢٠٠٤، في ٢٢٤ صفحة من القطع الكبير، وهذا الكتاب ليس كتابًا نظريًا، ولا هو عن نظرية المجتمع المدني، ولكن هو محاولة لتوضيح السبل التي أدّت إلى تشوّش النظرية وسوء التطبيق في الممارسة، عن طريق جولة سريعة في النظرية نفسها.

يقدّم الكتاب مزيد من الوضوح حول الأفكار المتعلقة بالمجتمع المدني في إطار نقدي صارم، يدعو إلى التخلّي عن الأحكام التعميمية الخادعة، والحلول السحرية، والأدوية الناجعة المعدّة لعلاج جميع الأمراض. وهذا الكتاب لا ينشد الإجماع في الرأي (وهو أمر من المستحيل أصلًا تحقيقه في النقاش حول المجتمع المدني)، بل يرمي إلى مزيد من الوضوح، ويحدو المؤلّف الأمل في أن تكون هذه الدرجة العالية أساسًا لمداولة أفضل في المستقبل.

المؤشر العربي

عاص أطرش* | عميد صعابنة**

آراء فلسطينيي الداخل في أداء الحكومة الإسرائيلية

وحدة استطلاع الرأي، مدى الكرمل - حيفا (تموز/ يوليو ٢٠١٥)

* باحث فلسطيني في مركز مدى الكرمل - حيفا، حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات السكانية واقتصاد العمل.
** منسق وحدة استطلاع الرأي في مركز مدى الكرمل - حيفا.

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

يحاول هذا الاستطلاع استقراء مواقف الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل بشأن تعامل الحكومة الإسرائيلية الأخيرة (٢٠١٣ - ٢٠١٥) معهم في المجالات المختلفة، ومستويات الشعور بالمساواة مع سائر المواطنين في الدولة، ومظاهر التمييز بين المواطنين العرب واليهود، وبشأن المسؤولين عن هذه الظواهر، وطرائق معالجتها. ويتطرق الاستطلاع أيضًا إلى آراء الفلسطينيين في حلّ القضية الفلسطينية، وفي مدى جِدِّية الحكومة الإسرائيلية في الوصول إلى حلّ سياسي سلمي وإنهاء الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

يتكون مجتمع الدراسة من أفراد الأُسر العربية في إسرائيل، من الفئة العمْرية البالغة ١٨ سنةً أو أكثر. ويقتصر مجتمع الدراسة على المواطنين الفلسطينيين في التجمعات العربية، وفي المدن المختلطة – على غرار حيفا ويافا وعكا - ولا يشمل سكان القرى غير المعترف بها والفلسطينيين من سكان البلدات اليهودية.

اختيرت عيّنة البحث من خلال طريقة السحب المتعدّدة المراحل. وقد جرى بناء عيّنة طبقية – عنقودية - منتظمة. وتُشكِّل الأسرة وحدة البحث الأولية، ويُختار أحد أفرادها عشوائيًّا ليشارك في الاستطلاع. واختير عدد العينة ليشمل ٤٨٨ مستطلعًا، ومن ثمّة لا تزيد نسبة خطأ المعاينة على ٥٪. وبالنظر إلى اعتماد الدراسة على المقابلات الهاتفية، فإنّ عيّنة البحث لا تشمل الأسر التي لا تملك هاتفًا أرضيًّا. وقد أُجـريَ الاستطلاع في أيار/ مايو ٢٠١٤، من خلال المقابلات الهاتفية، باستخدام استمارة، أُعِدّت خصّيصًا لهذه الدراسة وتضمنت أسئلةً مقفلةً متعلّقةً بالمواضيع التالية:

- أداء الحكومة الحالية تجاه المواطنين العرب واليهود.
- مدى رضا المواطنين العرب عن أداء الحكومة في مجالات تخص حياتهم اليومية.
- مسؤولية الحكومة تجاه العنف الذي حدث في الفترة الأخيرة، ولا سيما الاعتداءات على المساجد والكنائس في المدن والقرى العربية، والاعتداءات الجسدية على المواطنين الفلسطينيين في الأماكن العامة.

النتائج

مميزات عيّنة البحث

تشتمل عيّنة البحث على جميع المناطق الجغرافية التي يسكنها المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل المعنيّون بمجتمع الدراسة؛ وذلك بحسب وزن السكان النسبي في كلّ منطقة جغرافية. وقد بلغت نسبة الرجال في العيّنة ٤٨٪، وبلغت نسبة النساء ٥٢٪. وبلغ معدل العمر ٤٣,٢ عامًا، ومعدل سنوات الدراسة ١١,٥ سنةً. وتشمل الحالة الاجتماعية لدى أفراد العيّنة ٢٩٪ من العزّاب والعزباوات، و٦٦٪ من المتزوجين والمتزوجات، و٥٪ من المطلقين أو الأرامل أو المنفصلين. ويُظهِر توزيع العيّنة بحسب الديانة أنّ نسبة المسلمين من العينة تبلغ ٨١٪، وأنّ نسبة المسيحيين ١٠٪، وأنّ نسبة الدروز ٩٪. ويعرّف ٥٩٪ من عينة البحث أنفسهم بأنهم محافظون، ويعرّف ٣٠٪ أنفسهم بأنهم متدينون، في حين يعرّف ١١٪ أنفسهم بأنهم عَلمانيون.

بلغت نسبة المشاركة في قوى العمل من سنّ ١٨ سنةً أو أكثر ٥٢٪. أمّا نسبة المشتغلين، فقد بلغت ٤٥٪. ويعرّف ٣٥٪ من العينة وضع أسرتهم الاقتصادي بأنه ما بين جيّد وممتاز، في حين يعرّفه نحو ٥٢٪ بأنه متوسط، ونحو ١٣٪ بأنه ما بين سيّئ وسيّئ جدًّا. ويذكر ١٩٪ من المستطلعين أنّ لديهم دخلًا شهريًّا كافيًا لسدّ مصاريف الأسرة الشهرية والادخـار، و٣٢٪ منهم أنّ الدخل لا يكفيهم إلّا لسدّ المصاريف الشهرية، و٢٥٪ أنّ دخلهم لا يكفي لسدّ المصاريف إلّا بصعوبة، وَ١٧٪ أنّ دخلهم غير كافٍ لسدّ المصاريف الشهرية، و٧٪ أنّ دخلهم غير كافٍ إطلاقًا لسدّ هذه المصاريف.

في ما يتعلّق بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠١٣ (وهي آخر انتخابات جرت قبل إجراء الاستطلاع)، قال ٥٦٪ من المستطلعين إنهم صوتوا في الانتخابات، وقد توزعت أصواتهم كما يلي: ٧٤٪ صوتوا للأحزاب العربية (التجمع، والجبهة، والموحدة)، و٩,١٪ لا يذكرون لمن صوتوا، و١٦,٥٪ صوتوا لأحزاب صهيونية. ويعرّف المشاركون هُويّتهم وانتماءهم السياسي بأساليب يغلب عليها الانتماء الفلسطيني العربي والهُويّة المدنية الإسرائيلية (الجدول ١).

أداء الحكومة الحالية ومدى الرضا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي

تُظهِر نتائج الاستطلاع أنّ تقييم المواطنين العرب لأداء الحكومة تجاههم يختلف كثيرًا عن تقييمهم لأداء الحكومة تجاه المواطنين اليهود؛ إذ قال ٦٪ من المستطلعين إنّ أداء الحكومة الحالية تجاه المواطنين العرب ممتاز، في حين قال ٧٤٪ من المستطلعين إنّ أداء الحكومة تجاه المواطنين اليهود ممتاز (الجدول ٢). ويقيّم ٣٥٪ من المستطلعين أداء الحكومة تجاه العرب بأنه ما بين "سيّئ" و"سيّئ جدًّا"، في حين يقيّم ٢٪ أداء الحكومة تجاه المواطنين اليهود بأنه ما

الجدول (١)
تعريف الهُوية

التعريف	النسبة المئوية
عربي فلسطيني مواطن في دولة إسرائيل	٤١
عربي إسرائيلي	١٨
عربي فلسطيني - إسرائيلي	١٠
عربي فلسطيني	١٦
مسلم مسيحي درزي عربي فلسطيني مواطن في دولة إسرائيل	٨
تعريفات أخرى	٧
المجموع	١٠٠
عدد العيّنة	٤٨٨

بين "سيّئ" و"سيّئ جدًّا". وتبيِّن هذه النتائج أنّ المواطنين العرب يعتقدون أنه يوجد تعامل مختلف، أو أداء مختلف، للحكومة تجاه المواطنين العرب واليهود، وأنّ أداء الحكومة تجاه المواطنين اليهود جيّد، وتجاه المواطنين العرب سيّئ.

إضافةً إلى التقييم العامّ، فحَص الاستطلاع تقييم المواطنين العرب لأداء الحكومة في محاور محدّدة تقع ضمن عمل الحكومة، وطُلب إليهم أن يعبّروا عن مدى رضاهم عن أداء الحكومة في كلّ وظيفة أو مجال، ضمن سلّم من سبع درجات تدلّ فيه الدرجة "١" على المعنى "غير راضٍ بتاتًا" والدرجة "٧" على المعنى "راضٍ جدًّا". وفي إجمالٍ، تشير النتائج إلى أنّ مستوى رضا المستطلعين في أغلبيّة هذه المحاور منخفض.

تشير مراجعة مستوى الرضا في كلّ مجال إلى أنّ درجات الرضا منخفضة جدًّا، وإلى أنها دون الدرجة المتوسطة (الدرجة الرابعة)، مع بعض التفاوت بين المجالات. ونرى أنّ مستويات الرضا الأكثر انخفاضًا هي في المجالات التي تتطلب تدخلًا حكوميًّا أو مؤسساتيًّا مباشرًا لعلاج قضايا تخصّ المجتمع العربي؛ نحو مشكلة البناء والسكن (بمعدل ٢,١٪)، ومحاربة ظاهرة العنف (بمعدل ٢,٦٪)، وظاهرة المخدرات (بمعدل ٢,٦٪)، وتقليص ظاهرة الفقر (بمعدل ٢,٦٪). ونجد أنّ أعلى نسبة رضًا كانت في مجال تخصيص ميزانيات التعليم (٣,٩).

وللوقوف على طبيعة هذه المجالات والعلاقة بينها، أُجريَ تحليل إلى عوامل (Factor analysis) أشار إلى تكتّل هذه المجالات في عاملين اثنين. فأمّا العامل الأول، فهو يضمّ مجالات توافر فرص عمل، وتخصيص ميزانيات للسلطات المحلية، وتخصيص ميزانيات التعليم، وتخصيص ميزانيات للبنية التحتية، والمساهمة في تطوير المدن والقرى العربية في المجال الاقتصادي، وتقليص ظاهرة الفقر وحلّ مشاكل البناء والسكن، ونشير إلى هذا العامل بـ "العامل الاقتصادي". أمّا العامل الثاني، فيضمّ مجالات محاربة ظاهرة العنف في المجتمع العربي، ومحاربة ظاهرة تفشي المخدرات والسموم، ومحاربة ظاهرة قتل النساء، ونشير إليه بـ "العامل الاجتماعي - الأمان الشخصي". وقد بلغ معدل مستوى الرضا عن العامل الاقتصادي ٣,١٦ درجات (الانحراف المعياري: ١,٢٥). أمّا مستوى الرضا عن العامل الاجتماعي - الأمان الشخصي فقد بلغ ٢,٨٤ درجات (الانحراف المعياري: ١,٦١). وتدل هذه النتائج على أنّ مستوى الرضا عن العامل الاقتصادي أعلى من مستوى الرضا عن العامل الاجتماعي - الأمان الشخصي، مع الإشارة إلى أنّ مستوى الرضا عن أيّ عامل من العاملين لم يبلغ الدرجة الوسطى لسلّم الرضا.

الجدول (٢)
تقييم أداء الحكومة الحالية تجاه المواطنين العرب في البلاد وتجاه المواطنين اليهود (٪)

التقييم	تجاه المواطنين العرب	تجاه المواطنين اليهود
ممتاز	٦	٧٤
جيّد	٢٤	٢١
لا بأس	٣٥	٣
سيّئ	٢٠	١
سيّئ جدًّا	١٥	١
المجموع	١٠٠	١٠٠
عدد العيّنة	٤٨٨	٤٨٨

الجدول (٣)
مستويات الرضا عن أداء الحكومة وفقًا للمجال (٪)

الموضوع	مستوى الرضا							المجموع	المعدل	العدد
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧			
توافر فرص العمل (أماكن عمل)	١٨	١٢	١٥	٢٣	١٩	٥	٩	١٠٠	٣,٦	٤٨٩
تخصيص ميزانيات للسلطات المحلية	١٨	١١	٢٣	١٩	١٨	٥	٦	١٠٠	٣,٥	٤٨٩
تخصيص ميزانيات للتعليم	١٤	١١	١٧	١٨	٢٠	١٢	٨	١٠٠	٣,٩	٤٨٩
تخصيص ميزانيات للبنية التحتية (الشوارع والمباني العامة.. إلخ)	٢٣	١٥	١٥	١٨	١٦	٧	٧	١٠٠	٣,٤	٤٨٩
محاربة ظاهرة العنف في المجتمع العربي	٤١	١٨	١٢	١٢	٨	٤	٦	١٠٠	٢,٦	٤٨٩
محاربة ظاهرة تفشي المخدرات والسموم	٤٢	١٩	١١	١١	٧	٥	٥	١٠٠	٢,٦	٤٨٩
محاربة ظاهرة قتل النساء	٢٧	١٦	١٥	١٤	١٢	٨	١٠	١٠٠	٣,٣	٤٨٩
المساهمة في تطوير المدن والقرى العربية في المجال الاقتصادي	٢٦	١٦	١٩	١٨	١٣	٦	٤	١٠٠	٣,١	٤٨٩
تقليص ظاهرة الفقر	٣٣	٢٤	١٧	١٣	٦	٤	٤	١٠٠	٢,٦	٤٨٩
حلّ مشاكل البناء والسكن	٥٧	١٣	١١	٩	٤	٢	٤	١٠٠	٢,١	٤٨٩

العلاقة بين مستويات الرضا والمتغيرات الديموغرافية والسياسية

من أجل فحص العلاقة بين مدى الرضا عن أداء الحكومة في العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي - الأمان الشخصي ومتغيرات اقتصادية اجتماعية ومواصفات فردية للمستطلعين، أجرينا في البداية فحصًا للعلاقة بين سنّ المستطلعين ومستوى الرضا، استنادًا إلى معامل ارتباط بيرسون. وتدلّ النتائج على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مدى الرضا عن العامل الاقتصادي ومتغير السنّ. فمع ارتفاع السنّ يقلّ مدى الرضا (r = - ٠,٢٠، p < ٠,٠١). وتُظهِر النتائج كذلك وجود علاقة سلبية بين السنّ ومستوى الرضا عن العامل الاجتماعي (r = - ٠,١٧، p < ٠,٠١). ولا تُظهِر النتائج وجود علاقة إحصائية واضحة بين سنوات التعليم ومستوى الرضا في أيّ عامل من العاملين.

وللوقوف على الفوارق في مستويات الرضا عن العاملين الاقتصادي والاجتماعي بين الرجال والنساء، أُجريَ فحص للمتوسطات الحسابية من خلال اختبار "T"، وتبيّن وجود فارقٍ ذي دلالة إحصائية واضحة في مستوى الرضا عن العامل الاجتماعي - الأمان الشخصي بين الرجال والنساء (T (٤٨٦) = - ٢,١٨، p < ٠,٠٥)؛ إذ تبيّن أنّ متوسط الرضا لدى الذكور هو ٢,٦٨ من الدرجات (الانحراف المعياري: ١,٥)، وهو أقلّ من المتوسط لدى الإناث فقد بلغت قيمته ٢,٩٩ من الدرجات (الانحراف المعياري: ١,٦٩). ونجد كذلك فارقًا واضحًا بين الرجال والنساء في مدى الرضا عن العامل الاقتصادي (T (٤٨٦) = - ٢,١٨، p < ٠,٠٥)؛ إذ تبيّن أنّ متوسط الرضا لدى الرجال أقلّ منه لدى النساء، بقيمة تبلغ ٣,٠٣ درجات (الانحراف المعياري: ١,٢)، مقابل متوسط يبلغ ٣,٢٨ درجات (الانحراف المعياري: ١,٢٨). وبحسب تعريف وضع الأسرة الاقتصادي أو بحسب الديانة، لا تدلّ النتائج على فوارق ذات دلالة إحصائية واضحة في ما يتعلّق بمدى الرضا عن العاملين الاقتصادي والاجتماعي (النتائج غير معروضة).

لتعرّف الفارق في مستويات الرضا عن العاملين بحسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٣، استعملنا اختبار "T"، وتبيّن أنّ المتوسط الحسابي لمستويات الرضا عن العامل الاقتصادي، في ما يتعلّق بالمشاركين في انتخابات البرلمان عام ٢٠١٣، لا يختلف عن مستوى الرضا بالنسبة إلى الذين لم يشاركوا في هذه الانتخابات؛ إذ بلغ معدل الرضا عن العامل الاقتصادي بخصوص من شاركوا في الانتخابات الأخيرة ٣,١٥ (الانحراف المعياري: ١,٢١)، و٣,١٧ بخصوص من لم يشاركوا (الانحراف المعياري: ١,٣١). وفي ما يتعلّق بمدى الرضا عن العامل الاجتماعي، أشارت النتائج إلى وجود فارق ذي دلالة إحصائية بحسب المشاركة في الانتخابات (T (٤٨٧) = - ٢,٦، p < ٠,٠٥)؛ إذ بلغ معدل الرضا لدى المشاركين ٢,٦٨ من الدرجات (الانحراف المعياري: ١,٥١)، وهو أقلّ من المعدل لدى غير المشاركين الذي بلغ ٣,٠٥ درجات (الانحراف المعياري: ١,٧٠).

تُظهر النتائج اختلافات في مدى الرضا عن العامل الاجتماعي - الأمان الشخصي بحسب المشاركة في الانتخابات الأخيرة؛ إذ كان المتوسط الحسابي بالنسبة إلى الذين شاركوا في الانتخابات ٢,٦٨ من الدرجات، وهو مستوًى أقلّ من مستوى الرضا بالنسبة إلى الذين لم يشاركوا في الانتخابات، وهو مستوًى بلغ ٣,٠٥ درجات. ولا تُظهر النتائج اختلافًا في مستوى الرضا عن العامل الاقتصادي. وتبيّن النتائج وجود اختلافات في مستوى الرضا بين مصوتي الأحزاب العربية ومصوتي الأحزاب الصهيونية. ففي العامل الاقتصادي، يظهر مصوتو الأحزاب العربية مستوى رضًا (٣,٠٥ درجات) أقلّ من مصوتي الأحزاب الصهيونية (٣,٤٨ درجات)، (T (٢٤٥) = - ٢,٢، p < ٠,٠٥). وتبيّن هذه المقارنة أنّ مدى الرضا عن العامل الاجتماعي لدى مصوتي الأحزاب العربية، ٢,٤٨ من الدرجات، أقلّ من مدى الرضا لدى مصوتي الأحزاب الصهيونية، ٣,٤٧ درجات (T (٥٨) = - ٣,٤١, p < ٠,٠١).

ولا تبيّن النتائج فارقًا في مستويات الرضا عن العامل الاقتصادي بين المشاركين في انتخابات عام ٢٠١٣ وعدم المشاركين فيها، لكنها تشير إلى وجود فارقٍ بين المصوتين أنفسهم؛ إذ إنّ مستويات رضا مصوتي الأحزاب الصهيونية أعلى من مستويات رضا مصوتي الأحزاب العربية. وأظهرت النتائج، من جهة أخرى، أنّ مدى الرضا عن العامل الاجتماعي أعلى بين غير المشاركين في انتخابات عام ٢٠١٣. أمّا بين المصوتين، فإنّ مستويات رضا المصوتين للأحزاب الصهيونية أعلى من مستويات رضا مصوتي الأحزاب العربية.

المساواة والديمقراطية

إضافةً إلى مستويات الرضا وتقييم أداء الحكومة، تناول الاستطلاع آراء المستطلعين المتعلّقة بالشعور بالمساواة لدى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في عدّة مجالات، من بينها: تعامل الشرطة، وتعامل موظفي الدولة، والتعامل في أماكن العمل وفي المطارات، وغير ذلك. وقد طُلِب إلى المستطلعين إبداء مدى موافقتهم على عدّة أقوال بحسب سلّم

الجدول (٤)
مستويات الموافقة على أقوال مختلفة (٪)

الأقوال	درجة الموافقة على القول								المجموع	المعدل	العدد
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	لا أعرف			
أشعر بأنّ الحكومة تريد أن نكون مواطنين مساوين للمواطنين اليهود	٤٤	١٥	٨	١١	٦	٦	٩	٤	١٠٠	٢,٧	٤٨٩
أشعر بمعاملة مساوية لمعاملة اليهود في المعابر البرية (طابا والأردن)	٢٩	١٣	١٤	١٢	١٤	٩	٩	١	١٠٠	٣,٣	٤٨٩
أشعر بمعاملة مساوية لمعاملة اليهود في المطارات	٣٠	١٢	١٢	١١	١٤	٩	١١	١	١٠٠	٣,٤	٤٨٩
أشعر بمعاملة مساوية لمعاملة اليهود من موظفي الدولة	١٩	٨	١٦	١٩	١٨	٨	١١	٠	١٠٠	٣,٨	٤٨٩
أشعر بأني مواطن كامل الحقوق في دولة إسرائيل	٢٠	٨	١٤	١٧	٢٠	٧	١٤	٠	١٠٠	٣,٩	٤٨٩
أشعر بمعاملة مساوية لمعاملة اليهود في أماكن العمل	١٨	٧	١٥	١٩	١٩	١١	١١	٠	١٠٠	٣,٩	٤٨٩
أشعر بمعاملة مساوية لمعاملة اليهود في مؤسسات التعليم	٢٠	٩	١١	١٦	١٩	١٤	٢	١	١٠٠	٣,٩	٤٨٩
أشعر أنّ الشرطة تعاملني معاملةً مساويةً لسائر مواطني الدولة	٢١	٧	١١	١٦	١٨	١٢	١٤	١	١٠٠	٣,٩	٤٨٩
أشعر بمعاملة مساوية لمعاملة اليهود في المواصلات العامة	١٤	٤	٨	١٣	١٦	١٩	٢٦	١	١٠٠	٤,٧	٤٨٩
أشعر بأنّ أغلبيّة المواطنين اليهود تُميِّز في التعامل من المواطنين العرب	١٠	٤	٨	١٦	١٢	١٥	٣٤	٠	١٠٠	٥,٠	٤٨٩

الجدول (٥)
هل واجهت مرةً واحدة على الأقل إحدى الظواهر العنصريّة؟

الإجابات	النسبة المئوية
نعم	٤٢
لا	٥٧
لا إجابة	١
المجموع	١٠٠
عدد العيّنة	٤٨٩

الجدول (٦)
أتعمل الحكومة على تقليص ظاهرة العنصرية ضدّ العرب أم على زيادتها؟

الإجابات	النسبة المئوية
نعم، تعمل على تقليصها	١٦
نعم، تعمل على زيادتها	٤٧
لا تعمل على تقليصها أو زيادتها	٣٧
المجموع	١٠٠
عدد العيّنة	٤٨٩

مكوّن من سبع درجات، يبتدئ بالرقم "١" معبِّرًا عن عدم الموافقة بتاتًا، وينتهي بالرقم "٧" معبِّرًا عن الموافقة بدرجة عالية.

تُظهِر النتائج تفاوتًا في تقييم الشعور بالمساواة وفقًا للمجالات المختلفة. فقد راوحت نسبة الذين عبَّروا عن درجة عالية من الشعور بالمساواة بين العرب واليهود في مجالات مختلفة؛ أي الذين اختاروا إحدى الدرجتين ٦ أو ٧، بين ١٥٪ و٢٥٪، وكان معدل الإجابات في أغلب المجالات أقلّ من ٤ درجات؛ أي أقلّ من متوسط السلم، وهو ما يعكس شعورًا واضحًا بعدم المساواة. ونجد أنّ المجال الذي يشعر فيه المستطلعون بأعلى درجات التمييز السلبي بينهم وبين المواطنين اليهود هو المعاملة في المعابر الجوية والبرية، وأنّ المجال الأقل في هذا الشأن هو مجال المواصلات العامة. فقد بلغت نسبة المستطلعين الذين يشعرون بمعاملة متساوية نحو ٤٥٪ (معدل الإجابات ٤,٩٧)، وإنْ كانت تلك النسبة لا تُشكّل الأغلبية. وأبدى أغلب المستطلعين موافقةً للقول إنّ أغلبيّة المواطنين اليهود تُميِّز في التعامل من المواطنين العرب (٤٩٪ بدرجات مرتفعة، و١٢٪ بدرجات متوسطة)، وأبدت أغلبيّة كبيرة من المستطلعين (٦٧٪) أنها لا توافق على القول إنّ "الحكومة تريد أن نكون مواطنين مساوين للمواطنين اليهود". وفي هذا السِّياق يمكن القول إنّ المستطلعين يشعرون بأنّ أغلبيّة المواطنين اليهود تميّز تجاه العرب، وأنّ الحكومة الإسرائيلية لا تريد أن يكون العرب مساوين للمواطنين اليهود.

العنصرية

إضافةً إلى مظاهر العنصرية، سأل الاستطلاع عن تعرّض المستطلعين للعنصرية بطريقة شخصيّة. وقال ٤٢٪ من المستطلعين إنهم فعلًا تعرّضوا بطريقة شخصيّة للعنصرية، في حين قال ٥٧٪ منهم إنهم لم يتعرضوا لها بطريقة شخصيّة (الجدول ٥). وهذا يعنى أنّ أربعةً من كلّ عشرة مواطنين عرب يتعرضّون لمظاهر العنصرية بطريقة شخصيّة.

بشأن دور الحكومة في عملها على تقليص ظاهرة العنصرية أو زيادتها، أجاب ٤٧٪ من المستطلعين بأنّ الحكومة تعمل على زيادة ظاهرة العنصرية ضدّ العرب، وأجاب ٣٧٪ بأنّ الحكومة لا تتدخل، ولا تعمل على زيادة ظاهرة العنصرية أو تقليصها. في حين أجاب ١٦٪ بأنّ الحكومة تعمل على تقليص ظاهرة العنصرية. وتوضّح هذه الأرقام أنّ ما يزيد على خُمسَي المستطلعين يعتقدون أنّ الحكومة تعمل على زيادة ظاهرة العنصرية (الجدول ٦).

لتعرُّف موقف المجتمع الفلسطيني في إسرائيل بخصوص موضوع التمييز، تعرُّفًا أعمق، طرَح الاستطلاع سؤالًا مباشرًا هو: هل تميّز الحكومة الإسرائيلية سلبيًّا ضدّ العرب في إسرائيل؟ وقد أجاب ٨١٪ من المستطلعين بـ "نعم"، و١٧٪ بـ "لا"، وهو ما يُظهِر أنّ الأغلبيّة العظمى من المجتمع العربي تعتقد أنّ الحكومة تميّز في تعاملها بين المواطنين العرب، مقارنةً بسائر المواطنين.

المسؤولية عن الاعتداءات العنصرية

تطرّق الاستطلاع إلى ظواهر اعتداءات مجموعات وجِهات تسمّي نفسها "تدفيع الثمن - تاغ مِحير" على المساجد والكنائس، إضافةً إلى عديد الاعتداءات الجسدية على المواطنين العرب التي وقعت مؤخرًا (في الأشهر القليلة قبل إجراء الاستطلاع). وقد حاول الاستطلاع الحاليّ أن يستقرئ آراء المشاركين في مسؤولية عدد من الجهات عن هذه

الجدول (٧)
مدى الموافقة على "ديمقراطية إسرائيل"

الموضوع	مدى الموافقة على الأقوال							المعدل	عدد العيّنة
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧		
إسرائيل دولة ديمقراطية لليهود فقط	١٣	٣	٤	٨	٨	١٣	٥٢	٥,٤	٤٨٩
إسرائيل دولة ديمقراطية للعرب	٤١	١٣	١٣	١٦	٩	٦	٣	٢,٧	٤٨٩
إسرائيل دولة ديمقراطية لليهود والعرب	١٤	٨	١٠	٢١	٢١	٩	١٧	٤,٢	٤٨٩
أوافق على تعريف إسرائيل بأنها دولة يهودية ديمقراطية	٣٠	٦	١٠	١٠	٨	١١	٢٥	٤,٠	٤٨٩

الجدول (٨)
هل أنّ وسائل الإعلام العبرية موضوعية في تعاملها مع المواطنين العرب في إسرائيل؟

الإجابات	النسبة المئوية
نعم، هي موضوعية جدًّا	٧
موضوعية	١٧
موضوعية إلى حدّ متوسط	٣٣
غير موضوعية	٢٥
غير موضوعية بتاتًا	١٨
لا أعرف/ لا رأي لي	١
المجموع	١٠٠
عدد العيّنة	٤٨٩

الظواهر. وتشير النتائج إلى أنّ نسبًا عاليةً من المشاركين (٨٤٪) ترى أنّ المسؤولية عن مثل هذه الاعتداءات تقع على عاتق الحكومة، أو الأحزاب السياسية المتطرفة (٨٢٪)، ويرى ٧٨٪ من المستطلعين أنّ المسؤولية تقع على عاتق مجموعات عدائية منظّمة، ويرى ٨٢٪ منهم أنّ المسؤولية تقع على عاتق المعتدي المباشر.

ديمقراطية إسرائيل

إضافةً إلى مجالات العنصرية وتجلياتها، فحص الاستطلاعُ مواقف المستطلعين تجاه "ديمقراطية" إسرائيل. وفي البداية، سأل الاستطلاع إن كانت "إسرائيل دولةً ديمقراطيةً لليهود فقط"، وقد قال نحو ٧٢٪ إنهم يوافقون هذا القول. وفي موازاة ذلك، رفض ٦٥٪ من المستطلعين القول إنّ "إسرائيل دولة ديمقراطية للعرب"، ووافق نحو ٣٦٪ من المستطلعين على تعريف إسرائيل بأنها "دولة يهودية ديمقراطية"، ونحو ٢٦٪ من المستطلعين على القول إنّ "إسرائيل دولة ديمقراطية لليهود والعرب". وإجمالًا، لا ترى أغلبيّة المستطلعين أنّ إسرائيل دولة ديمقراطية للعرب، بل ترى أنها دولة ديمقراطية لليهود أساسًا.

يرى المواطنون العرب أنّ ظاهرة التمييز ضدّهم تظهر أيضًا في الإعلام العبري؛ إذ راوح قول ٤٣٪ من المستطلعين ما بين القول إنّ الإعلام العبري في تعامله مع المواطنين العرب "غير موضوعي"، والقول إنه "غير موضوعي بتاتًا". وأجاب ٣٣٪ بأنه يتعامل بموضوعية بمدًى

متوسط. وفي هذا السياق راوحت أجوبة ٢٤٪ فقط من المستطلعين بين القول إنّ الإعلام العبري في تعامله مع المواطنين العرب "موضوعيّ" وإنه "موضوعيّ جدًّا".

السلام مع الفلسطينيين

إنّ موضوع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين هو أحد المواضيع المطروحة على نحوٍ دائمٍ وثابتٍ. وقد وجد هذا الاستطلاع أهميةً خاصةً لفحص آراء الفلسطينيين من مواطني إسرائيل بشأن المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل والحلول المقترحة للنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا سيما بعد توقف المفاوضات بين السُلطة الفلسطينية وإسرائيل. وتُظهِر نتائج الاستطلاع أنّ أغلبيّة المستطلعين (٧٦٪) تعتقد أنّ الحكومة الحالية (حكومة الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو) غير معنيّة بالسلام. وأجابت نسبة عالية (٧١٪) بأنّ الحكومة الحالية غير معنية باستمرار المفاوضات مع الفلسطينيين من أجل التوصّل إلى سلام.

وبخصوص بعض القضايا المركزية في الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، تدل النتائج على أنّ الأغلبيّة من المستطلعين (٨٥٪) ترى أنه يجب على الفلسطينيين ألّا يتنازلوا عن حقّ العودة مقابل السلام مع إسرائيل. وترى الأغلبيّة كذلك (٩٤٪) أنه يجب على الفلسطينيين ألّا يتنازلوا عن القدس مقابل السلام. ويرى نحو ٨٣٪ أنّ على إسرائيل تفكيك المستوطنات مقابل السلام مع الفلسطينيين. وبشأن اقتراح بعض السياسيين الإسرائيليين ضمّ منطقة المثلث إلى الدولة الفلسطينية، أجاب ٨٢٪ من المستطلعين بأنّ هذا الاقتراح بالنسبة إليهم غير مقبول، ويرى ٧٩٪ من المستطلعين أنّ هذا الاقتراح عنصري. وترفض أغلبيّة المستطلعين (٦٨٪) أيضًا القول إنّ "على الفلسطينيين الموافقة على الاعتراف بإسرائيل دولةً يهوديةً من أجل استمرار المفاوضات".

وتُظهِر النتائج تفاوتًا في تقييم مدى واقعية حلّ الدول الواحدة مقابل حلّ الدولتين؛ إذ يرى ٦٣٪ أن اقتراح حلّ الدولتين بحسب حدود عام ١٩٦٧ هو حلّ واقعي. في حين يرى ٤٠٪ أنّ اقتراح الدولة الواحدة الثنائية القومية هو حلّ واقعيّ. وتشير النتائج إلى أنّ نسبة من يوافقون بدرجة عالية على الادعاء أنّ الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي سيتوصّلان إلى حلّ دائم خلال السنوات الخمس المقبلة (في الإجابتين ٦ و٧) لا تزيد على العُشر (٩٪).

ملخص

تناول هذا التقرير نتائج استطلاع رأي عامّ أُجري بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بشأن مواقفهم من ثلاث قضايا مركزية. فالقضية الأولى هي أداء الحكومة تجاه المواطنين العرب ومستويات رضا المواطنين العرب عن أداء الحكومة في مجالات متعدّدة. والقضية الثانية هي قضية المساواة بين المواطنين العرب واليهود، والديمقراطية والشعور بالتمييز على أساس قوميّ وتفشّي ظاهرة العنصرية. أمّا القضية الثالثة، فهي المفاوضات بين إسرائيل والسُلطة الفلسطينية والمواقف من الحلول التي طرحها الإسرائيليون والفلسطينيون خلال المفاوضات الأخيرة، ومواقفهم من بعض الثوابت الفلسطينية بناءً على أنهم جزء من الشعب الفلسطيني.

أظهرت نتائج الاستطلاع أنّ أغلبيّة المستطلعين غير راضية عن أداء الحكومة تجاه المواطنين العرب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقضايا اليومية، وجاء معدل مستويات رضا المستطلعين دون الوسط. ويتضح كذلك أنّ تقييم المواطنين العرب لأداء الحكومة تجاههم يختلف كثيرًا عن تقييمهم لأدائها تجاه المواطنين اليهود. وتبيِّن النتائج أنّ الأغلبيّة من المواطنين العرب تشير إلى تبايُن في أداء الحكومة تجاه المواطنين العرب واليهود؛ فهو أداء جيّد تجاه المواطنين اليهود، وأداء سيّئ تجاه المواطنين العرب.

أمّا في قضية المساواة، والتمييز والعنصرية، فقد أظهرت النتائج أنّ الأغلبيّة العظمى تشعر بالتمييز الحكومي تجاه العرب، وأنّ الحكومة تعامل السكان اليهود أفضل من العرب، وأنّ أغلبيّة المستطلعين تشعر بأنّ الدولة ليست ديمقراطيةً إلّا تجاه اليهود، وأنها غير ديمقراطية تجاه العرب، وأنّ ظاهرة العنصرية منتشرة في المجتمع الإسرائيلي والحكومة، وأنّ هذه الحكومة لا تعمل على الحدّ من ظاهرة العنصرية في الواقع.

وأمّا في قضية المفاوضات، فقد أشارت النتائج إلى اعتقاد سائد لدى أغلبيّة المجتمع الفلسطيني في إسرائيل مُفادُه أنّ إسرائيل غير راغبة في السلام وفي استمرار المفاوضات. كما تبيّن مواقف الأغلبيّة التي ترى أنّ على الفلسطينيين عدم التنازل عن حقّ العودة والقدس وتفكيك المستوطنات، ولا توافق على تبديل مدن المثلث وقراه وضمها إلى الدولة الفلسطينية، وترى أنّ طرح هذا الاقتراح من بعض السياسيين الإسرائيليين ليس إلّا اقتراحًا عنصريًّا. إضافةً إلى ذلك، بيّن الاستطلاع أنّ أغلبيةً نسبيةً ترى أنّ على الفلسطينيين عدم الاعتراف بيهودية الدولة من أجل استمرار المفاوضات. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أنّ حلّ الصراع من خلال إقامة دولة فلسطينية لا يزال في نظر المستطلعين أكثر واقعيةً من حلّ الدولة الثنائية القومية.

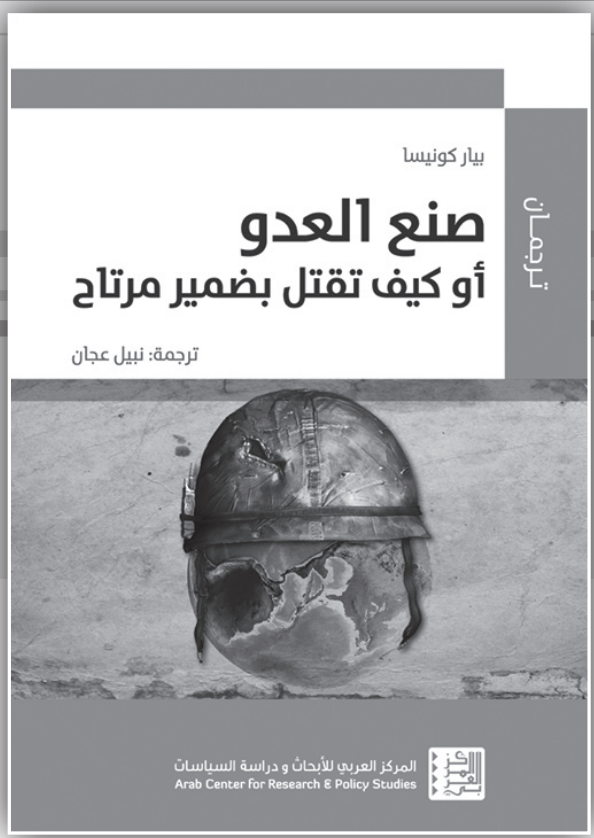

صـدر حديـثًا

تأليف: بيار كونيسا
ترجمة: نبيل عـجان

صنع العدو: أو كيف تقتل بضمير مرتاح

أنجز نبيل عجان الترجمة العربية لكتاب صنع العدو: أو كيف تقتل بضمير مرتاح للكاتب بيار كونيسا، الذي أصدره المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهو يشتمل على ٣١٨ صفحةً من القطع الكبير، وفيه يعرّفنا المؤلف الأسبابَ التي تدفع الدول، وأجهزة استخباراتها، ومراكز التفكير والتخطيط الإستراتيجي، وكلّ صناع القرار إلى الانشغال بصناعة العدوّ.

ورَد الكتاب في ثلاثة فصول رئيسة، أوّلها بعنوان "ما العدو؟"، وفيه يحاول الكاتب التعريف بماهية العدوّ، ويبيّن حاجة الدول والجماعات إلى الأعداء، وأنّ هذا العدوّ يتمّ خلقه بقرار سياسي، ويُعنى المؤلف أيضًا بالجهات المسؤولة عن خلق الأعداء، وبدور السياسيين والمثقفين في تحديدهم.

التوثيق

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي

في الفترة ١/ ٥/ ٢٠١٥ - ٣٠/ ٦/ ٢٠١٥

٣/ ٥/ ٢٠١٥ أكّدت مصادر مصرية أنّ عملية برية محدودة لمساعدة القوات اليمنية والمقاومة الشعبية المناوئة للحوثيين، تمّت، كما أكّدت دخول نحو ١٠٠ عنصر فقط من القوات الخاصة السعودية والخليجية من البحر ليس بينها عناصر مصرية. وأوضحت المصادر أنّ العناصر المصرية التي تمّ إرسالها، والتي يبلغ عددها ٧٠٠ عنصر، مازالت في الأراضي السعودية. وذكرت هذه المصادر أنّ المسؤولين المصريّين في القاهرة "لم يكونوا على علمٍ بعملية الإنزال المحدودة"، وأنهم "علموا بالنبأ من مصادر استخباراتية".

(العربي الجديد، ٣/ ٥/ ٢٠١٥)

٥/ ٥/ ٢٠١٥ قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، السفير بدر عبد العاطي، إنّ مصر سوف تستضيف الملتقى الموسع للقبائل الليبية خلال أيار/ مايو ٢٠١٥، وإنّ موعد الملتقى يجري تحديده بالتنسيق مع القبائل الليبية والأمم المتحدة.

(بوابة الأهرام، ٥/ ٥/ ٢٠١٥)

٧/ ٥/ ٢٠١٥ أعلنت السعودية، هدنةً إنسانيةً مدتها خمسة أيام تجاه جماعة الحوثيين اليمنية، على أن يتوقف القتال في شتى أنحاء اليمن. وصرّح وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، في مؤتمر صحافي مشترك في الرياض مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري، باقتراح الهدنة والتنسيق مع المنظمات الدولية لإيصال المساعدات الإغاثية للأشقاء في اليمن، وقال إنّه يجب على الحوثيين وحلفائهم أن يلتزموا ذلك، وألّا يقوموا بأعمال عدوانية في اليمن خلال هذه الفترة التي سيجري تحديدها قريبًا. ورحّب كيري بالاقتراح، مؤكّدًا أنّ السعودية والولايات المتحدة لا تتحدثان عن إرسال قوات برية إلى اليمن.

(رويترز، ٧/ ٥/ ٢٠١٥)

٩/ ٥/ ٢٠١٥ أعلن المرشح الرئاسي السابق، حمدين صباحي، عن اعتزامه تدشين تحالف الاتحاد الديمقراطي. وقال إنّ التحالف الذي يسعى لتشكيله سياسي ولا علاقة له بخوض الانتخابات البرلمانية، وهو يضم الحزب المصري الديمقراطي وأحزاب التيار الديمقراطي، على خلاف اتحادات الفلاحين والعمال. ويسعى التحالف لتحقيق أهداف الثورة عبر الطرق السلمية، في شكل اقتراحات ومطالبات للدولة، مشددًا على ضرورة مواجهة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

(البلد، ٩/ ٥/ ٢٠١٥)

١٢/ ٥/ ٢٠١٥ صرّحت هيومن رايتس ووتش بأنّ على أعضاء مجلس الأمن انتهاز فرصة تقديم المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عرضًا بشأن التحقيق المتعلق بليبيا في ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٥، للتعبير عن رفضهم لحالة الإفلات من العقاب التي تسود ليبيا، وبأنّ المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة التفويض الذي منحه إيّاها المجلس بالإجماع لفتح تحقيق في الجرائم. وفي هذا الشأن قال ريتشارد ديكر، مدير قسم العدل الدولي في هيومن رايتس ووتش: "بالنظر إلى عجز السلطات الليبية عن وضع حدّ لهذه الانتهاكات، علاوةً على ملاحقة المتسببين بها، آن للمحكمة الجنائية الدولية أن تُوسّع من نطاق تحقيقها". وأضاف ديكر أنه حان الوقت لكي يدرك مجلس الأمن أنّ تحقيق العدالة في الانتهاكات الخطِرة التي تشهدها ليبيا أمر ضروري لتحقيق سلام دائم، وأنّ صمت أعضاء مجلس الأمن تجاه حالة الإفلات من المساءلة التي تعمّ ليبيا سوف يتسبب بسقوط آلاف الضحايا الآخرين.

(هيومن رايتس ووتش، ١٢/ ٥/ ٢٠١٥)

١٤/ ٥/ ٢٠١٥ قال ستيفان دوجاريك المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة إنّ بان كي مون ينوي عقد لقاء بين طرفي الأزمة اليمنية في الخارج. وأضاف دوجاريك أنّ اللقاء سيعقد في دولة ثالثة غير السعودية واليمن، لكنه لم يستبعد أن يعقد في جنيف، من دون أن يحدد موعدًا لهذا اللقاء أو الدول التي ستحضره.

(روسيا اليوم، ١٤/ ٥/ ٢٠١٥)

١٥/ ٥/ ٢٠١٥ اتهمت رئيسة جمعية القضاة التونسيين روضة القرافي حزبي نداء تونس والنهضة، بمحاولة ضرب استقلالية القضاء وإخضاعه للسلطة التنفيذية، وبأنه يوجد اتفاق بين الحزبين داخل البرلمان لإسقاط التصور الدستوري والقراءة الديمقراطية للدستور على تركيز القضاء المستقل بتونس من خلال هذا المشروع. وقالت القرافي إنّ هذا المشروع يجب ألّا يخضع للأغلبية المتشددة على حساب الأقلية، وذلك لما يتصف به من أهمية وخطورة بالنسبة إلى مستقبل الدولة المدنية، والنظام الجمهوري، وتوازن السُلط في النظام الديمقراطي. ودعت الرئيس التونسي إلى استخدام صلاحياته في الطعن في قرار المجلس الأعلى للقضاء، ولفتت الانتباه إلى أنّ الهيئات القضائية في تونس اتفقت على عدم التعامل مع القانون الجديد.

(العربي الجديد، ١٥/ ٥/ ٢٠١٥)

٢٠/ ٥/ ٢٠١٥ عدَّ نائب وزير الدفاع السابق، خالد شريف الانتخابات السبيل الوحيد لإنهاء الصراع في ليبيا حيث تتنافس حكومتان وبرلمانان على السلطة والثروة النفطية للبلاد. وقال إنّ ولاية المجلس الذي يوجد مقرُّه في طبرق ستنتهي في أكتوبر تشرين الأول ٢٠١٥ بموجب القانون، وهو ما يفتح الطريق لإجراء انتخابات جديدة بوصفها حلًّا وسطًا، وإنّ الجانبين يجب أن يوافقا على وقف إطلاق النار حتى يتسنى إجراء الانتخابات في تشرين الأول/ أكتوبر. وطلب شريف من المجتمع الدولي الإشراف على الانتخابات حتى تكون

نزيهةً، ولا تحدث حالات التزوير، على أن يكون الإشراف من جميع الأطراف في كلّ مناطق ليبيا.

(رويترز، ٢٠/ ٥/ ٢٠١٥)

٢١/ ٥/ ٢٠١٥ أصدرت هيئة الرقابة الإدارية والمالية التابعة للمؤتمر الوطني العامّ في ليبيا تقريرًا يؤكد إحالة ٢٥٦ متهمًا في قضايا فساد ماليّ إلى النائب العامّ؛ منهم مسؤولون في حكومتي طبرق وطرابلس المتصارعتين في البلاد. وكشف التقرير عن أنّ ٧٥ متهمًا أُحيلوا على القضاء من جهة ديوان المحاسبة، و١٨١ متهمًا أُحيلوا من جهة هيئة الرقابة الإدارية، خلال عام ٢٠١٤. وأشار التقرير إلى أنّ معظم القضايا تتعلق بصرف مخصصات مالية دون سند وتسويات قانونية، مؤكدًا أنه جرت مخاطبة جهات حكومية بشأن استرجاع مبالغ مالية صُرفت من دون وجه حق.

(العربي الجديد، ٢١/ ٥/ ٢٠١٥)

٢١/ ٥/ ٢٠١٥ أثنى الرئيس الأميركي باراك أوباما خلال لقاء عقده مع الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي في واشنطن، بالتقدم الديمقراطي في تونس بعد ثورة ٢٠١١. وأكّد أوباما عزمه منْح تونس وضع حليف رئيسي للولايات المتحدة خارج حلف الناتو، كما وعد بتقديم مساعدات في وقت قريب لتتيح لتونس استكمال الإصلاحات الاقتصادية.

(روسيا اليوم، ٢٢/ ٥/ ٢٠١٥)

٢٥/ ٥/ ٢٠١٥ انطلقت أعمال مؤتمر زعماء القبائل الليبية في القاهرة الذي يسعى لتحقيق الاستقرار وتوحيد الصفوف وراء الحكومة المعترف بها دوليًّا. ودعا وزير الخارجية المصري، سامح شكري، القبائل الليبية إلى توحيد كلمتهم لتحقيق الاستقرار في ليبيا من أجل بناء الدولة الليبية وتحقيق السلم. وطالب شكري الحكومة المصرية بدعم الشرعية الليبية ممثّلةً بمجلس النواب، ودعم الجيش الليبي بالسلاح والمعدات لتحرير البلاد من الإرهاب.

(شينخوا، ٢٥/ ٥/ ٢٠١٥)

٢٦/ ٥/ ٢٠١٥ قرّرت محكمة الأمور المستعجلة بالإسكندرية تحديد جلسة ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ لنظر أولى جلسات إلزام كلّ من رئيس الجمهورية، ووزير الخارجية، بصفتهما، لمنْع منظمة "هيومن رايتس ووتش" من العمل داخل مصر ووقف نشاطها بسبب خطورتها تجاه الأمن القومي المصري. وكان أحمد عز العرب، المحامي والمنسق العامّ للجبهة الوطنية لدعم مصر، قد أقام دعوى (رقم ٨٠٧، سنة ٢٠١٥)، قال فيها إنّ منظمة "هيومن رايتس ووتش"، تتدخل في الشؤون القضائية المصرية بأسلوب بعيد من الموضوعية والحيادية.

(الأهرام، ٢٦/ ٥/ ٢٠١٥)

٢٧/ ٥/ ٢٠١٥ أعلن مصدر في الرئاسة اليمنية، في بيان صحافي، أنّ اللواء عبده محمد حسين الحذيفي، وزير الداخلية الجديد، أدّى اليمين الدستورية أمام الرئيس عبد ربه منصور هادي، في مقر إقامته بالرياض بمناسبة تعيينه وزيرًا للداخلية باليمن. وكان الرئيس اليمني قد أصدر قرارًا بتعيين العميد الركن عبده الحذيفي، وزيرًا للداخلية في الحكومة الشرعية التي يرأسها خالد بحاح وترقيته إلى رتبة لواء. كما أصدر الرئيس اليمني في الأيام الماضية قرارات في إطار تطهير المؤسستين الأمنية والعسكرية اليمنية من القيادات الأمنية والعسكرية الموالية لجماعة الحوثي، وقضت هذه القرارات إقالة عدد من القيادات الأمنية والعسكرية، وإحالتهم على القضاء العسكري بتهمة الخيانة الوطنية.

(الشرق، ٢٧/ ٥/ ٢٠١٥)

٢٧/ ٥/ ٢٠١٥ قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنّ الشعب السوري فقَد أمله، مع دخول الحرب عامها الخامس، مشيرًا إلى أنّ الحرب في سورية قتلت أكثر من ٢٢٠ ألف شخص، وشرّدت ثلث السكان، وأنّ عدد المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية بلغ ١٢,٢ مليون شخص. وجدّد الأمين العامّ للأمم المتحدة تأكيده أنّ الصراع يجب أن ينتهيَ بتسوية سياسية، لا بحل عسكري، داعيًا جميع الأطراف إلى الاعتراف بالخيار السياسي؛ لأنّ ذلك سيكون في مصلحة الشعب السوري وسينقذ مزيدًا من الأشخاص.

(روسيا اليوم، ٢٧/ ٥/ ٢٠١٥)

٢٩/ ٥/ ٢٠١٥ أثارت عودة تنظيم بلاك بلوك وإعلان مسؤوليتها عن عدّة عمليات من عمليات العنف التي بدأت في التصاعد، خلال الأيام الأخيرة في مصر، كثيرًا من التساؤلات. ومن بيت تلك العمليات قطْع طريق شارع شبين الكوم أمام مجمع المحاكم بالإسماعيلية، ردًّا على الاشتباكات الجارية مع بعض أفراد الكتلة في القاهرة. وصرّحت الحركة في صفحتها على فيسبوك بعودتها إلى انطلاقة ثانية، بعد اختفائها مدّة عامين (بعد إطاحة الرئيس محمد مرسي)، وهو ما أثار جدلًا واسعًا متعلّقًا بسرّ ظهورها المفاجئ وإعلانها عن معارضتها للنظام الحالي، وتبنّي مجموعة من العمليات ضدّه، بل فتح باب الانضمام إليها بحسب المنطقة الجغرافية.

(العربي الجديد، ٢٩/ ٥/ ٢٠١٥)

٣٠/ ٥/ ٢٠١٥ شدّد وزير الخارجية التونسي الطيب البكوش، في اجتماع ممثلي البلديات والجماعات المحلية الليبية الذي عُقد في تونس، التزام بلاده عدم التدخل في شؤون ليبيا الداخلية واحترام خياراتها بعيدًا من منطق الوصاية. كما أكّد البكوش حرص تونس الدائم على تشجيع كلّ الأطراف الليبية ومساعدتها على التوصل

إلى حلّ سياسي توافقي للأزمة في ليبيا. وأوضح البكوش استعداد الجانب التونسي لوضع "خلاصة التجربة التونسية في مجال الانتقال الديمقراطي على ذمة الشعب الليبي للاستئناس بها، مؤكدًا دعم تونس لرعاية الأمم المتحدة للجهود الرامية إلى تحقيق توافق حول حل الأزمة الليبية بالحوار وبالطرق السلمية".

(رصد، ٣٠/ ٥/ ٢٠١٥)

٤/ ٦/ ٢٠١٥ قضت محكمة النقض في مصر قبول الطعن في قرار محكمة الجنايات بعدم جواز نظر الدعوى المرفوعة على الرئيس السابق حسني مبارك في قضية قتل المتظاهرين إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. ورفضت المحكمة كلّ الطعون الخاصة ببقية المتهمين في القضية، وهم نجلَا مبارك علاء وجمال، ووزير الداخلية السابق، وستة من كبار مساعديه، ورجل الأعمال الهارب حسين سالم. وحددت المحكمة جلسة ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ لإعادة المحاكمة من جهة محاكمة جنائية، حتى تصدر حكمًا نهائيًّا وباتًّا في موضوع القضية لا رجعةَ فيه ولا طعنَ على أيّ نحو من أنحاء التقاضي.

(بي بي سي عربي، ٤/ ٦/ ٢٠١٥)

٤/ ٦/ ٢٠١٥ قضت محكمة الجنايات، في مدينة سوهاج جنوب مصر، سجْن ٥١ عضوًا من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في البلاد ومؤيديهم. وقال مصدر قضائي إنّ المحكمة عاقبت ٤٢ فردًا بالسجن المشدد مدّة ١٠ سنوات، و٣ أفراد بالسجن مدّة ٥ سنوات، و٦ أفراد بالسجن مدّة ٣ سنوات، مضيفًا أنها برّأت ٣ متهمين. وتتصل التهم الموجهة إليهم باحتجاج نظّمه الإخوان المسلمون في سوهاج في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ تحوَّل إلى أعمال عُنف.

(روسيا اليوم، ٤/ ٦/ ٢٠١٥)

٤/ ٦/ ٢٠١٥ أعلن الحوثيون موافقتهم على المشاركة في محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة، المزمعة في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٥في جنيف. وأكّد ضيف الله الشامي، عضو المكتب السياسي للجماعة مشاركة الحوثيين في المحادثات ودعم جهد الأمم المتحدة "لإدارة الحوار بين الفرقاء اليمنيين من دون أيّ شروط".

(فرانس ٢٤، ٥/ ٦/ ٢٠١٥)

٥/ ٦/ ٢٠١٥ قال مسؤولون في تونس إنّ محتجِّين غاضبين كانوا يطالبون بالتنمية والتوظيف في مدينة دوز في جنوب البلاد اشتبكوا مع قوات الأمن وأحرقوا مقرَّين للشرطة في أحدث توتّر اجتماعي تواجهه الحكومة الائتلافية. وقال محمد علي العروي المتحدث باسم وزارة الداخلية إنّ المحتجين أحرقوا مقرَّين للأمن وعربة شرطة في مدينة دوز، في احتجاجات مستمرة منذ ٣ حزيران/ يونيو، للمطالبة بالتنمية في المنطقة. وبدأ مئات الشبان في مدينة دوز الواقعة جنوب تونس احتجاجات مطالبين بوقف التهميش الذي تعانيه المدينة وإيجاد فرص العمل وبتوظيف أبنائهم في شركات نفطية تعمل بالمنطقة.

(رويترز عربي، ٥/ ٦/ ٢٠١٥)

٥/ ٦/ ٢٠١٥ دان مجلس الأمن استمرار الهجمات العشوائية على المدنيين في سورية، بما في ذلك القصف الجوي والقصف بالبراميل المتفجرة التي تقول القوى الغربية إنّ "الحكومة فقط هي القادرة على القيام بهما".

(الحياة، ٦/ ٦/ ٢٠١٥)

٥/ ٦/ ٢٠٠١٥ قالت القوات التي تقودها السعودية إنّ أربعة سعوديين قُتلوا بعد شنّ القوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح ومقاتلين حوثيين هجومًا على منطقتي جيزان ونجران الحدوديتين.

(رويترز عربي، ٦/ ٦/ ٢٠١٥)

٦/ ٦/ ٢٠١٥ أطلق الحوثيون والقوات المتحالفة معهم من الجيش اليمني صاروخ سكود على السعودية. وقالت المملكة إنها أسقطته في تصعيد كبير للحرب المستمرة منذ أكثر من شهرين. وبعد الهجوم الصاروخي أعلن الحوثيون أنّ ٣٨ يمنيًّا قُتلوا في غاراتٍ جوية وقصفٍ مدفعي سعودي على محافظات قريبة من الحدود.

(رويترز عربي، ٧/ ٦/ ٢٠١٥)

٨/ ٦/ ٢٠١٥ قدّم مفاوضون من الأمم المتحدة إلى أطراف النزاع المسلح في ليبيا مسودة مقترح لتشكيل حكومة وحدة في محاولة لإنهاء الصراع. ويدعو مقترح الأمم المتحدة إلى حكومة وفاق وطني مدّته عامٌ، يكون له مجلس وزراء يرأسه رئيس للوزراء ونائبان في السلطة التنفيذية، ويكون مقرّه طرابلس. وينصّ الاتفاق على أنّ مجلس النواب - البرلمان المنتخب عام ٢٠١٤، ومقره الآن في شرق البلاد - هو الهيئة التشريعية الوحيدة. ويدعو الاتفاق أيضًا إلى مجلس للدولة ذي صفة استشارية يتألّف من ١٢٠ عضوًا من أعضاء برلمان طرابلس، ويتناول كذلك شروط وقف إطلاق النار، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، وتشكيل قوات مسلحة موحدة، وانسحاب الجماعات المسلحة من المنشآت النفطية والمطارات والمنشآت الأخرى، بعد توقيع الاتفاق.

(الرياض، ١٠/ ٦/ ٢٠١٥)

٩/ ٦/ ٢٠١٥ قضت محكمة جنايات بورسعيد المصرية، إعدام ١١ متهمًا في القضية المعروفة إعلاميًّا بـ"مذبحة بورسعيد" التي وقعت في الأول من فبراير/ شباط ٢٠١٢، في "إستاد بورسعيد"، راح

ضحيتها ٧٤ شخصًا من مشجعي النادي الأهلي المعروفين باسم "الألتراس الأهلاوي"، أثناء مباراة كرة القدم بين الأهلي والمصري البورسعيدي. واتهمت النيابة العامة المحكومين من القيادات الأمنية بتبييت النية وعقد العزم على الاعتداء على جمهور النادي الأهلي "الألتراس"، فضلًا عن تسهيل الدخول إلى إستاد بورسعيد بأعداد غفيرة من دون تفتيش، إضافةً إلى تهمة الإحجام عن مباشرة الواجبات التي يفرضها الدستور والقانون في ما يخص الحفاظ على النظام والأمن العامّ وحماية الأشخاص والأموال ومنع وقوع الجرائم.

(العربي الجديد، ٩/ ٦/ ٢٠١٥)

٩/ ٦/ ٢٠١٥ قرّر مجلس نواب طبرق المنحلّ تعليق مشاركته في جلسات الحوار المنعقدة حاليًّا بالصخيرات في المغرب، إلى جانب جلسات الحوار المنتظرة في ألمانيا، اعتراضًا على إحدى المسودات التي جرى تداولها للمناقشة. ويأتي ذلك مع تطور ميداني مهمّ متمثّل بسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مدينة سرت.

(الجزيرة. نت، ١٠/ ٦/ ٢٠١٥)

١٠/ ٦/ ٢٠١٥ وافق الرئيس الأميركي، باراك أوباما على نشر ٤٥٠ جنديًّا أميركيًّا إضافيًّا في العراق، لتسريع وتيرة تدريب القوات العراقية التي تتصدى لتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). وقال البيت الأبيض، في أحد بياناته، إنّ هذا القرار يهدف إلى "تحسين قدرات الشركاء وفاعليتهم على الأرض"، موضحًا أنّ "هؤلاء الجنود لن يشاركوا في العمليات القتالية الميدانية على غرار الـ ٣١٠٠ جندي الموجودين في العراق.

(العربي الجديد، ١٠/ ٦/ ٢٠١٥)

١١/ ٦/ ٢٠١٥ لقيَ أكثر من ٢٠ من المواطنين السوريون الدروز مصرعهم برصاص عناصر من جبهة النصرة في محافظة إدلب في شمال غرب سورية، في إثر مشادة بين الطرفين تطورت إلى إطلاق نار.

(المرصد السوري لحقوق الإنسان، ١٢/ ٦/ ٢٠١٥)

١٥/ ٦/ ٢٠١٥ افتتح الأمين العامّ للأمم المتحدة بان كي مون محادثات السلام اليمنية في جنيف بالدعوة إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية بعد ليلة قصفت خلالها طائرات التحالف الذي تقوده السعودية العاصمة اليمنية صنعاء الواقعة تحت سيطرة الحوثيين. ومنذ أن بدأ التحالف العمليات العسكرية في آذار/ مارس ٢٠١٥ لوقف تقدم الحوثيين المدعومين من إيران إلى عدن، ودعم الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي كان موجودا في المدينة الساحلية في ذلك الحين، قُتل ما يزيد عن ٢٦٠٠ شخص. وقال بان كي مون إنّ الهدنة التي دعا إليها بمناسبة بدء شهر رمضان يجب أن تستمر، على الأقل، أسبوعين للسماح بدخول الإمدادات الأساسية للبلاد.

(رويترز عربي، ١٦/ ٦/ ٢٠١٥)

١٦/ ٦/ ٢٠١٥ قضت محكمة مصرية رسميًّا إعدام الرئيس المعزول محمد مرسي بعد أن دانته في قضية اقتحام عدد من السجون والهروب منها خلال ثورة ٢٥ يناير. ودعت جماعة الإخوان المسلمين إلى "هبّة شعبية عارمة" للاحتجاج على الأحكام التي وصفتها بأنها مسيَّسة، وبأنها تأتي في إطار "الحملة القمعية التي يشنّها الانقلاب العسكري ضد الرئيس الشرعي". وأعربت الإدارة الأميركية عن "قلقها العميق" بشأن الحكم، ووصف جوش إرنست المتحدث باسم البيت الأبيض الحكم بأنه "مسيَّس". وعدَّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الحكم "مذبحةً للقانون والحقوق الأساسية". وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه البالغ من الأحكام الصادرة في حق مرسي و٩٠ آخرين من الإخوان والمتعاطفين معهم.

(بي بي سي عربي، ١٧/ ٦/ ٢٠١٥)

١٦/ ٦/ ٢٠١٥ أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هجوم على مركز للشرطة في سيدي بوزيد في تونس قُتل فيه ثلاثة عناصر من الشرطة.

(القدس العربي، ١٦/ ٦/ ٢٠١٥)

١٦/ ٦/ ٢٠١٥ قضت محكمة بحرينية سجْن زعيم المعارضة علي سلمان أربع سنوات لاتهامات بالتحريض على الاضطرابات، وقالت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية المعارضة إنّ الحكم قد يفجّر مزيدًا من الاحتجاجات في المملكة.

(رويترز عربي، ١٧/ ٦/ ٢٠١٥)

١٩/ ٦/ ٢٠١٥ انتهت المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في اليمن من دون أيّ اتفاق، في حين واصلت طائرات التحالف الذي تقوده السعودية قصف الحوثيين والمتحالفين معهم بما في ذلك قوات الحرس الجمهوري.

(رويترز عربي، ١٩/ ٦/ ٢٠١٥)

٢٣/ ٦/ ٢٠١٥ قال محققون تابعون للأمم المتحدة إنّ قوات الحكومة السورية ألقت براميل متفجّرة على حلب على نحو شبه يوميّ هذا العام، وهو ما يصل إلى حدّ جريمة حرب تستهدف المدنيين، وقالوا أيضًا إنّ القصف الذي تشنُّه المعارضة أسقط ضحايا بالجملة. وقال المحققون الدوليون في أحدث تقرير لهم إنّ قوات الجيش وفصائل المعارضة، بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية، فرضت حصارًا على عدد من المناطق أحدث "أثرًا مدمرًا" وحرَم السكان من الغذاء والدواء وتسبّب بسوء التغذية والجوع. وقال باولو بينيرو رئيس لجنة

التحقيق التابعة للأمم المتحدة "لا يزال المدنيون يفقدون أرواحهم ومنازلهم وسُبل عيشهم في صراع لا توجد فيه محاولات تُذكر لالتزام القانون الدولي".

(رويترز عربي، ٢٣/ ٦/ ٢٠١٥)

٢٦/ ٦/ ٢٠١٥ سقط ما لا يقلّ عن ٣٧ قتيلًا، بينهم عدد من الأجانب، في هجوم شنّه مسلّح، استهدف أحد الفنادق في مدينة "سوسة" الساحلية، وذكرت وزارة الصحة التونسية أنّ "عملية سوسة الإرهابية" أسفرت عن سقوط ٣٧ قتيلًا وجرح ٣٩ آخرين، ولفتت الانتباه إلى أنّ القتلى بينهم عدد كبير من الأجانب؛ من جنسيات بريطانية، وألمانية، وبلجيكية.

(سي إن إن بالعربية، ٢٦/ ٦/ ٢٠١٥)

٢٧/ ٦/ ٢٠١٥ تبنّى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الهجوم الذي وقع في منتجع على شاطئ البحر في تونس وأدّى إلى مقتل ٣٧ شخصًا، وإصابة ٣٦ آخرين بجروح، من بينهم عدد كبير من السياح الغربيين. وقال التنظيم إنّ منفّذ الهجوم هو "أبو يحي القيرواني"، وإنه تسلل إلى فندق "ريو إمبريـال مرحبا" الواقع على شاطئ مدينة سوسة، وقد نشر صورةً لمنفّذ الهجوم المزعوم.

(سي إن إن بالعربية، ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥)

٢٧/ ٦/ ٢٠١٥ قررت الحكومة التونسية إغلاق ثمانين مسجدًا "خارج سيطرة الدولة" لتحريضها على العنف؛ وذلك ضمن عدة إجراءات فورية اتخذتها في عقب هجوم مسلّح على فندق بمدينة سوسة أودى بحياة نحو ٣٩ شخصًا. وقد نظمت حركة النهضة وجمعيات أهلية وقفات ومسيرات احتجاجيةً تندّد بالهجوم.

(الجزيرة. نت، ٢٧/ ٦/ ٢٠١٥)

٢٩/ ٦/ ٢٠١٥ توفّي النائب العامّ المصري، هشام بركات، متأثرًا بجروحه التي أُصيب بها؛ وذلك بعد استهداف سيارته بقنبلة بالقرب من منزله في منطقة مصر الجديدة بالقاهرة. وكانت مصادر قضائية في مكتب النائب العامّ، أكّدت أنه "تمّ نقل بركات إلى أحد المستشفيات بمصر الجديدة، وأنه خضع لعملية جراحية عاجلة".

(العربي الجديد، ٢٩/ ٦/ ٢٠١٥)

٣٠/ ٦/ ٢٠١٥ قالت هيومن رايتس ووتش في تقرير لها إنّ قوات التحالف الذي تقوده السعودية شنَّت غارات جويةً فقتلت عشرات المدنيين في مدينة صعدة بشمالي اليمن منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٥، في انتهاك ظاهر لقوانين الحرب، وإنّ على التحالف إجراء التحقيقات في جميع الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب وتقديم التعويضات وغيرها من سُبل الجبر للضحايا المدنيين بحسب مقتضى الحال. ويعمل التقرير المكوَّن من ٤٧ صفحةً، وهو بعنوان "استهداف صعدة: غارات التحالف الجوية غير المشروعة على صعدة في اليمن"، على توثيق ١٢ غارةً جويةً على المعقل الحوثي تسببت بتدمير منازل مدنية وخمسة أسواق ومدرسة ومحطة وقود، على الرغم من غياب الأدلة على استخدامها في أغراض عسكرية، وتسببت بقتل ٥٩ شخصًا من المدنيين في الفترة ٦ نيسان/ أبريل - ١١ أيار/ مايو، من بينهم ٣٥ طفلًا على الأقل.

(هيومن رايتس ووتش، ٣٠/ ٦/ ٢٠١٥)

٣٠/ ٦/ ٢٠١٥ قالت منظمة العفو الدولية في تقرير لها إنّ السلطات المصرية تشنّ هجمةً متواصلةً على الناشطين الشبان في محاولة سافرة لقمع روح أشجع العقول الشابة في البلاد وأكثرها تألقًا، والقضاء على أيّ تهديد مستقبلي لحكمها في مهده. ويركّز التقرير، وهو بعنوان "جيل السجون: شباب مصر من التظاهر إلى السجون"، على حالات ١٤ شابًّا من بين آلاف قُبِضَ عليهم بطريقة متعسّفة، واحتُجِزوا، وسُجِنوا في مصر طوال السنتين الأخيرتين بسبب التظاهر. ويكشف التقرير عن أنّ البلاد صارت دولةً بوليسيةً كسابق عهدها.

(منظمة العفو الدولية، ٣٠/ ٦/ ٢٠١٥)

الوقائع الفلسطينيّة

توثيق لأهم أحداث القضية الفلسطينيّة والصراع العربيّ الإسرائيلي في الفترة ٢٠١٥/٠٥/١ - ٢٠١٥/٠٦/٣٠

٢٠١٥/٥/١ تبنّى مجلس الشيوخ الأمريكي تعديلًا على قانون "الأولويات التجارية والمساءلة لعام ٢٠١٥ "، بحيث يجعل من مبادرات مقاطعة إسرائيل أو تصنيف المستوطنات الإسرائيلية بغير الشرعية "مخالفة للقوانين الأمريكية وبالتالي غير شرعية"، وذلك من أجل حماية إسرائيل والمستوطنات بحسب تفسير أعضاء مجلس الشيوخ الذين بادروا بإضافة الملحق لهذا القانون مثل السيناتور بن كاردن من ولاية ميريلاند.

(القدس، ٢٠١٥/٥/٢)

٢٠١٥/٥/١ أكدت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فاتو بنسودا أنّه في حال فتح تحقيق فإنّ سياسة التحقيق والمقاضاة ستوجّه أساسًا إلى من يتحملون المسؤولية بشكل أكثر من غيرهم عن تنفيذ جرائم حرب، وأنّه من الممكن أن يجري التحقيق ويقاضي مرتكبي جرائم معروفين، أو مرتكبي جرائم على مستويات متدنية أو متوسطة، بحيث يسير العمل من الأسفل إلى الأعلى لبناء ملف قوي أكثر ضد المسؤولين عن الجرائم.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٥/٢)

٢٠١٥/٥/٢ صادقت لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي على تخصيص مساعدة مالية لإسرائيل بقيمة ٤٧٤ مليون دولار لتمويل منظومات "القبة الحديدية"، "العصا السحرية" و"حيتس"، فيما أقرت تمويل مشروع إسرائيلي أمريكي مشترك لتطوير منظومة للكشف عن الأنفاق.

(القدس، ٢٠١٥/٥/٣)

٢٠١٥/٥/٣ اقتحمت عناصر من منظمة "طلاب لأجل الهيكل" اليهودية المتطرفة، ومن المستوطنين، المسجد الأقصى من باب المغاربة، بحراسات معززة من عناصر الوحدات الخاصة في شرطة الاحتلال.

(وفا للأنباء، ٢٠١٥/٥/٣)

٢٠١٥/٥/٥ نشرت منظمة كسر الصمت الإسرائيلية شهادات ٦٠ ضابطًا وجنديًا إسرائيليًا شاركوا في حرب غزة الأخيرة تموز / يوليو وآب / أغسطس ٢٠١٤ ، وأفادوا فيها بأنّ الجيش تسبّب في سقوط عدد غير مسبوق من الضحايا المدنيين بسبب استخدامه القوة من دون تمييز. وذكرت المنظمة التي تعدّ من أشدّ منتقدي الجيش الإسرائيلي، أنّ الجيش يعمل على تقليل خسائره إلى الحدّ الأدنى من المخاطر لقواته حتى لو كان ذلك على حساب إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء. وأكّد جندي أنّ قواعد الاشتباك التي قدمت للجنود على الأرض كانت قائمة على إطلاق النار في كلّ مكان، "فإنّ كلّ من يتجرأ على رفع رأسه هو إرهابي". وأضاف جندي آخر راقب وقتل امرأتين فلسطينيتين كانتا تسيران في بستان قريب من الخطوط الإسرائيلية، وبعد معاينة جثتيهما، وجد الجنود أنّ المرأتين لم تكونا تحملان أيّ أسلحة، لكن "تمّ رصدهما كإرهابيتين".

(فرانس ٢٤، ٢٠١٥/٥/٥)

٢٠١٥/٥/٦ أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا قرارًا نهائيًا بهدم وتهجير قرية عتير - أم الحيران العربية غير المعترف بها في النقب، وذلك بهدف إقامة بلدة يهوديّة ومرعى للمواشي على أنقاض القرية البدويّة التي يبلغ تعداد سكّانها أكثر من ألف شخص.

(الأيام، ٢٠١٥/٥/٧)

٢٠١٥/٥/٧ نجح رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو في التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة ائتلافية جديدة قبيل انتهاء المهلة المحددة لذلك. واحتاج نتنياهو إلى دعم حزب البيت اليهودي اليميني ليضمن لائتلافه أغلبية ٦١ مقعدًا في الكنيست الذي يوجد فيه ١٢٠ عضوًا. وتمكّن نتنياهو من الحصول على دعم حزب البيت اليهودي، وذلك بعد أن توصل إلى اتفاق مع ثلاثة أحزاب أخرى هي كولانو من الوسط، وحزبان دينيان متشددان هما التوراة الموحدة وشاس.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٥/٧)

٢٠١٥/٥/٧ وافقت الحكومة الإسرائيلية على بناء ٩٠٠ وحدة سكنية استيطانية في حي "رمات شلومو" الاستيطاني في القدس الشرقية المحتلة.

(وفا للأنباء، ٢٠١٥/٥/٧)

٢٠١٥/٥/٨ أكدت وزارة الخارجية الروسية، أنّ "روسيا تعتبر النشاط الإسرائيلي الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية غير قانوني". وجاء هذا التصريح بعد موافقة السلطات الإسرائيلية على بناء ٩٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة في مستوطنة رمات شلومو الواقعة في القدس الشرقية.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٥/٨)

٢٠١٥/٥/٩ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها، وبتوافق الآراء، مشروع قرار بعنوان: "تقرير المحكمة الجنائية الدولية". ورحبت العديد من الدول في مداخلاتها في الاجتماع، بانضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك مندوب هولندا الذي قدّم مشروع القرار بالنيابة عن الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ورحّب بالعضو الجديد في المحكمة.

(القدس، ٢٠١٥/٥/١٠)

٢٠١٥/٥/٩ انضم الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية في انتقاد خطط إسرائيل بناء ٩٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية. وجاء في بيان للاتحاد الأوروبي أنّ "تصميم إسرائيل على مواصلة سياستها الاستيطانية رغم دعوات المجتمع الدولي، يهدد إمكانية تحقيق حلّ الدولتين، كما أنّه يشكك بشكل جدي في التزامها بالاتفاق الذي جرى التفاوض عليه مع الفلسطينيين". وأكد أنّ "المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي".

(الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٥/١٠)

٢٠١٥/٥/١٣ اعترف الفاتيكان رسميًا بدولة فلسطين، وذلك في اتفاقية جديدة أبرمها معها تنصّ على تحويل العلاقات الدبلوماسية من منظمة التحرير الفلسطينية إلى دولة فلسطين.

(بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٥/١٣)

٢٠١٥/٥/١٤ حصلت حكومة بنيامين نتنياهو على ثقة "الكنيست" بأغلبية ضئيلة للغاية بلغت ٦١ صوتًا مقابل ٥٩، لتصبح بذلك رابع حكومة يرأسها زعيم الليكود وإحدى أكثر الحكومات يمينية في تاريخ الدولة العبرية.

(القدس، ٢٠١٥/٥/١٥)

٢٠١٥/٥/١٤ استنكر وزير الخارجية البلجيكي ديديه ريندرز مباشرة السلطات الإسرائيلية لتوسيع مستوطنة رمات شلومو في القدس، واعتبر الوزير أنّ المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي.

(الجزيرة نت، ٢٠١٥/٥/١٤)

٢٠١٥/٥/١٦ قال وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، إنّه تقدّم قبل يومين بطلب لمحكمة الجنايات الدولية لتُحدد موعدًا لتقديم ملفّي الاستيطان وجرائم الحرب الإسرائيلية للمحكمة.

(التحرير، ٢٠١٥/٥/١٨)

٢٠١٥/٥/١٩ نددت منظمة هيومن رايتس ووتش، بقرار للمحكمة العليا الإسرائيلية يسمح بإخلاء قرية بدوية يقيم فيها نحو ١٠٠ شخص، جنوب إسرائيل وأخرى في الضفة الغربية، حيث أصدرت المحكمة قرارًا يسمح بطرد سكان قرية أم الحيران البدوية غير المعترف بها في النقب، ويحمل سكانها الجنسية الإسرائيلية، والتي سمحت لهم إسرائيل عام ١٩٥٦ بالسكن هناك، بعد طردهم منها عام ١٩٤٨ بعد قيام دولة إسرائيل، وفي الوقت ذاته رفضت الاعتراف بالقرية أو توفير الخدمات الأساسية لها من ماء وكهرباء.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٥/١٩)

٢٠١٥/٥/٢٠ صادقت اللجنة المحلية للبناء والتخطيط الإسرائيلية على مخطط لبناء ٩٠ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة جبل أبو غنيم "هار حوماه" جنوب القدس المحتلة.

(الأيام، ٢٠١٥/٥/٢١)

٢٠١٥/٥/٢٠ اقترح مشروع قرار فرنسي أقرّه وزير الخارجية لوران فابيوس "تحديد مهلة قصوى من ١٨ شهرًا للتوصل عبر التفاوض إلى حلّ عادل ودائم وشامل". وفي حال لم يتمّ التوصل إلى اتفاق في نهاية هذه الفترة، "تعلن فرنسا أنّها ستعترف رسميًا بدولة فلسطين". ويدعو مشروع القرار الذي ترغب فرنسا في التصويت عليه قبل أيلول، إلى تنفيذ "مبدأ الدولتين لشعبين". ويدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية "على أساس حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ مع حصول عمليات تبادل بين الطرفين للأراضي". ويجب أن تحدد المفاوضات خطة "تضمن أمن إسرائيل وفلسطين عبر مراقبة فعّالة للحدود ومن شأنها أن تعيق قيام الإرهاب وإدخال الأسلحة". ويشير مشروع القرار إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية. كما يدعو إلى "احترام سيادة دولة فلسطين المنزوعة السلاح بما في ذلك الإعلان عن انسحاب على مراحل وكامل للجيش الإسرائيلي خلال فترة انتقالية متفق عليها". وبالنسبة إلى مسألة اللاجئين الفلسطينيين، يطالب مشروع القرار بـ "حلٍ عادل ومتوازن وواقعي" يرتكز على "آلية التعويض". وبالنسبة إلى القدس وهي نقطة الخلاف الرئيسة بين الطرفين، يشير مشروع القرار الفرنسي إلى أهمية أن تكون القدس "عاصمة الدولتين". مشروع القرار الفرنسي "تبلغته لندن ومدريد بشكل غير رسمي". ولن يرفع إلى التصويت في مجلس الأمن قبل ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٥.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٥/٢٢)

٢٠١٥/٥/٢٢ قالت اللجنة الرباعية الدولية إنّه "بمرور أكثر من عام على انهيار المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين، فلا يوجد هناك أفق سياسي ملموس على المدى المنظور".

(الأيام، ٢٠١٥/٥/٢٣)

٢٠١٥/٥/٢٢ أثناء زيارة إلى كنيس (اداس إسرائيل) في واشنطن، أكّد أوباما أنّ العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتجاوز الروابط الرسمية مع حكومة الليكود بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

(القدس، ٢٠١٥/٥/٢٣)

٢٠١٥/٥/٢٥ حذّرت الأمم المتحدة من أنّ "الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قابل للاستمرار" مشيرةً إلى "أنّ الفترة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة إلى مستقبل عملية السلام، مع تزايد المخاوف

بشأن عدم وجود أفق لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حلّ الدولتين".

(الأيام، ٢٠١٥/٥/٢٦)

٢٠١٥/٥/٢٦ طالبت الجامعة العربية، مجلس الأمن، وخاصة الدول دائمة العضوية والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، باتّخاذ خطوات عملية لوقف الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآخرها قرار ميري ريغيف وزيرة الثقافة والرياضة في الحكومة الإسرائيلية الجديدة بنقل مكاتب وزارتها إلى مدينة القدس المحتلة.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٥/٢٦)

٢٠١٥/٥/٢٧ استقالة طوني بلير ممثل الرباعية الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط من منصبه للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بعد نحو ٨ أعوام من العمل في هذا المنصب.

(القدس، ٢٠١٥/٥/٢٨)

٢٠١٥/٥/٢٧ قالت منظمة العفو الدولية في تقرير، إنّ حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ارتكبت جرائم حرب في حق مدنيين فلسطينيين في قطاع غزة أثناء حربها مع إسرائيل في عام ٢٠١٤. وأضاف التقرير أنّ قوات حماس نفّذت "حملة وحشية من أعمال الاختطاف والتعذيب والقتل غير المشروع استهدفت الفلسطينيين المتهمين بالتواطؤ مع إسرائيل وغيرهم خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة". واعتبر الناطق باسم حماس، فوزي برهوم التقرير "تجنٍ على الحركة ويفتقر إلى المهنية والصدقية وتعمّد التهويل والتضخيم من دون الاستماع إلى الأطراف المختلفة ومن كلّ المستويات ومن دون التدقيق في صحة المعلومات".

(الحياة، ٢٠١٥/٥/٢٧)

٢٠١٥/٥/٢٨ وجّه السيناتور الأميركي ليندزي جراهام، رئيس لجنة المساعدات الخارجية في الكونغرس الأميركي، تهديدًا مباشرًا لمنظمة الأمم المتحدة، بوقف المساعدات الأميركية للمنظمة، في حال تبنّت المبادرة الفرنسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

(القدس، ٢٠١٥/٥/٢٩)

٢٠١٥/٥/٢٩ سحب الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم اقتراحه بإيقاف إسرائيل من قبل الاتحاد الدولي (الفيفا) وسط مشاهد غاية في التوتر خلال المؤتمر السنوي للفيفا في زوريخ.

(رويترز، ٢٠١٥/٥/٢٩)

٢٠١٥/٥/٢٩ قال بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي: إنّ مبادرة السلام العربية التي أطلقت قبل ١٣ عامًا لم تعد تتلاءم والتطورات في المنطقة.

(الأيام، ٢٠١٥/٥/٣٠)

٢٠١٥/٥/٣١ أقرّت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع الإسرائيلية، في أوّل جلسة لها، مواصلة تشريع قانون تشديد العقوبة على راشقي الحجارة وفرض عقوبة لغاية (٢٠ عامًا)، عبر إلغاء الحاجة لإثبات وجود نيّة مسبقة لدى راشقي الحجارة بإلحاق الضرر بأفراد وعناصر الشرطة. كما أقرّت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع أيضًا المصادقة على اقتراح قانون جديد أعدّته وزيرة العدل الجديدة أيضًا، لطرحه على الكنيست يحظر على الأسرى الفلسطينيين استخدام الهاتف في السجن ومنعهم من الاتصال بأهاليهم ومحاميهم، بدعوى منع نقلهم لمعلومات أو تعليمات لعناصر المقاومة خارج السجن.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٦/١)

٢٠١٥/٦/٣ الحكومة الإسرائيلية تقرّ مشروع قرار ينتظر مناقشته في الكنيست على سريان القوانين التي يشرّعها الكنيست على مستوطنات الضفة الغربية، بدلًا من خضوع تلك المستوطنات إلى قرارات عسكرية من قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، بحسب الوضع القائم حاليًا.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٦/٤)

٢٠١٥/٦/٤ طالبت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بإدراج إسرائيل على "لائحة العار" التي تتضمن منتهكي حقوق الأطفال خلال النزاعات المسلحة، إثر الحرب في قطاع غزة العام الماضي. وطلبت المنظمة الحقوقية خصوصًا من بان كي مون مقاومة الضغوط التي تمارسها إسرائيل والولايات المتحدة لمنع إدراج الجيش الإسرائيلي على اللائحة السنوية، لافتة إلى أنّ نحو ٥٠٠ طفل قتلوا خلال النزاع في غزة.

(الحياة، ٢٠١٥/٦/٤)

٢٠١٥/٦/٦ ألغت محكمة استئناف مصرية، حكمًا قضائيًا سابقًا اعتبر حركة حماس "منظمة إرهابية" في قرار رحّبت به الحركة الفلسطينية واعتبرته "تصويبًا لخطأ سابق".

(الأيام، ٢٠١٥/٦/٧)

٢٠١٥/٦/٦ أكّدت مصادر عسكرية مصرية في رفح أنّ قوات حرس الحدود ستبدأ عقب انتهاء شهر رمضان المبارك من إخلاء منازل الشريط الحدودي الواقعة بنطاق المرحلة الثالثة بعمق ٥٠٠ متر

جديدة؛ لتوسيع نطاق المنطقة العازلة إلى ١٥٠٠ متر لمكافحة خطر الأنفاق. وتلقّت بعض الأسر بنطاق المرحلة الثالثة تنبيهات من قوات حرس الحدود بالاستعداد لإخلاء المرحلة الثالثة عقب انتهاء شهر رمضان، والتي تستهدف إخلاء ١٠ آلاف منزل بنطاق أحياء حي الصفا وحي الإمام علي وحي الأحراش برفح.

(الأيام، ٢٠١٥/٦/٧)

٢٠١٥/٦/٨ نشرت الأمم المتحدة "قائمة العار" للجهات المنتهكة لحقوق الأطفال دون أن تدرج ضمنها إسرائيل، رغم الدعوات إلى ذلك بعد مقتل أكثر من ٥٠٠ طفل في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٦/٩)

٢٠١٥/٦/١١ أعلنت اللجنة الرباعية الدولية أنّها لن تعيّن مبعوثًا لها في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل خلفًا للمبعوث السابق للّجنة الرباعية توني بلير.

(الأيام، ٢٠١٥/٦/١٢)

٢٠١٥/٦/١٤ استنكرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، مصادقة الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة على مشروع قانون خاص بالأسرى المضربين عن الطعام، الذي يجيز لإسرائيل إطعام الأسرى بالقوة.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٦/١٥)

٢٠١٥/٦/١٤ استشهد الشاب عبد الله غنايم (٢١ عامًا) من قرية كفر مالك شرق رام الله، إثر إطلاق النار عليه من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي التي قامت بدهسه أيضًا باستخدام سيارة عسكرية إسرائيلية "جيب"، انقلبت فوقه، خلال مواجهات اندلعت في القرية فجرًا إثر اقتحام قوات الاحتلال القرية.

(الأيام، ٢٠١٥/٦/١٥)

٢٠١٥/٦/١٩ رأى يوفال ديسكين رئيس الشاباك السابق أنّ الوضع الحالي يتّجه نحو حلّ الدولة الواحدة الثنائية القومية، وأنّ حلّ الدولتين بات بعيدًا، واعتبر أنّ رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب "البيت اليهودي" ووزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، لا يريدان دولة ثنائية القومية.

(الأيام، ٢٠١٥/٦/٢٠)

٢٠١٥/٦/٢٠ أعلنت كتائب القسّام - مجموعات الشهيدين (مروان القواسمة وعامر أبو عيشة) مسؤوليتها عن عملية إطلاق النار على سيارة للمستوطنين قرب مستوطنة "دولـف" المقامة على أراضي المواطنين غرب رام الله، والتي أدّت إلى مقتل مستوطن صهيوني وإصابة آخر بجراح.

(المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/٦/٢١)

٢٠١٥/٦/٢١ وصفت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلية، تسيبي خوتوبيلي، المبادرة الفرنسية بالهدامة؛ لأنّها توهم الفلسطينيين بأنّهم سيحصلون على مكاسب من المجتمع الدولي دون تقديم أيّة تنازلات.

(الأيام، ٢٠١٥/٦/٢٢)

٢٠١٥/٦/٢٢ نشرت لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة نتائج تحقيقها الذي دام عامًا في مؤتمر صحفي عقدته في جنيف. وترأست اللجنة ماري مكجوان ديفيز القاضية السابقة بالمحكمة العليا في نيويورك والخبير السنغالي دودو دين.

ملخص تقرير الأمم المتحدة حول جرائم حرب غزة ٢٠١٤

لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن غزة تجد ادعاءات ذات مصداقية على ارتكاب إسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية جرائم حرب في عام ٢٠١٤.

جنيف (٢٢ حزيران / يونيو ٢٠١٥): جمعت لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن النزاع في غزة في عام ٢٠١٤ معلومات كثيرة تشير إلى ارتكاب كلٍ من إسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية لجرائم حرب محتملة.

قالت رئيسة اللجنة القاضية ماري ماكغوان ديفيس في مؤتمر صحفي اليوم: "إنّ مدى الدمار والمعاناة الإنسانية في قطاع غزة غير مسبوقين وسيؤثران على الأجيال القادمة"، وأضافت أنّ "هناك أيضًا خوف مستمر في إسرائيل بين المجتمعات التي تتعرض لتهديد منتظم."

شهدت الأعمال العدائية عام ٢٠١٤ زيادة كبيرة في القوة التدميرية التي استخدمت في قطاع غزة فقد أطلقت إسرائيل أكثر من ٦٠٠٠ ضربة جوية وحوالى ٥٠٠٠٠ قذيفة دبابة ومدفعية، وقد قُتِل ١٤٦٢ مدنيًا فلسطينيًا – ثلثهم أطفال - في العملية التي استمرت ٥١ يومًا، وأطلقت الجماعات المسلحة الفلسطينية ٤٨٨١ صاروخًا و١٧٥٣ قذيفة هاون باتجاه إسرائيل، في تموز / يوليو وآب / أغسطس ٢٠١٤ مما أسفر عن مقتل ٦ مدنيين وإصابة ١٦٠٠ على الأقل.

قُتِل مئات المدنيين الفلسطينيين - لا سيما النساء والأطفال - في منازلهم، ولقد أدلى الناجون بشهادات مفصّلة تصف الضربات الجوية التي حوّلت المباني إلى أكوام من التراب والركام في ثوانٍ معدودة.

قال أحد أفراد عائلة النجار بعد هجوم على خان يونس يوم ٢٦ تموز / يوليو قتل ١٩ من أقربائه: "استيقظت في المستشفى وعلمت في وقت لاحق أنّ أختي وأمي وأطفالي كلّهم ماتوا". وأضاف: "كلّنا متنا في ذلك اليوم حتى من بقوا على قيد الحياة."

فقدت ١٤٢ عائلة على الأقل ثلاثة من أفرادها أو أكثر في هجوم على مبنى سكني في صيف ٢٠١٤ أدّى إلى مقتل ٧٤٢ شخصًا. حقيقة أنّ إسرائيل لم تعدّل ممارستها للضربات الجوية – حتى بعدما اتضحت آثارها الوخيمة على المدنيين – تثير التساؤل عمّا إذا كان هذا جزءًا من سياسة أوسع وافق عليها – ضمنيًا على الأقل – أكبر المسؤولين في الحكومة.

تعبّر لجنة التحقيق عن قلقها إزاء استخدام إسرائيل على نطاق واسع لأسلحة تقتل وتصيب في منطقة كبيرة، وعلى الرغم من أنّ هذه الأسلحة ليست ممنوعة قانونًا فاستخدامها في مناطق مكتظة بالسكان سيؤدي على الأرجح إلى قتل مقاتلين ومدنيين دون تمييز. وهناك أيضًا على ما يبدو نمط آخر عند إصدار الجيش الإسرائيلي تحذيرات للناس بإخلاء منطقة ما كان يعتبر بصورة تلقائية أنّ أيّ شخص باق مقاتلًا، وتجعل هذه الممارسة الهجمات على المدنيين محتملة جدًا. قُتِل مئات الأشخاص ودُمِرت آلاف المنازل أو أُتلِفت أثناء التوغل البري الإسرائيلي في غزة الذي بدأ في منتصف شهر تموز / يوليو ٢٠١٤، وقالت مراكز اتصال الإسعاف إنّهم تلقّوا نداءات يائسة للمساعدة من الناس في الشجاعية، وقد سمعوا خلالها صراخ أطفال صغار في الخلفية. وقال شاهد عيان في رفح في أوائل آب / أغسطس حيث أطلق الجيش الإسرائيلي عملية كبرى هناك بعد اعتقادهم بأسر أحد جنودهم: "كان هناك انفجار كلّ عشر ثوانٍ تقريبًا"، وقالت القاضية ديفيس: "عندما تكون سلامة أحد الجنود الإسرائيليين في خطر فإنّهم على ما يبدو يضربون بكلّ القوانين عرض الحائط."

أصابت الأعمال العدائية أيضًا المدنيين في إسرائيل بقلق بالغ وعطّلت حياتهم، وتحدّث الشهود الذين يسكنون بالقرب من قطاع غزة عن اضطرابهم لرؤيتهم القصف من نوافذ غرفة جلوسهم ولكنّهم عانوا أيضًا في الوصول إلى ملاجئ الأمان مع أطفالهم في الوقت المناسب عند إطلاق صفارات الإنذار لتحذّرهم من الهجمات المقبلة. ويبدو أنّ الغرض من وراء إطلاق آلاف الصواريخ وقذائف الهاون العشوائي على إسرائيل هو نشر الرعب بين المدنيين هناك. وإضافةً إلى ذلك اكتشف الجيش الإسرائيلي ١٤ نفقًا تمتد من غزة إلى إسرائيل استخدمت للهجوم على جنوده خلال تلك الفترة. ولقد سبّبت فكرة الأنفاق صدمة نفسية للمدنيين الإسرائيليين الذين خشوا من الهجوم عليهم في أيّ لحظة من قِبل مسلحين يخرجون من تحت الأرض.

في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية قُتِل ٢٧ فلسطينيًا وجُرِح ٣٠٢٠ في الفترة ما بين حزيران / يونيو وآب / أغسطس ٢٠١٤. وكان عدد القتلى في هذه الشهور الثلاثة مساويًا لعدد القتلى الإجمالي لعام ٢٠١٣ بأكمله. وتعبّر اللجنة عن قلقها إزاء ما يبدو استخدام قوات الأمن الإسرائيلية المتزايد للذخيرة الحيّة للسيطرة على التجمعات، مما يزيد احتمال الوفاة أو الإصابة الخطيرة.

يسود الإفلات من العقاب على كلّ المستويات عن الانتهاكات المزمعة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقول المفوضان إنّه "على إسرائيل أن تغيّر سجلّها المؤسف في مساءلة المخطئين" ويضيفان إنّ "المساءلة على الجانب الفلسطيني أيضًا غير كافية بالمرّة."

تعبّر لجنة التحقيق عن انزعاجها من قرار إسرائيل بغلق تحقيقها الجنائي في قضية قتل أربعة أطفال على الشاطئ في غزة يوم ١٦ تموز / يوليو ٢٠١٤، ولا يبدو أنّ السلطات الإسرائيلية قد استمعت إلى أقوال الصحفيين الدوليين والعديد من شهود العيان الفلسطينيين الأمر الذي يثير تساؤلات حول دقة تحقيقاتها.

قام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتشكيل اللجنة في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ للتحقيق في كلّ خروقات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي في سياق العمليات العسكرية التي أجريت الصيف الماضي، وتتكون اللجنة من القاضية ماري ماكغوان ديفيس (الولايات المتحدة الأمريكية) والدكتور دودو دِين (السنغال).

لم تستجب السلطات الإسرائيلية لطلبات اللجنة المتكررة للحصول على معلومات والإذن بدخول إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة المباشر، إلا أنّ اللجنة حصلت على شهادات مروعة مباشرة عن طريق سكايب ومؤتمرات الفيديو عن بعد والمقابلات الهاتفية، كما قامت بإجراء مقابلات وجهًا لوجه مع ضحايا وشهود من الضفة الغربية خلال زيارتين إلى الأردن، واستمعت إلى شهادات ضحايا وشهود من إسرائيل سافروا إلى جنيف، وقد أجرت لجنة التحقيق أكثر من ٢٨٠ مقابلة سرّية وتلقّت نحو ٥٠٠ شهادة مكتوبة.

(news i٢٤، ٢٠١٥/٦/٢٢)

٢٠١٥/٦/٢٤ قدّمت دولة فلسطين ملفاتها ووثائقها بشكل رسمي إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما قدّم وفد فلسطين ملفات تتعلق بجرائم الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وملفات أخرى تتعلق بالحملة العسكرية الإسرائيلية، خاصة العدوان الأخير على قطاع غزة المحاصر، إضافةً إلى ملف الأسرى.

(**الحياة الجديدة**، ٢٠١٥/٦/٢٦)

٢٠١٥/٦/٢٩ سيطرت قوة من سلاح البحرية الإسرائيلية، على السفينة السويدية ماريان التابعة لـ "أسطول الحرية٣"، التي كانت في طريقها إلى قطاع غزة، مخترقة بذلك الطوق البحري المفروض على القطاع. ونقلت المواقع الإسرائيلية عن جيش الاحتلال، تأكيده أنّ "عملية السيطرة على السفينة تمّت من دون أن يصاب أحد بأذى".

(**العربي الجديد**، ٢٠١٥/٦/٢٩)

٢٠١٥/٦/٢٩ أعلن رئيس هيئة شـؤون الأسرى عيسى قراقع، أنّ السلطات الإسرائيلية قررت الإفـراج عن الأسير خضر عدنان ٢٠١٥/٧/١٢ مقابل فكّ إضرابه عن الطعام المستمر لليوم الـ ٥٦ على التوالي، للمطالبة بحريته وإطلاق سراحه بعدما جدّد الاحتلال اعتقاله الإداري للمرة الثالثة على التوالي.

(**القدس**، ٢٠١٥/٦/٣٠)

٢٠١٥/٦/٢٩ تمكّن الكونغرس الأميركي من إدخال تعديل على مشروع قانون يفرض على الولايات المتحدة الاعتراض على الدول والشركات الأجنبية التي تنتهج مقاطعة البضائع الإسرائيلية المصنوعة في المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة أو مقاطعة إسرائيل.

(**القدس**، ٢٠١٥/٦/٣٠)

٢٠١٥/٦/٣٠ رحّلت إسرائيل، الرئيس التونسي السابق المنصف المرزوقي والعضو في البرلمان الأوروبي أنا ميراندا بعد مشاركتهما في أسطول الحرية الذي كان متّجهًا إلى قطاع غزة لكسر الحصار الإسرائـيـلي المفروض عليه. وأعلن المـرزوقـي عقب وصوله إلى باريس، إطلاق أسطول حرية مغاربي صوب قطاع غزة خلال أيام. وقال المرزوقي عقب وصوله إلى المطار: إنّ ما حدث في إسرائيل كان عملية قرصنة واضحة، حيث هاجمت قوات الاحتلال السفينة وهي في البحر المتوسط، وأنّ ما حدث يدفعنا لمواصلة المشوار والعمل على كسر الحصار المفروض على قطاع غزة.

(**الأيام**، ٢٠١٥/٧/١)

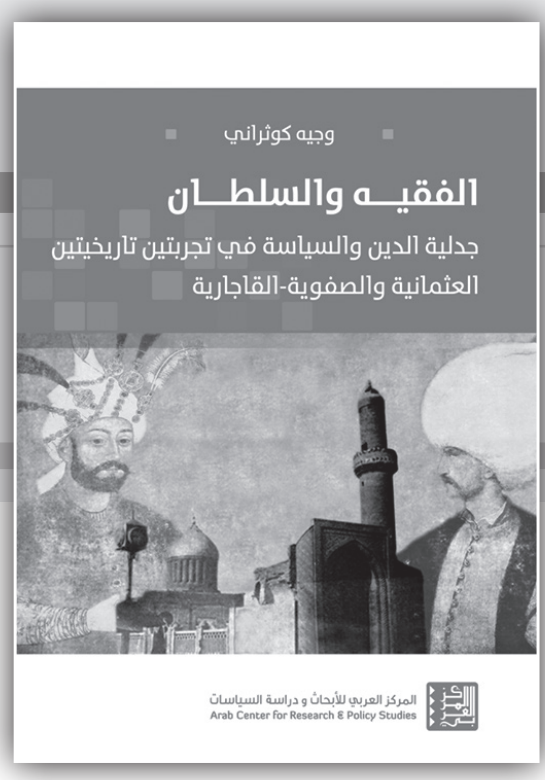

صدر حديثًا

وجيه كوثراني

الفقيه والسلطان:
جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية-القاجارية

صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الرابعة من كتاب الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين، العثمانية والصفوية – القاجارية، للمؤلف وجيه كوثراني، وكانت الطبعة الأولى من هذا الكتاب قد صدرت عن دار الراشد في بيروت عام ١٩٨٩. ويعالج هذا الكتاب إشكالية العلاقة بين الفقيه والسلطان من خلال تجربتين سلطانيتين كبريين شغلتَا قرونًا من الزمن التاريخي العربي والإسلامي ما قبل تكوُّن الدول الوطنية في العوالم الإيرانية والعربية والتركية، هما: التجربة الصفوية – القاجارية والتجربة العثمانية.

هذا الكتاب مُكوَّن من ٢٥٤ صفحةً من القطع الكبير، وهو يشتمل على أربعة فصول رئيسة تسبقها مقدمات الطبعات السابقة، فضلًا عن مقدمة طبعته الحالية، وعلى مجموعة من الملاحق وفهرس عامٍّ. وقد اختار المؤلف هاتين الدولتين تحديدًا لعدة أسباب من بينها أنّهما كانتا آخر الدول الإسلامية الكبرى التي أعلنت انتسابها إلى الشريعة الإسلامية، وأنّ ما نجم عن هذا الإعلان من نتائج كان له تأثير في الصورة التاريخية الموروثة في حاضر المسلمين عن ماضي دولتهم، كما أنّ هاتين الدولتين شهدتَا صراعًا حادًا بينهما من أجل السيطرة والتوسع في مناطق العالم الإسلامي، وقد اعتمدت كلتاهما في تبرير صراعها تجاه الأخرى وسائل أيدولوجيةً مختلفةً في صدارتها التعبئة الدينية، إضافةً إلى أنّ نهاية كلّ من هاتين الدولتين كانت في آخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وتزامنت مع بداية تبلور المشروعات القومية وقيام مشروعات الدول الإقليمية المحدثة في العالمين العربي والإسلامي.

مراجعات وعروض كتب

عبد الرحمن السراج*

مراجعة كتاب

خيارات صعبة

عنوان الكتاب في لغته: Hard Choices.

عنوان الكتاب: خيارات صعبة.

المؤلف: هيلاري كلينتون.

سنة النشر: ٢٠١٤.

الناشر: Simon and Schuster.

عدد الصفحات: ٦٣٥ صفحةً مرقّمةً من القطع الكبير وثلاث ملازم من الورق المصقول تضمنت ١٠٠ صورة ملونة.

* باحث وكاتب سوري، محرر أول في موقع ترك برس – تركيا.

شغل كتاب **خيارات صعبة** لوزيرة الخارجية الأميركية سابقًا هيلاري كلينتون حيزًا مهمًّا في الإعلام العربي منذ صدوره في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، وتحوّل إلى مادة دسمة لصَوْغ التحليلات والقراءات التي لم تسلم من تأثير التجاذبات السياسية في المنطقة، ليكون من أبرز الكتب التي تناولها الرأي العامّ العربي خلال عام ٢٠١٤.

أهمية الكتاب ومنهجه

يُعَدُّ هذا الكتاب، من وجهة نظر الدبلوماسية الأولى في الولايات المتحدة، سجلًّا لأهم القضايا التي واجهتها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في الفترة الرئاسية الأولى لباراك أوباما في تلك الفترة. تقول كلينتون إنّ الكتاب يتناول عددًا من الخيارات التي اتّخذتها بوصفها وزيرةً للخارجية تجاه الأحداث المهمة، والحيثيات المحيطة بها، وموقف الإدارة الأميركية والزعماء والدبلوماسيين في مختلف أنحاء العالم. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن تصنيف كتابها ضمن كتب التاريخ؛ فهو مقسّم إلى سبعة أبواب وخمسة وعشرين فصلًا على أساس جغرافيّ، وليس بناءً على ترتيب زمني.

وإذا كانت كلمة "مذكرات" قد وردت على غلاف الكتاب، فإنّ ذلك لا يعني أنه سيرة ذاتية بالمعنى الكلاسيكي للكلمة؛ فهو يجتنب الأسلوب الأدبي، أو ما يمكن أن يدل على مشاعر الكاتبة؛ إذ لم يرِد فيه أيّ مؤشر دالّ على شعورها بالغضب طوال السنوات الأربع، ولكن ورد شعور بقليل من "الاستياء"، ولم يرد شعور بالتعب إلا نادرًا. ولم تضع كلينتون أيًّا من قراراتها السياسية المهمة التي توثّقها في الكتاب في سياق محلّي أو دولي، فقد رَوَت كلًّا منها على أنّه قصة في حدّ ذاته، تنتهي نهايةً سعيدةً، حتى لو كان الواقع خلاف ذلك. وقد تحوّل الكتاب قبل صدوره بفعل الحملة التسويقية الضخمة عبر وسائل الإعلام واللقاءات المتكررة لكلينتون إلى سلعةٍ ثمينةٍ بغضّ النظر عن محتواه.

تقول الصحافية آن أبلبوم التي تناولت الكتاب في مقالة لها إنّ زوجها وزير الخارجية البولندي (السابق) رادوسلاف سيكورسكي ما إن رأى الكتاب حتى تصفحه ليبحث عن اسمه في الجداول في الصفحات الأخيرة من الكتاب؛ إذ يكفي أن يرد اسمه في هذه الكتاب ليعدَّ ميزةً له، وخصوصا أنّ مؤلفته قد تكون الرئيسة المقبلة للولايات المتحدة الأميركية.

ولا يتضمن الكتاب فرضيةً أو أطروحةً شاملةً في العلاقات الدولية أو في العلوم السياسية، ولا يسوق أدلةً أو إثباتات بشأن صحّة فرضيةٍ أو إستراتيجيةٍ أو أطروحةٍ معينة، ولذلك لا يمكن تصنيفه في خانة كتب العلوم السياسية أو العلاقات الدولية. فلا جدال في ما يتعلّق بالواقعية أو المثالية، وعلى الرغم من ورود أفكار وملاحظات مهمة متصلة ببعض القضايا الدولية، فإنّ كلينتون لم تربط بين هذه الأفكار لتشكّل رؤيةً متكاملةً للسياسة الخارجية الأميركية. كما أنّها صرفت النظر منذ البداية عن الجدال بين "القوة الصلبة" و"القوة الناعمة"، مفضلةً "القوة الذكية" التي وصفتها بأنّها "اختيار المجموعة الصحيحة من الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، والقانونية، والثقافية"؛ من أجل "تعزيز الأهداف الأساسية لأمننا القومي". إلا أنّ هذا الطرح يظلّ متعلّقًا بالوسيلة، بدلًا من الهدف، وقد نأت كلينتون بنفسها في صفحات الكتاب عن الجدال الشائك بشأن تعريف مصالح الأمن القومي.

تشير كلينتون إلى أنّ الكتاب موجه إلى الأميركيين وإلى أيّ شخص يودُّ الاطلاع على الكيفية التي واجهت بها الإدارة الأميركية التحديات الكبرى، ومعرفة القيم التي تنطلق منها الولايات المتحدة، وفهم طرائق عمل الزعماء والدول مع بعضهم وتضارب قراراتهم في بعض الأوقات، وأثرها في حياة الأفراد. إلا أنّها تحاول عقلنة قرارات السياسة الخارجية الأميركية في فترة خدمتها، وأن تظهر أنها تقف الموقف الصحيح تجاه معظم القضايا، وهو ما يدل على أنّ الكتاب مُوجّه بوضوح إلى الناخب الأميركي أكثر من القارئ خارج الولايات المتحدة.

الكتاب مادةً للتجاذبات السياسية العربية

على الرغم من إشاعة تسجيل مليون طلب لشراء الكتاب قبل صدوره، ودخول الكتاب بعد صدوره قائمة نيويورك تايمز ضمن أكثر الكتب الرائجة طوال اثني عشر أسبوعًا، فإنّ مجموع النسخ الصلبة التي بيعت من الكتاب بعد شهرين من صدوره لم تتجاوز ٢٥٠ ألف نسخةٍ، وقد أخطأ عدد من محرري عروض الكتاب في نقل هذا الرقم وجرى ذِكر بيْع مليون نسخة منه، ويشمل ذلك الصفحة الخاصة بهذا الكتاب في ويكيبيديا باللغة العربية. كانت مبيعات الكتاب، إذن، دون التوقعات مقارنةً بكتاب كلينتون السابق **التاريخ الحي** الذي بيعت منه مليون نسخة في الشهر الأول، على أنه شكّل مادّةً دسمةً لوسائل إعلام عربية غالت في خيالها وافترائها بشأن محتواه.

كانت أكثر القصص المختلقة عن الكتاب شيوعًا اعتراف كلينتون بتأسيس الولايات المتحدة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بهدف تقسيم الشرق الأوسط والسعي لضمان الاعتراف به. وفي الحقيقة لم يرد ذكرٌ لتنظيم الدولة في صفحات الكتاب إطلاقًا، بل ورد ذكر تنظيم القاعدة في عدّة مواضع، أهمّها تأكيد المؤلفة عدم رغبتها في تكرار سيناريو ثمانينيات القرن الماضي في أفغانستان؛ إذ سلّحت الولايات المتحدة إلى جانب السعودية وباكستان متمردين أفغان ساعدوا على إنهاء الاحتلال السوفياتي لدولتهم، ليقوم بعضهم، ومنهم أسامة بن لادن، بتشكيل القاعدة وتحويل أنظاره تجاه أهداف في الغرب. ولم تكن هذه القصة مخفيةً في أحد المواقع الإخبارية، فقد انتشرت إلى حدّ أنها وصلت إلى القول إنّ وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل أخذ الأمر مأخذ الجد وتقدّم بطلب استفسار رسمي للسفير الأميركي لدى لبنان بشأن ما صدر عن كلينتون في ما يتعلّق بموقف الولايات المتحدة من داعش، وطلب تفسيرًا بهذا الخصوص.

وُصِف تناوُل الكتاب في الإعلام المصري بالهزلي، فقد قيل إنّ كلينتون اعترفت بدعمها للسيسي في الكتاب، كما قيل إنّها مدحت مرسي واعترفت بدعمها له، واختلق مذيعٌ في قناة مصرية عددًا من الأحداث الغريبة التي ورد ذكرها في الكتاب بحسب خياله؛ مثل حدوث مواجهة بين الجيش المصري وأسطول أميركي، وقيام جنود مصريين بأسر ضابط أميركي، وتهديد ضابط مصري للرئيس الأميركي شخصيًّا. وبذلك شكّل الكتاب - بلا شك - حالةً غير مسبوقة من حيث تناوله من أطراف متخاصمة في المنطقة العربية، وهو أمرٌ عزاه بعضهم إلى عدم خضوع وسائل الإعلام التي تغذّي ذلك للرقابة أو القضاء.

محتوى الكتاب

بداية جديدة

لم تتوقع كلينتون أن يختارها منافسها السابق في حملة الانتخابات الرئاسية باراك أوباما، إلا أنها بعد استشارة زوجها الرئيس السابق بيل كلينتون وعدد من المسؤولين السابقين وافقت على استلام المنصب، وقد قابل أوباما ذلك بقبول شرطيها المتمثّلين بتوافر خط اتصال مباشر معه والاجتماع به منفردًا متى شاءت، واختيار فريقها كلّه بمفردها مع أخذ اقتراحات الرئيس في الحسبان. وتتناول كلينتون أهمية اختيارها لأبرز موظفيها، ومنهم دايتون ريتشارد هولبروك الذي اختارته مبعوثًا لأفغانستان وباكستان، والعضو السابق في لجنة تقصي الحقائق بشأن الانتفاضة الثانية في شرم الشيخ جورج ميتشيل الذي اختارته مبعوثًا للشرق الأوسط. وعلى الرغم من إشارة عدد من المحللين إلى أنّ تعيين مثل هذين الدبلوماسيين البارزين قد يحدّ دور وزيرة الخارجية الجديدة، فإنّ كلينتون ترى أنّ وجودهما قد يزيد من نفوذ الإدارة الأميركية وصدقيتها. وتقول إنّها تعلمت أنّه توجد ثلاث وظائف لوزير الخارجية، هي: الدبلوماسي الأول للبلاد، والمستشار الرئيس للرئيس في شؤون السياسة الخارجية، والمدير التنفيذي لمؤسسة مترامية الأطراف.

كانت التحديات التي ورثتها الإدارة الأميركية للرئيس أوباما ولقاءات كلينتون بعدد من وزراء الخارجية الأميركيين السابقين والمسؤولين الجدد في الإدارة موضوع الجزء الثاني من الفصل الأول "القاع الضبابي: القوة الذكية". وقد تنوعت التحديات الجديدة بين خيبة الأمل من الشعب الأميركي والشكوك المتعلّقة بقدرة الإدارة الأميركية على إدارة العالم. وبعد انتخاب الرئيس الأميركي عام ٢٠٠٨، أصدر مجلس الاستخبارات القومي تقريرًا بعنوان "توجهات عالمية ٢٠٢٥: عالم متحول" تنبّأ بانخفاض القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة في السنوات المقبلة، وبأنّ النظام العالمي الذي حافظت الولايات المتحدة عليه منذ الحرب العالمية الثانية مُعرّض للتهديد من جهة التأثير المتنامي للاقتصادات الناهضة مثل الصين، والدول الغنية بالنفط ومن بينها إيران وروسيا، والكيانات الفاعلة من غير الدول مثل تنظيم القاعدة.

كما انتشرت تحليلات للآثار الكبيرة للأزمة الاقتصادية العالمية و"التمدد الإمبريالي" الأميركي في الحربين في العراق وأفغانستان بشأن موقع الولايات المتحدة في العالم. وعبّرت كلينتون عن تفاؤلها ووصفت هذه التحليلات بـ "المتشائمة" التي قللت من قوّة الولايات المتحدة، وقالت إنّ القوة العسكرية الأميركية والاقتصاد الأميركي لا يزالان الأقوى من دون منازع، وإنّ الدبلوماسية الأميركية لا تزال هي الأكثر نفوذًا في العالم، وإنّ الجامعات الأميركية هي التي تحدد معايير جودة التعليم في العالم، وإنّ الإدارة الأميركية إن أرادت حلّ أيّ أزمة في العالم أمكنها الوصول إلى عدد من الحلفاء والأصدقاء لفعل ذلك. لتختم الفصل برسالة تلقّتها من وزيرة الخارجية الأميركية سابقًا كوندوليزا رايس، أشادت فيها بقدرات كلينتون، ووصفت منصب وزارة الخارجية بأنّه "أفضل منصب في الحكومة".

سياسة المحور في منطقة المحيط الهادئ

تطرح كلينتون في الفصل الثاني من الكتاب "عبر المحيط الهادئ" سياسة أوباما الجديدة تجاه آسيا التي وصفتها في مقالة لها في مجلة فورين بوليسي بـ "محور آسيا"، وتقول إنّ الولايات المتحدة استثمرت

كثيرًا من الموارد طوال عشر سنوات في العراق وأفغانستان، وإنّ ثمّة حاجةً إلى سياسة أكثر ذكاءً وتنظيمًا تجاه استثمار الموارد في السنوات العشر المقبلة، ولذلك، ترى كلينتون أنّ المهمّة الأكثر إلحاحًا بالنسبة إلى السياسة الأميركية في العقد المقبل ستكون زيادة الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي والإستراتيجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. لذلك قررت أن تكون زيارتها الأولى بوصفها وزيرة للخارجية إلى آسيا لتحقيق ثلاثة أهداف، هي: زيارة اليابان وكوريا الحليفين الرئيسين للولايات المتحدة في آسيا، وزيارة إندونيسيا القوة الإقليمية الناشئة ومقر رابطة دول جنوب شرق آسيا، وبدء التواصل مع الصين.

وذكرت كلينتون أنّ الزيارة الأولى لليابان كانت لإيصال رسالة مفادها أنّ الولايات المتحدة قد عادت إلى آسيا بعد سنوات من التورط في العراق وأفغانستان، مبديةً اقتناعها بأنّ الولايات المتحدة تحتاج إلى مدخل جديد لآسيا، يُظهر التزامًا أميركيًّا بالعمل على نطاق واسع مع الدول الآسيوية، هدفه الرئيس إظهار أنّ الديمقراطية هي نموذج أفضل من النموذج الصيني القائم على الاستبداد مع رأسمالية الدولة، واصفةً الصين بأنّها بُؤرة معاداة الديمقراطية في آسيا.

تركز كلينتون في التوتر حول بحر الصين الجنوبي الذي تصاعد قبل شهرين من تولّي أوباما منصب الرئاسة؛ إذ تمسكت الصين بمطالبها في الإقليم المائي، وهو ما أثار حفيظة جيرانها الآسيويين فضلًا عن الولايات المتحدة. وذكرت وقوفها إلى جانب فييتنام والدول الآسيوية الأخرى في لقاء رابطة دول جنوب شرق آسيا بالعاصمة الفييتنامية هانوي في تموز/ يوليو ٢٠١٠؛ إذ أصرّت فييتنام على طرح مسألة الخلاف المتعلّقة بالبحر الجنوبي، على الرغم من رفض الصين، لتتدخل كلينتون إلى جانب فييتنام، مؤكدةً عدم تحيز الولايات المتحدة إلى أيّ طرف في هذا الصراع، ودعوتها إلى حلّ متعدّد الأطراف وفق القانون الدولي، وإلى إتاحة وصول حرٍّ إلى بحر الصين الجنوبي والعمل على إيجاد حلّ من شأنه أن يمنع النزاع. ووصفت كلينتون التحول في بورما بأنّه من أبرز قصص النجاح لها بوصفها وزيرةً للخارجية. وتحدثت عن تعيين الرئيس الجديد، ووقف بناء السد الصيني على نهر إيراوادي، وخروج زعيمة المعارضة أون سان سو تشي الحائزة على جائزة نوبل من الإقامة الجبرية، واتصال أوباما بها الذي مهّد الطريق لزيارة كلينتون لبورما، وقد كانت أول زيارة لوزير خارجية أميركي لهذا البلد منذ ٥٠ عامًا.

إرسال قوات إلى أفغانستان والتمهيد للانسحاب

مرّ صيف عام ٢٠٠٩ مرورًا سيئًا بالنسبة إلى القوات الأميركية، مع ازدياد مقاتلي طالبان والهجمات على قوات الناتو، وتشوّه الانتخابات بالتزوير على نطاق واسع. ونقلت كلينتون وصف أوباما للحرب في أفغانستان في أحد اجتماعات غرفة عمليات البيت البيت الأبيض بأنّها "في طريقها لتكون أطول حرب في تاريخ أميركا".

وقد وافق أوباما على طلب قائد القوات الأميركية في أفغانستان الجنرال ستانلي مكريستال إرسال ٣٠ ألف جندي لمهمات أمنية وخدمات إنسانية ومساعدة الحكومة، مع حدّ أقصى لانسحاب القوات ١٨ شهرًا. وبدت الوزيرة كأنّها لم تتخذ موقفًا إزاء قرار الرئيس، واكتفت بإشارتها إلى صعوبة تغيير مسار الحرب واقتناعها بأنّ الرئيس اختار الخيار الصحيح.

تشير كلينتون إلى محاولتها إقحام باكستان في الجهد الهادف إلى تأمين مستقبل أفغانستان، بخاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة منها. وتتطرق إلى مفاوضات تبادل بعض الأسرى عقدتها الولايات المتحدة مع كبير مساعدي زعيم حركة طالبان الملا عمر، مضيفةً أنّ الهمّ الرئيس لطالبان خلال المفاوضات كان مصير مقاتلي الحركة في خليج غوانتانامو، إضافةً إلى سجون أخرى. كما تتناول اللقاءات التي قادت إلى التحرك ضدّ أسامة بن لادن في أبوت آباد بباكستان. وتشير إلى أنّه على الرغم من تردد وزير الدفاع روبرت غيتس وشكوك نائب الرئيس جو بايدن في توجيه ضربة لمكان سكن بن لادن، فإنّها اعتمدت رأي مدير وكالة الاستخبارات المركزية ليون بانيتا ومستشار الأمن القومي توم دونيلون المتمثّل بتوجيه ضربة، مضيفةً أنّها أوضحت رجوح كفّة مكاسب إجراء الضربة على كفة المخاطر.

بين أمسيات أوروبا والعلاقات الشائكة مع روسيا

يبدأ تناول كلينتون لأوروبا في الكتاب من التدهور الذي أصاب حلف شمال الأطلسي تحت إدارة الرئيس بوش، وكيفية إصلاح هذه العلاقات بإعادة توثيق العلاقات مع الشركاء الأوروبيين للولايات المتحدة، ثم ينتهي بزيارة إلى صديق قديم لها في بيلفاست. إلا أنّ الفصل المتعلّق بأوروبا لا يعدو أن يكون فصلًا اجتماعيًّا عدّدت فيه أصدقاءها في أوروبا وتحدثت عن مآدب العشاء حضرتها، وعن مصافحتها عددًا من الشخصيات. كما أجرت مقارنات متعلّقةً بمدى التغير في السياسة الخارجية الأميركية تجاه أوروبا منذ أن كانت السيدة الأولى. وكان مجلس الطاقة الأميركي الأوروبي أحد أكبر هموم كلينتون بشأن أوروبا. ودافعت عن إعادة العلاقة إلى طبيعتها مع روسيا، إلا أنّ هذه العملية بدأت تعرف تخبطًا، على عكس ما توقعت، وقد كانت ترى أنّ العلاقات الأميركية - الروسية تتقدم بنجاح مع الرئيس الروسي في ذلك الحين ديمتري ميدفيديف، إلا أنّها أدركت أنها ستتدهور بعودة فلاديمير بوتين رئيسًا. لتتوجه إلى أوباما بالنصيحة لدى مغادرتها منصبها بأخذ سياسة أكثر تشدّدًا تجاه روسيا.

بين القوة الناعمة في أميركا اللاتينية وتكرار الأسئلة المتعلّقة بأفريقيا

رأت وزيرة الخارجية الأميركية سابقًا أنّ مشكلة المخدرات في أميركا اللاتينية هي مشكلة أميركية أيضًا، وأنّ مسؤولية معالجتها تقع على عاتق الولايات المتحدة؛ وذلك من خلال العمل على إبقاء كوبا خارج منظمة الدول الأميركية والعمل في الوقت نفسه على زيادة تأثير القوة الناعمة الأميركية فيها، والوقوف مع جمهورية هندوراس بعد مرورها بانقلاب عسكري، ووصفت الرئيس الفنزويلي في ذلك الحين هوغو تشافيز بالدكتاتور الذي يعاني تضخّم الذات.

وطرحت كلينتون التساؤل الأبرز الذي شغل وزارة الخارجية الأميركية تجاه أفريقيا في فترة خِدمتها وزيرةً للخارجية: كيف يمكن دعم التقدم الحاصل في عدد من الدول وفي الوقت نفسه وقف "الفقر والفوضى" المتفشيين في المجتمع؟ وقد تضمّن ذلك أولويات في المنطقة متمثّلة بالعمل على مكافأة الدول التي نجحت في مسعاها نحو الديمقراطية، والتصدّي للعمل الذي يقف ضدّ المرأة، وتوسيع نطاق عمل برنامج الرئيس الأميركي السابق جورج بوش لمكافحة فيروس الإيدز في المنطقة، ومساعدة العوائل الفقيرة والجائعة. وتناولت كلينتون أيضًا التأثير المتنامي للصين في المنطقة، ونفوذ السياسي الحقوقي من جنوب أفريقيا نيلسون مانديلا.

الفوران في الشرق الأوسط

عنونت كلينتون الفصل الذي يتناول الشرق الأوسط بـ "الفوران". وتتتبّع في الجزء الأول منه، وهو بعنوان "الطريق الصخري للسلام"، روابطها العميقة وانخراطها في جهد تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ إذ تؤكّد استثمارها الشخصي إلى جانب كثير من الأميركيين في أمن إسرائيل ونجاحها. وتحرص في ذلك على تقديم نفسها على أنها شخصية مفضّلة منذ وقت طويل لدى كلّ من الفلسطينيين والإسرائيليين، وأنها متحمّسة لحلّ الدولتين. إلا أنّها بعد جولة من المحادثات الصعبة والشائكة، تعترف بأنّ توقعات تحقيق سلام قد باتت خافتةً، وتختم بأملها أن يقرّر الطرفان السعي للسلام على نحو أكثر جدّيةً.

وتعترف كلينتون في فصل "الربيع العربي: الثورة" بأنّ الإدارات الأميركية المتعاقبة دأبت في تقديم القضايا الأمنية والإستراتيجية المُلِحّة؛ مثل مكافحة الإرهاب، ودعم إسرائيل، وكبح طموحات إيران النووية، في أولوية سياستها الخارجية على تشجيع الإصلاحات الداخلية في الدول العربية، وأنها لم تنظر في قطع العلاقات العسكرية معها. وتقول إنّها كانت دائمًا شديدة الحذر تجاه الوقوف في صفّ الثوار الذين يبشّرون بمستقبل غامض أو حتى استبدادي في المدى البعيد، وبخاصة في مصر، مشيرةً إلى أنّ موقفها وضعها في مواجهة مسؤولي الإدارة الأميركية الذين أُخِذوا بالمثاليّة وفضّلوا التحرك بطريقة أسرع لإطاحة الرئيس المصري حسني مبارك من الحكم. كما تذكر تحذيرها في مداولات الإدارة بشأن التعامل الأميركي مع الاحتجاجات التي ملأت ميدان التحرير وميادين أخرى في مصر، من أن يحصل في مصر ما حصل في إيران، ومن استيلاء المتطرفين على الثورة الشعبية وتأسيس نظام ثيوقراطي.

لم تَغِبْ المفاوضات المكثّفة والدقيقة التي قادت إلى بناء تحالف دولي لفرض حظر الطيران في ليبيا وإطاحة معمر القذافي عن الكتاب، فقد ذكرت كلينتون معارضتها في البداية التدخل العسكري الأميركي خوفًا من غرَق الولايات المتحدة في الصراع، إلا أنّ مطالبة الجامعة العربية بفرض حظر للطيران فوق ليبيا أقنعتها بضرورة دخول الولايات المتحدة في التحالف الدولي المتعدّد الأطراف لوقف قتل المدنيين. وتشير إلى جهدها في بناء التحالف والدفاع عن أوباما بقوّة ضدّ من يتهمه بـ "القيادة من الخلف" في ليبيا، قائلةً إنّ تحقيق مهمّة التحالف الدولي تطلّب قدرًا كبيرًا من القيادة من الأمام ومن الخلف ومن كلّ اتجاه. كما تتعرض، في تفصيلٍ، إلى الجدل الذي دار حول أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ في بنغازي، فتسرد تفاصيل الحادثة متجاهلةً أيّ حديث متعلّق بمؤامرة، وتسلّط الضوء، على نحوٍ دفاعيّ، على العواطف السائدة في تلك اللحظات ولقائها أُسَر الضحايا الأميركيين الأربع في تفجير السفارة، والغضب الذي تسبب به تسييس الحادثة على حدّ تعبيرها.

تسرد كلينتون تطور العلاقة الأميركية الإيرانية خلال العشرين عامًا الماضية، بدءًا بالانفتاحات الجزئية في فترة رئاسة بيل كلينتون، وتلاشيها تقريبًا في فترة "محور الشرّ" في إدارة جورج بوش الابن، ثمّ بداية التقارب الهادئ في فترة تولّيها وزارة الخارجية. وتشير إلى عدد من النقاط المهمة في التعامل الأميركي مع إيران، ومنها تمرير عقوبات إضافية في الأمم المتحدة عام ٢٠١٠، وتقول إنّ هذه العقوبات، إلى جانب فتح قناة تواصل خلفية من خلال سلطان عُمان، أعطت الولايات المتحدة فرصةً جدّية لبدء مفاوضات ظهرت إلى العلن في العام الماضي. ولا تُخفي كلينتون ندمها على عدم تقديم الولايات المتحدة دعمًا أكبر للثورة الخضراء عام ٢٠٠٩.

وتتحدث كلينتون عن فشل الدبلوماسية الدولية في معالجة الصراع المنتشر في سورية خلال الفترة ٢٠١١ - و٢٠١٢، بما في ذلك محاولتها حشْد كمٍّ من المعارضة لبشار الأسد في الأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. وتنقل كلينتون لقاءً جمع بوتين بأوباما، في حضورها، تأكيد بوتين أنّه لا يكِنّ مودةً للأسد الذي يتسبب له بصُداعٍ على

حدِّ قولها، واعترافه بأنّ روسيا لا تملك اليد الطولى في نظام الأسد. لتستدرك ذلك بأنّها لا تثق بكلام الروس، ولا بأفعالهم. كما تُورد توجهها بالسؤال لوزير الخارجية السعودي في ذلك الحين سعود الفيصل بشأن إمكان إقناع الأسد بوقف العنف وبدء انتقال سياسي وكسب دعم موسكو للتعاون على ذلك، فأجاب بالنفي قائلًا إنّ عائلة بشار الأسد لن تسمح له وبخاصة أمه، فهو حريص على إبقاء مكانة العائلة واتّباع النهج الوحشي لوالده.

ويذكر الكتاب مخاوف كلينتون المبكرة من تسليح الثوار وتحذيرها من صعوبة السيطرة على السلاح حالما يدخل إلى سورية. وتصف كلينتون سورية بأنّها "مشكلة شريرة"، وهو مصطلح قالت إنّ خبراء التخطيط يستخدمونه لوصف تحديات معقّدة جوابها الصحيح نادر الوجود وكلّ خيار لحلّها يبدو أسوأ ممّا بعده؛ إذ تقول: "إن لم تفعل شيئًا، فإنّ أزمة إنسانية ستنتشر في المنطقة. وإنْ تدخلت عسكريًّا، فقد ينفجر أمامك مستنقع آخر مثل العراق. أمّا إذا أرسلت الدعم للثوار، فإنّ هذا الدعم سينتهي أمام ناظريك بيد المتطرفين. وإن اعتمدت الدبلوماسية، فستواجه الفيتو الروسي. وعلى الرغم من كلّ ذلك، فلا بد من مواصلة جميع هذه المسارات".

تتناول كلينتون خطةً متعلّقةً بتدريب مجموعة من الثوار المعتدلين خلصت إليها بعد نقاش في تموز/ يوليو ٢٠١٢ مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الوقت ديفيد بيترايوس ومع الحكومة التركية في الشهر التالي. وترى كلينتون أنّ من شأن تدريب مجموعة من الثوار - ولو كانت صغيرةً - أن يكون له تأثير نفسي إيجابي في الثوار، وأن يدفع الأسد إلى حلّ سياسي، مشيرةً إلى أنّ حزب الله نجح بذلك في تعزيز موقف الأسد بعد نشره بضعة آلاف من المقاتلين الجيدين. وتشير، نقلًا عن إحدى مداولاتها مع الرئيس أوباما وبترايوس، إلى حديثها عن وجود فرق كبير بين ضخّ السعودية وقطر السلاح إلى سورية وتدريب الولايات المتحدة مجموعة غير متطرفة من الثوار وتجهيزها، وإلى أنّ ذلك ليس لهزيمة الأسد، بل لإيجاد شريك على الأرض يمكن التعامل معه ويكون كافيًا لإقناع الأسد وداعميه باستحالة تحقيق نصر عسكري، واصفةً الخطة بأنها الخيار الأقل سوءًا. ولم تتمكن كلينتون أو أيّ مسؤول آخر في الإدارة من تغيير رأي أوباما في تلك الفترة.

وتتحدث كلينتون عن دورها التفاوضيّ بعد ما وصفته بـ"اندلاع القتال بين مقاتلي حماس وإسرائيل في قطاع غزة" في خريف ٢٠١٢، واصفةً الأزمة بأنّها اختبار مهمّ للقيادة الأميركية. وتشير إلى تركها رحلةً مهمةً إلى جانب الرئيس الأميركي في وقت متأخر من تشرين الثاني/ نوفمبر، وأنها ذهبت في رحلة طارئة إلى التوسط من أجل وقف لإطلاق النار في الشرق الأوسط. وكان التحدي الأكبر بالنسبة إليها في تلك المهمّة كسب موافقة مرسي على وقف إطلاق النار في غزة، لتتوسط في المحادثات المتوقفة بين إسرائيل ومصر التي كانت تمثّل حماس.

وتقول كلينتون إنّ التاريخ أقحم الزعيم الذي لم يُختبر محمد مرسي "من الغرفة الخلفية إلى الكرسي الضخم"، مشيرةً إلى أنّه كان من غير الواضح إن كان سيضطلع بدور رجل الدولة، وإن كان يملك المؤهلات لذلك. وتشير إلى أنّها أقنعت إسرائيل بالموافقة على اتفاق لوقف إطلاق النار، وأنّها راجعت الاتفاقية مع مرسي سطرًا سطرًا، لتوقّع الاتفاقية على عكس التوقعات. وتكتفي كلينتون بالإشارة إلى تظاهر الملايين من المصريين ضدّ تجاوزات حكومة مرسي وتدخل الجيش لخلعه والبدء في حملة عنيفة على الإخوان المسلمين، وتختم بأنّ آفاق الديمقراطية في مصر لا تبدو مشرقةً؛ فالسيسي يخوض الانتخابات الرئاسية أمام معارضة شكلية، ويبدو أنّه سيتبع النموذج الكلاسيكي للحكم التسلطي في الشرق الأوسط.

مسودة للحملة الانتخابية

أفضل ما يمكن أن يستفيد منه القارئ في هذا الكتاب هو تعرّف المسار الذي ستسلكه كلينتون تجاه السياسة الخارجية في حملتها الانتخابية؛ وذلك من خلال فصول الكتاب والأفكار التي طرحتها حول كلّ قضية من قضايا السياسة الخارجية، بصورة السياسية ذات الروح القتالية العالية التي عادت من هزيمة عام ٢٠٠٨، لتكون صاحبة رؤية أوضح للولايات المتحدة. وقد وصف بعض النقاد الكتاب بأنّه مسوّدة ذكية لبرنامج انتخابي يطرح رؤية كلينتون لمستقبل الولايات المتحدة.

اختتمت كلينتون كتابها بالحديث عن ملفات غير متعلّقة بالسياسة الخارجية في المقام الأول، في فصل خصّصته لمستقبل الولايات المتحدة، وهو أمرٌ لا يمكن إلا أن يندرج في مسودة لبرنامجها الانتخابي؛ إذ أكّدت التزامها بمواجهة التغير المناخي، مشيرةً إلى أهمية الدور الذي اضطلعت به في إيجاد اتفاقية دولية لتقليل انبعاثات الكربون، وركّزت في القضاء على البطالة وتسويق المنتوجات الأميركية، وذكرت في هذا الصدد إقناعها الحكومة الجزائرية بتوقيع عقد ضخم مع شركة جنرال إلكتريك الأميركية للمساعدة في بناء ستة حقول للغاز الطبيعي، وصراعها مع الصين، وإدارة الرئيس بوش لمساعدة مصنع زجاج أميركي. كما تناولت حقوق المرأة وتعزيز دورها في المجتمع.

عزام أمين*

مراجعة كتاب

كيف يكون الخلاص من الاستلاب الجهادي؟

عنوان الكتاب في لغته: Comment Sortir de l'Emprise Djihadiste?

عنوان الكتاب: كيف يكون الخلاص من الاستلاب الجهادي؟

المؤلف: دنيا بوزار.

سنة النشر: ٢٠١٥.

الناشر: Les Éditions de l'Atelier.

عدد الصفحات: ١٥٥ صفحةً.

* أكاديمي سوري، حاصل على درجة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي - جامعة ليون الثانية في فرنسا.

حاز كتاب دنيا بوزار[١] **كيف يكون الخلاص من الاستلاب الجهادي؟** عام ٢٠١٥ جائزة "الإكسبريس"[٢]، وهي من الجوائز الأدبية المهمة في فرنسا. ويتناول هذا الكتاب ظاهرة استقطاب الحركات الأصولية الإرهابية للشبان الفرنسيين وتجنيدهم في صفوفها وتكليفهم بمهمات خطِرة في فرنسا نفسها، أو إرسالهم إلى القتال في سورية والعراق وغيرهما من الجبهات. وفي سياق محاولة تقديم حلول لتلك الظاهرة، تبحث الكاتبة في مراحل التجنيد الجهادي وإستراتيجياته وكيفية مواجهة هذه المشكلة.

وفي مستهل الكتاب، تقدّم الكاتبة نفسها بوصفها باحثةً أنثربولوجيةً وتربويةً تهتمّ بتأثير التمييز ومشاعر الظلم في الإنسان. وتؤكّد أنها لا تتطرّق البتّة إلى الإسلام بوصفه دينًا، ولا تدخل في نقاش متعلّق به، وأنها تهتمّ بالخطاب السياسي الإسلامي الراديكالي وتأثيره في الشباب في فرنسا. وهي ترى أنّ المتطرفين يحوّلون مشاعر الإهانة والظلم التي يعانيها بعض الشباب الفرنسي إلى مشاعر قوّة وانتقام؛ إذ تقول: "المتطرفون يحوّلون مشاعر الذلّ والدونية إلى شعور بالقوة: إنْ كنت تشعر بعدم الارتياح مع الآخرين (أصدقائك، ووالديك، وأساتذتك.. إلخ)، فذلك لأنّ الله اختارك كائنًا متفوّقًا يملك الحقيقة. خلافك مع المجتمع هو أمرٌ طبيعيٌّ: أنت مختلف عن الآخرين، لأنك أكثرهم بصيرةً" (ص ١٢).

وتشير الكاتبة إلى أنها كانت تحاول في مسيرتها المهنية الإجابة عن الأسئلة التالية: لماذا يزداد تأثير الخطاب الأصولي الإسلامي في أوساط الشباب الفرنسي؟ وكيف يستطيع الخطاب الإسلامي المتطرف التأثير في شخص يشعر بالعزلة والمهانة؟ وهل يكون ذلك من خلال إعطائه مكانةً وإحساسًا بأنه ليس وحيدًا؟ وتشير أيضًا إلى أنها لاحظت من خلال عملها في مركز "الوقاية من الانحرافات الطائفية المتعلّقة بالدين الإسلامي"[٣] أنه جرى تكييف التجنيد وأساليبه مع الثقافة الفرنسية، فتقول "يجري تجنيد الفرنسيين بخطاب فرنسي، عبر مُجَنِّدِين يعرفون جيّدًا الإشكاليات الوطنية الفرنسية، لأنهم تربَّوا في فرنسا ويفكرون بالطريقة الفرنسية ويعودون في نقاشاتهم إلى المسائل الجدلية أو المحرمات الفرنسية، على نحوٍ يمكّنهم من كسب ثقة الأشخاص المستهدفين بالتجنيد" (ص ٢٢).

وبعد استعراض بعض المصطلحات السياسية والصحافية وتعريفاتها الإبستمولوجية؛ كمصطلح "التطرف الإسلامي"، و"الإسلام السياسي"، و"الإرهابيين"، و"المؤدلجين"، و"النازيين الجدد"، و"المتعصبين" و"الجهاديين"، تذكر بوزار أنها تفضّل استخدام مصطلحي "المُجَنَّدين" و"التجنيد"، وتشرح ذلك بناءً على أنّ التجنيد هو صيرورة نفسية تتضمن عدّة مراحل متدرجة قبل أن يلتحق الشاب أو الشابة بجبهة النصرة، أو بتنظيم داعش في سورية والعراق. وتقول الباحثة إنّ تأكّدها من وجود هذه الصيرورة يرجع إلى عملها في مركز "الوقاية من الانحرافات الطائفية المتعلقة بالدين الإسلامي"؛ إذ كان يتطلب منها الالتقاء بعائلات الشباب المجندين والنقاش وقتًا مطولًا معهم.

وترى بوزار أنّ الخطر لا يكمن في ذهاب المجندين إلى سورية والعراق ولا في عودتهم؛ ذلك أنّ عودتهم في حدّ ذاتها تدل على تراجعهم وصدمتهم تجاه الواقع الذي عايشوه. وفي المقابل ترى أنّ الخطر الفعلي يكمن في أولئك المجندين الذين لم يتركوا فرنسا بعد، والذين يصعب كشفهم؛ لأنهم لا يتصرفون في أغلب الأحيان كمتطرفين إسلاميين، ويشكّلون خلايا نائمةً في المجتمع الفرنسي. لهذا، فإنّ مواجهة ظاهرة التجنيد الجهادي لا تكون من خلال منع الشباب من الذهاب إلى سورية والعراق للالتحاق بداعش، ولا بإلقاء القبض عليهم حال عودتهم، بل بمنع وقوع الشباب تحت تأثير الخطاب الإسلامي الراديكالي وسيطرته.

وقبل أن تبحث الكاتبة مراحل التجنيد والآليات النفسية المستخدمة للسيطرة على الشباب المجندين، تورد إحصائيات مهمّةً تشير إلى أنّ ضحايا ظاهرة التجنيد الجهادي هم من أصول اجتماعية ودينية شتَّى، وذلك على عكس النظرة النمطية التي توجّه إصبع الاتهام إلى الشباب الفرنسي من أصول مسلمة. وتبيِّن كذلك أنّ الخطاب الإسلامي الراديكالي يستطيع الوصول إلى شباب غير مسلمين من طبقات اجتماعية غنية، وهو أمرٌ يناقض النظرة النمطية الشائعة التي تشير إلى فقراء الضواحي من المسلمين، وتؤكّده الأرقام[٤]، فقد أحصى "مركز

١ دنيا بوزار Dounia Bouzar، باحثة فرنسية أصبحت عام ٢٠٠٣ عضوًا في المجلس الفرنسي للدين الإسلامي، ولكنها قدمت استقالتها عام ٢٠٠٥ احتجاجًا على تسييس هذا المجلس. وتعمل منذ عام ٢٠٠٥ مستشارةً في معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني، وقد حصلت على شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة باريس الثامنة عام ٢٠٠٦. وساهمت مع عدد من علماء الاجتماع والنفس والتربويين عام ٢٠١٤ في تأسيس "مركز الوقاية من الانحرافات الطائفية المتعلقة بالدين الإسلامي" CPDSI، ومن أهمّ مؤلفاتها كتاب **فرنسية ومسلمة** الذي صدر عام ٢٠٠٢، **ما الذي يغطيه الحجاب؟** الذي صدر عام ٢٠٠٤، **العلمانية، طريقة العمل** الذي صدر عام ٢٠١٠، وكتاب **إسلام الضواحي** الذي صدر عام ٢٠٠٧، **بحثوا عن الجنة فوجدوا جهنم** الذي صدر عام ٢٠١٤؛ وهو في موضوع الجهاديين الفرنسيين في سورية، **تفكيك الخطاب الإسلامي المتطرف** الذي صدر عام ٢٠١٤ أيضًا.

2 Prix de l'essai de L'EXPRESS.

3 Centre de Prévention contre les Dérives Sectaires liées à l'Islam.

٤ ينبغي التعامل مع هذه الإحصائيات وتعميمها بحذر، فهي تمثّل العائلات التي بادرت إلى الاتصال بمركز الوقاية ولا تمثّل كلّ العائلات الفرنسية التي لديها أبناء وقعوا ضحايا للتجنيد الجهادي. وقد أشارت الباحثة دنيا بوزار نفسُها إلى هذا الأمر في أكثر من مقابلة تلفزيونية.

الوقاية من الانحرافات الطائفية المتعلقة بالدين الإسلامي" ٤٠٠ عائلة فرنسية التحق أبناؤها أو بناتها بالجهاد في سورية والعراق، منها ٤٠٪ من العائلات ملحدة، و٤٠٪ كاثوليك، و١٩٪ مسلمة و١٪ يهودية. أمّا من حيث العمر، فإنّ ٣٠٪ من الشباب قاصرون، و٣٩٪ منهم تراوح أعمارهم بين ١٨ و٢١ عامًا، و٣١٪ أعمارهم بين ٢١ و٢٨ عامًا. ولم تتصل حتى الآن بالمركز أيّ عائلة يزيد عمر ابنها أو ابنتها عن ٣٠ عامًا. وأمّا من حيث الجنس، فإنّ نسبة الفتيات تساوي نسبة الفتيان. ومن حيث الوضع الاجتماعي، ينتمي ٥٩٪ من العائلات إلى الطبقة المتوسطة، و٣٠٪ منها إلى الطبقات الشعبية، و١١٪ منها إلى الطبقات العُليا.

لقد ألقت السلطات الفرنسية القبض على ٣٠ فتاةً تراوح أعمارهن بين ١٣ و١٧ عامًا أثناء محاولتهنّ الذهاب إلى سورية. وتُشير الأرقام الرسمية التي قدمها رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس في هامش مؤتمره الصحافي الذي عقد في التاسع عشر من آذار/ مارس ٢٠١٥ إلى وجود ١٩٠٠ جهادي أو شخص واقع تحت تأثير الخطاب الجهادي، استطاع ٧٧٠ واحدًا منهم الالتحاق بداعش والنصرة. وقد عاد قسم منهم، وبقيَ ٤٢٠ شخصًا، منهم ١١٩ امـرأةً. وأكّد فالس وجود نحو ٣٠٠ جهادي فرنسي في تركيا يحاولون العبور إلى سورية، وأشارت هيئة مراقبة الإنترنت إلى وجود نحو ١٢٠٠ ملفٍّ شخصيٍّ يشكّل كلّ منها حالةً خطِرةً من خلال نشر رسائل وفيديوهات تساند المجموعات الإرهابية.

وتخصص الكاتبة الفصول الثلاثة من الباب الأول من كتابها لشرح الآليات النفسية وآليات الإقناع العقلية المستخدمة في السيطرة على هؤلاء الشباب. وتشير إلى أنّ الاستقطاب يجري أوّلًا من خلال الإنترنت؛ أي قبل أيّ لقاء وجهًا لوجه. وفي هذا السياق تتجلى مرحلة افتراضية مهمتها نزع ثقة الشاب في المجتمع وفي زملائه، ومن ثمّة يشعر بإحساس الجماعة الجهادية نفسه وبالتطابق معها؛ إذ تحلّ هويتها محلّ هويته الشخصية الفردية. لذلك يجب إقناعه بنظرية المؤامرة، وبأنّ كلّ شيء مدبَّر ومدروس من الأقوياء ضدّ الضعفاء. فالعالم يعاني الظلم والاستغلال والنهب والدعاية الكاذبة، وأحداث ١١ سبتمبر مدبَّرة، وكذلك مرض السيدا، والشركات الكبرى تتآمر على العالم لبيع منتوجاتها، وأميركا تراقب العالم، والقوى الرأسمالية تسيطر على كلّ شيء. ولا يجرى التطرّق في هذه المرحلة إلى أيّ جانب روحي أو ديني، وإنما يجري التركيز في المؤامرة، وفي مشاعر الظلم حتى يصبح الشخص المستقطب شيزوفرانيًّا يرفض الواقع الظالم. وبعد ذلك ينتقل الخطاب من منطق الضحية العاجز أو المفعول به، إلى منطق المواجهة ومحاربة الظلم لإنقاذ الضحايا، ومنطق الفاعل. فلا سبيل إلى تغيير النظام ومواجهة المؤامرة وإنقاذ البشر إلا بالمجابهة.

وتؤكِّد بوزار أنّ معظم الشباب والشابات جرى تجنيدهم من خلال الإنترنيت، فلقد أدرك الخطاب الراديكالي الإسلامي أنّ هذه الوسيلة ناجعة للدعاية والاستقطاب؛ لأنها تسمح بتجاوز قيود الزمان والمكان. وتوصّلت الباحثة، من خلال عملها، إلى ثلاثة أنواع من الفيديوهات التي يجرى تداولها في هذه المرحلة الافتراضية، وهي:

- الفيديوهات التي تركّز في فساد النظام العالمي.
- الفيديوهات التي تركّز في مجموعات سرية تسيّر الأمور بحسب مصلحتها (شهود يهوه، والماسونية، ومافيات اقتصادية، واستخبارات عالمية، وموساد.. إلخ).
- الفيديوهات التي تحثّ على المواجهة.

وبعد تحليل عشرات الفيديوهات الدعائية تَبَيّن للباحثة أنّ قوّتها تكمن في جلب المشاهدين الشباب الذين لا أسئلة دينية لديهم أو روحية، وأنهم يكونون في البداية ناقمين باحثين عن معركة ضدّ الظلم في العالم. وسرعان ما تدفعهم هذه الفيديوهات إلى الغرق في تصورٍ للعالم بأنه محكوم كلّه بالكذب والمؤامرات، ثمّ يخرجون وهم على يقين بأنّ الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) ما هو إلا جزء من المؤامرة الكبرى، وأنّ قوى الشرّ الشيطانية تهاجم الإسلام؛ لأنه يمثّل آخر معقل يمكنه الوقوف أمامها ومكافحتها. وفي هذا السِّياق يُدخل الراديكاليون في ذهن الشاب أنّ الالتحاق بهم هو الطريق الوحيد إلى تهديم تلك التكتلات السرية التي تريد تحطيم الإنسانية.

ولاحقًا تُقدَّم للشباب مساحة افتراضية بديلة تفوق كلّ المساحات الحقيقية: أناس يتحدثون معهم ويحاورونهم ويشعرون بشعورهم نفسه. وكثيرًا ما يتوجه الخطاب الراديكالي إلى شباب ذوي بنية نفسية ضعيفة ويشعرون بأنهم لا ينتمون إلى أيّ مكان ويعانون أزمة هوية. فيرى الشابّ الذي يشعر بأنه من أصل جزائريّ، أو مغربيّ، أو فرنسيّ أيضًا، أنه محميّ من خلال سُلطة هذا الخطاب الذي يمنحه قوّة الانتماء إلى الجماعة والشعور بالتفوق على الآخرين لأنه يعرف الحقيقة. وفي النهاية يتوحّد الشاب مع هذه الجماعة بعد أن يجتاز ثلاث مراحل، هي:

- مرحلة تحديد الجماعة وتعريفها: تعطي الجماعات الأصولية الشاب إحساسًا بالقدسية والهيبة؛ لأنها تعيد تحديد علاقة

الشاب بنفسه وبالآخرين، فتمنحه هويةً اجتماعيةً معروفةً ومحددةً.

- مرحلة الانقطاع عن المحيط الاجتماعي: لا يكتفي الخطاب الراديكالي بالتركيز في الجماعة نفسها، وفي رئيسها (شيخ، أو مكانة سياسية.. إلخ)، وفي نقاط التشابه بين أفرادها، بل يركّز أيضًا - على نحوٍ مستمرّ ودائم - في نقاط الخلاف والاختلاف مع الآخرين (العائلة، والأصدقاء، ورفاق المدرسة ونحوهم) حتى يصل الشاب إلى مرحلة الانقطاع التامّ عن محيطه الاجتماعي.
- مرحلة محو الهوية الفردية Dépersonnalisation: يدفع التركيز في نقاط التشابه بين أعضاء الجماعة الشاب إلى أن يشعر بأنه يتحدث باسم الجماعة ويمثّلها. وهكذا تضمحل الهوية الفردية ويصبح "الأنا" نحن.

وفي ثالث فصول الباب الأول تتطرّق الكاتبة إلى آليات الإقناع التي يجرى استخدامها في الفيديوهات، وأهمها الرسائل المبطنة غير المباشرة ومشاهد العنف. وتشير في البداية إلى أنّ جميع العائلات التي تواصلت معها بشأن أبنائها صرَّحت بأنه كان لديهم نوع من الإدمان على الإنترنيت، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. ثمّ تُبين أنّ التجنيد يبدأ باستخدام فيديوهات بسيطة ومعروفة وألعاب افتراضية شائعة أيضًا. وهكذا يجرى التواصل مع الشاب أو الشابة بطريقة تجعله يُدمن علاقته الاجتماعية الافتراضية. ثمّ يجرى الانتقال من مرحلة الألعاب الافتراضية والفيديوهات المعروفة إلى مرحلة الفيديوهات التي تحتوي رموزًا من التاريخ الإسلامي (رمزية سورية وبلاد الشام المحببة إلى الرسول ونحو ذلك) حتى يصل الإدمان بالشاب إلى أن يتحدث باسم الله. ويجرى كذلك التدرج بمشاهد العنف من مرحلة العنف الجسدي البسيط إلى مشاهد الذبح والدم، حتى يصل الشاب إلى مرحلة "اللاحدود في العنف وتقبله"، بعد أن يتمّ القضاء على كلّ العقبات النفسية الإنسانية في وجه العنف. وتهدف هذه المرحلة إلى التحكم الذهني في الشاب من جهة، وإلى نزع الصفة الإنسانية عن الأعداء من جهة أخرى، ومن ثمة تُقبل فكرة التخليص العرقي أو الديني، أو قتل كلّ من يخالف الجماعة حتى لو كانوا من المسلمين، فهؤلاء أخطر من غيرهم لأنهم، في نظرهم، خونة وعملاء.

وبعد تفكيك أساليب الأدلجة والتجنيد ومناهجهما، تُكرّس الباحثة الباب الثاني من الكتاب بفصوله الثلاثة للبحث في مسألة مواجهة هذه الظاهرة. وتقول بوزار إنه لا توجد وصفة سِحرية لمنع الشباب من الوقوع تحت تأثير الخطاب الجهادي وإنه لا يمكننا التركيز في الجانب النفسي وإهمال الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو العكس. وعلى الرغم من تعقيد المشكلة، تشير الكاتبة إلى نوع من العلاج، يعتمد منهجًا عابرًا للاختصاصات ويأخذ في الحسبان العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، توصّلت إليه من خلال عملها في "مركز الوقاية من الانحرافات الطائفية المتعلقة بالدين الإسلامي"، ومن خلال لقائها عديد الشباب الذين وقعوا ضحايا هذا الخطاب.

وقبل الحديث عن مراحل العلاج، يجب أن يعرف المعنيون بتقديم المساعدة للشبان أنّ عليهم أوَّلًا إرصاد ضروب سلوك القطيعة التي تظهر عند المراهقين والمراهقات، وعدم خلطها إطلاقًا مع بداية تديُّن ما أو التحوّل إلى دين آخر. ويجب عليهم معرفة الوظيفة النفسية التي يقوم بها الدين بالنسبة إلى هؤلاء الشباب. ويجب عليهم أيضًا اجتناب إسداء النصائح أو محاولة الدخول في نقاش أيديولوجي أو ديني مع هؤلاء المراهقين لإثبات عدم صحة وجهة نظرهم. فهذا الفعل لن يزيدهم إلا تمسكًا بأفكارهم واقتناعًا بنظرية المؤامرة؛ ذلك أنّ أحد أهمّ مراحل الأدلجة والتجنيد الجهادي يقوم على أنّ تقديم النصح لك وإثبات عدم صحة أفكارك ليس إلا جزءًا من المؤامرة. فضحايا الخطاب الجهادي عقولهم مغيَّبة تمامًا ومشاعرهم هي التي تقودهم، لذلك لن ينفع معهم خطاب المعرفة والعقل. وأخيرًا، يجب على المعنيين بتقديم المساعدة لهؤلاء الشباب أن يتعاملوا مع كلّ مراهق أو مراهقة بوصفها حالةً فرديةً.

العلاج الذي تقترحه الباحثة قائم على إحياء المشاعر والعواطف التي تستطيع أن تُعيد للشاب المجند شخصيته المسلوبة وتساعده على فهم الصيرورة التي قادته إلى التجنيد؛ وذلك انطلاقًا من تجربته الشخصية ومن خبرته الفردية. وإنّ الخطوة الأولى التي يعتمد عليها هذا العلاج، بحسب الباحثة، هي الخروج من حالة القطيعة التامة مع المحيط الاجتماعي التي فرضها الخطاب الإسلامي المتطرف على الشاب أو الشابة، ويجرى ذلك من خلال إعادة إحياء الروابط العائلية ومشاعر الانتماء الاجتماعي، من خلال البحث عن العوامل التاريخية العائلية والاجتماعية التي ساهمت في بناء شخصية الشاب أو الشابة. وتقترح بوزار العمل على إعادة العلاقة بالوالدين وإحياء مشاعر الحب والحنان تجاههما في مرحلة أولى، ومن ثمّة إحياء العلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء والزملاء في مرحلة ثانية. ويجرى ذلك من خلال الحديث عن الذكريات القديمة، وقصص أصدقاء الطفولة، والبحث عن معايير وقيمٍ مشتركة. وتشير الكاتبة إلى أنّ

المشكلة الكبرى في هذه المرحلة التي تشكّل عقبةً رئيسةً تحول دون نجاح هذه العلاج هي غياب الوالدين، سواء كان ذلك بسبب حالة صحية أو اقتصادية، أو الموت، أو بسبب إنكار وجود المشكلة أساسًا.

أمّا المرحلة الثانية من العلاج، فتبدأ بعد عودة المشاعر العائلية والاجتماعية، وتسمِّيها بوزار مرحلة المواجهة مع الحقيقة، وهي تهدف إلى إعادة الشاب إلى الحياة الحقيقية وإخراجه من الوهم الذي كان يعيش فيه، وإعادة المشاعر الإنسانية إليه بعد أن جُرِّد منها. ويجرى ذلك من خلال إدراكه للإستراتيجيات النفسية التي استعملها معه الخطاب الراديكالي الإسلامي من أجل إقناعه والسيطرة عليه. وتذكر الباحثة أنّ أحد أهمّ آليات العلاج التي تسمح بتحقيق أهداف هذه المرحلة هي لقاء شباب وشابات تخلصوا من تأثير الخطاب الجهادي وعقْد ندوات وورشات عمل معهم.

وأمّا المرحلة الثالثة – وهي الأخيرة - فهي مرحلة ما بعد التخلص من التجنيد وعودة الشاب أو الشابة إلى الحياة الواقعية. وتقول الباحثة إنّ هذه المرحلة صعبة جدًّا بالنسبة إليهما؛ إذ يعانيان في التخلص من تأثير الخطاب الجهادي شعورًا بخيبة الأمل وفقدان الثقة بالنفس وبالآخرين. والأشدّ خطرًا من ذلك هو الشعور بالوحدة والفراغ اللذين كثيرًا ما يؤدِّيان إلى نوع من الاكتئاب. فالشعور بالانتماء إلى الجماعة الأصولية التي اختارها الشاب، وما يرتبط به من إحساس بالقدسية والهيبة والثقة بالنفس، والعلاقات الاجتماعية الافتراضية التي عاشها، ومشروع مقاومة الظلم، من العوامل التي أعطته نوعًا من الإحساس بالمعنى والجدوى لحياته. ولكن هذا الإحساس ينتهي حين يُدرك الشاب أنّ كلّ ذلك لم يكن إلّا وهمًا. وتُشير الكاتبة إلى أنّ الدعم النفسي أمرٌ ضروريٌّ جدًّا في هذه المرحلة، وإلى أنه يجب على الأهل والمربين أن يقدِّموا هذا الدعم بالتعاون مع معالجين نفسانيين يستطيعون تقديم النصائح له ولهم وتوجيههم.

يُعَدُّ هذا الكتاب من الكتب المهمة، لفهم الآليات والإستراتيجيات المستخدمة في تجنيد الشباب في الحركات الإسلامية الأصولية. فبقراءته يمكن أن نصل إلى إجابة عن السؤال: لماذا يترك شباب وشابات الحياة في الغرب المُرفّه، ليأتوا ويقاتلوا مع النصرة وداعش، في سورية والعراق وغيرهما من الأماكن؟ فقد استطاعت الكاتبة إظهار عدم صحة الأفكار الشائعة المتعلقة بظاهرة الجهاديين الأوروبيين بوجه عامّ، والفرنسيين بوجه خاصٍّ، وأوضحت أنّ حرب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" ليست حربًا دينيةً، بل هي حرب أيديولوجية، ولذلك بدأ التنظيم مجازره بالمسلمين الذين لم يوافقوا على أيديولوجيته الشمولية، وتذكر الكاتبة أنّ الذين يعدّون حرب داعش حربًا دينيةً لا يريدون رؤية هذه الحقيقة، وأوضحت أنّ التجنيد لا يجرى في الجوامع حصرًا، وأنّ بعض الشباب الذين كانوا على وشك القيام بأعمال إرهابية باسم داعش ليسوا مسلمين، وأنّ منهم من لم يلتقِ أيَّ شخص مسلم، وأكّدت أنّ ضحايا ظاهرة التجنيد الجهادي من الشباب والشابات من أصول اجتماعية ودينية متعدّدة.

غير أنّ ما يمكن أن تؤاخذ به الكاتبة أنها لم تُعمّق، على نحوٍ كافٍ، تحليل إستراتيجيات التواصل والإقناع والتأثير؛ أي الإستراتيجيات الدينامية النفسية التي يُخاطب من خلالها الشباب والشابات، نفسيًّا ووجدانيًّا وعاطفيًّا، سواء كان ذلك عبر اللغة أو الصورة. يُضاف إلى ذلك أنها لم تتطرّق، على نحوٍ معمق أيضًا، إلى الأبحاث التي درست ديناميات الجماعة وأنواعها وتأثيرها في سلوك الفرد واتجاهاته؛ وذلك مع العلم أنها أشارت إلى أهمية تجارب سالومون آش[٥] المتعلّقة بالامتثال والوقوع تحت سيطرة الجماعة، وإلى تجارب ستانلي ميلغرام[٦] المتعلّقة بالطاعة للسُلطة، وإلى تجربة فيليب زيمباردو في سجن ستانفورد[٧].

سيشعر المتخصص بعلم النفس الاجتماعي، أو علم الاجتماع وسيسيولوجيا التواصل، عند قراءته هذا الكتاب الذي كان يمكن إغناؤه بعدّة تجارب ودراسات بنوع من الإحباط وخيبة الأمل. ولكنّ هذه النقطة بالتحديد قد تكون إيجابيةً في الوقت نفسه، فهي تسمح للكتاب بالوصول إلى أوسع شريحة في المجتمع الفرنسي، ولا تجعله مقتصرًا على المتخصّصين بالعلوم النفسية والاجتماعية، وقد كان هذا الأمر، بالنسبة إلى الباحثة التي أشارت إليه في خاتمة كتابها، أحد أهدافها الأولية.

يُعَدُّ هذا الكتاب مساهمةً مهمّةً في فهم الآليات والإستراتيجيات التي يستخدمها الخطاب الراديكالي الإسلامي في تجنيد الشباب والشابات، وليس ذلك في فرنسا والغرب فحسب، بل في كلّ من سورية والعراق وسائر الدول العربية أيضًا. فأغلب الظنّ أنّ معظم تلك الآليات والإستراتيجيات وطرائق التعامل معها على درجة كبيرة من التشابه في جميع الدول.

---

5 Solomon E. Asch, "Opinion and social pressure. Scientific American," *Scientific America* (1955), pp. 193, 31 - 35.

6 Stanly Milgram, Soumission à l'autorité (Paris : Calmann-Lévy, 1974).

7 P. G. Zimbardo et al., "The mind is a formidable jailer: A Pirandellian prison," *The New York Times Magazine,* pp. 36 ff; C. Haney & C Banks & P Zimbardo, "Interpersonal dynamics in a simulated prison," *International Journal of Criminology and Penology* (1973), vol. 1, pp. 69 – 97.

صـدر حديـثًا

عبادة محمد التامر

سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا

يُمثِّل هذا الكتاب مدخلًا إضافيًا لفهم آليات عمل السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط؛ لأنه يعيدها إلى مرتكزٍ قلّما حظيَ بأهمية لازمة، هو مرتكز التركيبة الثقافية والفكرية النظرية للإدارات الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية وممارساتها السياسية.

وفي هذا الكتاب، يطرح المؤلف سؤالًا إشكاليًا أساسيًا، هو: ما هي المحددات التي تنطلق منها سياسة الولايات المتحدة في إدارتها أزمات الشرق الأوسط؟ وكيف تُتَرجم المقاربتان السياسيتان النظريتان للجمهوريين والديمقراطيين إلى سياسات فعلية؟ وفي هذا السياق يرى المؤلف أنّ سياسة الولايات المتحدة في إدارة أزمات الشرق الأوسط ترتكز على أسلوبين من أساليب المقاربة؛ أحدهما متمثّل بالمقاربة الديمقراطية النيوليبرالية القائمة على تغليف الغايات والأهداف بغلاف من الدبلوماسية الناعمة المدعومة بسياسات استخدام القوّة، والآخر باستخدام لغة القوة والتهديد بها للتوصل إلى الأهداف النهائية للسياسة الأميركية تجاه أزمات المنطقة.

مصطفى أيت خرواش*

مراجعة كتاب

روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة

عنوان الكتاب: روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة.

المؤلف: لاري دايموند.

المترجم: عبد النور الخراقي.

سنة النشر: ٢٠١٤.

الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

عدد الصفحات: ٢٠٨ صفحات.

* باحث مغربي، مهتم بقضايا الفكر الإسلامي المعاصر.

تقديم عام

يرتبط مفهوم الديمقراطية نظريًا وواقعيًا بقيمة الحرية. وهي الفكرة التي نجدها في أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تدرس تطوّر الفكر الإنساني المعاصر، وفي تطبيقات السياسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة. ولا شكّ في أنّ الديمقراطية بما هي التدبير المعقلَن للاجتماع البشري، تروم تحقيق الحريات وضبط النوازع غير الطبيعية نحو العنف والإقصاء والاستبداد وانتهاكات حقوق الإنسان. بالنظر إلى هذه الخلفية التأسيسية، فإنّ الديمقراطية تبدأ من الحرية وتنتهي إليها بطرقٍ شتى. أي إنّ الوعي بالحرية الذاتية أولًا ثم استشعار ضرورة النضال من أجل تحقيقها ثانيًا، هما الدافعان اللذان يجعلان الديمقراطية مطلبًا إنسانيًا ملحًّا، يلجأ له الأفراد كما الجماعات من أجل ترشيد علاقاتهم فيما بينهم، ثم الحيلولة دون نشوء الاستبدادين السلطوي والديني اللذين يستعبدان حرية الأفراد والجماعات معًا. لقد نشأت الديمقراطية في أوروبا بوصفها نظامًا من القيم والأفكار المؤسساتية والسلوكيات الواقعية، عندما ثار الرهبان ضد عنف الكنيسة والاستعباد الديني وبداية تقبّل أفكار الإبداع والمبادرة الفردية والتجارة وتحقيق قيم جديدة كانت الكنيسة تعدّها من الموبقات. كما تحققت الديمقراطية عندما بدأت الثورات السياسية تجتاح أوروبا ضد الأنظمة السياسية المستبدة، واستطاعت أن تُقعِّد لأفكار الأنوار وبناء أنظمة سياسية مؤسساتية تحترم حريات الأفراد وتسعى لتحقيقها والدفاع عنها بنظم مؤسساتية قوية يستحيل معها عودة الاستبداد والاستعباد. إنّ التفكير في شروط قيام الديمقراطية ومتطلباتها المبدئية والظروف الملائمة لبروزها، جعل الكثير من دارسي النظرية السياسية يميل إلى القناعة التي تقول بأنّ الديمقراطية هي استثناء يقوم في مجتمعات استثنائية تتحقّق فيها مبادئ العيش المشترك والسلمي.

> التفكير في شروط قيام الديمقراطية ومتطلباتها المبدئية والظروف الملائمة لبروزها، جعل الكثير من دارسي النظرية السياسية يميل إلى القناعة التي تقول بأنّ الديمقراطية هي استثناء يقوم في مجتمعات استثنائية

بالمحصلة، تميل المدرسة الواقعية الأميركية إلى هذا النزوع الذي ينفي أيّ إمكانية لقيام نظام الديمقراطية في مجتمعات معيّنة معروفة بالفقر والهشاشة الاجتماعية والاقتصاد الضعيف وبانتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الاستبداد السياسي المنظّم. ولذلك عُدّت هذه المجتمعات بعيدة كلّ البعد عن طريق إحلال الديمقراطية التي تتطلب وعيًا اجتماعيًا بمطلب الحرية وتحقيق العدل وحقوق الإنسان ودولة المؤسسات، ونظامًا من القوانين الحرة والشفافة. بل ذهب بعض المفكرين الغربيين إلى عدّ الديمقراطية فكرة ومولودًا أوروبيًا نشأ بفعل مساعدة عوامل ثقافية ودينية واجتماعية وسياسية عديدة كانت منتشرة في أوروبا الشمالية. وكان من بين هذه العوامل، وجود فكر ديني يساعد على انتشار أفكار ليبرالية، ثم تزامن ذلك مع وجود طبقة اجتماعية متعلمة وماهرة في التجارة والصناعة ساهمت في تحقيق الانتقال إلى نظام الديمقراطية المؤسساتية. في هذا المؤلف الذي بين أيدينا، يذهب المفكر الأميركي لاري دايموند[1] إلى دحض هذه القناعة، ويميل بالمقابل إلى عدّ الديمقراطية فكرة ونظامًا سلسًا ومرنًا، وهي ممكنة التحقيق في جميع المجتمعات بغضّ النظر عن الاختلافات الثقافية والعرقية والاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية.

يُعدّ لاري دايموند واحدًا من صُناع الرأي الأميركيين. وهو سوسيولوجي سياسي أميركي ومفكر في الدراسات الديمقراطية. وهو أستاذ علم الاجتماع والعلوم السياسية في جامعة ستانفورد ومدير معهد البحث التابع للجامعة في الديمقراطية والتنمية وحكم القانون، وهو مؤسس المجلة المرموقة: مجلة الديمقراطية Journal of Democracy. كما يُعدّ مشرفًا وزائرًا في العديد من المراكز البحثية الأميركية المرموقة؛ كمركز رووزفيلث، ومركز هووفر، ومركز فريمان سبوكلي للدراسات الدولية. وهو مستشار في العديد من المنظمات الدولية؛ كالبنك الدولي، وهيئة الأمم المتحدة، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. عمل في العديد من البرامج الحكومية الدولية، كعمله مستشارًا في البعثة المشرفة على الحكومة الانتقالية في العراق. صدر له مجموعة من المؤلفات، من أهمّها: "الانتصار المفقود: الاحتلال الأميركي والجهود الفاشلة لإحلال الديمقراطية في العراق سنة ٢٠٠٥"، و"روح الديمقراطية، الكفاح من أجل مجتمعات حرة". وهو الكتاب الذي نقدّمه في هذه الورقة.

أثنى باحثون مرموقون على كتاب لاري دايموند ثناءً واسعًا؛ أمثال: فرنسيس فوكوياما صاحب كتاب "أميركا في مفترق الطرق"، ثم بيتر

١ مفكر سياسي وسوسيولوجي أميركي وأستاذ علم الاجتماع والعلوم السياسية في جامعة ستانفورد.

بينارت صاحب كتاب "أزمة الصهيونية". وصدرت الطبعة الأصلية من هذا الكتاب سنة ٢٠٠٨. وترجمها إلى العربية سنة ٢٠١٤ المترجم عبد النور الخراقي الذي فاز من خلالها بجائزة الترجمة في مسابقة المغرب للكتاب لسنة ٢٠١٥. يقع الكتاب في ٢٠٨ صفحات من الحجم الكبير. وهو ينقسم إلى مقدمة للمترجم والكاتب، ثم ثلاثة أقسام رئيسة تتوزّع إلى فصول وأبواب ثانوية. يهدف الكتاب، كما يبين ذلك لاري دايموند، إلى الإجابة عن مجموعةٍ من الأسئلة، وهي: كيف تكون الديمقراطية جالبة التنمية المستدامة؟ هل بإمكان العالم برمّته أن يصير ديمقراطيًا بمعزل عن المعتقدات والقيم والأيديولوجيات المختلفة؟ هل بالإمكان فعلًا بناء مجتمعات حرة وديمقراطية عبر العالم؟ وعن طريق الإجابة عن هذه الأسئلة، يسعى الكاتب إلى تحديد العوائق التاريخية والبنائية التي تقف أمام الديمقراطية عبر العالم والشروط الكفيلة ليس فقط لبلوغها بل لدعمها وتفعيلها أيضًا.

ما هي القيم الديمقراطية؟ ما هي الديمقراطية؟

يبدأ المؤلف بتعريف الديمقراطية. ويعتمد في ذلك على تصوّرين مفاهيميين؛ وهما كما ترجمهما المترجم: التصورات الرقيقة، والتصورات السميكة. ويعتمد في التقسيم الأول (التصورات الرقيقة أو الدقيقة) على تعريف العالم الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر الذي يعدّها (أي الديمقراطية) نظامًا يسعى إلى بلوغ قرارات سياسية ينال من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق خوض صراع تنافسي من أجل الحصول على صوت الشعب (انتخابات حرة ونزيهة)(ص٤١). أمّا ما عدّه التصورات السميكة (الرؤى العريضة)، فهو مجمل الخاصيات والقيم العامة المميّزة للديمقراطية والنظام الديمقراطي، وهي وجود قدر كبير من الحرية الفردية (الاعتقاد، والرأي، والنقاش، والتعبير...) وضمان حرية الأقليات الإثنية والدينية والعرقية، وحق الأفراد في التصويت والترشح والصدق والمنافسة في الانتخابات، وضمان مساواة الأفراد أمام القانون واستقلال القضاء، وتوافر العمل المؤسساتي الشفاف والحر، وتفعيل مبدأ التعددية، ووجود مجتمع مدني فاعل ومستقل، ثم ضرورة سيطرة مسؤولين مدنيين على الآلة العسكرية وأمن الدولة. وبالتفاعل مع هذا التصنيف، فإنّ الكاتب يرى أنّ توافر كامل هذه الشروط أو جزء منها يؤدي إلى إنتاج نوعين من الأنظمة، وهما: النظام الديمقراطي الليبرالي، ثم النظام الديمقراطي المزيّف pseudo-democracy أو النظام التسلطي الانتخابي Electoral Authoriatrian Regimes.

إنّ مفهوم الديمقراطية بهذا التقسيم الذي ضبطه المؤلف يجعلنا نقف أمام جهاز قياس درجة الدمقرطة في أيّ نظام سياسي، بحسب توافر كامل الشروط الموضوعية والذاتية أو نقصانها. ولذلك يرى لاري دايموند أنّ تحقيق كلّ الشروط التي سردها في تعريفه هو الطريق الوحيد نحو قيام ما سمّاه النظام الديمقراطي الليبرالي، في حين يرى في المقابل استلابها صوريًا سببًا في قيام الأنظمة الديمقراطية المزيَّفة وذات السلطة الانتخابية المزيفة. من جهة، يجعلنا هذا التقسيم نقيّد الديمقراطية في اتجاهين حادّين ومتضادّين تظهر الديمقراطية في واحد وتغيب في آخر. وهو على كلّ حال صحيح بالنظر إلى أنّ قيام الديمقراطية وسقوطها يمرّان عبر توافر شبكة من الآليات المؤسساتية التي ذكر الكاتب بعضها، أو عدم توافرها. من جهة أخرى، لم يتعرض الكاتب للأنظمة الوسيطة والنامية والانتقالية، والتي تعمل بحسب إمكانياتها الذاتية والموضوعية على تحقيق نوع من الديمقراطية المحلية بالمعايير المتعارف عليها دوليًا، وبتداخل بين مقوماتها وطاقاتها المحدودة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المؤسساتي.

مناقشة التعاريف الممكنة لمفهوم الديمقراطية ولآليات اشتغالها، أدّت بالكاتب إلى دراسة أطروحة ارتباط الديمقراطية بالنموّ الاقتصادي. وهي الأطروحة التي شغلت بال المفكرين السياسيين والاقتصاديين معًا، والتي عرفت سجالات قوية لا تزال تتعرّض للنقد والنقد المضاد. فلقد عرفت بداية السبعينيات ظهور نظرية "التجديد" القائلة بارتباط كمّ النموّ الاقتصادي وظهور الديمقراطية، بتوافر مجموعة من الشروط القبلية التي سماها العالم السوسيولوجي الشهير سيمور مارتين ليبست Seymour Martin Lipset الضروريات الاجتماعية للديمقراطية. وهي التي لخّصها في مقولته الشهيرة: "كلّما ازدادت الدولة ثراء، ازدادت فرص دعمها للديمقراطية". وهي الأطروحة نفسها التي أثبتها الاقتصادي أمارتيا سين Amartya Sen الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة ١٩٩٨ بفضل توصّله جزئيًا إلى فكرة أنّ الدول الديمقراطية لا تعاني حالات المجاعة(ص ٥٠).

ليست أطروحة ارتباط الديمقراطية بالنموّ الاقتصادي بالفكرة السهلة التي يجري الاستدلال بها عن طريق المنطق الموضوعي أو الإمبريقي

الصارم، بل هي تحتمل كثيرًا من الارتدادات والهزات التي تجعلها تتغير وتتلون بحسب توافر ما سمّاه مارتن ليبست "الضروريات الاجتماعية"، أو عدم توافره. كما أنّ توافر نظام سياسي منتخب والذي يشتغل بالمؤسسات السياسية الشفافة والحرة، ونظام قانوني عادل، ومؤسسات اقتصادية حرة وتنافسية، فإنّه لا محالة ستحدث طفرة اقتصادية ونموّ اجتماعي؛ لأنّ الاقتصاد يتقيّد بالقوانين كما يمكن أن يتحرّر بها ويتطوّر. لكن من جهة أخرى، فإنّ توافر نظام سياسي شفاف ومنفتح لا يضمن وحده إمكانية حدوث الثورة الاقتصادية من دون وجود موارد طبيعية وإمكانيات صناعية وطرق تجارية مثلًا، وهناك دول ديمقراطية سياسيًا ولكن فقيرة اقتصاديًا. وبالمقابل، فإنّ توافر إمكانيات طبيعية واقتصادية لدى دول معيّنة أسفر عن ثورة وديناميّة اقتصاديتين، فهذا يعني أنّها دول ديمقراطية، بل قد تكون دولًا استبدادية بصورة متشددة. من هنا، وفي معرض حديثه عن أطروحة الديمقراطية والنموّ الاقتصادي، عرّج الكاتب على ما سمّاه "لعنة النفط الاستثنائي"(ص ١٢٢)؛ فلقد عدّد تقريبًا ثلاثًا وعشرين دولة نفطية تنعدم فيها الديمقراطية، فعندما يكون النفط هو المهيمن على صادرات بلد ما، فإنّ مبالغ ضخمة من العائدات تتدفق من الخارج نحو صناديق الدولة مباشرةً، وتصبح الدولة بذلك الفاعل الاقتصادي الأكثر قوة، وينقلب شعبها إلى زبائن، وليس مواطنين حقيقيين.

> في كلّ الأنظمة التقليدية الصغيرة، يحوِّل الحكم الفردي والعشوائي الناس العاديين إلى زبائن الحاكم، عوضًا عن مواطنين يتمتعون بحقوق.

ويُرجع الكاتب أسباب عدم عمل معادلة التنمية الاقتصادية إلى غياب ما سمّاه الحوكمة؛ فهو يعتمد على أطروحة الاقتصادي الأرجنتيني دانيال كوفمان Daniel Kaufman الذي ابتكر مقاييس لتقييم جودة الحوكمة، ومنها: التعبير والمحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة وجودة نظام الحكومة وحكم سيادة القانون ومراقبة الفساد. وكان علماء الاجتماع يُسمون هذا النوع من الاستغلال الفردي البشع لدخول الثروة النفطية وللمساعدات الخارجية للاغتناء الشخصي وللحفاظ على الأتباع والحكم الفردي، بـ "الباتريموانيا الجديدة" Neopatrimonialism، مستفيدين من فكرة عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Vieber التي مفادها أنّ في كلّ الأنظمة التقليدية الصغيرة، يحوِّل الحكم الفردي والعشوائي الناس العاديين إلى زبائن الحاكم، عوضًا عن مواطنين يتمتعون بحقوق. والهدف من هذه الباتريموانيا الجديدة من خلال التنمية الفاسدة، ليس إنتاج المنافع العامة، بل تعزيز الوجود السياسي الشمولي والفردي حيث يستفيد كلّ من تقرّب من السلطة الحاكمة (ص ٣٨٢).

العوامل الداخلية المحرِّكة للديمقراطية

قدّم لاري دايموند مجموعة من العوامل والآليات المحركة للديمقراطية، ومنها:

- **الانقسامات الشمولية**: يتعرض النظام الشمولي لانقسامات داخلية خصوصًا بين المتشددين والمعتدلين تُعرّضه للانهيار من دون مقدمات، وتمثّل الانقسامات بين القاعدة والقيادة عاملًا مهمًا أيضًا في الانتقال الديمقراطي، خصوصًا إذا فشل في تحقيق أهدافه التي وعدهم بها كما وقع في اليونان والأرجنتين والأورغواي والفيليبين وأوروبا الشرقية وبنين وزمبابوي وجورجيا وأوكرانيا...
- **التنمية الشمولية:** رأى أنّ النجاح الشمولي في تحقيق تنمية اقتصادية يؤدي إلى قيام الديمقراطية؛ فالنموّ السريع وفتْح الأسواق وانتعاش التجارة لها انعكاسات إيجابية على الدخل الفردي وشروط العيش وتحسين مستوى التعليم وتنامي طبقة متوسطة بورجوازية، وغيرها. تؤدي هذه الظروف مجتمعةً إلى تطور الحاجيات الفردية والجماعية، من حاجيات اقتصادية واجتماعية إلى سياسية (تجربة تايوان). لكن فكرة اقتران الديمقراطية بالتنمية تحتمل العديد من النقائص، إذ إنّ العديد من التجارب الديمقراطية لم تحقّق التنمية الاقتصادية المنشودة.
- **القيم الحرة:** تغيّر التنمية الاقتصادية البنى الاجتماعية والاقتصادية والقيم والمواقف باتجاه الديمقراطية. ويرى ليبست أنّ "التنمية الاقتصادية بتحقيقها إنتاج دخل مرتفع، وأمن اقتصادي أكبر، وتعليم عالٍ واسع، فهي تحدد على نحوٍ واسع

شكل الصراع الطبقي من خلال السماح لمن هم في الطبقات الدنيا بتطوير مواقف على المدى البعيد ووجهات نظر سياسية أكثر تعقيدًا وتدرّجًا" (ص ١٥٦). إنّ ارتباط التنمية بالتغير القيمي من خلال أعمال رونالد إنغلهارت صاحب مسح القيم العالمية World Values Survey الذي اعتمد على نظرية تراتبية حاجيات الإنسان لعالم النفس الاجتماعي إبراهام ماسلو Abraham Maslow. إذ تحظى الحاجيات الأساسية (أمن، وسلامة، وإعالة) بالاهتمام حتى يتمّ تحقيقها ثم ينتقلون إلى أعلى الترتيب (انتماء، وتقدير، وتعبير عن الذات). يؤكد اينغلهارت أنّ الناس الذين وجدوا في فترات من الرخاء الاقتصادي والأمن يميلون إلى قيم ما بعد مادية Postmaterialist.

- **قيام المجتمع المدني:** يؤكد اينغلهارت وويلز من البنيويين الأميركيين أنّ جوهر الديمقراطية يُظهر قوة الشعب ولا يُظهر فقط الاختيار الدستوري للفئات المتنورة. وهنا يضرب في العمق نظرية "النخبوية المركزية" لفيليب شميتر التي تقول بأهمية القيادات الكاريزمية والوطنية في التحولات السياسية والثورات الديمقراطية (ص ١٦٣).

العوامل الخارجية المحركة للديمقراطية

يعدّد الكاتب مجموعة من العوامل الموضوعية الأخرى التي تساعد على تحريك مطلب الديمقراطية خصوصًا في مراحل التحولات السياسية، ومن هذه العوامل:

- **الانتشار وتأثيرات التظاهر:** تساعد الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والتظاهرات الحقوقية والأكاديمية على توسيع دائرة انتشار الفكرة الديمقراطية وتضييق الخناق على معارضي الديمقراطية. وساعدت طرق عمل المنظمات العابرة للحدود وتطوّر وسائل التكنولوجيا التواصلية الحديثة على تدفّق أفكار التحول الديمقراطي في بلدان متفرقة ومختلفة وبين بلدان تجمعها الفوارق الثقافية والسياسية (مثال دول الربيع الديمقراطي).
- **الضغط السلمي:** عن طريق الديبلوماسية والمساعدات المشروطة أو العقوبات الاقتصادية، وغالبًا ما تتداخل هذه الأشكال جزئيًا أو كليًا. وتتأثّر بقوة تلك الدول التي تمتلك روابط تاريخية تقليدية (الاستثمار، والتجارة، والدين..)، أو روابط أمنية (معاهدات، وضمانات)، أو روابط اجتماعية (الهجرة، والسياحة، والتعليم..). ويمكن أن تضغط الدول الديمقراطية عن طريق استمالة النخب السياسية داخل النظام وتكوينها نحو التغيير الديمقراطي.
- **محدودية العقوبات وشروط المساعدة:** خصوصًا لدى الأنظمة الشمولية التي لا ترتبط بروابط قوية (كوبا، وكوريا الشمالية، وبورما، وزيمبابوي..). وتفشل هذه العقوبات أيضًا عندما تعزل الأنظمة وتقلّص العقوبات الترابطات التي تولّد النفوذ. لكنّها تنجح مع الأنظمة التي ترتبط بروابط قوية مع الأنظمة الديمقراطية الضاغطة.
- **مساعدة الديمقراطية:** المساعدة على تقوية المؤسسات الديمقراطية، وإصلاح الحوكمة، وتمكين المجتمع المدني، وبناء الثقافة الديمقراطية، ومراقبة الانتخابات الديمقراطية، وفي السياقات الشمولية مساعدة المعارضين والمنظمات المدنية على التغيير الديمقراطي. وتطورت العديد من المؤسسات الداعمة للديمقراطية عالميًا، كالمؤسسة الدولية من أجل الديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA، وشبكات الديمقراطية (الحركة العالمية من أجل الديمقراطية)، وغيرها من المؤسسات المدنية الضاغطة والفاعلة.
- **فرض الديمقراطية بالقوة:** وهي الأسطورة التي دعمها وانتقدها في الوقت نفسه لاري دايموند، عندما عدّ فشل جميع المحاولات السلمية لإحلال الديمقراطية، فسيتمّ اللجوء إلى فرض الديمقراطية بالقوة. وهي التجربة التي انتقدها في كلٍ من أفغانستان والعراق.

خطر الدول المفترسة

تحدّث الكاتب كثيرًا عمّا سمّاه الدول المفترسة. وهي الدول التي تغتال المؤسسات السياسية والاقتصادية وتجعلها أشكالًا صورية فقط تشرعن بها وجودها السياسي الغاشم وحيث لا يوجد قانون صارم وشفاف يمنع استغلال الذمم والفساد والمحاباة، وحيث تتغول الدولة بوصفها جهازًا كبيرًا ينفرد بحقوق أكثر من حقوق الأفراد والجماعات. ما ينجم عنه وجود مجتمع مفترس وهو نقيض المجتمع الديمقراطي. في المجتمع المدني تنتشر الثقة بين الناس، ويتحدون في أشكال كثيرة

من الجمعيات، ويتعاونون من أجل تحقيق غايات مشتركة كثيرة. أمّا في المجتمع المفترس، فلا يوجد مجتمع بالمعنى الحقيقي للكلمة، ولا أيّ التزام مشترك بنظرة مشتركة لأجل الصالح العام. ويستخدم الفاعلون السياسيون أيّ وسيلة ويخرقون القوانين بحثًا عن الثروة والسلطة. والنتيجة هي مزيد من التعقيد لمهامّ قيام ديمقراطية حقيقية، والتي تتطلب نظامًا دستوريًا وتسوية واحترامًا للقانون ووجودًا لمجتمع مدني فاعل وفعّال.

> مثّل صعود القوى الإسلامية في جلّ البلدان العربية وانتعاش الإرهاب والعنف وتحالف أميركا مع الديكتاتوريات العربية، متنفّسًا أمام الأتوقراطيات العربية من أجل تعزيز أنظمتها بدلاً من تغييرها.

هل يمكن دمقرطة الشرق الأوسط؟

يدافع الكاتب عن أطروحة بداية تحوّل الشرق الأوسط نحو الديمقراطية منذ بداية اجتياح الولايات المتحدة الأميركية العراق وبداية تشكّل شرقٍ أوسط جديد. وقد وثّق لذلك بخطاب تاريخي لجورج بوش الابن الذي يقول فيه: "ستون عاما والدول الغربية تتسامح مع غياب الحرية في الشرق الأوسط دون أن يقود ذلك إلى ضمان أمننا، لأنّ الاستقرار لا يمكن شراؤه على المدى الطويل على حساب الحرية. وطالما أنّ الشرق الأوسط لم يبرح مكانه، حيث غياب ازدهار الحرية، فسيبقى مكانًا للركود، والضغينة وتصدير العنف" (ص ٤٠٥). وعرفت العديد من الدول العربية تحولات سياسية فرضها الواقع الجيوسياسي الجديد الذي جعل الأنظمة العربية ترضخ لمخطط ما سمّي الشرق الأوسط الجديد. ونتيجة لهذه التحولات، سجّل مقياس "بيت الحرية" Freedom House مع نهاية ٢٠٠٦ تحسنًا ملموسًا في الحقوق السياسية والحريات المدنية، على مدى الثلاث سنوات ما بعد الاجتياح الأميركي للعراق. لكن حدثت تطورات عكسية فيما بعد أدّت إلى تراجع مشروع دمقرطة الشرق الأوسط الذي نادت به أميركا. إذ مثّل صعود القوى الإسلامية في جلّ البلدان العربية وانتعاش الإرهاب والعنف وتحالف أميركا مع الديكتاتوريات العربية، متنفّسًا أمام الأتوقراطيات العربية من أجل تعزيز أنظمتها بدلًا من تغييرها. وعليه، فقدت الأنظمة الغربية (أميركا) نزاهتها لدى شعوب المنطقة وجرى التشكيك في مشروعها الديمقراطي.

خاتمة

إنّ هذا المؤلف المهم، ليس دراسة نظرية في كيفية تطور السلطة السياسية أو في كيفية عمل الآليات المحرّكة لقيام الأنظمة الديمقراطية في مجتمعات مختلفة، بل هو أيضًا عمل ميداني لواحد من خبراء العمل الميداني السياسي العالمي؛ فلقد تناول بالدرس والتحليل الدقيق مجموعة من التجارب الديمقراطية الميدانية في العديد من البلدان النامية والسائرة في طريق النمو، كتجربة نيجيريا والهند وباكستان ولبنان والعراق والأردن والمغرب وغيرها من البلدان. وأولى بلدان الشرق الأوسط اهتمامًا واضحًا، على أساس مشاركته في مشروع دمقرطة الشرق الأوسط الحكومي ولأنّه يؤمن بأنّ دمقرطة الشرق الأوسط ممكنة، بغضّ النظر عن الظروف السياسية والاجتماعية والدينية التي تعيق البناء الديمقراطي في المنطقة. ويؤمن لاري دايموند أنّ العائق أمام تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط ليس الثقافة أو الدين أو الإسلام أو المجتمع، وإنّما الأنظمة نفسها وجيوسياسية المنطقة المتميزة. ويعدّ حماية الحكامة والتدبير الجيّد للسياسة قبل حماية الاقتصاد، هما السبيل نحو ديمقراطيات فعّالة، فلا اقتصاد قويّ ومستدام من دون حكامة تدبيرية جيدة. ففي بحثه "انتكاسة الديمقراطية: عودة ظهور الدولة المفترسة"، تعود انتكاسة الديمقراطية إلى اعتماد مجموعة من الديمقراطيات الفتيّة على التزوير الانتخابي وتقييد الأحزاب المضادة والاستعمال المفرط للقوة التنفيذية. وعلى عكس العديد من العلماء السياسيين الآخرين، لا يؤمن لاري دايموند بأنّ التنمية الاقتصادية، أو الافتقار إليها هما العاملان رقم واحد في تراجع الديمقراطية. بل يعتقد أنّ كفاءة الحكومة هي المشكلة الأولى. إذا كانت الحكومة عاجزة عن توفير الملعب الاقتصادي والسياسي الآمن وعلى قدم المساواة، فإنّ أيّ عمل في تعزيز التنمية الاقتصادية سيكون غير مجدٍ. ويستشهد بالرئيس الكيني كيباكي مثالًا على ذلك. فلقد ساعد كيباكي كينيا في الوصول إلى بعض أعلى المستويات من النموّ الاقتصادي، لكنّها فشلت في التصدي للفساد الواسع، ما أدّى إلى مطالبات بسبب التزوير في الانتخابات

الرئاسية عام ٢٠٠٧، والتي انفجرت بدورها إلى العنف. ويعتقد أنّه إذا لم يجْر تحسين الحوكمة في الدول الديمقراطية، فإنّ الناس سوف يتحوّلون إلى بدائل شمولية. وهذا سوف يؤدي بعد ذلك إلى إنشاء الدول المفترسة. والدول المفترسة تُنتج المجتمعات المفترسة حيث الأفراد والجماعات لا يبحثون عن كسب الثروة وتحسين نوعية الحياة من خلال طرق مفيدة للبلد بأكمله، بل من خلال الاستفادة من السلطة والامتياز، عن طريق السرقة من الدولة، والاستفادة من عدم تطبيق القانون، وهنا تغيب ظروف إحلال الديمقراطية التي تتطلب وجود مجتمع مدني مسؤول وفعّال ومبادر.

لقد جاء هذا المؤلف ليجيب إذن عن سؤال طرق إحلال الديمقراطية في مجتمعات مختلفة عن طريق جـودة الحوكمة السياسية والاقتصادية، أي إنّ البناء الديمقراطي يكون هنا أفقيًا. لكن تبقى هذه الأطروحة مفتوحة للنقاش، وهي ترتهن لطبيعة التجارب السياسية وللظروف الثقافية والدينية لكلّ بلد على حدة. على أنّ بعض التجارب الليبرالية التي اعتمدت على الانفتاح الاقتصادي مدخلًا للانفتاح السياسي والقيمي، استطاعت أن تحلّ الديمقراطية لكن في مجتمعات تعرف تحوّلًا قيميًا، وفي دول انفتحت فيها السلطة الحاكمة على مبادئ الديمقراطية كاملة. إنّ تجارب دول الربيع العربي المختلفة مع قضايا الإصلاح والتنمية أبانت عن حجم الخطر الذي يمكن أن يحصل عندما ترتكز القوة الاقتصادية والمالية لبلد ما في أيدي السلطة الحاكمة التي تظهر بمظهر المنفتحة اقتصاديًا، لكن هي في العمق تكدّس ثروتها في اتّجاه منع أيّ تحوّل سياسي سيفضي إلى نظام مؤسساتي تعددي وديمقراطي. لقد رأينا كيف منعت السلطة الحاكمة في أكثر من بلد عربي، أو ساهمت بمساعدة قوى خارجية في عرقلة الانتقال الديمقراطي نحو بناء دول عربية حديثة، بل قامت بفبركة حروب أهلية متعمّدة استعمل فيها السلاح والقتل لإرباك التحوّل الديمقراطي العربي المنشود، ومنعه.

نيروز ساتيك*

عرض كتاب

سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية

(إيران – العراق – سورية – لبنان أنموذجًا)

عنوان الكتاب: سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران – العراق – سورية – لبنان أنموذجًا).

المؤلف: عبادة محمد التامر.

سنة النشر: ٢٠١٥.

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة / بيروت.

عدد الصفحات: ٢٨٨ صفحة.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يدرس هذا الكتاب المنطلقات والدوافع والسياسات التي ترسم الخطوط العريضة لسلوك الولايات المتحدة تجاه أزمات المنطقة في الشرق الأوسط؛ وذلك بتناول نماذجَ محددة لأزمات دولية تعاملت معها إدارتان أميركيتان، واحدة جمهورية (إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش) وأخرى ديمقراطية (الإدارة الحالية لباراك أوباما) من خلال مناقشة سياسة الولايات المتحدة تجاه أربع أزمات في الشرق الأوسط (العراق، وإيران، وسورية، ولبنان). ينقسم هذا الكتاب إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

ينقسم الفصل الأول "الأزمات الدولية وإدارتها وفق الرؤية السياسية الأميركية" إلى مبحثين. يعتمد هذا الفصل على التحليل الوصفي للعوامل التي تدخل في تركيب السياسات الأميركية، إضافةً إلى الاقتراب السلوكي. إذ ينحو هذا البحث إلى اعتماد السلوكية منهجًا مساعدًا في تفسير سلوك الإدارات الأميركية الجمهورية والديمقراطية في إدارة الأزمات. يحدّد المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم الأزمة الدولية وتعريفاتها المتعددة، وصولًا إلى تحديد ماهية الأزمة الدولية وفقًا للرؤية السياسية الأميركية. ويعرض النظرية الأميركية في إدارة الأزمات الدولية بشقّيها الكلّي والجزئي. أمّا المبحث الثاني، فيركّز على تطور الإستراتيجية الأميركية تجاه الأزمات الدولية، ومنهجها العام في إدارتها.

يدرس الفصل الثاني الأزمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط، وتأثير هذه الأزمات في الولايات المتحدة. وينقسم إلى مبحثين: يركّز المبحث الأول على العوامل التي تسبّب نشوء الأزمات في المنطقة، وتزيد من تعقيدها. ومن خلال هذا المبحث، يدرس الباحث أثر العوامل الديموغرافية والإثنية وسياسات التسلح. أمّا المبحث الثاني، فيتناول محددات الرؤية الأميركية لأزمات الشرق الأوسط والأسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى التدخّل فيها. ويحدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وأهدافها الإستراتيجية المتمثلة بأمن إسرائيل، واستمرار إمدادات النفط وأمن الطاقة، وظاهرة الإرهاب ومحاربتها.

اعتمد الباحث في الفصل الثالث منهجية التحليل المقارن، وأسلوب دراسة الحالة؛ إذ اعتمد على اختيار أربعة نماذج لأزمات في المنطقة (العراق، وإيران، وسورية، ولبنان)، لدراسة المواقف الأميركية منها. وقد اختار الباحث هذه الحالات لأنّها تحمل قدرًا عاليًا من التشابك والتداخل نتيجة البيئة الثقافية والسياسية القائمة في المنطقة. إضافةً إلى أسباب منهجية تتعلق بالتقليل من عدم الدقة الاستقرائية، كي تعطي الكتاب قدرة أكبر على تعميم النتائج.

وجد الباحث أنّ إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش قد غلّبت منطق التعصب الأيديولوجي المستند إلى استخدام القوة في إدارة الأزمة العراقية، وتجاهل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. لكنّها ما لبثت أن أضفت في المراحل اللاحقة بعض البراغماتية على نهجها السياسي تجاه الأزمة، تجلّى في توقيع اتفاقية انسحاب القوات الأميركية من العراق. بينما حافظت إدارة أوباما على وجود عسكري محدود في العراق في العامين الأوّلين لولايته، مارست في الوقت ذاته الابتعاد الجزئي عن التفاصيل الداخلية للأزمة في العراق، وأبقت على دعمها السياسي بعض التيارات العراقية، في محاولة لإيجاد صيغة سياسية مذهبية تكفل عدم الغلبة المطلقة لأحد الأطراف في العراق، ما سيؤدي إلى تغيّرٍ في بعض المعادلات الإقليمية، خصوصًا بعد التأثير الإيراني في العراق، واحتفظت لنفسها بتأثير قويّ في بعض المكونات العراقية.

> وجد الباحث أنّ إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش قد غلّبت منطق التعصب الأيديولوجي المستند إلى استخدام القوة في إدارة الأزمة العراقية، وتجاهل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

أمّا في الأزمة مع إيران، فقد غلّبت إدارة بوش لغة التهديد باستخدام القوة، وذلك لهدفين: أوّلهما محاولة الضغط على التوجهات الإيرانية الرامية إلى استكمال دورة الوقود النووي، وما يمثّله ذلك من إمكانية تطويرها لسلاح نووي. وثانيهما للضغط على الأطراف الدولية لاتخاذ موقف حازم من البرنامج النووي الإيراني. كما عملت على اتخاذ رزمة من الخيارات الدبلوماسية والسياسية والإستراتيجية للتأثير في تقدّم البرنامج النووي الإيراني من خلال استمرار العمل على عزل النظام الإيراني، وتطويقه داخليًا وخارجيًا. في حين اتّبعت إدارة أوباما سياسة الانخراط والضغط؛ أي سياسة العصا والجزرة لمحاولة وقف تداعيات تحوّل إيران إلى دولة تملك سلاحًا نوويًا، وما يحمله من آثار في المصالح الأميركية في المنطقة. واستخدمت الخيارات الاقتصادية والسياسية والاستخباراتية المتاحة لتحقيق نتائج أفضل في ظلّ عدم

القدرة على منع إيران من الاستمرار في تطوير برنامجها النووي، والتأثير تدريجيًا في الحالة الإيرانية من خلال دعم التيار الإصلاحي أو العمل على إيجاد حالات التوتر الإثنية والمذهبية في إيران نفسها، أو بين إيران وجيرانها، أو استثمارها.

> دعمت إدارة بوش مناوئي سورية في لبنان، واستخدمت القرارات الدولية للضغط عليها إلى أقصى حدٍ ممكن مع التهديدات المبطنة والمعلنة باستخدام القوة على النموذج العراقي لإيجاد حالة جديدة في سورية

وفي الحالة السورية، فقد دعمت إدارة بوش مناوئي سورية في لبنان، واستخدمت القرارات الدولية للضغط عليها إلى أقصى حدٍ ممكن مع التهديدات المبطنة والمعلنة باستخدام القوة على النموذج العراقي لإيجاد حالة جديدة في سورية. أمّا إدارة أوباما، فقاربت الأزمات في سورية على مرحلتين: الأولى، اتسمت بمحاولة التأسيس لنمط أكثر براغماتية في العلاقة بسورية، من خلال الزيارات التي قام بها عدد من المسؤولين الأميركيين والضغط لانتزاع مواقف محددة منها. والمرحلة الثانية، تمثّلت بالعمل على التأثير في النظام السوري من خلال دعم المظاهر الاحتجاجية، ودفع القوى الأوروبية والإقليمية لتبنّي مواقف مناهضة للقيادة السورية، ومن ثمّ العمل في مجلس الأمن لإصدار قرارات، يبنى عليها خيارات أخرى لتغيير النظام.

عملت كلا الإدارتين الأميركيتين على استخدام الأزمة اللبنانية عاملَ ضغط على سورية وإيران. وفي سبيل ذلك، استخدمت إدارة بوش القرارات الدولية لاختبار سياسة القوة. وأبقت إدارة أوباما على هذا الخيار، لكنّها انخرطت بصورة أكبر في أطراف الرابع عشر من آذار. لكنّها وجدت أنّ أهدافها من الأزمة اللبنانية، لم تعد ذات أهمية بعد اندلاع الأحداث في سورية في عام ٢٠١١.

يستخلص الكتاب أنّ إدارة أوباما لم تُحدث تبدلًا جوهريًا في الخيارات الأميركية لمعالجة أزمات المنطقة، وإنّما أبقت على عناصر جمة من النمط الجمهوري في التعاطي مع الأزمات، بعد إضافة أدوات جديدة تمثّلت بمحاولة حشد المجتمع الدولي خلفها لتشكيل رأي عام عالمي يدعم القرارات الأميركية، وقلّلت نوعًا ما من لغة استخدام القوة العسكرية لإدارة هذه الأزمات.

يستنتج الباحث أنّ كلا الإدارتين انتهجت بصورة عامة نظرية الواقعية السياسية في إدارة أزمات المنطقة، لكن إدارة أوباما أدخلت أساليبَ أكثر براغماتية على طريقة تعامل الولايات المتحدة مع الأزمات في الشرق الأوسط، نتيجة تأثّرها بالمدرسة الليبرالية الجديدة.

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحيةِ برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوئها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول ، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحسب برنامجَي : اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل صورًا.

سياسات عربية

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

- ٣٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.
- ٥٥ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
- ٥٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
- ٧٥ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
- ٩٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.
- ١٢٠ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
- ١٢٠ دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.
- ١٤٠ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون

ص.ب: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE